من
تراب الطريق

(٧)

رجائى عطية

المكتب المصرى الحديث

جميع حقوق الطبع والنسخ والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٤ م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عطية ، رجائي .

من تراب الطريق / رجائي عطية . ــ القاهرة : المكتب المصرى الحديث، ٢٠١٤. مج ٧ ؛ ٢٠ سم .

تدمك ٨ ٢٦٢ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- المقالات العربية

أ – العنوان

٨١٤

رقم الايداع ٢٣٤١٥ /٢٠١٤ بتاريخ ٢ / ١٢ /٢٠١٤

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدمًا

• تصميم الغلاف : نادية شريف ـ كمال بهنساوي

المكتب المصرى الحديث

www. almaktabalmasry. com

القاهـــرة : ٢ شارع شريف عمارة اللـــواء ت: ٢٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية : ٧ شارع نوبـــار المنشيـــة ت: ٤٨٤٦٦٠٢

تقديـــم

هذه خواطر من القلب ، مجدولة بحب الـوطن ، معنيـة بهمـوم الناس فى بلادنا .

رجائى عطية

من تراب الطريق (٦٣٩)

الدين والتدين (*) والموافقات بين الجماعات (١)

الإسلام دعوة عالمية وليست رسالة زعامة ، ولا مكانة ، ولا هى مقصورة على إقليم فقط من أقاليم الأرض ، لذلك كان الارتباط بين دين الإسلام وبين أمة العرب ارتباطًا تاريخيًا فقط ، يرجع إلى ظروف نشأته التى انتهت بانتشاره بين الأجناس والشعوب الأخرى ، وهو ارتباط بقى ـ لعربية القرآن والمبعث ـ على قدر أكبر من ارتباط المسيحية باليهودية ، والذى وهن منذ القرن الأول الميلادى ، وتلاه انتشار المسيحية وبقاء اليهودية حبيسة للعرقية التى فرضتها وجعلتها مقصورة عليها ؛ فحالت بينها وبين أن تكون ديانة مفتوحة كالإسلام والمسيحية .

وقد أصبح أكثر المسلمين الآن كما أصبح أكثر المسيحيين ـ لا ينتمون إلى جنس واجد أو لغة واحدة أو إلى نفس التقاليد والعادات والمشارب ، ومن قرون لم يعد كل من الإسلام ولا المسيحية إمبراطورية تشمل عموم الشعوب المنتمية إلى هذا الدين أو ذاك ـ بل صار كل منهما جزءًا فقط من تاريخ كل شعب ، وعنصرًا من العناصر التى تتكون حضاراته منها جميعًا .

والجماعات فى الحضارات ؛ معنويات وكليات فكرية بشرية خالية من العناصر الكونية ومن الشعور بالذات والإحساس بالحياة الفردية أو الجماعية.. وهى من إبداع وعى وعواطف الآدميين مع خلوها خلوًا تامًا مما لدى الآدميين من الإحساس بالحياة وبالذات والوعى .. فهى تترجم باستمرار أو قل تحدث

(*) المال فى ٣ /٢٠١٢/٤

آثارها فى مسار حياة الآدميين وأجيالهم ؛ وفى تقديرهم لنوع وقيمة حياتهم كما رآها ويراها وسيراها من عاشوا ـ أو يعيشون أو سيعيشون ؛ ممن جمعتهم وتجمعهم الجماعات وشملتهم وتشملهم الحضارات البشرية . وهذا الفارق الأساسى يختفى عادة فى لغات الآدميين وأفكارهم وتصوراتهم وتعاملهم وآمالهم وخيالهم ومخاوفهم .

واختفاء هذا الفارق الأساسى أدى وسيؤدى باستمرار إلى ما لدينا الآن، وفى الماضى والمستقبل ، مما لا أول له ولا آخر ـ من غموض ولبس وخلط ومغالاة وتطرف وشطط وشطح .

والدين لا يصبح دينًا عند البشر ؛ إلاّ إذا اتخذته جماعة ما دينًا لها .. ومتى اتخذته بات دينًا لها تملكه ولا يملكها .. وعلى نحوٍ ما يتأثر بأغراضها وظروفها ومشاربها وتقدمها أو تأخرها . وأهل الأديان يشعرون بتفوق الدين باعتباره دين جماعتهم أو جماعاتهم .. وهم يرضون عنه ويغضبون له على هذا الأساس .. وانتماء الجماعات المختلفة لدين معين ما ـ ليس معناه بتاتًا وحدة التدين لدى كل منها .. لأن كلاً منها تتدين بطريقتها حسب ظروفها وأحوالها ودرجة نموها وتطورها . وانتماؤها مع هذا الاختلاف ـ لدين معين .. ليس إلاّ اشتراكًا فى اعتناق مبادئ عامة شديدة العمومية تختلف تطبيقاتها باختلاف الأماكن والأجناس والأزمنة والظروف . هذا الواقع لا تفطن إليه غالبية المتدينين ؛ لأن كل فريق مرتبط ارتباطًا آليًا بجماعته لا يغتفر ما يراه لدى الآخرين مخالفًا لأصولها المرعية فيها ، ويعتبر ذلك زيغًا أو فسقًا إن لم يكن كفرًا !

وهذا الفارق المهم جدًا بين وحدة الدين وبين وحدة التدين الذى يرجع إلى اختلاف المجتمعات والجماعات المنتمية إلى الدين ـ المعين ـ فى التطور والجنس والظروف .. هذا الفارق مصدرٌ وأصلٌ طبيعى لوجود مختلف المذاهب والطوائف والفرق الدينية ـ وجودًا نراه فى كل الأديان العامة التى نعرفها

الآن.. وهذه الفئات تنطوى صدورها غالبًا على عداوات أو توجسات تظهر أحيانًا وتستتر عادة ؛ رغم أنها تتلاقى فى البلاد المتحضرة ، وتتبادل اللياقات المجاملات والصلات الاجتماعية . وليس من السهل إزالة هذه الفئات والفرق من الوجود .. لأنها نواتج عواطف وأفكار ما زالت موجودة ولها من يحرصون على اعتناقها أو من ينتمون إليها نقلاً عن آبائهم ؛ ويجدون فى التخلى عنها عارًا أو ما يشبه العار !

والمسلم الآن فى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ، يخال أنه يطابق المسلم الذى شهد المشاهد مع الرسول ـ صلى الله عليه وسلم. كذلك يفعل المسيحى أو اليهودى .. وفى هذا الخيال يختزل المسلم أكثر من ألف وأربعمائة عام ، ويختزل المسيحى قرابة ألفين ، واليهودى نحو ثلاثة آلاف سنة . وحالهم فى هذا حال المصرى الذى يتخيل الآن أنه هو هو المصرى الذى كان فى عصر بناة الأهرام . وهذا القفز الهائل إلى الخلف سائد فيما بين الآدميين ؛ وليس له سند من واقعهم أو من واقع آبائهم المعروفين لهم.

إذ نحن نتغير أردنا أو لم نرد .. فينا وفى ذرارينا التى نحرص على تسميتها بأسمائنا وأسماء أهلنا وعظمائنا ، وهى تغيرات جذرية هامة جدًّا تجرى جيلاً وراء جيل .. ورغم تراكم هذه التغيرات الجذرية مختلفة المصدر والأصل ، فإنها تخفيها وحدة المكان والنسب ؛ وتخفيها القرابات صحيحة أو مدعاة ، وكذا انتقال الخبرات والتراث .. وهذه كلها أصناف وأحوال بشرية لا يتبناها الكون؛ وإنما يتبناها الوعى الآدمى وحده ويعيش عليها يقظًا ونائمًا.

هذا ونحن قبل أن نتغير فى ذرارينا دون أن نفطن ؛ نتغير نحن أنفسنا تغيرًا جسيمًا بدنيًّا ومعنويًّا ـ مرّات ومرّات .. يجرى هذا التغير فى حياة كل منا .. دون أن نشعر به حين حصوله !

من تراب الطريق! (٦٤٠)

الدين والتدين (*) والموافقات بين الجماعات (٢)

التغير فينا وفى ذرارينا ، يلازم كل فرد كان أو سيكون متى خطا خطوات من عمره ، ويجرى هذا التغير موافقًا لفرديته وأجهزتها واستعداداتها، ولكن ذاكرة كل منا لا تحتفظ بصور الملايين أو البلايين الملازمة لها ، بل تحتفظ ببعضها فقط مما يتشابه ويتكرر ويمكن أن تنتفع به حياة كل منا فى ناحية أو أخرى .. وذاكرتنا تعطى كل جنس أو نوع أو فئة من هذه الصور المتشابهة تعطيها اسمًا يجعلها متماثلة فى الوعى .. يحل بعضها محل بعض فى التذكر أو التفكير أو الإثارة ؛ ويخفى ما بينها من فروق لا تهم وعى كل منا ولا تشعر بها الذات . وهكذا ينطوى رصيد الذاكرة لدى كل آدمى على منتقى وملتقى صورٍ مجهزة مختارة لجانب من التغير أو الاختلاف الذى لا ينقطع نزوله بساحة الآدمى الفرد ما بقى حيًّا .. لأن ذلك الانتقاء أو الالتقاء أو الاختيار ـ وإن كان لا يطابق ما وقع ، فإنه يوافق وقوعه غالبًا .. وهذه الموافقة فيما يتعلق بالحياة والأحياء ـ هى المطلوبة دون المطابقة . ونحن حين نجرى وراء المطابقة بين نواميس الكون المادى وبين نواميس الحياة والأحياء ؛ نضل الطريق حتمًا لأننا نفقد الاهتداء إلى الموافقة وهى وحدها المطلوبة لنا .

وتجاهل أو إغفال هذا الفارق الأساسى بين الموافقة والمطابقة ، تجاهل متغلغل فى المعارف والتصورات والمصدقات والمعتقدات البشرية ، وقد ترتب

(*) المال فى ٤ /٤/٢٠١٢

عليه قديمًا وحديثًا الكثير من الوهم واللبس والإفراط والتفريط فى تحديد البشر لأفكارهم ومبادئهم وعقائدهم وقواعد وأداء سلوكهم فى خاصتهم وعامتهم.. فكل ما معنا من ذلك يجمع على درجات من الاختلاف والكثافة ـ يجمع دائمًا بين الصحيح وغير الصحيح والنافع والضار .. لأنه يجمع بين الواقع وبين ما لا يوافقه بل يناقضه ويعارضه من غير الواقع .. ووعى البشر وفهمهم قلما خلا أو يخلو من مثل هذا التناقض الخفى المطَّرد ؛ الذى يستره اعتياد الناس عليه أو عمق إيمانهم أو سبك العبارات التى يصاغ فيها .

وهذا علمًا بأن الموافقة حدث رهين بزمان أو مكان .. يزول بزوالهما فى الغالب الأغلب نظرًا لاختلاف الأزمنة والأمكنة .. ومن هنا كانت مغايرة حياة الأبناء لحياة آبائهم أيًا كان الاتصال بين هؤلاء وأولئك قويًا حميمًا . إذ يستحيل أن تكون الموافقة بين فردين من كل وجه وفى كل موقف أو كل وقت.. لأن هذه الموافقة لا بد أن تصطدم عندئذ بالشعور بالذات فتبتعد ؛ وإما أن تمحو ذاتًا فى ذاتٍ وهذا بعيد تصوره .

لكن الجماعات وهى كيانات معنوية بشرية ليست كونية ـ خالية بالضرورة من الحياة والوعى بالذات اللذين يملآن أفرادها .. قد يوافقها أحيانًا قديم كان متروكًا ـ فيحل محل جديد ؛ وتلتزم به الأفراد أو أغلبيتهم لأنهم طلبوه أو رغبوا فيه .. ثم تضطر إلى تركه ، لأنه كان قد فقد فعلاً صلاحيته وموافقته لحياة الناس .. وهذه تجارب تسمح بها سيطرة أو قوة الجماعات حين تستند فقط إلى الميول والمصدقات والعقائد التى تبدو سائدة أو غالبة بين الناس فى وقت ما .

ونعود فنقول إن جميع الكائنات الحية الموجودة على هذه الأرض ؛ هى موافقات وليست إلاّ موافقات بين مختلف مكونات وأجهزة الأحياء التى تنحصر بأنواعها وأصنافها وبين ماديات الأرض المتطابقة من حيث أجناسها وأنواعها فى عناصر كل منها على نحو ثابت عام .. وأن حياة الحىّ هى أمد قدرته على استمرار هذه الموافقة للمحيط التى تسمح له بالانتفاع به والاستفادة منه .

والمعرفة القابلة للنمو المطَّرد التى يمتاز بها الآدمى على غيره من الأحياء الموجودة على الأرض ، هذه المعرفة المتنامية تتيح له فرص بقاء وزيادة موافقاته مع محيطه لأمد قابل للزيادة .. وهو ما يسمى بامتداد العمر .

فحياة الأفراد موافقات طارئة الأمد وامتدادها موافقات كذلك . وانتهاؤها الذى لا ينقطع انتهاء للموافقات بموت من يموت وما يموت به من الأفراد ، وميلاد أو تكاثر الأحياء ليس إلاّ موافقات تعطى فرص الامتداد إلى حين يقصر أو يطول .. فيها تتهيأ لكلِّ فرصٌ لذلك التوالد أو التكاثر ومعها قدر من المعرفة قد يتزايد أو يتناقص على درجات ونسب مختلفة غاية فى الاختلاف لا يمكن أن يحمله إلاّ أحياء يتوارثون ولا يعرف لكل منهم بالضبط نوع ومقدار ما يرثه .

هذا التعقيد المحتوم الذى لا مفر منه ولا مهرب ، تغطيه تغطيةً تكاد تكون تامة عن عين وعقل الملتفت ـ تغطيه بساطة وآلية ما نحن غرقى فيه من الاعتياد والتكرار والرتابة والتشابه والاشتغال بمطالب الحياة من جانب كل منا وبشواغلها ومخاوفها وأطماعها !

إن انتباهنا فى أوقات يقظتنا حين يلتفت إلى ما نسميه الخير العام والواجب والصواب والحق والعدل والفضيلة ـ لا يلتفت إلى داخلنا وداخل كل منا ؛ بل ينظر إلى خارجه ليحكم ويشجب ما عند الآخرين .. لأننا لم نهذب قط انتباهنا، ولم نلتفت إلى تقويمه ، ونكاد أن لا نفطن إلى ما هو ملىء به من النزوات والخرافات والروايات والشائعات والشكايات والحماقة والسخافة والحقد .. فانتباهنا مصروف تمامًا ومن أجيال كثيرة إلى ما لا جدوى منه ؛ إلاّ استحكام التنازع والتفرق والخصومة والتعصب وانعدام الثقة والأمان وحسن النية ، والحيلولة بيننا وبين الفهم والفطنة والاستبصار والاقتدار على إمعان النظر والتأمل والتروى بإخلاص وسلامة عقل وقلب .

* * *

من تراب الطريق (٦٤١)

الدين والتدين (*) والموافقات بين الجماعات (٣)

توزيع الموافقات على الأفراد من خلال التوالد والتكاثر يأتى متشابهًا ؛ خاصة إذا جمعتهم البيئة والوطن ؛ لكنه يستحيل أن يكون قيدًا بحبسهم فى ذات القالب أو القوالب فيسوقهم هم ونوعهم سوقًا نحو العجز والذبول والانقراض !

وأغلبنا إذ لا يفرق بين الموافقات التى قد تتهيأ أو لا تتهيأ لحياة الحىّ ؛ وبين المطابقات التى يستحيل أن تتحقق للأحياء ـ إنما يقع فى أسر الأفكار والأحكام العامة عمومًا مطلقًا .. هذه الأفكار والأحكام التى نتداولها بفعل الاعتياد وتأثير التقليد والمحاكاة دون أن نتوقف لنعرف صدقها أو حدود صدقها من الخبرات والتجارب التى مرت بنا أو بمن نثق فى صدقهم من الأحياء أو الأموات .. لأن مزية الخبرات والتجارب للآدمى أنها مؤشرات وسوابق يصحح بها ما أمكنه ـ أفكاره وآراءه وسلوكه استخلاصًا من واقع حدث وشوهد تكرارًا ومرارًا . والآراء والأفكار العامة المألوفة فى حياة الناس المعتبرة صحيحة وسليمة وفقًا لعصرهم وظروفهم ـ لا تجاوز هذه الحدود المعقولة الخالية من الإفراط أو التفريط .. ومن ذلك وصايا الآباء للأبناء بالأمانة والصدق ورعاية صلة الرحم ، والرفق بالصغير واليتيم والضعيف . والإحسان للجار والغريب .. واعتبارهم ذلك من موافقات العناية الشاملة التى تعمهم والجماعة مهما كان من سوء أمرهم .. لا يكفون عن ذلك الإيصاء

(*) العمال فى ٥ /٤/٢٠١٢

ولا عن رجاء أن يكون خلفهم أفضل منهم وأكثر توفيقًا . وهذا المسعى الدائب على الإرشاد ليس إلاّ وليد خبرات وتجارب عريقة فى القدم لجماعات حريصة على العيش فى سلام ؛ يقابله مسعى مضاد فى الجماعات البدوية التى هى أقرب إلى العصابات التى تعيش فى غارات وثارات وحروب وخطف ونهب وتشريد وتثريب ـ إلى أن تجد من يحملها على حياة الاستقرار فى حدود وضوابط وأصول وأخلاق !

إن الآدميين بالتأكيد أكثر الأحياء اعتمادًا على الموافقات واحتياجًا إلى دوام تحريها والحفاظ عليها بالسعى المطَّرد إلى زيادة التفاتهم للفهم والقدرة على الملاحظة والمراجعة والتصحيح وعدم ادّخار الجهود التى تمكنهم من الوقوف على أسباب هذه الموافقات التى ما زالت خافية يحجبها عدم الفهم والالتجاء إلى الخيالات والأشواق والمخاوف .

إن كثرتنا ككثرة حبات الرمل المتشابهة ؛ لكن لا يوجد فينا من يطابق الآخر .. مع أن فرديتنا لا تعيش إلاّ فى بحر المشابهة ؛ ولا يشعر أى منا بفرديته إلاّ مع من يشبهونه ممن يشاركهم ويحاكيهم ويصافيهم ويعاديهم ويرتبط بهم وينفصل عنهم .. فى محيط مشترك متشابه غير متطابق نأخذ منه ونعطيه .. متلاطم الحركة والحياة لا يبالى عادة بزوال الأفراد ولا يحول دون زوالهم .. وزوالهم لازم من لوازم فرديتهم ؛ لأنه هو نهاية قدرتهم على تلقى الموافقات اللازمة للبقاء .. وهذا البقاء يحتاج كما وصلنا إليه بالمعرفة المتعمقة والخبرة الطويلة والأجهزة بالغة الدقة ـ يحتاج إلى المحافظة على بدن الآدمى وتزويده بما قد ينقصه أو يفقده من الآلاف والآلاف بنسب ضئيلة أو غير ضئيلة من المركبات والعناصر كالإنزيمات والفيتامينات والمضادات الحيوية والأمصال والمقاومات والدواءات والمنبهات والمسكنات والمزيلات .. لأن بدن الآدمى عالم بأسره معقد شديد التعقيد والتركيب ؛ حاشد بالأجهزة التى يجب أن تقوم بأدوارها وتخصصاتها بانتظام وكفاية تلقائيًّا لكفالة بقاء هذا البدن حيًّا صالحًا للحياة ،

وإلاّ كان على الفرد أن يداوى قصور أو خلل هذه الأجهزة لمقاومة الأمراض والعلل !

لقد زدنا الآن أضعاف ما كان يعرف آباؤنا ـ زدنا معرفةً أقرب إلى الواقع بأبداننا وعقولنا ونفوسنا وبمحيطنا والكون الذى نحن جزء منه .. وهذه المعرفة حاضرة فيما نفعله أو نتجنبه وما نلجأ إليه وما نتفاداه مما لم يجد بعد طريقًا يقتنع به خيالنا ونظرتنا الأكثر اتساعًا أو تعلقًا به من نظرة السابقين والماضين التى ما زالت تأخذ بخناقنا .

وهذا على نحوٍ ما طبيعى .. فأفراد الآدميين لا يظهر نضوجهم تدريجيًّا ؛ وإنما يعلن عن نفسه فجأة بعد مرحلة تطول أو تقصر .. وهم يعبرون عن ذلك بلفظة (الاستواء) يقصدون الصلاحية للأكمل أصلاً وللتعامل مجازًا . وكذلك جماعاتهم يبدو نضجها فى عين الكل مفاجئًا ـ على صورة نهضة لم تكن متوقعة يشعر معها أفرادها حاكمهم ومحكوميهم بالاعتزاز والفخار بالانتماء إليها وبالتفوق والامتياز على غيرها من الشعوب والأمم الأخرى .. ويصحب هذا جرأة غير عادية ومزيد من الثقة فى النفس تقود أصحابها إلى نجاحات تبدو غير مألوفة ؛ ثم إلى غرور وتراخٍ وتنازع وتفكك وسلبيات لا أول لها ولا آخر !

وربما كنا مقبلين على نضوج غير مسبوق من قبل .. شامل يشمل الجماعات البشرية الموجودة كلها نتيجة الأسباب العديدة التى لا تكاد تحصر انتشار الحضارة بالسرعة المذهلة التى تنتشر بها الآن .

ويجب ألا ننسى أننا مع فروق غير كبيرة ما زلنا فى أوائل القرن الواحد والعشرين ـ ما زلنا نستعمل لغات معظم معانى ألفاظها باتت قديمة فقدت صدقها وقوتها مع فقد معاصرتها ، وأننا نحتفظ بمعظم أفكارنا وعاداتنا الفكرية التى زالت عنها أو ذهبت مصداقيتها ـ فى استعمالنا لكل ما جاء علينا من الجديد والعجيب والأقرب للواقع ـ فى جميع نواحى حياتنا الخاصة والعامة

من غـذاء وملـبس ومـسكن وعمـران ومعـارف ووسـائل وأجهـزة للإنتـاج والتوزيع والحماية والعلاج والبناء والهدم والسلم والحرب ـ برًّا وبحـرًا وجـوًّا وفضاءً .. وهو استعمال قد لا يفطن معظمنا لقصوره ونشازه لكثرة مـا يـشوبه دون أن يلحظوا عيوبه .. لكن ذلـك قمـين بـأن يـزول إذا اختلفـت المواقـف والأفكار باختلاف الأجيال والأزمنة .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٤٢)

تأنيس الوعي (*)

(١)

ما يزال الإنسان يؤنس كل ما يشعر به أو يراه مما يتصل بوعيه وعواطفه وعقله وذاكرته ؛ لا يفلت من هذا التأنيس شيء حيّ أو ميت ، ولا حيوان أو نبات أو جماد أو قوة أو طاقة ، ولا معنى أو تصور أو فكرة أو مصطلح ، بل ولا وجود ولا وهم ولا عدم .. وهذه سمة بدائية لمطاوعة الآدمى لطبيعة تكوين ذاته التى يميل إلى رد كل ما تحس به أو تفكر فيه إلى ذاكرتها .. وهى سمة باقية حتى الآن فينا جميعًا ..علما بأننا لا نظن قط أننا نشارك على هذه الأرض أو فيها ـ أحدًا أو شيئًا ـ فى الذات أو الوعى والذاكرة الخاصين بالذات .. ويبدو أن السمة المذكورة وإن لم تكن لدينا صادقة ـ فإنها نافعة فى التفكير والحفظ والاستعادة والتعامل والتنفيذ ؛ حتى وإن كان لها مردود سلبى غير ملائم ومعوق أحيانًا أو معطل أو مانع من الرؤية الصحيحة للواقع ، هذه الرؤية اللازمة للمزيد من الرقى والتطور .. وهذا المردود السلبى ماثل فى سائر الأعراف والعادات والمصدقات والعقائد .. وهذه قد اكتسبت مع تطاول الزمان رسوخًا ومكانة فى النفوس والقلوب والعقول .. لا يزولان تمامًا إلاّ باكتساب رسوخ ومكانة لفهم جديد متطور أكثر من هذا المردود صحة وأصدق نظرًا وأليق بالآدمى المتطور عند أغلبية البشر !

(*) المال فى ١٠ /٤/ ٢٠١٢

وعملية التأنيس دائبة مستمرة فى الآدمى مادام حيًّا .. إذ هى أثر مباشر للعملية التى بها نعى .. إذ نحن لا نعى ما تنقله إلينا أعصاب الحس ، وإنما نعى ما يحوله المخ إلى صور واعية قابلة للتعرف والتذكر ، فمضمون وعينا بأسره صور غير مباشرة لأصول لا نعرفها أو لأصول لا وجود لها فى الواقع!

فالأصل والفصل والتصور والافتراض والألفاظ والجمل والعبارات والأصوات والخطوط والألوان والأحجام والأبعاد والأزمنة والمواعيد وما نسميه بالتشبيه والمجاز والأدب والعلم والنثر والشعر والأرقام والإشارات والعلامات والمفردات والمركبات والعمليات والعناصر والإيجاب والسلب والصواب والخطأ والموجود والمعدوم والواقع والخيال ـ كل أولئك ثمار استعدادات وعى الإنسان وذاكرته .. تختلف نسبه من حيث الاتزان والمعقولية والنضج والقدرة على الملاءمة والتطور باختلاف الأفراد والظروف والأزمنة. وكل منها فى حدود نسبته اللائقة ـ أدى فى حدود ظروفه المطلوب منه فى حياة الآدمى . ولكن لا يوجد ـ فيما يبدو ـ بين أجهزة الآدمى أجهزة قادرة بصورة حاسمة ـ وفى جميع الأحوال ـ على الوقوف فى وجه الحماقات والشطحات والاندفاعات ومنع سريانها وانتشارها .. لأن بها طاقات شأن طاقات العواصف والزلازل والأوبئة ـ إذا انطلقت يصعب وقفها ويستحيل ردها !

فوعى الآدمى فى كل وقت لا يقف على أرض صلبة متماسكة ، بل على مجموعة رخوة مفككة من الصور غير المباشرة لما يخال أنه واقعه وواقع

محيطه، بعضها من حصيلة حواسه ، وبعضها من بئر ذاكرته .. ويبدو أنه مضطر لأن يكسوها بخياله ، بيقين يريحه ولو إلى أمد ، لكى يستمر .. وهذا يفتح له أبواب الاعتياد على الاستسلام لأعباء الحياة فيخف عليه حملها . ويجب أن لا ننسى أننا حين نحاول التنبيه إلى خطأ فى فهم أو انحراف فى رؤية أو اعتقاد فى وهم ، إنما نحاول إيقاظ نائمين بما يتبع ذلك من حرمانهم من مزية نومهم ومن إيقاظهم وردهم إلى عالم ملىء بالقلق والكفاح والمعاناة!

وطبيعى أن يكون عالم الآدميين من إنشاء وعيهم حاشدًا بخصائصه وأشواقه ومخاوفه وماضيه وحاضره ومستقبله ، وأن يبرز قدرة الإنسان الهائلة على اصطياد الفروق والأشباه والبناء عليها ، وعلى اصطناع عوالم من داخل عالمه ، منها عالم العلوم وعالم الفنون وعالم الآداب وعالم الاقتصاد وعالم التجارة والصناعة والقانون والطب والهندسة والذرة وغير ذلك من الأنشطة والتخصصات التى تتشعب وتنتشر فيها اهتمامات الآدميين فى أيامنا ، والتى بحجة المزيد من الوقت والإتقان تحصر أصحاب كل منها فى حدودها المعتادة ، ولا يتم التعاون والتدارس بين بعضها وبعض إلاّ فى ظل المستويات العليا من السلطان والثراء ، ولتحقيق السياسات والخطط الوقتية لمواجهة مخاوف واحتمالات تراها تلك المستويات منذرة مهددة لها تزول بتغير الأشخاص أو بزوال الأسباب .. إذ لا تفارق السياسة فى زماننا هذه النظرة المحدودة الموقوتة التى تقود وحدها إلى مقاعد الحكم ولا يدخل فى الحساب الجاد لهذه النظرة اعتبار الخير العام للآدميين كآدميين فى كل مكان وزمان !

من تراب الطريق ! (٦٤٣)

تأنيس الوعي (*)

(٢)

لم يستطع الآدميون فى أى عصر أن يتخلصوا من محاولة تأنيسهم للخالق ـ جل وعلا ، بل ومحاولة سحبه إلى عالمهم والنزول إلى أرضهم وأهوائهم ونصرة أطماعهم وأحقادهم والانحياز إلى صفوفهم فى معاداة بعضهم البعض ونقمة بعضهم على بعض والسعى إلى إفناء بعضهم لبعض.. وقد ساقهم هذا الطبع الضرير إلى الجراءة عليه ـ سبحانه تعالى ، والإدمان على محاولة خداعه، والاعتياد على ذلك ، وحتى صار هذا الإدمان المريض متأصلاً فى صغيرهم وكبيرهم وضعيفهم وقويهم ومريضهم وصحيحهم وفقيرهم وغنيّهم وجاهلهم وعالمهم .. فوجدوا فى أيديهم ومعهم وتحت تصرفهم ما لا حصر له من التسويات والتلاوات والصلوات والعبادات والقرباتْ والصدقات والرحمات والزكوات، ومختلف المعابد والمزارات والأضرحة والمآذن والأبراج والقباب والمحافل والحلقات ، وفى الطوائف والفرق والمظاهر والمأثورات والأوراد والأعياد والمواسم والأقطاب والأوتاد والمشايخ الأحياء منهم والأموات .

و فى تلك الغابات الكثيفة المتشابكة المتلاحمة التى تزاحم كل منها وأجزاء كل منها بعضها بعضًا منذ قرون وأحقاب ، لم يعد يمكن لآدمى الآن أو قبل الآن أن يرى أو يسمع أو يحس طريقه إلى خالقه ـ عز وجل ـ خاليًا خالصًا

(*) المال فى ١٠ /٤/ ٢٠١٢

صافيًا تام السلامة بريئًا من الافتعال والاصطناع والاستسلام للتقاليد والأعراف والانصياع لتيارات التعصب والتيبس أو بريئًا من المسايرة لأوهام العوام وأشباه العوام ولغوهم وخرافاتهم .. وقد شاركت فى إيجاد تلك الغابات وتنميتها وتغولها وتوغلها بلايين الأفراد إيجابًا وسلبًا .. إما بالاعتزاز بالتصور والرأى والفهم ، وإما بالانتقاء والتأويل وإظهار البراعة فيه ، وإما بالابتداع والاختراع بقصد النفع أو بقصد الإضرار ، وإما انحيازًا إلى المحفوظ المأثور والمعتاد ، وإما بالحرص على ما يؤيد ويمكن لبقاء السلطان والمكانة والنفوذ ، وأعان على ذلك كله وانتهى إلى التعصب له ـ الجمهور الغفير الهائل الذى اكتتب أيضًا فيه بأوهامه هو وأحلامه ؛ أو بسوء فهمه لما سمعه ثم نقله جيلاً بعد جيل فى محيطه !

ومن أساليب عملية التأنيس المشار إليها ، مزج وتقريب العناصر المرئية التى تبدو هامة بعضها من بعض ، بحيث يعبر العنصر الواحد عن العناصر الأخرى .. فتمجيد النبى أو الولى أو القديس أو الإمام أو تمجيد سيرته أو ضريحه أو حديثه أو أثره ـ تمجيد وولاء للدين وللرب. وبغير هذا المزج والتقريب يصعب على أغلبية البشر الانفراد بالرب ـ تعالى ـ وحده دون شفيع آدمى ذى حيثية لدى الله ـ عزّ وجلّ ـ حاضرًا فى ذاكرة الآدمى مقرونًا بمكانته لديه سبحانه ، لا يذكر إلاّ بهذه المنزلة والمكانة .

تلك السلاسل من حلقات التدين ازدادت وتزداد بمرور الزمان عددًا وطولاً وابتعادًا عن أعماق الآدمى؛ واقترابًا من السطح .. وذلك بسبب الكثرة والتزاحم ويسر الاستعادة والتكرار ، وتعود الناس على قبول أمثالها

بلا مقاومة أو روية لضيق أوقاتهم وشدة انشغالهم بمشاغلهم الأخرى ذات الطابع السطحى الغالب أيضًا .. فكل ما لدينا الآن من الحصيلة العقائدية على كثرته الكاثرة ـ مكانه السطح لا الأعماق .. إذ قد فارق الأعماق من أمد طويل .. لم يشعر بذلك آباؤنا أو نحن .. ولذلك تغلغلت فى غالبيتنا الغالبة خيوط الحضارة الحالية اللا دينية فى كل مكان على الأرض ، ولم يعد يقاوم تغلغلها هنا وهناك إلا بالادعاءات والحماقات والمجازفات وبذل الجهود والأموال فيما لا يجدى رغبةً فى الإمساك بالماضى القديم الذى انقضى على غير رجعة ، ولم تعد تربطه بالأحياء الآن رابطة ما فعلية مثمرة . لأن ما بقى حقيقة فى قلوب غالبية الناس من مللهم وديانـاتهم ، مجرد حنين عاطفى ليس له كيان عقلى .. حنين حزين خالٍ من الفاعلية والعافية إلى ماضٍ كان مجيدًا مهيبًا ؛ ثم توالت عليه بغير انقطاع النكبات والكوارث ثم ألوان الإذلال والهوان .. هذا الحنين الحزين هو جماع الأصوات الباقية فى الباقين حتى الآن من المنتمين إلى تلك الملل والديانات .. يصرخ داخلهم صراخ التألم والعجز عن الحركة الحية النشطة الواثقة فى قدراتها وموافقاتها لظروفها وظروف زمانها ومكانها .. ويتجه هذا الجماع فيما يشبه اليأس إلى قوى غيبية كى تمد يدها إلى الإنقاذ من ذلك العجز ومحنه وأزمات ذلك العجز وتلك المحن .. وقد يبدو أن الاقتناع فكريًا بهذا العجز لدى من يعانيه عملية سهلة ممكنة لكل عاقل اعتاد على التبصر فى أموره .. لكن الواقع خلاف ذلك .. لأن العجز الذى نشير إليه غائر عميق شديد الإشارة فى داخل أجهزة الآدميين المصابين به ؛ يحتاج أولاً إلى تغيير البيئة والمحيط إلى بيئة ومحيط خاليين منه ومن آثاره لمدة طويلة يعتاد معها المصاب به على نسيان عاهته وعلى نشأة

عادات أخرى قوية تألف الانطلاق والجهد والجد والمنافسة لتلك الأمور السائدة فى البيئة والمحيط الطارئين عليه ؛ فلا يعود يطيق رؤية الخمول والاسترخاء وقلة المبالاة والتواكل ، بل ويضيق بها ويثور عليها وعلى جوّها ومائها وقد تبعث لديه رغبة جادة فى العمل على تغيير حال بيئته الأولى .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٤٤)

تأنيس الوعي (*)

(٣)

يبدو أن التأنيس شيء غريزى فى الآدمى ، وظيفته أن يساعد الآدمى على الفهم المريح والتعامل المقبول مع بيئته البشرية والمادية ، والانتفاع بتصورات فيها جوانب مطمئنة مقبلة تواكب متاعب ومفاجآت واقع حياة البشر ، وتخفف آثارها عليهم وتبعد بهم عن القنوط واليأس ، وله نصيب فيما يشاهد حتى الآن فى اللغات من خلط الناس بين الواقع والخيال والصواب والخطأ والحقائق والأوهام ، وإعطائهم الكليات والعموميات والمعانى والألفاظ وخريطة كيانات ـ أرواحًا ووظائف وقدرات وقوات ذاتية . وإيمانهم يتأثر بترديد اللسان للآيات والدعوات والعزائم والتعاويذ والأوراد وبما تجيء به أو تبعده أو تغيره أو تزيله ، وحملهم ماديًّا لكتابات ومطبوعات ومسكوكات ورموز وشارات ذلك كله فى صحوهم ونومهم يستوى فيه الكبير والصغير والمتعلم والجاهل .

واندفع البشر فى التأنيس حتى صوروا وتصوروا الملائكة والأرواح والجن والعفاريت والمسوخ والشياطين والأشباح والمردة . وامتزج لتأنيس فى المحاكاة والتقليد وفى ذلك المزيج المتشابك الذى يتعذر على الإنسان فض اشتباكاته ـ رصيد أو معظم رصيد الإنسان العادى الفكرى والاعتقادى إليه تتجه ومنه تجيء أحلامه وآماله وسلواه وعزاؤه .

(*) المال فى ١٢ /٤/٢٠١٢

بيد أن هذا التأنيس الذى عَوَّل عليه الآدميون كل ذلك التعويل وتفننوا فى ابتداع الرموز والأسماء والوظائف والمهام لمسمياته ؛ لم يساعد الناس كثيرًا على فهم الكون أو على الاهتمام به أو صحة الاقتراب منه .. فما تزال رؤيتهم حتى الآن له غاصة بالأوهام تلفها القتامة والظلمة ولا يفارقها الضباب الكثيف ؛ وما زال الكون لا يكاد يرانا ولا نكاد نحس به وهو لا يسمعنا لأننا لا نستطيع أن نسمعه بحالتنا الراهنة التى لا نشاهده فيها إلا بصيصًا نلمحه من أبعد البعد .

فهل تقوى عقولنا وعزائمنا واهتماماتنا على أن ترفع عيوننا عن هذه الأرض الصغيرة جدًّا إلى ذلك الكون الهائل ؟ .. إن كل ما كان ويكون منا ليس شيئًا إلا من ثمار وحدتنا هنا على هذا الكوكب الضئيل .. نطور صور ما معنا ونعيد تشكيل أوضاعه . لقد حدث حدث جديد لم يسبق له مثيل ؛ هو أننا بدأنا نخطو بالإنسان إلى الفضاء خارج جو الأرض لتخدم أغراضًا لنا أرضية . فهل ينقلنا الاستمرار فى ذلك إلى أغراض أخرى فى الكون العريض ؟ .. أغراض مخلصة واعية قاصدة عارفة تعبر عن صدق رغبتها فى الاتصال بالكون على وجه دائم التطور والاتساع والتفاهم ؟ إن هذا الحدث يرجع الفضل فيه إلى لغة رياضية متقدمة تكاد تكون خالية من ذلك التأنيس.. متعارف عليها الآن بين علماء الأرض .. تعبر تعبيرًا دقيقًا ما أمكن عن نتائج التجارب والخبرات والمشاهدات الكثيرة المراجعة والإعادة والتصحيح الدائب المستمر .

لا أزعم أن العلم الوضعى البشرى قد انتقل الآن بالإنسان من عصره الأرضى إلى عصره الكونى .. ولكنى آمل حصول ذلك .. وأرجو من ورائه نقلة فى ترقى الإنسان غير مسبوقة فى تاريخه كله .. يتسع فيها عقله ومعه أذواقه وعواطفه إلى غير حد .. فينسى ماضيه الأرضى وما حوى من عادات وأحقاد وأحلام السيطرة فى التسلط والاستعانة بالخديعة والقوة على التسيد والنفوذ والثروة .

ثم لقد تناقصت مساحة التأنيس الذى اعتاده ودرج عليه البشر ؛ وكان ذلك التناقص نتيجة تطور فهم الإنسان وتقدمه بطّراد واتساع مداركه ومعلوماته الموضوعية التى تختزل باستمرار غيبيّاته ؛ وزاد هذا التقدم فى أيامنا ـ بقوة وسرعة ونجاح فاق كل توقع فى كل ما هو قابل للملاحظة والخبرة والتجربة الدقيقة الفاحصة التى لا تعوقها كثرة الاستعادة والمراجعة ولا الاستعداد الدائم للتصحيح والتعديل .. حتى لم يعد فى مقدور الآدمى العادى فى الجماعات المتقدمة مع تعليمه ودراساته الواسعة ، لم يعد فى مقدوره ملاحقة هذه الزيادة فضلاً عن متابعتها مع المتخصصين فى فروعها.. ومع هذا ما زالت أغلبية البشر تردد تأنيساتها ورموزها وشاراتها ونداءاتها وابتهالاتها الغيبية خاصة فى الضائقات والأزمات والنوازل .. لأن الإطار العام للآدمى ـ حتيالآن ـ وهو هذه الأرض التى يشعره كل ما فيها بوحدة وعزلة نوعه ـ لم يتغير بعد ولم تتراخ قبضته الحديدية عن عقل وأشواق ورؤى الإنسان الذى تبين الآن بالتجربة أن فى إمكانه أن يفهم ويشتاق ويرى عن قرب هذا الكون العظيم وأن يحاول التعامل معه لا مع الأرض وحدها .

ومن يتأمل الديانات الكبرى يجدها كلها متجهة إلى خلاص الآدمى من قبضة الأرض .. لأن وجوده عليها هبوط وهوان ومعاناة ومكابدة وكدح وكفاح .. يتعين عليه إنقاذ نفسه منه بالإخلاص التام لربّه .. هذا الإخلاص الذى يستوجب التخلى عن الأنانية والطمع ؛ ويقتضى الالتزام دائمًا بالأمانة والصدق والقنوع والرحمة .

* * *

من تراب الطريق (٦٤٥)

عواطف الإناث (*)

(١)

فى عواطف إناث الآدميين مستويات مختلفة فى عمقها اختلافًا بينًا .. منها ما يمكن عادة إخضاعه ـ لدى الإنسان السليم ـ لنداء الدين أو الضمير أو الخلق أو الآداب أو اللياقات أو حكم المكانة والمقام والطبقة والأصل والأسرة والوسط .. ومنها ما لا سبيل للإنسان السليم إلى السيطرة عليه وإسكاته أو تجاهله .. لأنه عميق جدًّا .. ويبدو أن هذه الضوابط كلها لا تصل إليه متى أثير ؛ لأنه ليس من المألوف إثارته لدى صاحبه فى الأحوال العادية .. فهو ليس وليد الخفة أو الطيش أو الفساد أو الإفساد أو عدم المبالاة أو الجراءة أو القحة ؛ وليس وليد تصدع أو خلل فى العقائد أو المبادئ أو المثل.

وعمق هذا المستوى العاطفى الشديد عمق غريزى كونى ، فيما يبدو .. ليس مدينا بوجوده لترقى الآدمى وتطوره ونظمه وأعرافه وتعاليمه .. ومن هنا كانت إثارته قوية الآثار إلى درجة هائلة ؛ لا قبل لمن تعرضت لها بالانتصار عليها مهما بلغت مقاومتها الواعية من الجد والإصرار والعناد . وربما كانت هذه المنطقة شديدة العمق وثيقة الارتباط والاتصال ببقاء النوع والشوق الأنثوى الدافق غير الواعى أو القابل للوعى ـ إلى مجىء المولود على أجمل ما تتصوره الأم ؛ دون حساب أو التفات إلى ما بناه المجتمع البشرى من الأصول والأنظمة والالتزامات التى ألزم بها أفراده إناثًا وذكورًا .

(*) المال فى ١٧ /٤/٢٠١٢

وقد فطن البشر من قديم الزمان إلى تلك الظاهرة فى الإناث ، ورأينا تناولها فى الأخبار والآداب ، وفى الكتب السماوية أيضًا .. ففى الأخبار الإغريقية القديمة أن فيدرا زوجة ثيزيوس ملك أثينا ، أغرمت بابنه هيوليتوس ، وانتهزت فرصة خروج زوجها إلى الحرب ، فراودت ابنه ، إلاّ أنه رفضها .. ولم تستطع احتمال صده وخيبة غرامها ، فقررت الانتحار ، ولكنها أبت أن تفارق الدنيا دون أن تنتقم ممن رفض غرامها ، فتركت رقعة لأبيه الملك توغر صدره عليه بأنه اعتدى عليها .. فلما عاد زوجها وقرأ الرقعة ، استدعى على ابنه آلهة البحر ونفاه ، فسخرت هذه وحشًا ـ كما تقول الأسطورة ـ اعترض مركبه فاصطدمت بصخرة ، وقتل هيوليتوس لقاء صده لفيدرا الآثمة التى أغرمت به حبًا ، وطاش صوابها برفضه . وقد صور يوربيدوس وقائع هذه المأساة فى تراجيديا «هيوليتوس» فى عام ٤٢٨ قبل الميلاد ، وأعاد راسين تصويرها فى تراجيديا " فيدرا " ـ فى القرن السابع الميلادى (١٦٧٧ م) .

وفى مصر تعرض يوسف عليه السلام لمثل ما تعرض له هيوليتوس فى القصة الإغريقية ، فراودته امرأة العزيز ، وروى العهد القديم فى الإصحاح التاسع والثلاثين من سفر التكوين تفاصيل هذه المراودة وامتناع يوسف عليه السلام .. وجاء فى القرآن المجيد ، رواية لهذه القصة :

« وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ * فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ للهِ مَا هَـذَا بَشَرًا إِنْ هَـذَا إِلاَّ

مَلَكٌ كَرِيمٌ * قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ * قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ* فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ »
(يوسف ٣٠ ـ ٣٥)

وهذه الآيات القرآنية غاية فى التنبيه إلى المستويات مختلفة العمق فى عواطف الإناث ، وفى بيان أنه فى المستوى العادى المألوف ؛ قد توجد الميول والاشتهاءات الطارئة الخالية من الرزانة والاتزان ؛ كما قد توجد الاتجاهات المبتسرة المستخفة ومعها ـ من جانب الأخريات ـ الأحاديث والشائعات وألوان المكر والثرثرة الملازمة لترفهن ولعبهن وعبثهن ؛ وأنهن حين يصدمن بمشاهدة المستوى العاطفى العميق جدًّا يعرفنه ويسلمن به وينسين العبث والثرثرة والتأله والملامة !

* * *

من تراب الطريق (٦٤٦)

عواطف الإناث (*)

(٢)

اعتاد الآدميون من أقدم الأزمنة على ألا يلتفتوا فى أنظمتهم وتقاليدهم وأعرافهم إلى تلك المستويات العميقة لدى النساء ؛ لندرة ما تثيرها فى سير الحياة العادى ، وغلبة اشتغال النساء بالتزين والتجمل واتخاذ أسباب الزينة وإبداء المحاسن لاصطياد الموسر لتوفير الترف أو شىء من الحياة المترفة التى تتيح فرص ذلك .. بلا كثير اهتمام بسن الرجل أو حظه من الجمال البدنى والخلقى . وأضافت التقاليد فى مجتمعات كثيرة حق القرابة من الذكور فى قران الإناث وتقديمهم على الغرباء أيًّا كانت مزايا هؤلاء .

واعتاد عموم الإناث على تلك السنن لآجال وعصور طويلة جدًّا .. حتى كاد جنسهن يفقد الانتباه كلية إلى أعماقهن .. تفضيلاً وإيثارًا للمظهر والمشاهَد والمشهود الذى يستوقف النظر ويسترعى الانتباه والإعجاب . وما زال ذلك غالبًا فى أيامنا ومجتمعاتنا ـ برغم شيوع تعليم الإناث كالذكور ومشاركتهن لهم فى كافة الأعمال والمهن والفنون والحرف والدخول ، فلم يؤد بهن ذلك بعد ـ إلى اكتشاف أعماقهن والالتفات إليها التفاتًا جديًّا ، التفاتًا لا يصرفه الجرى وراء الحرص على اجتذاب العيون ومباراة الأخريات فى ذلك المسعى السطحى الوقتى الذى يستدعى باستمرار مع تقدم العمر ـ المزيد من القلق والجهد والتكلف والكلفة ! وربما تغير ذلك فى المستقبل مع اطمئنان الإناث إلى وضعهن الذى ما يزال جديدًا ؛ والذى يتيح

(*) المال فى ١٨ /٤/ ٢٠١٢

لهـن فـرص الإسراع فى العنـاد والتحـدى والاسـتخفاف بقيمـة الأسرة والاستهانة بما عليهن للوفـاء بحقـوق الأولاد الـصغار .. وهـو مـا أدى إلى صيرورة الزيجات الآن هشة ضـعيفة التماسـك لا يبكـى عليهـا طرفاهـا ولا يروعهما إنهاؤها . وهذا نوع من الخلل عارض فى المجتمع .. لأنه إن اسـتمر يؤدى إلى انحلال المجتمعات وانهيار الحضارة القائمة حتى الآن على الأسرة والزيجات .

وإذا كانت الشابة تميل بفطرتها إلى الشاب ، فإن أعرافنا تتجاهل الفطرة، ولا ترى بأسًا فى أن يبنى الكهل أو الشيخ بالشابة أو المراهقـة إن كـان عنـده لين العيش الذى ليس لدى الشاب .. وهو حـل نفعـى بـشرى لا يخلـو مـن ضرر أو خطر تنكره الطبيعة ؛ ويأسى به وله الزوجان مع الوقت حتمًا . ومن اللاَّفت أن يحدث ذلك مـن آدمـى ذى وعـى واختيـار وإرادة يتحـدى بهـا الفطرة ويتجاوز أحكامها إلى ما يتصور أنه الألـين أو الأشـهى أو الأحـسن والأنفع ، مع أن نجاح هذا التصور قصير العمر ، يجترئ عليه الآدمى ما دام ذلك قابلاً للتكرار وإعادة متعة وقتية تساوى فى رأيه المجازفة مـن أجلهـا .. ويبدو أن ماضينا أو حاضرنا يتابع ويتبع فى معظم تـصرفاتنا هـذه الـسياسة الانتهازية ؛ ولا يريد الإنسان أن يتحول عنهـا ؛ لأنـه يـدين لهـا بالقليـل أو الكثير من ترقيه وتطوره وحضاراته .. وقد جـرب أن انتـصاره عـلى ظـاهر الفطرة يقرب بينه وبين بعض الثـدييات ؛ عـلى حـين أن اسـتخدامه لوعيـه وإرادته واختياراته يميزه عليها تمييزًا تتسع بـه المسافة بينهـا وبينـه بـاطراد واستمرار. وهذه الميزات فى تركيبهـا ـ أصـالة ـ امتزاجـات النفـع والـضرر واحتمالات الصواب والخطأ على نحـو دائـم دوام النـوع الإنـسانى بتركيبـه الذى عرفناه من ماضيه وحاضره .. ونسب هذا التركيب تختلـف تفاصـيلها

باختلاف الأفراد وأحوالهم ؛ وإن تكن متشابهة فى مجموعهم وإجمالهم .. وربما كان فى هذا الاختلاف بعض أسباب اختلاف حظوظ ومقادير البشر ، وتفسيرٌ للهفة الإنسان إلى معرفة حظه مقدمًا ، وتفسيرٌ لتفاؤله وتشاؤمه فى تعلقه بأشياء أو أشخاص ـ أو نفوره من أشياء أو أشخاص ، وتعرضه لما يدعوه للإحساس بالقلق على من يجب وما يجب ، وقلة اطمئنانه لما فى الغيب من المفاجآت . وهو ما يدعو الآدمى إلى التدين أو ما يشبه التدين لتسكين النفس وإيكال مخاوفها إلى عناية جهة أخرى سواها يدين لها الآدمى بقدر من الطاعة مقابل حمايتها إياه من خوف الأغيار والأخطار التى ليس لها حصر .

وقد لوحظ أن الشعور بالرغبة فى التدين يسترخى حين يسود المجتمع الرخاء والأمان ، ويشتد فى أوقات الضيق والأزمات والقلاقل والفتن ، كما أن الشعور بتلك الرغبة أكثر ظهورًا فى الإناث منه فى الذكور وأشد لديهن إمعانًا فى الخيال والوهم .. وربما كان ذلك ترجمةً رمزيةً للأسرار الكونية التى خصت بها الأنثى فى سهرها الواضح الغامض على بقاء الإنسان ودورها الإرادى واللا إرادى فى وجود الأسرة والمحافظة على استمرار وجودها .. وليس كل ما تأتيه الإناث من الاهتمام بالمظهر وإبداء المحاسن ومن الشوق والتكلف للنعومة والفطرية ـ ليس كله نزقًا وخفة ، إذ وراءه إحساسهن بتلك الأسرار الكونية التى لا يفطن إليها غالب الذكور .. إذ لا يحسب هؤلاء حساب أن الكون أو نواميسه لا تلتزم بما يلزم الآدمى من الأصول والأعراف والأخلاق .

من تراب الطريق (٦٤٧)

عواطف الإناث (*)

(٣)

وفى نظر الكون ـ إن صح هذا التعبير ـ تبدو الإناث أثقل مسئولية وأعباء دائمة من الذكور ، ومقابل ذلك وتخفيفًا عليهن أذن لهذه فى المبالغة فى الالتفات إلى أجسادهن وحركاتهن وزينتهن ؛ وفى الإصغاء للعواطف والإعراض عن الإغراق فى الانفراد والعزلة للتأمل والإمعان فى التفكير والبحث فى التجريب فضلاً عن الإغراق فى الأعمال البدنية الشاقة التى يمارسها الذكور بكفاءة أكثر نظرًا لتكوينهم البدنى .

وفى أيامنا هذه التى أتيحت فيها للإناث كل صور ومراحل التعليم التى أتيحت للذكور وساهمن تقريبًا فى كل الأعمال والمهام والمسئوليات التى يضطلع بها الذكور ـ ما زال الإناث يحملن خصائصهن التى أشرنا إليها ولم يقلعن إلا نادرًا عن أن يكنّ زوجات ووالدات وأمهات أسر ومحبات ومحبوبات .

ولأن معظم الإناث لا يطقن التأمل وتقليب النظر .. لا يفطن إلى اختلاف مستويات عمق عواطف الأنثى ، ويحملن العاطفة شديدة العمق محمل العاطفة السطحية العادية المألوفة ، ويخلعن عليها نفس الأسماء والأوصاف فى حكمهن على تصرفات وسلوك الأخريات . ولا يبالين بما فى

(*) المال فى ١٩ /٤/ ٢٠١٢

ذلك من ظلم وقسوة ـ مستندات إلى الأعراف والأخلاق ومستجيبات إلى مألوفهن من الخفة والإسراع فى الملامة .

وهذا أمر يكاد يكون غالبًا فى كل الجماعات ، ويندرج تحت ما يسمى بالقالة تارة أو بالرأى العام تارة أخرى .. ويتناقل أو ينتشر وقد ينتقل لعلة أو أخرى عبر التاريخ فتردده الأجيال على أنه واقع قديم بقى أمثولة خلال العصور بعد هلاك أطرافه .. وقد يستخدمه مذهب أو عقيدة دليلا على صحته وتأييده لدعوته فيزيد فى ثبوت ذلك الواقع الذى ربما كانت قد أذاعته القالة فى حينه أو حينها . وهذا شأن معظم ما مع البشر من ماضيهم الطويل فى نظرهم .. هذا الماضى الذى قد تحدث عنه وسجله بحسب قدرتهم وظروفهم ـ مؤرخوهم وكتابهم ووثائقهم ودعاتهم الذين يتبادلون فيما بينهم ذكر المأثورات وأخبار القدماء .. ونحن فى حاضرنا لا نختلف كثيرًا عن سابقينا .. فمعلوماتنا وأفكارنا وآراؤنا عن الواقع فى عالمنا تتحكم فيها القالة والشائعة وأنباء الصحف والإذاعات التى تتناقض مصادرها ورؤية ناشريها ومصالح الجهة التى يعملون بها أو لأجلها .. كما تتحكم فيها مؤلفات الكتاب الذين قد يتناقضون فى تصوير حقيقة أو شخصية أو حرب معينة ـ تبعًا لاختلاف مصالحهم أو مصادرهم .. فإيماننا بما معنا ـ وليس علمنا ـ هو الذى يقودنا فى نهاية الأمر . لأن الإيمان نهاية ما ليس له نهاية .. وينبغى أن يستريح عقل الآدمى المحدود بظروفه من دورانه داخلها لكى يعود بأمل جديد فى ظروف جديدة . إذ بين العودة إلى الدوران ثم إلى الراحة ـ يكتسب عقل الآدمى أو وعيه اتساعًا فى اتجاه ما وعمقًا فى إدراك شىء ما ويخطو خطى فى طريق نموّه وتطوره المقدر له ذلك القدر المحكوم بالمكان

والزمان على الدوام .. فحياة الحىّ عَدْوٌ يشبه سباق التتابع حيث الراية تنتقل من عدّاء إلى زميل ينتظر مجيئه ليتسلمها منه فى لحظة .. وهكذا إلى غير نهاية معروفة مقدمًا .. ثم إن كلاً منا يتسلم حياته قبل أن يعرفها أو يفهمها .. ولا يعرف أو يفهم شيئًا عنها إلاّ إذا استمر للأجل المكتوب له .. وهو لا يستطيع أن يرفضها قبل مجيئه البتة .. لأنه يدفع إليها دفعًا قبل أن يعى ذاته . فما نتخيل أنه حكمنا عليها أو لها مجرد مجاز وتشبيه .. لأنه من لاحق على سابق ، ومن مصنوع على صانع ، أو ما يقرب من ذلك .. وهو من أفاعيل المخيلة التى لا تتقيد بزمان أو مكان فى عملها .. هذه المخيلة التى تعيننا على أن نربط حاضرنا بماضينا وبمستقبلنا كما نخالها .

ثم إن تلك العاطفة شديدة العمق لدى الأنثى ، لا تكاد ترى فى الوجود شيئًا يهمها سوى ضرورة إشباعها واستيلائها على مرغوبها .. وتبدو خالية من الإشفاق مجردة من الرحمة قاسية قسوة متطرفة عنيدة لا ينجو من قسوتها من تعشق وتهوى ، بل لعله يستحث عنادها وثورتها عليه التى لا تعرف حدودًا إذا رفضها واستعصى عليها أو استعصم ! مثلما فعلت فيدرا بابن زوجها لقاء رفضه ، ومثلما صنعت امرأة العزيز انتقامًا من يوسف عليه السلام إزاء امتناعه واستعصامه وصده !

* * *

من تراب الطريق (٦٤٨)

صناعة التعصب (*)

(١)

حاجة الإنسان إلى الاعتدال فى طاعة عواطفه ؛ قد تكون متساوية مع حاجته لطاعة عقله .. ولكن معظمنا لا يوفق للمحافظة على هذا الاعتدال، وغالبيتنا تعيش معرضة لنوبات التطرف فى حياتها الخاصة ، وأحيانًا فى حياتها العامة ، وذلك على درجات مختلفة من التطرف حسب التركيب المادى والمعنوى لكل فرد منا ، وحسب ظروفه وسنه وشعوره بخفة أو ثقل مسئولياته فى حياته . ولكن الفرد قد يتعرض للمغالاة غير المألوفة فى الانسياق وراء عاطفة ما ، كما قد يتعرض المجموع من الناس لهذه المغالاة .. وهذه وتلك تندرجان فى تشكيل التعصب الذى يلازمه إصرارٌ غريب عنيد.. هذا الإصرار العنيد قد يفقد به صاحبه حياته وأهله إذا جرى وراء تعصبه ، وهو قد يخدم ما تعصب له بكل ما لديه وما ليس فى إمكانه ـ جائزًا كان ذلك أو محرّمًا أو مجرّمًا .. لأن التعصب يوقف لدى صاحبه عمل كل عاطفة إنسانية !

وهذه المغالاة تحدث غالبًا مع تحكم العواطف الإيمانية .. مثل الشعور بالانتماء إلى دين أو ملّة أو مذهب أو طائفة دينية ؛ أو بالانتماء إلى جنس أو شعب أو قبيلة أو عشيرة أو أسرة ؛ أو بالانتماء إلى طبقة أو مستوى ؛ أو

(*) المال فى ٢٥ /٤/ ٢٠١٢

الانتماء إلى فريق أو حزب أو نادٍ ؛ أو الشعور غير العادى بقيمة الذات وما تتبناه الذات من عادات وأفضليات ومصدقات ومبادئ وأفكار .

ومغالاة الآدمى فى عاطفته الإيمانية المتعلقة بتلك الانتماءات ـ تضخم ذاته حتمًا ، وترفعها فى عين نفسه إلى مقام لا يقبل ولا يطيق المساس به ، وتجعل كل مساس بقيمة أى من هذه الانتماءات ـ مساسًا مباشرًا بذاته هو .. لا يقبل بشأنه الأسف أو الاعتذار أو التهدئة ، ويطلق فيه انفعالاته من عقالها وقيودها بلا تعقل ، فينسى الأصول والحدود والمقبول والمعقول. ويبدو أن تلك المغالاة ترجع بالآدمى إلى قديمه السحيق ـ من ضرورة الدفاع ضد الأعداء ومواجهة المخاطر بكل وسيلة وحيلة .. وهو " قديم " لم يعد باقيًا منه الآن إلاّ خيالات وتصورات عميقة فى أفراد أو جماعات متخلفة ما زالت تتوارث مصدقاتها ومعتقداتها حتى اليوم . ولذا احتالت الدول المتحاربة فى الحربين العالميتين ، على خلق التعصب خَلْقًا لدى الجنود باستمرار تلقينهم الشعور بعمق عداوة العدو ووحشيته وأطماعه وفداحة خطره ـ على الوطن والأهل والأنفس والأموال .. تخلق الدول هذا التعصب لكى يقاتل كل جيش خصمه بكل ما تتم إثارته لدى أفراده من حماس وإصرار وعناد بلا تفكير فى أى شىء آخر سوى إتقان القتال للفتك بالخصم .. وربما يسر تحقيق ذلك التعصب بنجاح ـ يسَّره بناء الجيوش على الطاعة شبه العمياء والاعتياد على التكرار الذى لا ينقطع فى التدريب والتعليم والتشابه فى المعيشة بين الدرجات والرتب .

وكما يكون التعصب دينيًّا أو جنسيًّا أو قبليًّا أو طبقيًّا أو أسريًّا أو فرديًّا، يكون أيضًا تلقائيًّا ليس ثمرة أى تنظيم محكم ، كما يكون كسبيًّا منظمًا مدربًا كما فى الجيوش المحاربة وفى العصابات والجمعيات السرية ، وفى المؤامرات وحلقات المتطرفين والفوضويين وتشكيلات الفرق العصابية الإرهابية .

وغالبية التعصب تجدها فى الحكام المطلقين .. ماضين وحاضرين .. لأنه فى واقعه تسيد إرادة واحدة وتفوقها وغلبتها على سائر الإرادات فى كل أمور الجماعة ، وعدم خضوعها الفعلى للمحاسبة والمسئولية والجزاء أو العقاب قبل جهة أخرى يمكنها فعلاً محاسبتها وتوقيع الجزاء أو العقاب عليها .. يجرى ذلك ما بقيت سيادة هؤلاء الحكام فيهم أو فى عقبهم من بعدهم - إرثًا كانت ولاية الحكم أو اختيارًا أو فرضًا .. وغالبًا ما يكون تعصبها الفطرى الغامر القاهر ذا دخلٍ رئيسى فى وصولها إلى التفرد وحدها ، وبلا شريك أو نظير ، فى حكم الجماعة التى سلمت مقاليدها إليها طوعًا وكرهًا .. وهذا كان كثيرًا شائعاً فى أباطرة وملوك وأمراء الدول فى التاريخ القديم والوسيط والحديث حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وشاع فيما بعد الحرب العالمية الأولى مع انتشار الفاشية والشيوعية . وإلى هذا الانتشار - تُعزى بعض أسباب الحرب العالمية الثانية ، كما يُعزى قيام الديكتاتوريات فى البلاد التى مُنيت بها فى أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا بعد تلك الحرب ، ثم تداعيها وتساقطها بعد سنوات طويلة من الفساد والإفساد الذى جره التعصب وتوالى المستبدين المتعصبين !!

* * *

من تراب الطريق (٦٤٩)

صناعة التعصب (*)

(٢)

كما مد التعصب جذوره إلى الحكام ونظم الحكم ؛ مدها أيضًا إلى التجسس فى زمن السلم وزمن الحرب والإنفاق الهائل على المخابرات العامة والخاصة بأشكالها الرسمية والخفية وأساليبها المألوفة والمدمرة المخزية التى لا تتورع عن القتل والتدمير .. كما مد التعصب جذوره إلى تشجيع الإرهاب ونشره واختيار فرقه وتشكيلاته من الشواذ ومن الشباب المتعصب الذى يكرس تعصبه ليدفع إلى التدريب والمران على الاغتيال وحرق الأحياء ونسف المصالح والمصانع وإغراق السفن وإسقاط طائرات الركوب بركابها وتدمير السكك الحديدية وقطاراتها.. وقد انتقلت هذه التشكيلات الإرهابية من خدمة الدول التى استغنت عنها لسبب أو آخر ـ انتقلت إلى خدمة الفئات المتمردة أو الثائرة على حكوماتها لشغلها بالقتل والنسف من أجل الاستجابة لقضايا ومطالب تلك الفئات الساخطة شديدة التعصب والعناد !!

على أن هناك بالضرورة فارقًا جسيمًا بين تعصب الحاكم والقائد والرئيس، وتعصب المحكوم والمقود والمرءوس .. فتعصب هؤلاء طاعة مطلقة وتسليم تام يبلغ حد الآلية فى تنفيذ المطلوب منهم وأدائه أداءً حرفيًّا ليس فيه أدنى تعديل تقتضيه الظروف ، أو ضرورات الموقف أو المكان أو

(*) المال فى ٢٦ /٤/ ٢٠١٢

الزمان .. فهذا تعصب ضرير مدفوع للطاعة العمياء والامتثال والانصياع الكلى لمشيئة الآمر .. مهما كلف هذا الانصياع صاحبه !

وذلك التصلب الفريد الذى يسترعى التفات الإنسان العادى ـ بأنواعه وأشكاله كافة .. هذا التصلب شذوذ فى العاطفة أكثر منه فى العقل. وهو يلازم صاحبه عادة إذا بدأ ظهوره منذ الصغر .. معلنًا مقته لتغيير موقفه أو مسلكه أو رأيه وعصيانه لدواعى هذا التغيير أيًّا كانت .. وكثيرًا ما يجرى الخلط وتَصْعُب التفرقة بين التعصب والعناد فى الصغار .. حيث يكون العناد وسيلة الصغير للدفاع عن إحساسه بذاته وعدم رضاه عن محيطه ، ثم يزول هذا العناد بزوال أسبابه الخارجية وبنمو الصغير واتساع فرص الاختلاط والاحتكاك أمامه واكتشافه خطأ أحكامه على من كان يعاندهم وتغير رأيه فيما هو صحيح ولائق ومناسب ومنصف ، وفيما ينبغى ويجمل ويقبل من الكبار الراشدين مما لا يمكن أن يفطن إليه الأحداث والمراهقون من الأصول والضوابط والأعراف المرعية بين البالغين فى بيئات البالغين . وكثيرًا ما يتعجل المقاربون لسن الشباب تقليد الكبار والمبالغة فى ذلك التقليد إلى حد العناد فى انتحال بعض ما قدْ يقبل من الكبار من الاستقلال وعدم الخضوع للإشراف ، ويزعجون بتلك المبالغة ذويهم وأهليهم ، وينتهى ذلك التقليد ببلوغ الرشد الحقيقى وينتهى معه ذلك الإزعاج .

أما التعصب الذى قد يوجد لدى المرءوسين والتابعين والمحكومين ، فإنه يثير إلى أى حد يمكن أن يؤثر تعصبهم على طاعة رؤسائهم أو ذويهم مع لزوم هذه الطاعة لوجود النظام الاجتماعى كله ونظام الحكم والإدارة

كله ونظام الدفاع والأمن والصحة والاقتصاد والمواصلات والزراعة والصناعة والتجارة والادخار والتعليم وأنظمة الأديان والملل والعلوم والحقوق . فهذه الطاعة لا غنى عنها لوجود مجتمعاتنا ومدننا وقرانا وحضارتنا . فمتى وأين تقف الطاعة حتى لا تكون نقصًا وتصلبًا وشذوذًا ينبغى توقيه فى ظل حضارتنا المتقدمة وحرصنا على حقوق الإنسان ؟ وما هو وضع الشعوب التى تكاد تقدس الطاعة تقديسها للنظام كالألمان والشعوب التى اعتادت الطاعة العمياء لحكامها لاعتيادها على الاستبداد والهوان وعدم نمو الإحساس بقيمة الذات وقيمة الإنسان أيًا كان ؟ وكيف يمكن أن نفرق بشىء من الإنصاف بعد نزول القرار الغشوم غير الإنسانى من القمة عبر تسلسل الرئاسات إلى القاع بلا عائق ـ كيف يمكن أن نفرق فى محاسبة أهل القاع ورئاستهم القريبة منهم بين واجب الطاعة المعتاد وبين الاستجابة الذاتية غير الإنسانية وليدة التعصب والتصلب والشذوذ ؟

وتسلسل الأوامر وتتابع تنفيذها على المستويات بين الآمر والمأمور الذى يتحول بدوره إلى آمر ، وهكذا .. قد يؤدى مع الاعتياد على التنفيذ والصدوع له ، إلى أن يصير التنفيذ آليًا يتوارى معه الإحساس بالمسئولية ، ومع التكرار والآلية تصير الأوامر والقسوة اعتيادًا تخبو معه الضمائر فلا تتحرك ، ولا تشعر بأى غضاضة ناهيك عن الوخز والتأنيب الذى يشعر به الأسوياء من الأوامر الشاذة والإجراءات الشاذة والممارسات الغليظة ، مثلما نرى كثيرًا فى عمليات الضبط والقبض ، ومثلما نرى فى الإفراط فى توقيع الحبس الاحتياطى بلا تقدير جدى لأسبابه أو ربطه بضوابط محددة أو تقييده تقييدًا فعليًا بما ينص عليه ويوجبه القانون ، مع شيوع التصور أن تنفيذ أمر

الرئيس يعفى المرءوس من تبعة ما نفذه من أوامر تفتقد المشروعية أو تفتقد العدالة أو تنبو عن القيم الإنسانية .

وهكذا تلتبس الآلية وشبه الآلية فى الأوامر وتنفيذها فى عيون الجمهور.. تلتبس بالتعصب واللا إنسانية والمغالاة غير المعقولة فى العناد فى تحقيق ما يراه كل آمر من أسلوب أو صورة أو حل أو سياسة والتزام لا يفارقه بالأفكار والمواقف والأعراف التى يعتنقها فى منصبه .. إن التعصب داء ناشب يبث سمومه وآثاره فى كثير من المجالات ، بعضها ظاهر ، وبعضها مستتر ، والإنسان غافل عن هذه وتلك ، لا يلتفت إلى مقدار النحر الذى يحدثه فى كل اتجاه !!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٥٠)

نحن والعالم الآخر (*)

(١)

نؤمن كمسلمين ، بكل ما جاء فى القرآن المجيد فى شأن الآخرة والحساب ، والجنة والنار ، وبداية الخلق ونهايته . نؤمن بذلك كله كبشر برغم أنه لا يقبل أن يكون موضعًا لفكر أو تصور أو تخيل بشرى .. وذلك ينحل حتمًا متى فارق إيماننا ، إلى عبارات وألفاظ ليس لها مدلول فى حياتنا على هذه الأرض ، ويستحيل تكملة أو زيادة وضوح مدلولها ، بأخبار أو إيضاحات الحكماء أو الأولياء أو الأبرار والأطهار . لأن كل أولئك السادة ، إذا تحدثوا فإنما يتحدثون حديث الآدميين ، بعقل وذاكرة وحكمة الآدميين ، عن مصير الآدميين بعد الموت وخروجهم من هذه الدنيا التى عرفوها ولم يعرفوا سواها بحواسهم ، والتى للآدميين فيها تصرفات وتصويبات وتصحيحات وإثبات ونفى وتصديق وتكذيب .. إلى آخره ، أما العالم الآخر، فإنه عالم عجيب غريب عليهم كلية بأسره .. خافٍ عليهم خفاء لا يقربه لهم إلاّ الإيمان وحده .. ففيه ما لم يره آدمى وما لم يسمع به وما لم يخطر على عقل بشر .

لذلك وجب على من يؤمن بالكتب السماوية ؛ الالتزام فى إيمانه بحدود ما ورد فيها بغير تخريجات أو تأويلات أو إيضاحات من طريق تفكير أو ترجيح أو تغليب الصائب من المعانى والمقاصد .. وبحيث لا يسوقنا حماسنا

(*) المال فى ٧ /٢٠١٢/٥

لإيماننا وحرصنا الذى نحسه ، إلى اعتساف فهم أشياء وأبعاد وحقائق تلك الغيبيات .. لأن فهمنا لها فهم بشرى دائمًا فى حدود بشريتنا وعلى كل حال .

ولا يحتاج إيماننا بخالقنا ـ تبارك وتعالى ـ لا يحتاج احتياجًا أساسيًّا لهذا الفهم الذى اعتسفناه أو افترضناه ، وإنما يحتاج عامتنا وخاصتنا فى شعورهم بالقرب منه ـ سبحانه وتعالى ـ إلى التقريب والاجتذاب والتشجيع والتخويف والوعد والوعيد والتلويح بالمثوبة والعقوبة ، وهذه جميعًا لا تحتاج إلى فهم وتأمل بشريين ؛ بل إلى تسليم وإنابة من إنسان مؤمن مخلص، لأنها إنابة بشرية الطعم والرائحة والمذاق والأهداف .

وأساس إيماننا بالخالق عز ـ وجل ـ هو تسليم عقلنا البشرى طوعًا أو كرهًا ، وإذعانه ، بأن وجود أو إيجاد أى منا بلا أى استثناء نفسًا وبدنًا وروحًا وعقلاً وعاطفة ، قد بدأ من العدم . وقد حصل إعطاءً لا اقتضاءً ، ونفحةً وهبة لا مقايضةً ولا معاوضةً ، ومن قبل أن تكون لنا ذات تصلح طرفًا لأى تقابل أو تعامل أو ارتباط ، كما يحدث بين الآدمى والآدمى أو بينه وبين مجموعة من الآدميين أو جماعتهم .

أما إعادة الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ إعادته لنا بعد موتنا ؛ فليس واقعًا بشريًّا بحال من الأحوال ، يمكن للبشر معرفته أو تخيله بعقولهم هنا على هذه الأرض ، بل لا يمكن نقله إلى واقع بشرى يدركه البشر من خلال ما ورد بالكتب السماوية .. ومن الملاحظ أن أوصاف هذه الإعادة فيها لم تتجاوز الوعد من الخالق ووعيده للبشر ، بمصطلحات بشرية كافية لاجتذابهم ولفت أنظارهم ، وهى كلها سرّ فى معناها ومبناها الحقيقيين لا يعلمها ولا يحيط بعلمها إلا الخالق ـ عز وجل ـ وحده ، وما نعتقده مما نؤمن

به كآدميين من ذلك ، لا يتخطى نطاق الأمل البشرى كما يتصور البشر آمالهم ، أو نطاق الوعيد كما يتهيبه البشر بأقسى ما يتصورون نفاذ ذلك الوعيد ، وربما زادهم هذا خوفًا من مخالفة الخالق ـ عز وجل ـ عمدًا أو إهمالاً أو تقصيرًا فى حدود حسن ظنهم ودائرة بشريتهم التى لا يمكن أن يتخطوها أو تتخطاها استعداداتهم وأجهزتهم .

ثم إن ذلك الغيب الإلهى فسيح جدًّا جدًّا ، تحاول آمالنا وأمانينا تضييقه فى أحكامنا وعباراتنا ؛ دون أن ننجح فى الوصول إلى مبنى أو معنى حقيقى لجانب منه .. هذا وعبارة : « كل شىء يسبح بحمده » ، لا نفهمها ولا يصح أن نفهمها إلا بمعنى خضوع الجمادات والطاقات والنباتات والحيوانات خضوعًا مطلقًا ؛ واستجابتها التامة للفعل والانفعال حسب النواميس التى تحكمها ، وهو ليس التسبيح المطلوب من البشر والمنتظر من الإنسان الواعى القاصد الرشيد المريد ، وإلاّ لاستحال علينا التعرض لتلك الكائنات إلتى لا تحصى ، إذ لا يمكن أن يحل لنا إسكات تسبيحاتها لخالقها ـ تبارك وتعالى ـ مما لا يتصور أن نؤمن به ثم نأكله أو نقتله أو نهلكه .

* * *

من تراب الطريق (٦٥١)

نحن والعالم الآخر (*)

(٢)

إن الكتب السماوية ـ والله تعالى أعلم ـ هى أساسًا كتب دعوة موجهة ابتداءً وانتهاءً للجمهور العريض وللخاصة من الناس ، ليلتفتوا إلى خالقهم ـ عز وجل ـ بعد أن ظهر رشدهم وترقى عقلهم وتطور وعيهم ـ التفاتًا جادًّا يقظًا حيًّا يضمن التزامهم الدائم بالاستقامة والأمانة والتراحم، أى الاعتدال .. ولذا لم يكن للكتب السماوية جميعًا غِنًى عن تقريب ما يمكن تقريبه من المفاهيم والمعانى والغايات والأغراض ، التى احتوتها تلك الكتب الموحى بها إلى قلوب وأرواح وعقول الخلق بخلقهم وطبعهم وميولهم ورغابهم ومطامعهم ومخاوفهم وطيشهم وجشعهم وفكرهم وتسلطهم وجبنهم .. والله ـ سبحانه وتعالى ـ عليم بكل هذا فيهم أتم العلم وأعمقه . ولا غرابة فى أن تكون رسالاته إلى رسله مناسبة وموجهة ومخاطبة ومراقبة لكل عناصر التركيب البشرى المعقد ومتعدد الجوانب ومتداخل الاستعدادات والغرائز . وهى رسائل لا تؤدى ابتداءً ، إلاّ بلغة كلِّ رسولٍ لقومه الذين يتحدثون بها ؛ وذلك لبدء الرسالة منهم لا لحصرها فيهم دون سواهم من الأقوام . هذا ويستحيل أن تتمخض رسالة الرسل فى مخاطبة عقل الآدمى وحده ، أو عاطفته وحدها ، أو غرائزه وميوله وأطماعه ومخاوفه وشهواته وحدها ، كما يستحيل أن يكون خطاب الرسول لقومه بما

(*) المال فى ٨ /٥/ ٢٠١٢

أوحى إليه من خالقه ، شاملاً لزمنه وكل زمن تالٍ لزمنه ، غير مراع لما فى استطاعة الإنسان الوصول إليه واستيعابه بعقله وخبراته فى المستقبل وإلى نهاية هذه الدنيا ، لأن معنى ذلك أن الخالق جل شأنه ألغى ترقى الإنسان وتطوره باطراد من عصر إلى عصر إلى يوم القيامة ، وإقرار الكتب السماوية برسالات الرسل السابقين واعتراف الرسالات الأخيرة بالرسالات السابقة؛ قاطع فى أن الخالق ـ عز وجل ـ يعنى ويتابع بعنايته وقوته وحكمته ورحمته، تطور الآدمى إلى ما هو أليق وأنسب بأحوال وظروف جديدة أخذت مكان أحوال وظروف قديمة ، استدعت تدخله برسالة منه .

هذا وليس معنى أن رسالة نبينا ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ هى آخر الرسالات ، ليس معناه ، ولا يلزم عنه ، أن الخالق ـ جل وعلا ـ قد ألغى أو أوقف تطور الأفهام والعقول ، أو ألغى وأوقف تطور العقول قبل زماننا الحالى ، والثابت أن هذه العقول قد تطورت وفاقت عقول الناس فيما تلاها وحتى زمن الرسالة المحمدية .. وقد فاق تطور العقول وترقيها فى زماننا ، فاق بمراحل وأشواط شاسعة ، العقول التى كانت فى القرن الأول الميلادى أو القرن السابع والقرون اللاحقة ، مما لم يتهيأ لها جميعًا ما تحقق للعقول فى زماننا من معرفة ومقدرة على المزيد المتدفق منها .

علمًا بأن الرسالات ورسلها عليهم السلام جميعًا ؛ ليست محادة من خالقها وموجبها لذاته ـ تعالى ـ أو لذواتهم ، وإنما لنفع الجماعات البشرية بغير تمييز ؛ إلا تمييز الرسول المختار وتميز قومه باختياره .

فيجب أن يلاحظ من يقرأ الكتب السماوية مخلصًا نقى الضمير ، أن يكون حاضرًا فى ذهنه أنها من خالقه ، وأنه سبحانه وتعالى قد لاحظ فيها تركيب وحاجات وظروف واحتمال مخلوقاته ، ليضعهم بها على بداية طريق لا على نهايته ، طريق جديد يعرف آخره عند بدايته ، يستغرق تمامه قرونًا لا يعرف مقدارها إلاّ الله تبارك وتعالى وحده . وأنه سبحانه قد راعى ذلك فى إنجاح رسالة الرسول المستعد المهيأ للقيام بها بنجاح ، وهو ما يرفع ذكر الرسول ويخلد اسمه .

و لا يصح لقارئ الكتب السماوية أن يعترض بما قد يعترض به على مؤلفات البشر من عدم إطّراد المنطق أو عدم دقة الأحداث أو قلة التفاصيل أو التكرار فيها ، أو الدخول فيما هو غيب والتعقيب على الإيمان بالخالق والآخرة والحساب والثواب والعقاب .. لأن هذه الكتب هى أساسًا كتب لدعوة الخلق إلى تذكر الخالق عز وجل وذكره والالتفات إلى وجوده ، وإلى الصلات التى لا تنفصم بين وجودهم ووجوده تبارك وتعالى ، وتنبيههم إلى أن أعرافهم وعاداتهم ونظمهم وشرائعهم ـ صالحة أو كاذبة ـ لا عمل لها إلاّ فى حدود نواميسه الكونية ـ عز وجل ، وهو سبحانه يخاطب برسالاته كافة استعدادات البشر كلها معًا على لسان رسوله المختار منهم ، بما يناسبها ويناسبهم حالاً وظرفًا وزمانًا ومكانًا وإثمارًا .. حالاً ومستقبلاً إثمارًا قابلاً للامتداد لأجيال متتابعة .

وبالغًا ما بلغ علم البشرية اليوم أو الغد ، من الاقتدار والدقة والسعة مما لم يتهيأ لهم من قبل وفى كل اتجاه تقريبًا ، فإن ذلك العلم الواسع ، لم ولن

يرفع شيئًا ذا بال من ستار الغيب الكثيف الهائل الذى يتخللنا ويحيط بنا .. وما تم لنا من المعرفة بأنفسنا وأبداننا ومحيطنا والكون الشاسع الذى أدركنا الآن أننا وأرضنا أقل من ذرة فيه ، هذا الذى تم لنا قد كشف للعاقل منا مساحة الغيب الذى يغمرنا ، وعظمة الخالق المبدع الذى ندين له بكل ما معنا .. وأن ما لدينا نحن البشر الآن وبعد الآن من المعرفة مطَّردة الازدياد والعمق والاتساع ؛ ما تزال بعيدة كل البعد عن فهم حقيقة خلق الخالق ـ عز وجل ـ لما خلق ويخلق ، لا تتجاوز نطاق المخلوقات من أحياء وأشياء وطاقات هنا وفى الكون العظيم هائل السعة والعظمة .

* * *

من تراب (٦٥٢) الطريق !

نحن والعالم الآخر (*)

(٣)

ما زال العقلاء فى أيامنا يقدرون ويوقرون الكتب السماوية ، سواء فى لغاتها الأصلية أو فى ترجماتها المعتبرة ، برغم القرون العديدة التى مرت عليها، وذلك بغض النظر عن التأثر بالتدين أو بالتقاليد أو العادات الاجتماعية أو الفردية الموروثة أو غير الموروثة ، لأنهم يرون فيها برغم بساطة النظرة إلى اهتمامات ومشاكل البشر ، رؤًى عميقة جدًّا لأعماق الآدمى وتجردًا يكاد يكون تامًا، من الحرص على الإسناد إلى الذات أو الاحتفاء بآرائها واختياراتها وأفضلياتها ومرفوضاتها ، فلا يظهر فيها سوى أفضال الخالق ـ عز وجل ـ وآياته للمخلوقين وعليهم ، وغرابة تصرفاتهم مع أنفسهم ومع غيرهم بل قِبَلَ خالقهم جل شأنه ، وذلك فى أحوال العسر والضيق واليسر والرخاء والضعف والعجز والقوة والقدرة ، والجهود التى بذلها رسلهم فى إرشادهم ، والمحن التى تعرض لها هؤلاء ، والأزمات التى مروا بها ، والنهايات التى انتهوا إليها .. ويجرى ذلك فى عبارات شديدة التأثير بالغة الوضوح مع الإيجاز الذى ليس بعده إيجاز مفيد ؛ والذى يميزه عن المعتاد المألوف فى التآليف البشرية المكتوبة أو المقولة . ولذلك لم تضار

(*) المال فى ٩ /٥/٢٠١٢

الكتب السماوية بالترديد والتكرار ، ولم تتفاداها الناس أو تستغنى عنها .. لأنها كتب دعوة وتعليم ، وليست كتب إخبار أو سير أو أفكار ونظريات .

ربما يصح إذا قلنا إن أسمى غاية لدى كل رسول ، هى أن يضع قومه على بداية الطريق المرسومة ، التى تقربهم أكثر فأكثر ـ وهم أبدان وأنفس وعقول محدودة فانية ـ تقربهم إلى خالقهم السرمدى تبارك وتعالى .. يدفعهم باطراد ما أمكنهم ؛ إلى اعتناق الإخلاص والاستقامة والتراحم فى هذا العالم.. والله سبحانه وتعالى قد رخص للكل فى خطابه ومناداته ، وفى اللياذ والعياذ به سبحانه والاتكال عليه والاحتماء بقدرته والاحتكام إلى عدله . مع أن معيته سبحانه وتعالى على هذا النحو ، تخالف اختلافًا جسيمًا معيتهم بعضهم مع بعض ، وقد غفر ذلك تحقق الإخلاص والاستقامة والتراحم لديهم ، فى التجائهم ولوذهم به إليه سبحانه .

ولعل هذا يبدو منطويًا على رغبة فى التصور والتميز ؛ شديدة الغرور ، لا ترضى بأقل من الربط بينها فى ضآلة شأنها برباط خاص وبين الخالق ـ عز وجل .. وهو ظن باطل كل البطلان ، إذ لا يرتبط بخالقه حيًّا وميتًا آدميًّا كان أو غير آدمى برباط خاص ، إلاّ كل من يتصف بالإخلاص والاستقامة والتراحم من مخلوقات الله ، حين يعتز بإخلاصه ولا يفرط فى استقامته ولا يخلو قلبه ـ إن كان له قلب ـ من الرحمة بالآخرين .

وبرغم ما لدى العالم المتحضر المتقدم الآن من المعارف والوسائل والأدوات الهائلة التى لم يسبق لها مثيل فى دنيا الآدميين ، ما زلنا يغمرنا الغيب من داخلنا ومن خارجنا ، وما زالت علومنا الوضعية ، تتحاشى

التعرض لما هو غريب أو نادر من الأحداث التى تقع هنا وهناك من بعض الأفراد فى حالى اليقظة أو النوم ، لأن علومنا تلك وجدت طريقها إلى النجاح والتقدم والتطور ـ فى تتبع الظواهر الطبيعية والبشرية القابلة للتكرار وفق المشيئة أو الحيلة البشرية المباشرة أو بواسطة الآلة أو بتفاعل العناصر والمركبات .. أما الأحداث الفردية التى لا تخضع على هذا النحو للتكرار ، ومن ثم للتجربة والاختبار ، فلا يشغل العلم الوضعى بها نفسه ، ومن ثم بقى الغيب الذى يحول دون المعرفة الكاملة البشرية لما زود به كياننا وعالمنا ومحيطنا والكون الذى نحن جزء ضئيل منه ، من الخصائص والإمكانات والاستعدادات ، التى لا تزال معرفتنا به حتى الآن ـ مع أهميتها ـ محدودة ، وستظل كذلك إلى وقت قد يطول أو يقصر .

و الآدمى الآن ـ حتى المتعلم الواعى اليقظ ، إذا حاول أن يتخطى ما فى أعماقه من عتامة وخواء وضيق ، لا يرى إلاّ شقوقًا أو ما يشبه الشقوق مختلفة المواضع ، والاتجاهات متباينة السعة أو الضيق ، ينفذ من كل منها خيوط من أضواء أو ما يشبه الأضواء مختلفة ضعفًا وقوةً ، ومتباينة لدى وعيه ـ فى مصادرها الغامضة وفى قيمتها ، ولا يكف وعيه العادى ، عن تحويل تلك الخيوط عن طريق التصور والذاكرة واللغة إلى مفاهيم آدمية وأسماء .. مراعيًا ما رأى منها فى اليقظة وما رآه فى الأحلام ، وما فاجأه منها بغير قصد ولا إرادة ، وما يعتقد أنه يمكنه ـ بالإرادة والتركيز ـ استحضاره واستخدامه ، وهذه كلها أنشطة فردية بحتة ، إذا صدقت لا يعرف أصحابها من أين جاءت ولماذا ، لأنها جانب من ذلك الغيب الشامل ، أزيح بعض الستار عنه لحكمةٍ لم يعرفها الإنسان حتى الآن .

وجدوى هذه الأنشطة الفردية على الجماعات الآدمية قليلة لا تكاد تذكر، اللهم إلاّ إذا ظهرت فى أشخاص وُهِبوا ملكة الإخلاص التام والاستقامة والتراحم ـ كالأنبياء والأولياء والقديسين.. فعندئذ يتجلى تأثيرهم فى محيطهم.. وقد ينتقل من محيطهم إلى جماعات أخرى ؛ وينتشر فى شعوب الأرض؛ ويصبح من عقائدها ودياناتها وآدابها وأخلاقها وتقاليدها. وهذه كلها مع الزمن وتعاقب الأجيال ؛ تتفشى فيها غلبة المظاهر المادية والعناية بالمبانى والرياش والأزياء والمواسم ، والاهتمام بالأشياء المحسوسة وبما يقنع أو يشبع الحواس، لأنها أيسر فى إرضاء الجموع وأنسب للجماعات التى غلبت عليها الاهتمامات بالمصالح والمنافع الدنيوية !

* * *

من تراب الطريق ! (٦٥٣)

نحن والعالم الآخر (*)

(٤)

قد يلاحظ فى عصرنا اختلال التوازن بين الحرص على القيم الروحية فى ذاتها وبين الاهتمام بمظاهرها المادية المحسوسة والملموسة ، وقد صادف ذلك ـ فى الأزمنة الحديثة ـ نجاح العلوم الوضعية ، التى ترجع كلها فى النهاية إلى ما يثبت للحواس بالفعل ، وتُعرِض عما ينتهى إلى غيرها مما لا تشهد على ثبوته فى النهاية حواس الآدمى .

ونحن كآدميين نعيش فى العصر الحالى أكثر ميلاً إلى ترجيح ميزان حواسنا فى تطبيق عقائدنا الدينية والأخلاقية .. وهذا خلل لا يتفق مع الاتزان والتوازن ، الذى يقتضى أن يلتزمه وعى الآدمى فى الاعتراف بالغيب ودوره الخطير ، مع العناية بالمحسوسات .. لأن المحسوسات ليست إلاّ نواحٍ من الغيوب ، كشفت لنا أجزاء منها فقط ، وزاد فى وطأة ذلك فى زماننا اندفاعنا فى الاحتياج إلى الآلات والأدوات والمنتجات التى لا أول لها ولا آخر ؛ ثم إقبالنا بل تهافتنا على عمل ما هو جديد وفنى وغريب وما نظن أنه طريف ..

حتى فيما نريد أن نقرأه أو نطعمه أو نرتديه أو نشهده أو نسمع به أو نردده ونحكيه !

(*) المال فى ١٠ /٥/٢٠١٢

و بتنا لذلك نعيش حياتنا فى يقظتنا وفى نومنا خارجها وخارجنا ولا نغادر مجتمعنا ، ولا نفارق مطالبه وفروضه وعاداته وأهواءه ومآربه وأوضاعه وتقلباته ، واستسلمنا لذلك تمامًا ، حتى كاد أن يكون بديهيًّا لدينا جميعًا . وانصرف توجهنا كله صباح مساء ، إلى المال واقتنائه ، وإلى وسائل الفوز به ، وإلى الخوف من الفقر إليه أو معاناة الحرمان منه وافتقاده .. يشعر بذلك شعورًا عارمًا ؛ كبيرنا وصغيرنا ، ذكورنا وإناثنا ، أصحاؤنا ومرضانا ، عقلاؤنا وحمقانا.. وتعطل بذلك عملاً وفعلاً وحقيقة، وجود الإخلاص والاستقامة والتراحم فى حياتنا جميعًا ، وعلى أى وجه جاد فعال !

و المشاريع الاجتماعية على كثرتها واتساعها وانتشارها فى عصرنا ، خاصة فى البلاد المتقدمة ، تمولها إما الدولة أو محلياتها ـ سياسةً ، وإما الأثرياء ـ سمعةً ، وأموال هذين الجانبين أو دوافعهما ـ لا دخل فيها للإخلاص ولا للاستقامة ولا للتراحم .. علما بأن الجمهور فى زماننا ، لم يعد يحفل كثيرًا بهذه الأمور التى بين بعضها البعض ارتباط وثيق ، لأن معايير النجاح والفلاح فى زماننا بعيدة بُعْدًا يتزايد مع تصورنا أننا فى الطريق إلى عالم أكثر تطورًا من حيث الماديات والمحسوسات والخبرات العملية الفعلية ، هذه المعايير التى لا تتوقف على الاعتقاد والالتفات لتلك الأمور، وبذل الجهد فى الاحتكام إليها والحرص على التزامها ، ليتم بها ما هو ضرورى لإنسانية الآدمى كفرد وكعضو فى جماعة إنسانية .. ونرجو أن ينتهى اندفاعنا الحالى فى هذا الضياع ، وأن ينتهى إلى ما انتهى إليه أمثاله من قبل ، أى إلى يقظة وتنبه وإفاقة إلى أن تلك الأمور الثلاثة أصول كونية لاستدامة العمار الإنسانى؛ وليست اتفاقًا أو عرفًا أو اعتيادًا بشريًّا صلح عليه زمن أو أزمان من الخلق ،

الذين من حقهم أن يعدلوا عنه إلى سواه مما يرون أنه أكثر ملاءمة لظروفهم وعقولهم واطراد ترقيهم .

و علم الفلك الحديث ، هو علم وضعى متطور ، دائب التقدم مؤيد بالكشوف والحسابات والاستطلاعات والمراقبات بالغة الدقة والكفاية التى تتم فى المراقب الأرضية والفضائية ، حين وضح لكافة البشر اتساع الكون وجسامته وأهميته وحقيقة تركيب أجرامه التى تفوق الحصر والعدد ـ وبين النواميس العامة التى تضبطها وتضبط عناصرها ومركباتها واشتراك أرضنا فى ذلك كله ، وما كشف عنه ذلك من ضآلتها وتبعيتها لتابع من التوابع التابعة لسديم من سدم الكون التى لم تحصر بعد .. هذا وحين نقل علم الفلك الحديث ذلك ، ولا زال منكبًا على الاستزادة فيه بكل طاقاته التى أصبحت فى يومنا هذا هائلة ، زاد زيادة هائلة ولا يزال دون أن يقصد ذلك ـ زاد فى بيان وتجلية عظمة خالق الكون عند المؤمنين به ، وربط نفسه وتطوره ـ باطراد ـ لديهم ـ بجلال الخالق ـ عز وجل ـ وقدرته ووحدته ، وقرع قرعًا شديدًا مروعًا عقول الآدميين وقلوبهم منبهًا ومذكرًا ـ بنواميس الكون الهائل ، وأنها نواميس خالقهم ومنشئهم وراعيهم ضمن ذلك الكون الباهر.. وأنه لا مناص لهم من الإذعان لها عاجلاً أو آجلاً بحسب غيبه وعلمه وحكمته ، وتبعًا ليقظة الآدميين أو غفلتهم .. ومن غير المعقول أن يزعج ما اهتدى إليه علم الفلك الحديث بشأن الكون الباهر ووحدة نواميسه وضوابطه وإبداع خلقه ، من غير المعقول أن يزعج الذين يرون فى صورة الكون العلمية الآن ما يناقض أو يخالف صورته المذكورة فى الكتب المقدسة.. لأن تلك الصورة كانت هى السائدة وفق ما وصلت إليه

معلومات الآدميين عن الكون فى ذلك الزمان السالف .. وكانت مهمتها إذ ذاك كما هى مهمتها الآن ودائمًا ؛ هى إقناع الناس وجمعهم جميعًا على التسليم بوحدة الخالق التى تستلزم وحدها ـ لدى العقلاء ـ الاتجاه منا إلى الخالق ـ جل وعلا ـ الذى لا يمكن الابتعاد أو الاستغناء عن علاقتنا الحميمة به .. تلك العلاقة التى تلزمنا بالإخلاص والاستقامة والتراحم فيما بين بعضنا البعض ، لأننا دائمًا أبناء أب واحد .. والله ـ عز وجل ـ هو خالقنا وبارئنا .. يحيينا ويميتنا كيفما يشاء ويريد .. نختلف فى إطار أبوته ونتمايز ، ولكن لا نتعادى ولا نتخادع ولا ينقطع حبل الرحمة والأخوة بيننا !

* * *

من تراب الطريق !

(٦٥٤) المعايرة الضريرة (*)

كان من حظى أن عشت خمسة عهود ، حضرت الملكية من سن الطفولة الغضة ، حتى الرابعة عشرة ، حين قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فعاصرت مراحلها الأولى التى بدأت باللواء أركان حرب محمد نجيب ، أول رئيس للجمهورية المصرية ، وجرت محاولات طمسه من التاريخ وكأنه لم يكن ، وثنت بالزعيم الرئيس جمال عبد الناصر الذى عشت عهده ما بين آخر المرحلة الثانوية ، وفترة الجامعة ، وبداية المحاماة سنة ١٩٥٩ ، ثم سنوات بالقضاء العسكرى بالقوات المسلحة ، عاصرت فيها حرب ١٩٦٧ ، ثم سنوات الصمود ثم الاستنزاف ثم الردع ، وما تخللتها من محاولات دءوبة مخلصة لجمال عبد الناصر لإعادة بناء القوات المسلحة ، حتى لاقى ربه فى سبتمبر ١٩٧١ ، ليبدأ عهد آخر تولاه أنور السادات حتى اغتياله بمشهد درامى فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ ، أثناء العرض العسكرى بمناسبة حرب أكتوبر المجيدة ، وكنت فى ذلك التاريخ قد عدت منذ آخر ١٩٧٦ إلى صفوف المحاماة ، فعاصرت طوال عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، إلى أن أعلن ـ تحت ضغط الثورة ـ تخليه عن منصبه فى ١١ فبراير ٢٠١١ ، ثم عاصرت أحداث الثورة ، وما انتهت إليه من سيطرة الإخوان المسلمين على المشهد وعلى معطيات الثورة ، بعد إزاحة الثوار إلى خارج

(*) المال فى ٣٠ /٨/ ٢٠١٢

المشهد، وليكتمل الاستحواذ الإخوانى بإعلان الدكتور محمد مرسى رئيسًا للجمهورية على حساب منافسه الفريق أحمد شفيق ؛ على تفاصيل ليست مرامى ولا مقصدى الآن .

موضوعى اليوم ، هو المعايرة الضريرة ، والمعايرة من عَيَّر ، نسبة إلى العار ، وتعنى قَبَّحَ عليه فعله ، فَيُقال عَيَّره بجهله أو بعاره أو بتاريخه الأسود.. وهكذا . وأول ما كانت المعايرة التى أقصدها ، فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، حين شجعتنا طاقة الحرية التى فتحها ، على أن نتحدث بما نريد ، أو ببعض ما نريد ، ناقدين أو مطالبين بالمزيد ، يومها طفق حملة مباخر النظام يعايروننا بأننا كنا لا نستطيع أن ننبس ببنت شفة فى عهد عبد الناصر، فما بالنا وقد مُنِحْنَا ما لم نُمْنحه سلفًا ــ نعصى ونتجاوز وننقد ونطالب ، وهل كنا نستطيع ذلك فى عهد عبد الناصر مع سطوة المخابرات والمباحث والمعتقلات ؟!

ولأنه كله سلف ودين ، ومع أننا عرفنا لاحقًا أن السادات كان على غير ما اتهمناه أو أفرطنا فى اتهامه به ، فإن حملة المباخر وأصحاب الأهازيج والطبول فى عهد مبارك ، عاملونا بما عاملنا به الساداتيون ، ومضوا بمنطق المعايرة ، برغم أن مادتها كانت مفتعلة ـ لأن المخالفات التى جرت فى عهد مبارك كانت غير مسبوقة فى الكم والنوع ، ولا محل من ثم لهذه المعايرة التى فقدت منطقها ومادتها وحجتها !

اليوم ، ونحن نُبْتَلى بأسلوب فى إدارة الحكم غير مسبوق ، فيه إشاحة عن كل مبادئ وأصول الدولة الدستورية القائمة على احترام الدستور والتزام

القانون ، وبكم متنوع وعديد من قرارات وإصدارات وتصرفات تستوجب التوقف والنظر والنقد ، وليست غايتى هنا أن أحصيها أو أفصِّل الحديث فيها ، فلذلك مقام آخر تتسع فيه المساحة للعرض والبيان ، وإنما هدفى هنا التوقف عند ذات المنطق المتكرر الذى يعاير كل معارض ، معايرةً ضريرةً ، بما كان فى عهد مبارك !

هذه المعايرة ضريرة كفيفة عمياء ، وهى كذلك لأنها لا ترى ولا تبصر ولا تقدر ولا تزن ولا تتفطن !!!

لا ترى المعايرة الضريرة أنها إفلاس وتسليم بخلو الوفاض من الحجة أو الذريعة التى يمكن بها الرد والإيضاح والبيان .. وتسليم بأن النقد يحمل وجاهته ، وأنه ليس لدى المنقود ما يرد به أو يوضح أو يفسر !!! وإلاّ لأبدى ذلك بدلاً من المعايرة بما كان !!

ولا ترى المعايرة الضريرة أنها اعتراف وإقرار ، اعتراف بأن النقد صواب، وإقرار ضمنى بالأخطاء ، وبأنه لا ذريعة لها إلاّ الدفع بما كنا عليه، وكـــان !!

وهى ضريرة لأنها لا تعى أن ما كان ، ويعاير الناقد به ، لا تعى أنه قد أشعل ثورة هى التى أتت بالموجودين اليوم إلى دست الحكم، وأن مقتضى هذه الثورة وجوب إحلال جديد أفضل من القديم الذى كان !!!

وهى معايرة ضريرة كفيفة ، لأنها لا تدرك أنه إن أخفق الجديد ، صار إخفاقه أوراق اعتماد تقتلع الحاضر كما اقتلعت الماضى الذى كان !!!!

لماذا تغيب الفطنة ويحل الظلام والعمـــاء !!!

من تراب الطريق ! (٦٥٢)

الرحمة من أصول العدل في الاسلام (*)

يظن بعض السطحيين ، أو المغالين ، أنه لا موضع للرحمة مع الخطأ ، وأن الخطأ مانع من موانع الرحمة لا محل لها معه ، ويغالى البعض فيحسب أن الرفق والتعاطف الإنسانى لا موضع ولا محل لهما مع الخطأ . وهذا فهم سطحى لا يغوص ولا يتأمل ولا يلم بجوهر الإسلام ومبادئه إلمامًا شاملاً صحيحًا .

فالخطأ ذاته مقدور ، لا يعز عليه بشر، والعصمة لله وحده ولمن عصم من رسله وأنبيائه ، وفى الحديث الشريف أن كل البشر خطاؤون ، وأن خير الخطائين التوابون .. فالإسلام لا يغلق بابه ولا يصد المخطئ عن التوبة وطلب العفو والمغفرة . والعدل سواء وقسط واعتدال ، وليس ثأرًا ولا عصفًا ولا انتقامًا .. وتجد العدل مقرونًا بالإحسان فى آيات الكتاب الحكيم.. والحق سبحانه وتعالى يأمر مع العدل بالإحسان ، فيقول عز من قائل : « إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ » (سورة النحل الآية ٩٠) .. ويحيط هذا العدل بسياج يضمن عدم الخروج عنه أو الشطط فيه ، فتقول الآية الكريمة :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا

(*) المال فى ٨ /٢٠١٢/١١

تَعْمَلُونَ » (سورة المائدة الآية ٨) .. ويحصن المخطئ مما قد يفقده التمييز أو حرية الاختيار ، فيسقط عنه الحد أو العقوبة إذا كان به مس أو عاهة فى العقل أو ألّمت به حالة ضرورة تفقده القدرة على الاختيار الحر بين البدائل التى تعرض له أو تُفرض عليه .. فحالة الضرورة سبب عام من أسباب الإباحة فى الإسلام .. فيقول الحكم العدل تبارك وتعالى : « فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ » (سورة البقرة الآية ١٧٣) بل ويدرك المضطر برحمته وغفرانه ، فيقول فى سورة النحل « فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (سورة النحل الآية ١١٥) ، ويقول فى سورة الأنعام : «فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (سورة الأنعام الآية ١٤٥) .. وفى الحديث الشريف : « الضرورات تبيح المحظورات » ، والخطأ لا تعميم ولا خلط ولا تخليط فيه ، فلا تزر وازرة وزر أخرى وتكرر ذكر ذلك فى الآيات ١٦٤ من سورة الأنعام و ١٨ من سورة فاطر و ١٥ من سورة الإسراء و٣٨ ،٣٩ من سورة النجم ، وكل خطأ بقدره ، وأنه إذا كانت الحسنة بعشر أمثالها ، وقد تزيد ، فإن السيئة بمثلها.. ويحمى القرآن من سوء الظن ويحذر منه ، فيقول الحكم العدل سبحانه وتعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ » (سورة الحجرات الآية ١٢) ، ويقول سبحانه فى وجوب التحرى والتبين والتثبت احتياطًا من الظلم والاندفاع الأعمى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ » (سورة الحجرات الآية ٦) .. واحتاط تعالت حكمته للمشهود عليه من الشاهد ، فشرط أن يكون من ذوى

العدل، فقال عز من قائل : « وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ للهِ » (سورة الطلاق الآية ٢) .. وفى حديث رسول القرآن ـ عليه الصلاة والسلام : « لا تُقبل شهادة خصم ولا ظنين فى ولاء ولا قرابة ولا ذى إحنه ـ (أى عداوة) » ، فالشبهة مسقطة للعدالة ومن ثم للشهادة التى هى ركاز للعدل . فأمر ـ عز وجل ـ باجتناب شهادة الزور ، فقال : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ » (سورة الحج الآية ٣٠) ، ووصف المؤمنين بأنهم الذى لا يتورطون فى قول الزور ، فقال فيهم جل شأنه : « وَالَّذِينَ لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا » (سورة الفرقان الآية ٧٢) .

و الرحمة أصل من أصول الإسلام لا يفارق سجية من سجاياه ، ومنها سجية العدل ، والرفق فرع أصيل على هذه الرحمة .. فمن أسماء الله الحسنى : « الرحمن الرحيم » .. وكلاهما مشتق من الرحمة ، وحظ المسلم من هذه الصفة الإلهية أن يكون رحيمًا ، وأن يرحم عباد الله ومخلوقاته ، لا يستثنى منهم أحدًا حتى الطير والحيوان .. يفتح للمخطىء طريقًا إلى الفهم والإدراك والاتعاظ والتوبة .. باللطف والرفق ، لا بالبطش والعنف .. بعين الرحمة لا بعين الإيذاء .. ومن أسمائه ـ عز وجل: السلام ، والغفار والستار واللطيف.. وحظ المسلم من هذه الصفات الإلهية أن يكون سلمًا للآخرين، وأن يستر من غيره ما يجب أن يستر من نفسه ، وفى حديث رسول القرآن ـ عليه الصلاة والسلام : « من ستر على عبد عورته ستر الله عورته يوم القيامة» .. وأن يغفر لهم ما فرط منهم ، فرحمة الله تعالى وغفرانه تدرك عباده، ويعلمهم ذلك فيقول لهم : « وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ

اللهُ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (سورة النور الآية ٢٢) ، وهو سبحانه القائل : « لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » (سورة الزمر الآية ٥٣) .

و الرفق سجية نابعة من الرحمة ، فالله تعالى إذ يأمر بالعدل والإحسان ، فإنه قد أمر بالرحمة والغفران ، وزان المسلم بفضيلة الرفق حتى فى العقاب، وحتى فى ذبح الحيوان والطير الذى أحل ذبحه .. وفى حديث الرحمة المهداة ـ عليه الصلاة والسلام : « من أُعطى حظه من الرفق فقد أُعطى حظه من خير الدنيا والآخرة ، ومن حُرم حظه من الرفق فقد حُرم حظه من خير الدنيا والآخرة » ، وفى حديث آخر ، يقول ﷺ : « عليك بالرفق فإنه لا يدخل فى شىءٍ إلاَّ زانه ولا ينزع من شيءٍ إلاَّ شانه » (أى عابه) .

القصاص لم يُجعل فى الإسلام للثأر أو التشفى أو الانتقام ، بل جعل لصيانة الحياة ، فقال سبحانه وتعالى فى كتابه الحكيم : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاْ أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » (سورة البقرة الآية ١٧٩) .. والعفو مقدم على القصاص ، فقال سبحانه وتعالى :« وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (سورة التغابن الآية ١٤) ، وفى سورة الأعراف : «وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » . (سورة البقرة الآية ٢٣٧) .. وروى البخارى بسنده من رواية على لعمر ـ رضى الله عنه : « أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يُفيق ، وعن الصبى حتى يدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ » ، وروى بسنده أن رجلاً جاء رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقال : « يا رسول الله إنى أصبت حدًّا فأقمه علىَّ ، قال : ولم يسأله عنه ، وحَضَرَتْ

الصلاة فصلى مع النبى ـ صلى الله عليه وسلم ، فلما قضى النبى ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال : « يا رسول الله إنى أصبت حدًّا فأقم فىّ كتاب الله ، قال ـ عليه الصلاة والسلام: « أليس قد صليت معنا ؟ قال الرجل : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك ذنبك » .

لا تعارض فى الإسلام بين العدالة وموجباتها ، وبين الرحمة ومعطياتها ، والرفق وفضله ، والعفو والمغفرة ومثوبتهما ، بل إن الرحمة أصل من أصول العدالة والإسلام .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٥٦)

القضاء المصري في مرمى المآرب والأغراض المريضة ! (١) (*)

أراقب من زمن ، استهداف الإخوان ضرب القضاء المصرى ، وحذرت من ذلك كتابة فى مقال نشر بأخبار اليوم فى ١٢ أبريل ٢٠١٢ ، وفى أحاديث حوارية بغير عد ، للصحافة والإذاعة والتليفزيون . بدت أمارات ومشاهد هذا الهجوم من قبل حل مجلس الشعب فى ١٤ يونيو ٢٠١٢ ، تارة تحت عنوان مغلوط بتطهير القضاء ، وتارة باستهداف صريح معلن للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود .. وظلت هذه النغمة تكاد تكون مقررًا شبه أسبوعى فى جلسات مجلس الشعب قبل القضاء ببطلان تشكيله ومن ثم اعتباره غير موجود .. ودلت مراقبة هذا الإلحاح أن هذا المطلب « الضرير» يأتى فى مقدمة أجندة الإخوان .. هل لمجرد الثأر ، لا أعتقد .. فهناك فى السلطة القضائية من لم ينظروا أى قضية تخص الإخوان . فلماذا إذن ؟!

بدا لى أن استهداف القضاء يأتى ضمن منظور أشمل قدر أن القضاء سيكون المظلة « الشرعية » القادرة على إبطال الممارسات غير المشروعة الجارية أو المزمعة ، ومن ثم فلم يكن الاستهداف محض تخلص أو تصفية ، وإنما كان مرماه ـ ولا يزال ـ الإحلال الذى يستهدف « الأخونة » بصريح اللفظ والعبارة !

(*) المال فى ٢٨ /٢٠١٣/٥

لم يدَّعِ أحد أن القضاء « كامل الأوصاف » .. فلا شيء كامل الأوصاف، والكمال لله وحده ، وكل المرافق والسلطات بحاجة إلى إصلاح ما ، ولكن القضاء كسلطة مستقلة موكول إليها إقامة العدل ، لا تتوانى بنفسها عن إصلاح ما قد يعترضها أولاً بأول ، ولكنه إصلاح يجرى طبقًا لتقاليد تحافظ على ما يجب أن يكون للسلطة القضائية من احترام وهيبة تطمئن الناس . لذلك كان الهجوم على السلطة القضائية بالذات هجومًا مشبوهًا ، تكشفه الأغراض التى أشرت إليها ، وأخرى لا تخطئها العين البصيرة المتفطنة .

بدا لى وأنا أتابع هذا الهجوم ، أنه مقرون بسبق إصرار وتصميم لا يحيد، ودلت على ذلك شواهد ـ بل أدلة ـ لا تفوت ، ودلت فيما دلت عليه أنه لا تراجع بتاتًا عن الغرض المستهدف ، وأن ما قد يبدو تراجعًا ما هو إلاّ « مناورة » لكسب الوقت واختيار ظرف آخر أنسب أو أوفق لتحقيق الغرض المراد بتصميم وإصرار !!

تجلى ذلك فى العزل الأول للنائب العام عبد المجيد محمود ، تحت شعار مكشوف ظاهره تعيينه سفيرًا لمصر فى الفاتيكان ومن قبل موافقة الفاتيكان، كالعرف الدبلوماسى ، وليحال إلى المعاش ـ لبلوغه الخامسة والستين ـ فى اليوم التالى لصدور القرار ، وظن البعض أن التراجع عن هذا القرار ـ وهو عزل لا تجيزه المبادئ الدستورية فى كل الدساتير المصرية وفى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، تراجع محمود بعد لقاء الرئيس بمجلس القضاء الأعلى ، ولكن المتابع المتأمل سرعان ما يدرك أنه لم يكن تراجعًا ،

وإنما كان « مناورة » لاختيار الوقت الأنسب أو الأوفق لإجراء هذا العزل المصمم عليه !!!

ففى نوفمبر ٢٠١٢ ، أصدر الرئيس إعلانًا دستوريًّا باطلاً لأنه لا يملكه، ولا سند له فى المبادئ الدستورية ، ولا فى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس السارى آنذاك ، ولا فى مبادئ الشرعية . هذا الإعلان على ما اشتمل عليه من بطلانات هى والعدم سواء ، لتحصين قرارات الرئيس من الطعن عليها، وتحصين مجلس الشورى رغم بطلانه المؤكد المستفاد يقينا من حكم مجلس الشعب الصادر من الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ لاتحاد السبب والعلّة ، وتحصين الجمعية التأسيسية لوضع الدستور والتى شاب تشكيلها بطلانات ليست موضوعى الآن ، فإن هذا الإعلان الدستورى المعدوم شرعًا ودستورًا وقانونًا كان التكئة ـ أو الذريعة ـ لعزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود المصمم على عزله ، وتعيين بديل تعيينًا باطلاً جرى خارج إطار « المشروعية » من زاويتين ، الأولى أنه ركب على منصب مشغول بشاغله الذى وقع عزله باطلاً ، وبذلك قضت محكمة استئناف عالى القاهرة ـ دائرة طلبات رجال القضاء ، والثانية فى إقبال الرئيس ، على ما أقبل عليه، دون ترشيح أو أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى، وهو شرط لازم يبطل قرار التعيين لأنه لم يلتزم به ، وهو ما قضت به أيضًا محكمة استئناف عالى القاهرة فى ذات الحكم الذى قضى ببطلان عزل النائب العام عبد المجيد محمود من منصبه .

إذن ، فلم تكن عودة المستشار عبد المجيد محمود فى أغسطس ٢٠١٢ لممارسة مهام منصبه كنائب عام ، عودة جادة جدية ، لها مصداقية ، إنما كانت محض « مناورة » انتظارًا للوقت الأنسب الذى جاء بمناسبة إصدار الإعلان الدستورى الباطل فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ .

والمتابع لمسار الهجوم الإخوانى على القضاء ، سوف يرى « مناورات » ، ولن يرى أى مصداقية أو رغبة حقيقية فى التراجع عن استهداف القضاء .. وقد احتلت المحكمة الدستورية العليا مشهدًا مستقلاً فى هذا الاستهداف تعددت فصوله انتهاءً بالدستور المصدر ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢ ــ وسوف أعود إلى ما حدث ويحدث مع هذه المحكمة العليا المعدودة ثالث محكمة دستورية عليا بين محاكم العالم الدستورية .

ولكننا قد شهدنا فى الأيام الأخيرة مشروعًا للسلطة القضائية أعد بمعزل عنها بليل ، أعده ـ ظاهرًا ـ حزب الوسط ، وتقدم به إلى مجلس الشورى الواجب خلّه كمجلس الشعب ، لتفجأ مصر قبل القضاء بأن العبث لضرب القضاء موصول .. ومن أخطر ما تضمنه هذا المشروع الضرير النزول بسن القضاة من السبعين إلى الستين ، وهذه كارثة الكوارث ولها ما بعدها !!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٥٧)

القضاء المصري في مرمى المآرب والأغراض المريضة ! (*) (٢)

أول ما يصفع نظر الناظر فى المشروع الضرير المعد بليل ، لضرب القضاء المصرى ، النزول بسن المعاش من السبعين ـ ودفعة واحدة ـ إلى الستين ، ومرمى هذا المأرب الضرير امتد إلى السلطة القضائية بكل هيئاتها : القضاء العادى أو القضاء الأم ، ومجلس الدولة ، والمحكمة الدستورية العليا ، وهيئة قضايا الدولة ، والنيابة الإدارية .

فالمادة الثالثة من هذا المشروع الضرير ، شملت تعديل عدة مواد .. المادة (٦٩) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة (١٢٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة (٢٩) من قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، والمادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بأعضاء النيابة الإدارية ، وفى تطبيق المواد (١٣٠) من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، و (١٤ ، ٢٤) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . فقرر النص المريض ، للمادة الثالثة للمشروع السالف بيانها ، النزول بسن المعاش لكل هذه الهيئات من السبعين إلى الستين .

وأول ما تستهدفه العملية التشريعية السوية ـ الإصلاح لا التدمير ، ولا يمكن لعاقل أن يرى فى هذا الاتجاه إلاّ التدمير الذى لا عفو فيه ولا خطأ أو حسن نية فى تحقيق مراميه ومآربه .. والغرض مرض فيما تجرى به الأوابد

(*) المال فى ٢٩ /٥/٢٠١٣

والأمثال ، ووجه الغرض أن هذه « الطلقة » تصفى المحكمة الدستورية تصفية تكاد أن تكون تامة ، فجل قضاتها فوق الستين ، وتصفى ما يزيد على ثلاثة آلاف وخمسمائة قاضٍ من أجلة القضاء المصرى بعد أن دانت لهؤلاء وأولاء الحنكة والقاعدة العلمية العريضة والخبرة الطويلة المتراكمة ، فضلا عن « الملكة القانونية » التى تنمو وتتكاثف وتنجلى بمضى الزمن وطول الممارسة ، وهو ما ينسحب على مجلس الدولة ، ويمتد إلى هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية .

لأى مصلحة يتم فى غمضة عين نسف كل هذه الخبرات ؟!

لا يفوت الغرض المريض، أن يغطرش على المأرب الضرير بدغدغة مشاعر الشباب بالهيئات القضائية بقالة إن هذه التصفية ـ أو المذبحة !! ـ تعطيهم فرصًا للترقى ، ويتجاهل الغرض ـ فى هذه الغطرشة ـ يتجاهل «الهوة الواسعة» التى تنسف التواصل بين أجيال السلطة القضائية نسفًا ، ويفوته ـ فى هذه الغطرشة ـ تناقض وعوده الملبوسة إلى شباب القضاة ، مع الوعود المسربة لدغدغة مشاعر المحامين ، وهى وعود تتجه إلى فصيل الإخوان داخل نقابة المحامين ممنية إياهم بالأمانى ومستنفرة انحيازاتهم بداخل النقابة للدخول فى معركة لصالح الإخوان وهذا المشروع الضرير الذى يرتب لأخونة القضاء بعد تمام هذه المذبحة التى تطول الآلاف من خيرة الخبرات القضائية التى تشكلت عبر السنين . ويظن هذا التدبير التآمرى المريض أنه سيفوت على شباب القضاة أن « الإحلال » الموعود به المحامون ، ومحامو الإخوان بالذات ، ينسف الوعود المطلقة لهم بأن المذبحة ستعطيهم فرص الصعود والترقى !!!

فأى أفكار شيطانية وراء هذا التدبير التآمرى ، وهل هذه هى مقاصد التشريع ، وهل فات مشرعو هذا الزمان ، كما فاتهم طوال العام المنصرم ، أن هذا التعديل المريض غير دستورى حالة كونه يمس حقوقًا مكتسبة لكل من

جاوز الستين ، وأنه سبق للمحكمة الدستورية العليا أن قضت - فى حكم ضاف سوف أعود إليه - بشأن قانون الجامعات ، بعدم دستورية إرجاع القانون إلى الماضى فيما يمس الحقوق المكتسبة لأساتذة الجامعات ، وأن الحصول على الموافقة البرلمانية لا يبرئ التشريع من عيب عدم الدستورية ، وربما زين للتدبير التآمرى المريض أنه يستهدف تصفية المحكمة الدستورية العليا تصفية تامة تقضى مستقبلاً - فى الأمل الضرير - على فرصة الحكم بعدم دستورية ما تضمنه المشروع المعد بليل ، مع مشروع آخر سنعود إليه ، لضرب السلطة القضائية والوصول إلى أخونتها !!

بداهة لم يتوقف الغرض لأنه مرض ، عند النظم القضائية فى العالم المتحضر ، ومنها ما لا يضع أصلاً سنًّا للمعاش ، كما فى الولايات المتحدة ، ومنها ما يرتفع بالسن إلى أكثر كثيرًا مما يريد المشروع الضرير فرضه لإجراء المذبحة تحقيقًا للمآرب والأغراض المريضة !!

وبداهة لم يتوقف الغرض ، لأنه مرض ، عند كل تحذيرات العلماء والخلصاء من مغبة هذا التشريع التآمرى ، فى مضمونه وفى ظرفه وفى نتائجه.. فهو مثار فى ظرف مريب لا وجود فيه لمجلس النواب الأصيل فى سلطة التشريع تبعًا لدستور الإخوان المصدر ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، ويتجاهل ما نصت عليه مادته ال (١٠١) من أن « اقتراح القوانين » لا يكون إلاَّ لرئيس الجمهورية ، أو الحكومة ، أو لعضو مجلس النواب .. ولا ينطبق ذلك على مشروع حزب الوسط ، ولا على المشروع الموازى - وسأعود إليه - المقدم من أحد أعضاء حزب الحرية والعدالة حزب الإخوان . ويتجاهل ما نصت عليه ذات المادة من أن الاقتراح بقانون المقدم من أحد الأعضاء لا يحول إلى اللجنة النوعية ، إلاَّ إذا أجازته اللجنة الخاصة بالمقترحات فى مجلس النواب الذى لا وجود له .. كما يتجاهل ما نصت عليه المادة ١٠٢ من دستور الإخوان ، من

وجوب أن يشارك أى من المجلسين المجلس الآخر فيما قد يقره من مشروعات قوانين ، ومن أن المشروع ـ أى مشروع ـ لا يكون قانونًا إلاَّ إذا أقره المجلسان!! ويتجاهل الغرض ـ فيما تجاهله ـ ما نصت عليه المادة ١١٥ من دستور الإخوان من أن« مجلس النواب » ـ الذى لا وجود له ـ هو الذى يتولى سلطة التشريع !

وهذه التجاهلات لا يشفع فيها ما نصت عليه المادة (١٣١) من دستور الإخوان ، من أنه فى حالة حل مجلس النواب ينفرد مجلس الشورى باختصاصاته التشريعية .. فمجلس الشورى مطعون طعنًا جديًّا على مشروعية تشكيله من البداية ، حيث تشكل بذات القانون الذى شكل به مجلس الشعب السابق ، والمقضى بعدم دستوريته فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ .. وهو ما ينسحب لزومًا على مجلس الشورى ، انسحاباً لا يشفع فى درئه التصرفات أو الترميمات اللاحقة ، لأنها ـ بغض النظر عن عدم مشروعيتها وإلى ذلك سوف أعود ـ فإنها لا تغير فى حقيقة أن مجلس الشورى لحظة تشكيله ، قد تشكل بمقتضى قانون باطل غير دستورى ، فلحقه من ثم ـ ومن منشئه ـ هذا البطلان !

ويتعجب العاقل عندما يلحظ كل هذه التجاهلات ، ويلحظ معها أن ذات المادة (١٣١) من دستور الإخوان قد أوجبت ـ بصريح النص ـ عرض القوانين التى يقرها مجلس الشورى خلال مدة الحل على مجلس النواب فور انعقاده ، ليقرر مجلس النواب بشأنها ما يراه !!!

فهل يحتمل قانون السلطة القضائية هذه الاحتمالات ، بل هذا العبث ؟!!

وهل يحتمل المخالفة الصارخة للمبادئ الدستورية ؟!!

ولأى غرض إذن ، وما هى دوافع هذه العجلة ، بل هذا العبث ؟!!

من تراب الطريق ! (٦٥٨)

القضاء المصري في مرمى المآرب والأغراض المريضة ! (*)
(٣)

لم أفهم تصريحات المستشار حاتم بجاتو بأنه سيستقيل إذا جرى المساس بالقضاء المصرى ، مثلما لم أفهم تصريحات المستشار القانونى السابق لرئيس الجمهورية محمد فؤاد جاد الله ، الذى عَنَّ له أن يتجمل أو يحاول التجمل بعد خراب مالطة وبعد أن ساهم فى كل شىء أدى إلى انهيار الدولة الدستورية والقانونية فى مصر ، أما المستشار بجاتو فمرجع عدم فهمى لمصداقية تصريحاته، أن سيادته قبل منصبًا ما كان يجوز له أن يقبله بعد أن كان أمينًا للجنة العليا للانتخابات الرئاسية ، ورئيسًا لهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ، وأنه إذا كان قد أخطأه التوفيق فى قبوله المنصب الذى أثار قبوله العديد من علامات الاستفهام ، فما الذى يمنع سيادته من الاستقالة الفورية الآن .. والكتاب واضح من عنوانه ، ولا بد أن سيادته مطلع على حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ٧ يوليو ٢٠٠٢ برئاسة المستشار الجليل محمد فتحى نجيب فى الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٢٢ ق دستورية المنشور بالجريدة الرسمية ـ العدد ٢٩ تابع (ب) فى ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢.

وهذا الحكم الذى لا بد قد اطلع عليه المستشار بجاتو ، فاضح للمشروع التآمرى الإخوانى على القضاء ، وأنه يضرب فى سبيل الوصول إلى مآربه بكل القيم وكل المبادئ الدستورية ، وفى إطار مخطط واسع يبين بوضوح أنه يتلقى

(*) المال فى ٣٠ /٥/ ٢٠١٣

إمداداته وخططه وإملاءاته من خارج الاتحادية على نحو ما فضحه المستشار القانونى السابق لرئيس الجمهورية : محمد فؤاد جاد الله ـ الذى كشف أن الإعلان الدستورى (المعدوم) قد جاء إلى الاتحادية مكتوبًا ، وأصدر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، فضلاً عن أن حال مشروعى تدمير السلطة القضائية ـ حالها أظهر من أن يغيب على علم أو فطنة المستشار بجاتو ، فلماذا يكتفى سيادته بالوعيد ولا يستقيل الآن ، سيّما بعد أن أبى مجلس الشورى إلاّ أن يستمر فى نظر ما يعلم سيادته أنه لا أصل ولا سند له لا فى المبادئ الدستورية ـ بعامة ـ القويمة التى نعرفها ويعرفها ، ولا حتى فى دستور الإخوان الذى عرضت بالمقال السابق بعض ما به من مواد تحول دون الدفع الآن بهذا المشروع ـ الضرير ـ إلى مجلس الشورى وفى غياب مجلس النواب ؟!

لقد عرضت فى المقال الأول لشواهد بل أدلة أن استهداف القضاء المصرى ـ مصمم عليه فى إطار مخطط عام .. قد يناور ، ولكنه لا يتراجع .. ولذلك رفضت دعوة الرئيس لرؤساء الهيئات القضائية إلى« مؤتمر العدالة » ، وقلت إنه كمين ، ولا مصداقية له ، والغرض منه المناورة ، وضربت مثلاً بما حدث فى العزل مرتين للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود ، ويضاف إليه ما جرى ويجرى للمحكمة الدستورية العليا ، سواء فى مجلس الشعب الذى قضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ بأنه غير قائم ، أم فى دستور الإخوان المصدر ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢.. وسوف أعود إلى ذلك حينما أفرد الحديث عن المؤامرة الكبرى على المحكمة الدستورية العليا .

ولكنى أتوقف هنا عند حكم الدستورية العليا فى ٧ يوليو ٢٠٠٢ ، فهو آية على أن مآرب المشروع التآمرى لضرب القضاء المصرى قد غلبت على كل

شيء، وأن الحكمة والفطنة قد ضربهما الهوى المريض ، وأنه لا عذر ولا شفيع للمستشار بجاتو فى أن يستقيل الآن وفورًا ، إن صدق فى وعيده اللفظى الذى لم تصادقه أفعال .

كان أحد أسس النعى على قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، والصادر بشأنه حكم الدستورية العليا فى ٧ يوليو ٢٠٠٢ ـ أن التعديل الذى طال هذا القانون ، يتضمن إعماله بأثر رجعى على أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا أساتذة متفرغين قبل العمل بالقانون المعدل فيما انطوى عليه من إنهاء عمل الأساتذة المتفرغين الذين جاوزوا سن السبعين عند العمل بالقانون ، وهى صورة مطابقة لإنهاء خدمة القضاة الذين بلغوا الستين الذين يستهدف المشروع الضرير إنهاء خدمتهم بالنزول بسن المعاش من السبعين إلى الستين .

وفى الدعوى الدستورية التى قضت الدستورية العليا فيها بجلسة ٧/ ٧/ ٢٠٠٢ ـ كان أحد أوجه النعى على تعديل قانون تنظيم الجامعات ، مخالفته ـ فضلاً عن الانحراف فى استعماله السلطة التشريعية ـ مخالفته لنص المادة (١٨٧) من الدستور بحكم انطوائه على « أثر رجعى » !

وفى ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا بصحة النعى بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ فيما نصت عليه من سريان أحكام هذا القانون « على أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا أساتذة متفرغين قبل تاريخ العمل به » ، وما يترتب عليه من سريان التعديل بأثر فورى على الأستاذ المتفرغ ليصبح بقاؤه فى العمل موقوتًا ببلوغه سن السبعين (الستين فى مشروع ضرب السلطة القضائية الآن) ـ فهذا معناه إعمال حكم النص المطعون

عليه « بأثر رجعى » على من كان قد استقام مركزه القانونى كأستاذ متفرغ بعد بلوغه السبعين (وهو حال من استقام مركزه القانونى الآن من القضاة ببلوغه سن الستين المطلوب النزول إليه كسن للمعاش) .

ومضت المحكمة الدستورية العليا لتقول فى حكمها إن عرض النص المطعون عليه كمشروع قانون على مجلس الشعب وموافقته عليه ، لا يعصم أحكام النص الموضوعية من الخضوع للرقابة التى تباشرها هذه المحكمة على دستورية القوانين ، وأن مؤدى ذلك ـ فيما سجلت بصريح اللفظ فى حكمها ـ أن النعى صحيح على ما جاء به النص المطعون عليه من إنهاء خدمة الأساتذة المتفرغين الذين جاوزوا سن السبعين (الستين هنا فى المشروع الضرير المعروض) وقت العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ بعد أن كان قد اكتمل مركزهم القانونى كأساتذة متفرغين قبل العمل بها ـ فهذا النعى فيما قالت المحكمة نعى صحيح ، وفى ذلك أوردت المحكمة أن الأثر الرجعى للنص المطعون عليه قد « امتد إلى إلغاء حقوق تم اكتسابها فعلاً وصارت لصيقة بأصحابها وفقًا لأحكام قانونية كفلت حمايتها والاحتجاج بها فى مواجهة الكافة كأثر لنفاذ هذه الأحكام ، ومن ثم فإن الأثر الرجعى للقانون يكون بذلك قد تحول إلى أداة لإهدار قوة القوانين السابقة ومكانتها من الاحترام الذى يجب كفالته لها طوال الفترة التى كانت نافذة فيها ، وهو الأمر الذى يتصادم مع أحكام المادتين (٦٤ و ٦٥) من الدستور اللتين تنصان على أن « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » وأن « تخضع الدولة للقانون .. » ــ وأضافت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها وجهًا آخر لعدم الدستورية ، فقالت إن «إعمال حكم النص الطعين بأثر رجعى فى حق مجموعة من الأساتذة المتفرغين ـ بحسبانهم باحثين علميين ـ وهم بذلك محور وكيان حرية البحث العلمى ،

وإنهاء خدمتهم بعد كسبهم للحق فى البقاء فى خدمة الجامعات بعد سن السبعين ، هو أمر من شأنه زعزعة أوضاعهم العلمية ، وزلزلة كياناتهم العلمية، وهو ما يتصادم مع نص المادة (٤٩) من الدستور الذى لم يكتف بكفالة حرية البحث العلمى للمواطنين قاطبة ، وعلى نحو مطلق ، وبلا أى قيد، وإنما أضاف إلى ذلك تقرير التزام على الدولة بتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق حرية البحث العلمى ، تقديرًا من المشرع الدستورى بأن ثمرة هذه الحرية هى التقدم العلمى كمفتاح أمل واحد ووحيد لاستعادة مصر مكانها ومكانتها الحضارية ، فإذا جاء النص الطعين واستبدل بكفالة وسائل تشجيع البحث العلمى ، زعزعة وزلزلة أوضاع فئة بارزة من الباحثين العلميين ، فإنه يكون قد خالف موجبات الدستور ، ويتعين القضاء بعدم دستوريته فى نطاق ما وقع فيه من مخالفة » .

وهذا الذى ورد بمدونات حكم الدستورية العليا ، ينطبق من باب أولى ، ولأسباب قوية لا تفوت تتصل بسلطة العدالة ، على ما يستهدفه المشروعان الضريران من ضرب السلطة القضائية فى مصر .. يشجع على ذلك الهوى ـ أن ذات المشروع الأول ينسف المحكمة الدستورية العليا نسفًا أطمع التدبير فى أنه لن تكون هناك مستقبلاً رقابة دستورية تكشف هذا الزيف والبهتان والعبث !!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٥٩)

القضاء المصري في مرمى المآرب والأغراض المريضة ! (*)

(٤)

التصميم الإخوانى على ضرب القضاء ، واضح ظاهر فى أدلة عديدة لم تهن ولم تتوقف قط ، قد رأيناه فى تصميم مجلس الشعب قبل القضاء فى ١٤/٦/٢٠١٢ باعتباره غير قائم ، ورأيناه فى محاولة العزل الأولى للنائب العام فى أغسطس ٢٠١٢ بتعيينه ـ ظاهرًا ـ سفيرًا فى الفاتيكان ، ثم التراجع ـ ظاهرًا أيضًا ـ لتتجدد المحاولة مقرونة بالإعلان الدستورى الباطل المعدوم الذى جاء مكتوبًا إلى الاتحادية حسبما أفصح محمد فؤاد جاد الله ، وأُصدر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، حاملاً ثلاث كوارث لا سابقة لها فى البر والبحر .. الأولى تحصين قرارات الرئيس لتكون « همايونيات » لا تخضع لأى طريقة من طرق الطعن ، خلافًا لمبادئ دستورية مستقرة بطول الدولة القانونية فى مصر ، وفى العالم أجمع ، أنه لا يجوز تحصين أى قرار إدارى من رقابة القضاء، أما الكارثتان الثانية والثالثة فى ذلك الإعلان الهمجى الباطل ، فهما تحصين كل من مجلس الشورى الواجب لحاقه لزومًا بمجلس الشعب ، والجمعية التأسيسية لوضع الدستور التى شابها البطلان من منشئها إلى تشكيلها إلى أعمالها !

فإذا كنا نتحدث الآن عن سبق الإصرار على عزل النائب العام الشرعى، غير الجائز عزله ، فقد اتشحت محاولة العزل الثانية بهذا الإعلان

(*) المال فى ٣ /٢٠١٣/٦

الدستورى الباطل معدوم المصدر فى ٢١/ ١١/ ٢٠١٢ ، فدل ذلك ـ مع تحصين قرارات الرئيس ـ على سبق الإصرار ، وأن التراجع عن العزل الأول كان محض «مناورة» لتدبير الظرف الأنسب والأداة المعتقد أو المظنون ـ مع تردى الرؤية التشريعية ـ أنها الأوفق ، فى صورة للانحراف التشريعى لم تشهدها مصر من قبل . وقد انتفضت مصر لهذا الإعلان الدستورى العجيب الباطل المأتى به مكتوبًا إلى الاتحادية ، وقامت كافة القوى الوطنية اعتراضًا عليه ، بينما تمنطق ستة اعتاد الناس أن ينظروا إليهم بإكبار لتمرير المشهد وامتصاص الغضب الشعبى بخديعة فاضحة حملها مؤتمر صحفى حضره الستة وبعض المشهلاتية مع نائب الرئيس آنذاك المستشار محمود مكى ، وكان من ثمرات هذا العمل المؤسف تمرير محاولة العزل الثانية للنائب العام الشرعى المستشار عبد المجيد محمود ، وتعيين البديل ، وإعطاء الفسحة لكل من مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للمضى فى أعمالهما الباطلة !!!

وطفق سبق الإصرار يكشف نفسه فى نص المادة (٢٣٦) من دستور الإخوان المصدر فى ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢ ، فهى إذْ ألغت جميع الإعلانات الدستورية منذ ١١ فبراير ٢٠١١ ، فإنها قد حرصت على أن تنص على أنه « ويبقى نافذًا ما ترتب عليها من آثار فى الفترة السابقة » . ولا يفوت الأعمى والبصير أن هذا التحصين الباطل المكشوف ، يستهدف أساسًا الإعلان الصادر ١٢ أو ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، والإعلان الصادر ٢١ نوفمبر ٢٠١٢. والغرض الذى لا يفوت ، « تحصين » بطلان عزل النائب العام وتعيين بديله تعيينًا غير مشروع .

ولكن جاء حكم محكمة الاستئناف العالى ـ دائرة طلبات رجال القضاء، فى شأن عزل النائب العام وتعيين البديل ـ جاء صادمًا للهدف المخطط المصمم عليه مع سبق الإصرار ، ولكن تدبير الهوى ، والغرض لأنه مرض ، لا يرتدع ، فرأينا حرصًا يمثل آية على الانحراف بوظيفة التشريع فى المادة الثانية من مشروع تعديل قانون السلطة القضائية المقدم بليل من حزب الوسط المنسق مع الإخوان ، فالمادة الثانية من هذا المشروع الضرير ، خصصت لتكريس عزل النائب العام الذى يقض مضاجع الإخوان ، فنصت على استبدال نص المادة (١١٩) من قانون السلطة القضائية ، استبدالاً تغيا فى المقام الأول النص على أن تعيين النائب العام ـ ويا للنائب العام الذى لا يريم عنه الإخوان ! ـ يكون « لمدة أربع سنوات أو للمدة الباقية حتى بلوغه سن التقاعد أيهما أقرب ، ولمرة واحدة طوال مدة عمله » .

وهذا النص مطرز خصيصًا للمستشار عبد المجيد محمود ، فهو الهدف ، وبسبب الهوى الضرير أو الغرض المريض فى عزله ، أجريت كل الكبائر التى أسلفنا بعضها .

ومن هذه الكبائر محاولة الالتفاف حول تنفيذ حكم دائرة رجال القضاء بمحكمة الاستئناف العالى والتى قضت ببطلان عزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود ، وببطلان تعيين بديله ، وقد رأينا عبر هذه المشاهد ، استقالة قدمها البديل لمجلس القضاء الأعلى ثم عَدَل عنها ، ورأينا فرصًا أعطيت له من مجلس القضاء الأعلى لانسحاب كريم لتصحيح الأوضاع

القانونية التى أهدرت وضربت فى الصميم ، ولكن أبى العناد إلاَّ رفضها فرصة تلو الأخرى ، حتى بلغت الأمور حد إقدام البديل على رد هيئة محكمة الاستئناف العالى عن نظر طلب إصدار الصيغة التنفيذية لحكمها المزدوج ببطلان عزل النائب العام الشرعى وبطلان تعيين البديل ، وجاء هذا «الرد» صادمًا للتقاليد القضائية التى عرفناها .. فلم تجر عادة ، ولم يجر عرف ولا تقليد ، أن يقوم قاض برد قضاة ، ناهيك عن أن يتجه الرد إلى أجلة القضاة فى الهيئة الرفيعة المنوط بها ـ بمحكمة الاستئناف العالى ـ الفصل فى طلبات رجال القضاء . وفى ٢٨/ ٥/ ٢٠١٣ قضت الدائرة المنوط بها نظر طلب الرد ، برفضه كالمتوقع ، لأنه بأسباب مفتعلة لم تصادف واقعًا أو قانونًا . ثم كان الأسف المؤسف ـ أن يقترن رفض طلب الرد بتغريم طالب الرد الذى يتبوأ موقع النائب العام اثنى عشر ألف جنيه!!! وهى غرامة شخصية يؤديها سيادته من ماله الخاص ، فما الذى أوصل الأمور إلى هذا الحد المؤسف لولا الإصرار والتصميم على أغراض مريضة تستهدف ضرب السلطة القضائية ، وهى أعلى وأجل من أن يطولها هذا العبث المغرض !!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٦٠)

القضاء المصري في مرمى المآرب والأغراض المريضة ! (*)

(٥)

فى إطار تقسيم الأدوار فى الهجوم الشرس على القضاء ، قدم بالتوازى مع مشروع حزب الوسط ، مشروع آخر منسوب إلى أحد أعضاء « الحرية والعدالة » حزب الإخوان .. وهو وكيل اللجنة التشريعية بالشورى الذى قضى ببطلان تشكيله وأنا أكتب هذه السطور .

وهذا المشروع لا علاقة له بالقانون ودنيا القانون ، وواكب غرضه المريض جهالة مفرطة بالتشريع وبالقانون .. وأولى كبائره ، حسب ترتيب كتابته ، ما ورد بالمادة الثانية من تعديل طريف غريب عجيب للفقرة الثانية من المادة (٣٤) من قانون السلطة القضائية .. فتنص على : « ويحظر على الجمعيات العمومية للمحاكم (يا ألطاف الله !) اتخاذ أى قرارات من شأنها التأثير فى سير العدالة (ترى من الرقيب ؟!!!!) أو الامتناع عن القيام بواجباتها الدستورية (هل يعرف من كتبوا هذا المشروع الضرير ما هى الواجبات الدستورية؟!!) أو تعطيل أو تعليق العمل بالمحاكم (؟!!!)، ويقع باطلا كل قرار يخالف ذلك » .

من اللغو والمهانة أن يعلق رجل قانون على هذا اللغو المريض ، ومرماه لا يفوت ، وهو المصادرة غير المشروعة على سلطات الجمعيات العمومية

(*) المال فى ٤ /٦/٢٠١٣

للمحاكم ، والمصادرة معها على «حقوق المواطنة » للقضاة ، والغرض إخراجهم من إطار السلطة القضائية واستقلالها ، وتتبيعهم لأشاوس السلطة التنفيذية الجديدة ، فلا يعترضون ولا يحتجون ولا يُضْربون ـ مع أن الإضراب حق دستورى ـ ولا يتنفسون ولا ينبسون ببنت شفة لا فى مشاريع قوانين السلطة القضائية ، ولا فى الانتخابات ، ولا فى غيرها . ولم ينس مبتدئو القانون النص على أنه « ويقع باطلاً كل قرار يخالف ذلك » .

من الذى أعطى هذا العضو بحزب الإخوان :« الحرية والعدالة » ، كل هذه « الصلاحيات » التشريعية ؟! وما سند من دفعوه إلى هذا الاقتحام الضرير لرحاب السلطة القضائية والمصادرة عليها وعلى قراراتها بل أنفاسها !!

مهلاً .. فسنرى عجيبة أخرى وضعها المذكور بإضافة مادة ـ بالمادة الثالثة من المشروع ـ برقم ١٧ مكررًا لقانون السلطة القضائية ، بل هى قمة العجائب التى لا مثيل لها فى أى تشريع فى العالم .. تقول المادة فى اجتراء ضرير غير متحسب : « تعد من أعمال السيادة المشار إليها فى المادة ١٧ من هذا القانون جميع « الإعلانات الدستورية » الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة (لبرو العتب !!) ورئيس الجمهورية (وهذا هو المرام المقصود) ، ويمتنع على كافة المحاكم (أى الدستورية العليا أيضًا) بجميع درجاتها التعرض لهذه الإعلانات بالتأويل (يا ألطاف الله !!!) أو الإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعطيل ويبقى نافذًا جميع ما يترتب عليها من آثار حتى تاريخ العمل بالدستور الحالى (الذى صار فى مهب الريح بصدور حكم

الدستورية العليا مع كتابة هذه السطور ببطلان الجمعية التأسيسية التى وضعته) ، ويقع منعدمًا بقوة القانون (يا ألطاف الله !!) ودون حاجة لأى إجراء آخر (كنظام الشرط الصريح الفاسخ فى العقود مع أن القضاء درج على أن لا يعمل به تلقائيًا ولا بد من عرضه على القضاء) ــ كل حكم أو قرار يصدر بالمخالفة لهذه المادة وتقف إجراءات تنفيذه نهائيًا بقوة القانون»!!!

هل سمع أحد عن « أحكام قضائية » تقع معدومة بقوة القانون ودون حاجة لأى إجراء ويوقف تنفيذها ـ ونهائيًا ـ بقوة القانون ، ودون حاجة لأى إجراء آخر . تُرى من هو الأشوس الذى سيتمنطق ويعلن أن هذا الحكم أو ذاك « منعدم » بقوة القانون ، ولا ينفذ نهائيًا ، ويلقى به فى سلة المهملات ، ولا يعمل به البتة ، دون حاجة إلى حكم يقضى بانعدامه أو بخطئه أو ببطلانه أو بإلغائه ، ولا لأى إجراء آخر ، اللهم إلاّ « فرمان » أحد أشاوس السلطة التنفيذية الذى يكفيه أن يخرج على مصر بدمغ ما يشاء من أحكام قضاتها بأنها « منعدمة » ، « لا قيمة لها » ، « ولا نفاذ لها » ــ هكذا ، دون ما حاجة إلى أى إجراء آخر سوى ما تمنطق به الأشوس الذى لا بد إذن ألاّ راد لفرمانه ولا تعقيب عليه !!!

ما هذا العبث ؟!!!

مهلاً .. فهناك مصيبة أو عجيبة أخرى تتغيًا « إرهاب » القضاة وأعضاء النيابة العامة .. فى صورة غير مسبوقة فى البر والبحر .. فذات المادة الثالثة من مشروع عضو الحرية والعدالة حزب الإخوان ، تضيف إلى قانون

السلطة القضائية مادة برقم ٧٢ مكررًا ، تقول فى جرأة مريضة : « لا يجوز للقاضى أو عضو النيابة (يقصد النيابة العامة) أن يدعو إلى إضراب المحاكم، أو تعطيل العمل بها ، أو أن يشارك فى أى عمل من هذا القبيل أو يستجيب له (يا للهول !!!) ، ومن يقوم بذلك يحال إلى مجلس التأديب المنصوص عليه بالمادة (٩٨) من هذا القانون ، ويعتبر متغيبًا عن العمل بغير عذر طوال مدة امتناعه ، ويحرم من مستحقاته المالية طوال هذه الفترة ، دون إخلال بما يترتب (ولم يقل بما قد يترتب) عن (يقصد على) هذه الأفعال من مسئولية جنائية » .

ولم يكلف من صاغ هذا العبث ، وملحقه فى المادة (٧٦) مكررًا المطلوب إضافتها ، بشأن الانتخابات ، لم يكلف خاطره الشريف ، باستقراء المدونة الجنائية ليستكشف – على الأقل – ماذا يمكن أن يشكل مسئولية جنائية ، وما نوعها وتكييفها ومادة قيدها ، عن الأفعال التى عددها فى نص المادة (٧٢) مكررًا ، والمادة (٧٦) مكررًا ، مع أن سيادته يجزم فى كل من النصين اللذين صاغهما بأن المسئولية الجنائية قائمة وجازمة لا ريب فيها ، فيقول : « دون إخلال بما يترتب » ، ولم يتحوط فيقول : « بما قد يترتب » .. وهذا الجزم الجهول ، لا يُعزى فقط إلى الجهل بالقانون وقواعد اللغة وأصول الصياغة ، وإنما يُعزى فى المقام الأول إلى الغرض الضرير ، فهو مرض لا يبرأ منه العمل ما دام صادرًا عنه ؟!! »

ما هـــذا اللهـو ؟!!!

وما هـذا العبث ؟!!

ولماذا لا يفصح مُعِدو هذه المشروعات الضريرة عن الغرض فى وضوح لنراه معه ويراه العالم :

- إخصاء القضاء ، وليس ضرب استقلاله فقط !!!
- أخونة القضاء ، ولا يهم بعد ذلك استقلاله ، فهو بمبدأ البيعة والقَسَم يخضع لأوامر مكتب الإرشاد !!!

ماذا ترى سوف تتفتق عنه هذه الأذهان بعد حكم الدستورية العليا الذى لم أطالعه بعد ، ببطلان تشكيل مجلس الشورى ، وبطلان الجمعية التأسيسية، حتى مع إرجاء تنفيذ بطلان وحل الشورى إلى حين تشكيل مجلس النواب . هل هذا التشكيل الباطل مهيأ ليصدر قانونًا بحجم ومكانة السلطة القضائية؟!!!

تُرى ماذا بقى فى جعبة هذه التوجهات الضريرة ؟!!

سوف نـــــرى !!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٦١) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*) (١)

أثار المشهد الأخير ، المستفاد من الحكم ببطلان مجلس الشورى من منشئه، واستمراره باقيًا رغم ذلك مع قيامه بالتشريع ، حتى انتخاب مجلس للنواب، وإمهاله من بعد انتخابه عامًا آخر ، بذريعة المادة (٢٣٠) من دستور الإخوان، مع أن المفترض فيها أن مجلس الشورى الجارى الحديث عنه ، مجلس صحيح برىء من البطلان ، وإلاَّ كانت طامة كبرى أن يعطى الدستور ـ سلطة تشريع لمجلس باطل .. أثار مشهد الحكم ، أو أثارت هذه « المفارقة » ـ حقيقة قديمة، هى أن البطلان ضارب للجذور فى مصر الدولة ، وأن كل ممارساتنا المفترض أن تكون قانونية ، ممارسات معطوبة باطلة تأخذ مصر الدولة إلى هاوية لا قرار لها !!!

كان فلاحو الدهاشنة ـ فى رواية شىء من الخوف ـ أكثر منا فهمًا ، وأكثر استقامةً ، وأكثر شجاعةً ، وأمض رأيًا .. قالوها عاليةً صريحةً مدويةً : « جواز عتريس من فؤادة باطل .. باطل .. باطل .. باطل » ، ولكن خيبتنا عريضة ، وجبننا أعرض ، لذلك ظللنا نخرج من بطلان إلى بطلان ، حتى صرنا إلى هاوية بلا قرار ، أكتب عنها الآن سلسلة مقالات ، رأيت من أدب التعبير أن أكتفى بوصفها بأنها : « بناء من خزف ، وأعمدته من طين ! » ، ولولا الملامة لقلت إن أعمدته من وحل !!!

(*) المال فى ٥ /٢٠١٣/٦

فيما بدا أنه نزول على ضغوط الثورة التى انفجرت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لأسباب عديدة ليست موضوعى هنا ، أصدر الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ، القرار الجمهورى رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ ، ونشر بالجريدة الرسمية يوم صدوره فى ٨ فبراير ٢٠١١ ، أشارت ديباجته إلى ما كان قد أسفر عنه الحوار الوطنى لنائب الرئيس (عمر سليمان) مع ممثلى الأحزاب والقوى الوطنية وبعض من ممثلى شباب ٢٥ يناير ، للإصلاح السياسى الديمقراطى المنشود ، وتفعيل ما اتفق عليه أطراف الحوار من ترتيبات سياسية وإجراءات دستورية وتشريعية ـ قرر تشكيل لجنة برئاسة المستشار سرى صيام رئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلى ، وفى عضويتها :

(١) المستشار كمال نافع ـ النائب الأول لرئيس محكمة النقض عضو مجلس القضاء الأعلى .

(٢) المستشار أحمد مكى ـ النائب الثانى لرئيس محكمة النقض عضو مجلس القضاء الأعلى .

(٣) المستشار محمد عبد العزيز الشناوى . نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

(٤) المستشار ماهر سامى يوسف . نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

(٥) المستشار الدكتور ماهر محمد عطية . النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا .

(٦) المستشار كمال زكى عبد الرحمن اللمعى . نائب رئيس مجلس الدولة .

(٧) الدكتور أحمد كمال أبو المجد . أستاذ القانون الدستورى .

(٨) الدكتور يحيى الجمل . أستاذ القانون الدستورى .

(٩) الدكتور إبراهيم درويش . أستاذ القانون الدستورى

(١٠) الدكتور محمد حسنين عبد العال . أستاذ القانون الدستورى

ونص القرار على أنه للجنة أن تستعين بمن تشاء من المتخصصين ، وتتولى دراسة واقتراح ما تراه من تعديلات دستورية للمواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ وغيرها من المواد الأخرى لتحقيق إصلاح سياسى وديمقراطى يلبى طموحات أبناء الشعب فى مجال الانتخابات الرئاسية وما يرتبط بها من أحكام وما تتطلبه التعديلات الدستورية المقترحة من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور ذات الصلة .

وألزم القرار اللجنة بأن تنتهى من عملها فى ميعاد غايته آخر فبراير الجارى لاتخاذ إجراءات التعديلات الدستورية وفقًا للمادة ١٨٩ منه ، والسير فى إجراءات إحالة مشروعات القوانين بالتعديلات التشريعية إلى مجلسى الشعب والشورى .

ولم ترتض ضغوط الثورة بهذه الخطوة ، ولا بما أعلنه الرئيس السابق ـ بعد تعيين نائب ـ من أنه لا ينوى الترشح لمدة أخرى بعد انتهاء ولايته فى أول أكتوبر ٢٠١١ ، وبأن نجله لن يترشح للموقع الرئاسى ، ثم أعلن الرئيس السابق فى ١١ فبراير تخليه عن منصبه ، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد .

كان هذا التكليف للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بداية الإجراءات الباطلة التى طفقت تتراكب وتتراكم منذ ١١ فبراير ٢٠١١ وحتى اليوم . فتخلى الرئيس السابق عن منصبه ، هو فى واقعه « استقالة » من المنصب ، تمنعه وتحرم عليه أن يتخذ معها أى قرار من أى نوع فى حكم أو إدارة شئون البلاد ، فالذى يحكم ذلك هو الدستور الذى كان ساريًا ، والمنوط بإعمال ذلك هو نائب الرئيس الذى كان قد عين وحلف اليمين وصار بتخلى الرئيس رئيسًا للجمهورية بالنيابة ـ ومواد الدستور واضحة فى قواعد وضوابط ترتيب البيت

حالة وفاة الرئيس أو استقالته أو تنحيه أو تخليه .. فالتخلى ضرب من الاستقالة والتنحى ، على سبيل الدوام لا التأقيت ، ومن ثم يجب إعمال المادتين ٨٣ ، ٨٤ من الدستور القائم ، فالمادة ٨٣ توجب توجيه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب ، وكان قائمًا ، وتوجب المادة ٨٤ فى حالة خلو منصب الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل ـ أن يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلاً حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يترشح أيهما للرئاسة ، ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية، ويتم اختيار الرئيس الجديد خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا من تاريخ خلو منصب الرئاسة ، وفقًا لما أوجبته الفقرة الأخيرة للمادة ٨٤ من الدستور ، وجدير بالذكر أن هذه الصياغة أجريت فى التعديل المستفتى عليه فى ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧، فى وقت كانت النوايا معقودة على عدم تعيين نائب للرئيس ، حتى لا يصادر وجود نائب على مشروع التوريث ، أما وقد وجد النائب الذى تعين تعيينًا صحيحًا وحلف اليمين وفقًا للمادتين ١٣٩ ، ١٤٠ من الدستور ، وباشر سلطاته بالفعل ، فإن هذا الواقع قد أقام ضمانة لإتمام هذه الإجراءات التى نص عليها الدستور تحت رقابته ـ أو متابعته ـ بحكم منصبه .

هذا هو ما يوجبه الدستور ، ولكن الرئيس السابق خرج على الدستور خروجًا مركبًا ، الخروج الأول أن الدستور لا يعطيه ـ حتى وهو فى منصبه ـ سلطة أن يستبدل ما ورد فيه بتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة البلاد ، والخروج الثانى أنه وقد استقال من منصبه بذلك التخلى النهائى عن منصبه ـ فإنه لم يعد بيده أى سلطة يملى بها ما يجب أن يتبع منذ لحظة رحيله الذى أعلنه عن المنصب الذى كان يشغله !!

على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الذى أعطى تكليفًا أو سلطة ممن لا يملك ، بدأ مهمته غير الدستورية ومن ثم غير الشرعية ، بمخالفة دستورية مركبة :

- المخالفة الأولى ـ أنه افترض أن نائب الرئيس غير موجود ، واعتبره فى حكم المعدوم ، مع أنه بحكم منصبه قد صار رئيسًا للجمهورية بالنيابة إلى أن يصير انتخاب وتنصيب الرئيس الجديد ، وصار بحكم ذلك نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والذى يتبعه المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيسه القائد العام الذى يدين بالولاء والطاعة لمن صار رئيسًا بالنيابة ونائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويجب من ثم أن يسمع له القائد العام ويطيع .

وغنى عن البيان أنه لا محل لتذرع بشرعية ثورية ، فلم يكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو القائم بالثورة ، ومن ثم بدا ما صدر فى حق نائب رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية بالنيابة ومن ثم القائد الأعلى الفعلى والقانونى للقوات المسلحة ـ بدا انقلابًا سافرًا يفتقد المشروعية الدستورية والقانونية ، مثلما يفتقد الشرعية الثورية .

- المخالفة الثانية ـ تتمثل فى أن القفز على المخالفة الأولى سالفة البيان، لا يعفى المجلس الأعلى للقوات المسلحة من وجوب الالتزام بأحكام الدستور المنصوص عليها بالمادتين ٨٣ ، ٨٤ من الدستور والسالف بيانهما .

إذن فقد بدأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ممارساته غير المستندة إلى قاعدة دستورية شرعية ، بدأها بمخالفتين دستوريتين ، وهنا يتجلى بطلان كل ما صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيما بعد !!!

من تراب الطريق ! (٦٦٢) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*) (٢)

كانت بداية سلسلة الأخطاء المتراكبة ، فى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠١١ ، فلا سند لإصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة لهذا الإعلان ، فلا هو قائم بثورة يستند إلى شرعية ثورية ، ولا هو قد استمد سلطة دستورية بتكليف دستورى ممن يملك ، وعلى ذلك فلا سند للإعلان الدستورى الأول الذى أصدره فى ١٣ فبراير ٢٠١١ !

ويبدو واضحًا من مراجعة هذا الإعلان ، أنه كان مفهومًا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه يفتقد المشروعية الدستورية والقانونية ، ولذلك خلا الإعلان الدستورى من ديباجة تبين المواد الدستورية والقانونية التى يعتمد عليها القائد العام ، رئيس المجلس ، واستعاض عنها بمقدمة لغوية إنشائية فضفاضة لا تمثل سندًا ولا تعطى مرجعية . تلاها بإصدار تسعة قرارات يعنينا هنا أن نتوقف عند بعضها لبيان أن البناء الحالى بناء تراكمت عليه أسباب البطلان .. قد أقيم من خزف واستمر من خزف وأعمدته من طين .

فالقرارات تضمنت :

(١) تعطيل العمل بأحكام الدستور وليس إلغاء . ومؤدى ذلك أن دستور ١٩٧١ قائم ، وأن الإجراء قاصر على تعطيل العمل به مؤقتًا .

(*) المال فى ٦ /٦/ ٢٠١٣

(٢) يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسى الشعب والشورى ورئيس الجمهورية . وهذا إقرار ضمنى بأن مُصْدر الإعلان متفطن إلى أن الرئيس السابق الذى استقال ـ لا يملك تكليف المجلس بإدارة شئون البلاد ، إلاَّ أنه لم يتفطن فى هذا الترميم إلى أنه لا يملك ـ أى المجلس ـ سندًا من الشرعية الدستورية أو الثورية يعطيه حق أو سلطة أن يمنح نفسه هذه السلطة !!!

(٣) حل مجلسى الشعب والشورى . وهذا إجراء باطل لم يكن يملكه المجلس الأعلى للقوات المسلحة وليس من سلطته ، فلم يكن يملك شرعية ثورية ، ووقع الحل من ثم باطلاً معدومًا لا أثر له فى القانون ، ولو رفع أحد أعضاء المجلسين دعوى آنذاك بالبطلان للقضاء الإدارى ، لأحرج المجلس الأعلى وقراره أيما إحراج !!

(٤) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية . وما يقال عن حل مجلس البرلمان ، يقال أيضًا عن انتزاع سلطة تشريع على غير سند دستورى أو قانونى !

(٥) تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد بالدستور ـ وهو الدستور الصادر ١٩٧١ ـ وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب .

وهذه الفقرة بالذات هى إقرار صريح ببقاء وقيام وعدم إلغاء دستور ١٩٧١ ، فصريح القرار تعديل بعض مواد هذا الدستور الموجود ، لتدخل من ثم عليه ، وتصلح الرتق الذى رؤى إصلاحه فى بعض مواده .

وتحت مظلة مواد هذا الإعلان الدستورى الصادر ١٣ فبراير ٢٠١١ ، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٦ مكرر (أ) فى ١٤ فبراير ٢٠١١ ، بتشكيل لجنة

برئاسة المستشار طارق البشرى ، وعضوية بعض أساتذة القانون الدستورى، ونائبين لرئيس المحكمة الدستورية العليا ، ورئيس هيئة المفوضين بها ، ولوحظ أنها ضمت ـ بلا مبرر ـ محاميًا من فصيل الإخوان ، لا سابقة له فى العلم أو العمل فى المجال الدستورى ، مما بدا وكأنه طلب لود جماعته التى كانت ـ ولا تزال ـ خارج منظومة القوانين المصرية ، وتختص هذه اللجنة بدراسة إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور (وهذا إقرار ببقاء دستور ١٩٧١) ، وتعديل المواد (٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٨٩) منه ـ وهذا إقرار أيضًا ومؤكد بأن دستور ١٩٧١ باق ، وكافة ما يتصل بهذه المواد من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسى الشعب والشورى ، كما تختص دراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل. وأوجبت المادة الثانية من القرار على اللجنة ، أن تنتهى من عملها فى مدة لا تجاوز عشرة أيام من تاريخ القرار .

وطبقًا لهذا التكليف ، قامت اللجنة المذكورة بتعديل المواد (٧٥ ، ٧٦، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٨) من دستور ١٩٧١ ـ ، وإلغاء المادة (١٧٩) من ذلك الدستور ، وإضافة فقرة أخيرة للمادة ١٨٩ منه ومادتين جديدتين برقمى ١٨٩ مكررًا ، ١٨٩ مكرر « ١ » إلى ذلك الدستور .

و أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وفقًا للسلطات التى منحها لنفسه بالإعلان الدستورى ١٣ فبراير ٢٠١١ ، أصدر قراره رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ المنشور بالجريدة الرسمية ـ العدد ٩ (تابع) فى ٣ مارس ٢٠١١ ، بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية ـ وهذا إقرار متكرر ببقاء دستور ١٩٧١ ، على أن يجرى الاستفتاء

يوم السبت ١٩ مارس ٢٠١١ ، بإشراف اللجنة القضائية العليا التى شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ ، المنشور بالجريدة الرسمية ـ العدد ٨ مكرر (أ) فى ٢ مارس ٢٠١١.

و أجرى الاستفتاء فى موعده ، وأعلنت فى ٢٠ مارس ٢٠١١ الموافقة على تعديلات المواد سالفة الذكر من دستور ١٩٧١ بنسبة ٧٧٪ من الأصوات الصحيحة فى الاستفتاء .

و جدير بالذكر أن « شرعية » هذه التعديلات والاستفتاء عليها ، قد عرضت بدعوى قضائية على مجلس الدولة ، وأصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها فيها فى الطعن رقم ٢٠٨٥٥/ ٥٧ق ، بجلسة ١٧ مارس ٢٠١١ ، وأوردت فيه أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد « استمد شرعيته » من الشعب ، وليس إذن من قرار رئيس الجمهورية الذى أصدره بمناسبة تخليه عن منصبه ، وأضاف الحكم أن الشعب الذى قام بثورته قد فوض المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقرار شئون البلاد تحت رقابة الشعب ، وأضافت المحكمة أنه مع وقوفها على وجهة النظر المطروحة أمامها حول مدى سقوط دستور ١٩٧١، فإن القول الفصل فى هذا مرده إلى الشعب مصدر السلطات الذى منح المجلس الأعلى للقوات المسلحة « شرعية » اعتلاء منصب الحكم فى البلاد دون أن يسقط بعد ذلك الإعلان الدستورى ١٣ فبراير المنشور بالجريدة الرسمية ، والذى تضمن تسعة بنود تتصل جميعًا بشئون الحكم ومنها ما تضمنه البند السادس من تشكيل لجنة لتعديل مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب ، الأمر الذى يعنى ـ فيما قال الحكم ـ أن الشعب « التفت » عن تبنى نظرية« سقوط الدستور» موليًا إرادته شطر تعديل بعض

مواده خلال الفترة الانتقالية التى كانت محددة فى الإعلان الدستورى (١٣ فبراير) بستة أشهر .

و لا مراء أن هذا الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية العليا ، قد رتق ثقبًا هائلاً فيما كان يباشره المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، إلاّ أنه سجل أن دستور ١٩٧١ لا يزال قائمًا بإرادة شعبية ، وأن هذه الإرادة الشعبية قد انصرفت إلى تعديل تسع مواد من مواده ، « مما يفيد بقاءه » ، ولا ينفى ذلك تعطيل العمل به تعطيلاً مؤقتًا .. فهذا التعطيل لا ينفى وجوده ، وهو وجود ظاهر جدًّا ومحل إقرار ـ من إدخال تعديلات على تسع مواد من مواده .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٦٣) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*) (٣)

ويرى المستشار مجدى العجاتى ، فى بحث له غير منشور ، أن هذا التعطيل لأحكام الدستور لا يجرى على كل أحكام الدستور ، وإنما يجب التفرقة بين نوعين من الأحكام أحدهما يتعلق بالمقومات الأساسية للمجتمع وحقوق الأفراد وحرياتهم ويتبع ذلك بحكم اللزوم المبادئ الأساسية التى تنظم السلطة القضائية وما يخص حجية ما يصدر عنها من أحكام ووجوب النزول على مقتضاها وانحناء الكافة حكامًا ومحكومين لحجيتها ، والنوع الثانى من أحكام الدستور ، هو ما يتعلق بتنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية ورئاسة الدولة .

على أنه إن كان يجوز القول بأن للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وفقًا للإعلان الدستورى الصادر ١٣/ ٢/ ٢٠١١ ـ أن يعطل العمل بالأحكام المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ورئاسة الدولة إذا لم يعترض الشعب الذى فوضه ـ على ما قرره ، فإنه من غير الجائز بحال أن تكون الأحكام المتعلقة بالمقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات أفراده وسياج السلطة القضائية ـ محلاً للتعطيل ، فهذه الأحكام وإن تضمنها الدستور ، إلاّ أنها تعلو فوقه ولصيقة بالمواطن وحياته وحريته وضماناتها ولا تقبل من ثم وقفًا أو تعطيلاً أو انتقاصًا !!

(*) المال فى ١٠ /٦/ ٢٠١٣

ولا ندرى هل كانت هذه الأحكام حاضرة أم لا فى ذهن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومستشاريه ـ المجهول بعضهم ـ فى تلك الفترة ، فالذى حدث أن الأمور قد توقفت لعشرة أيام بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، دار فيها ـ فيما يبدو ـ حوار مكتوم ، فقد كان مقتضى إعلان الاستفتاء فى ٢٠ مارس ، أن يتم إدخال المواد المعدلة على دستور ١٩٧١ وأن يخرج هذا الدستور من التعطيل « المؤقت » الذى أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٣ فبراير ، معززًا بالتعديلات الجوهرية التى أقرها الشعب على بعض مواده ، ليحكم هذا الدستور ـ بعد تعديله بإرادة شعبية ـ حياتنا الدستورية والقانونية ، ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، خرج فى ٣٠ مارس بإعلان دستورى آخر ، وإن راعى إدخال التعديلات المستفتى عليها ـ فى مواده ، إلاّ أنه اختط خطًّا آخر فحواه إرجاء العودة إلى العمل بأحكام دستور ١٩٧١ فى مخالفة صريحة وغير مشروعة لما قررته وأعلنته الإرادة الشعبية فى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ ، ووجد هذا الخط ذريعته فى مخاطر ما تضمنه الدستور من سلطات واسعة لرئيس الجمهورية ، ومن ثم تم إسقاط كل ما يتعلق بسلطات رئيس الجمهورية فى إعلان ٣٠ مارس ، مع الاستعاضة ببعض المواد ذات الطبيعة الانتقالية ، وقد كان يمكن لذلك المنحى أن يكون سليمًا ، لولا أن ما ورد وجرى بعد ذلك ، قطع بأن الأمور تسير إلى ما هو أسوأ من سلطات رئيس ، والتى وسعت بعد ذلك توسيعًا مهولاً ، إلى الإضرار بالبناء الدستورى ذاته والحياة السياسية للبلاد !!

وكان هذا المنحى ، خطوةً أخرى فى مفارقة الشرعية الدستورية ، بل ومفارقة الإرادة الشعبية ، وسوف نرى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة

نفسه ، لم يلتزم بهذا الإعلان الدستورى الذى أصدره ٣٠ مارس خلافًا للاستفتاء الشعبى ، ونشر فى الجريدة الرسمية ـ العدد (١٢) مكرر (ب) فى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، فقام المجلس لاحقًا بشهور فيما يشبه السرية ، دون طرح أو مناقشة أو إعلان ، قام بتعديل المادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس تعديلاً جوهريًا يوافق أغراض الإخوان على ما سوف يجىء ، وجاء هذا التعديل بنشر مكتوم فى الجريدة الرسمية ، كتمًا مقصودًا حتى لا يذيع أمره أو يتفشى نبأه . فقد كان النص يجرى ـ حين صدور إعلان ٣٠ مارس ـ على أنه: « ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقاً لأى نظام انتخابى يحدده ، ويجوز أن يتضمن حدًا أدنى لمشاركة المرأة فى المجلسين » .

وسرًا ، أو فيما يشبه السرية ، بحصار لا بد أنه كان مقصودًا ، صدر إعلان دستورى ثالث ، لم يعرف الناس بل ورجال القانون خبره ، صدر فى ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ ، بتعديل المادة (٣٨) من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ، فنص هذا الإعلان الثالث (السرى) بمادته الأولى على أن : « يعدل نص المادة (٣٨) من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ من مارس ٢٠١١ ليصبح على النحو الآتى : « ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقًا لنظام انتخابى يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردى بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقى للثانى » . ولأن القانون يلزم بالنشر فى الجريدة الرسمية ، فقد نشر نشرًا محدودًا فى عدد محدود لم يوزع ، بالعدد (٣٨) مكرر فى ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ ، ولم يُتداول خبره ، فما سر هذا الإعلان الدستورى الثالث الذى عدل المادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ، وما علة وسبب هذا التعديل ؟!!

ذكرت سالفًا أن هذا التعديل أُجرى ليوافق غرض ومطالب الإخوان، ولذلك قصة يجب أن نعرفها من البداية ، فقد كانت تنحية دستور ١٩٧١ الذى كان ـ وربما لا يزال ـ قائمًا ، وإصدار إعلان ٣٠ مارس خلافًا للاستفتاء الشعبى ١٩ مارس ، سببًا لطرح معضلة تسبب فيها هذا الخطأ الفادح : هل يجب أن يسبق الدستور الجديد المزمع إصداره ، انتخابات مجلسى الشعب والشورى ، أم العكس ؟!

كانت الحكمة والمصلحة والمنطق ، تقتضى كلها البدء أولاً بالدستور الجديد المزمع أولاً ، ليتم على أساسه بناء الدولة الدستورية بناء يقام كيانه وأركانه وعدد واختصاصات سلطاته ، وفقًا لذلك الدستور الواجب عرضه ـ قبل إقراره ـ فى استفتاء شعبى وفقًا لذات المادة (٦٠) من إعلان ٣٠ مارس . فذلك الدستور الجديد المزمع هو الذى سوف يحدد ، وفقًا للإرادة الشعبية فى النهاية ، هل ستأخذ مصر بالنظام الرئاسى أم بالنظام البرلمانى أم بنظام مختلط يجمع بنسب محددة بين النظامين .. وهل سيأخذ هذا الدستور بنظام المجلسين أم بنظام المجلس الواحد بالنسبة للسلطة التشريعية .. مما يتوجب تحديده أولاً بدلاً من انتخاب مجلسين «غُميضى» قبل وضع الدستور، وما هى سلطات واختصاصات رئيس الجمهورية التى سيقررها والتى سوف يتقدم المرشحون على أساسها للمنصب ، ويُجرى بمقتضاها الانتخاب ، وينعقد على أساسها العقد المفترض بين الشعب وبين الرئيس الجديد الذى عليه أن يلتزم بما نص عليه الدستور الذى ترشح على أساسه وعليه تمت عملية انتخابه .

كان ذلك ، وغيره من الاعتبارات الدستورية القانونية والمنطقية ، يوجب وضع الدستور أولاً ، ثم كان يستوجب ذلك أيضًا إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة والتى تعرضت لهزال شديد قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، أو ما يستجد من أحزاب جديدة بعد هذا التاريخ ، كيما تستكمل هذه وتلك بناءها وكوادرها واستعداداتها لخوض المنافسة الانتخابية خوضًا متكافئًا ـ بعد الاستعداد ـ خلال الفترة التى سوف يتم فيها وضع مشروع الدستور والمناقشات حوله والانتهاء إلى صياغته ثم عرضه على الاستفتاء الشعبى .

بيد أن هذا الترتيب الدستورى والقانونى والمنطقى ، لم يكن يوافق أغراض الإخوان ومن ورائهم السلفيون ، فمصلحتهم تقتضى المعاجلة بالانتخابات البرلمانية للشعب والشورى حتى من قبل أن يُعْرف بماذا سوف تأخذ مصر فى دستورها الجديد ، هل بنظام المجلس الواحد ، أم بنظام المجلسين ، ولذلك طفق الإخوان يدفعون الأمور دفعًا ، وبضغوط هائلة ، ومليونيات متتالية ، نحو الانتخابات البرلمانية أولاً قبل أن يفيق أو يستعد أحد ، وأن تتم هذه الانتخابات وفقًا لنظام انتخابى يضمن لهم ما يريدون ، ولم يكن تعديل المادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ، إلاّ ـ آخر مشاهد هذه الضغوط التى سبقها إصدار مراسيم بقوانين من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، كانت كلها وراء ما يريده الإخوان !!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٦٤)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(٤)

سبق للنظام الآفل ، أن سعى مرتين للأخذ بنظام القوائم فى الانتخابات البرلمانية ، وتسبب ذلك فى حل مجلس الشعب مرتين ، وجاء الحل فى المرتين على سند من حكم للمحكمة الدستورية العليا ، صدر الحكم الأول عن المحكمة برئاسة المستشار محمد على بليغ ، بجلسة ١٦ مايو ١٩٨٧ ، فى الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية دستورية ، وقضى بعدم دستورية المواد الخامسة مكررًا والسادسة « فقرة (١) » والسابعة عشرة «فقرة (١) » من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، وكان مجمل المبادئ التى استند إليها الحكم مبدأ المساواة الدستورى ، وأن حق الترشيح مكفول فى الدستور ، وعلى سلطة التشريع ألاّ تنال منه وإلاّ وقع عملها مخالفًا للدستور ، وأن ما ورد بالقانون رقم ١١٤/ ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ / ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، لا يتناول مسائل تنأى عن الرقابة الدستورية ، وأن ما يضعه المشرع تنظيمًا للحقوق العامة ـ ومنها الحقوق السياسية ـ يتعين ألاّ يؤدى إلى مصادرتها أو الانتقاص منها ، وألاّ تخل القيود التى يفرضها فى مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون المنصوص عليهما فى المادتين (٨) ، (٤٠) من الدستور (دستور ١٩٧١) ، وأن حرمان طائفة معينة من حق

(*) المال فى ١١ /٦/٢٠١٣

الترشيح دون مقتضى - ينطوى على إهدار لأصل هذا الحق وإخلالٍ بمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون مما يعيبه بعدم الدستورية ، وأنه وإن كان الأصل فى سلطة التشريع أنها تقديرية ما لم يقيدها الدستور بقيود محددة، وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملاءمة إصدارها ، إلاّ أن هذا لا يعنى إطلاق سلطة التشريع فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، وأن نص الدستور على تعدد الأحزاب كصيغة وحيدة للتنظيم السياسى ، لا يجيز تجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التى كفلها للمواطنين ومن بينها حق الترشيح المنصوص عليه فى المادة (٦٢) من الدستور ، ومن ثم قضت المحكمة بحكمها السالف بعدم دستورية هذه المواد وما أدخل عليها من تعديلات - وقد ترتب على ذلك حل مجلس الشعب دون منازعة من الدولة التى كان يرأسها آنذاك الرئيس (السابق) محمد حسنى مبارك !

وصدر الحكم الثانى ، من المحكمة الدستورية العليا أيضًا ، بجلسة ١٩ مايو ١٩٩٠ ، برئاسة المستشار ممدوح مصطفى حسن ، فى لدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ ق دستورية وقضى بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨/ ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ، وكان مبنى هذا الحكم ذات ما اعتنقه حكم سنة ١٩٨٧ من مبادئ ، وقيل فى بيان ذلك وإضافة إليه أن الدستور إذ كفل حق الترشيح فلا ينبغى لسلطة التشريع النيل منه ، وإلاّ

وقع عملها مخالفًا لأحكام الدستور ، وأن ما تناوله القانون رقم ١٨٨/ ١٩٨٨ بتعديل القانون رقم ٣٨/ ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب لا يتناول مسائل تنأى عن الرقابة القضائية الدستورية ، وأن مبدأ سيادة الدستور ، وخضوع الدولة للقانون ، يقتضى خضوع كافة سلطات الدولة لمبدأ سيادة الدستور والتزام حدوده وإلاَّ خضع عملها للرقابة القضائية الدستورية، وأن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت منذ دستور سنة ١٩٢٣ على تقرير الحريات والحقوق العامة قصدًا من الشارع الدستورى بأن تكون قيدًا على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام ، فإذا خرج عن هذا الضمان الدستورى بأن قيد حرية أو حقًا ورد فى الدستور مطلقًا أو انتقص من أيهما تحت ستار التنظيم ، شاب عمله مخالفة الدستور ، وأن التعديل الذى ورد بالقانون رقم ١٨٨/ ١٩٨٨ قد خالف مبدأ المساواة المنصوص عليه بالمادة (٤٠) من الدستور ، وانتقص من الحقوق السياسية المنصوص عليها فى المادة (٦٢) من الدستور، وأن ما يضعه المشرع من تنظيم للحقوق السياسية، يتعين ألاَّ يؤدى إلى مصادرتها أو الانتقاص منها أو التمييز فى أساس مباشرتها أو التعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص لمن تتماثل مراكزهم القانونية ، وإلاَّ عابه مخالفة الدستور ، وأنه إذ كان المبدأ عدم التمييز فى أساس مباشرة الحقوق السياسية بين المنتمين للأحزاب السياسية وغير المنتمين إليها ـ فإن مخالفة ذلك تمس الحقوق التى كفلها نص المادة (٦٢) من الدستور ، ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، الأمر الذى استوجب « القضاء بعدم دستورية النص التشريعى الذى أجريت انتخابات مجلس الشعب بناء عليه ، وأن مؤدى

ذلك بطلان تكوين مجلس الشعب منذ انتخابه ودون أن يستتبع ذلك إسقاط ما أقره من قوانين وقرارات ، وما اتخذه من إجراءات خلال الفترة السابقة وحتى تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، بل تظل على أصلها من الصحة ونافذة ما لم يتقرر إلغاؤها أو تعديلها أو يقضي بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم» .

وإذ ليس يفوت أن ذلك هو « عين » ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى حكميها الصادرين بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ بشأن مجلس الشعب وقانون العزل السياسى ، فإن الجدير بالذكر أن هذا الحكم ـ كسابقه الصادر سنة ١٩٨٧ ـ لم يوافق أغراض أو هوى النظام آنذاك ، ومع ذلك تم تنفيذ الحكم ، وحل مجلس الشعب ، دون أن يعرض أحد إلى المحكمة الدستورية العليا أو قضاتها بأى سوء !!

فى سنة ٢٠١١ ، وبعد صدور الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، طفق الإخوان يضغطون ـ ونجحوا ـ لجعل انتخابات مجلسى الشعب والشورى قبل وضع دستور جديد للبلاد ، فقد قدروا أنهم أجهز وأكثر استعدادًا لخوض الانتخابات فورًا بينما تعانى الأحزاب السابقة أو المستحدثة من قصور وعدم اكتمال كوادرها وأوضاعها واستعداداتها ، وطفقوا يضغطون لفرض نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية ـ وخدع فى هذا الطلب بعض الأطياف السياسية ، دون أن يتوقفوا أو يتدارسوا بجدية

المحاذير والعيوب التى أدت إلى حل مجلس الشعب مرتين ـ لهذا السبب ـ سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٠ .

وتحت ضغوط الإخوان ومن والاهم ـ والمليونيات التى رتبت ، بغض النظر عن أعدادها الحقيقية ، وبرغم تحذيرات فقهاء القانون والدستور ، استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لضغوط الإخوان ، وأصدر المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ ، ونصت مادته الثالثة على أنه صدر فى ١٩ يولية سنة ٢٠١١ ، وينشر بالجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ولكنه لم ينشر إلاَّ فى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ليتوارى حول تعديل المادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ، والذى نشر فى ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ . وقد نصت مادته الأولى على تعديل المادة الثالثة من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨/ ١٩٧٢ ، للأخذ بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية مع النظام الفردى ، مناصفة بينهما ، فجرت المادة على أنه : « يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشعب ، بنظام الانتخاب الفردى والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة .... »

ومع أن هذه القسمة ضيزى ، وغير عادلة ، وتخالف مبدأ المساواة ، لأن عدد المستقلين الذين ليس أمامهم سوى المقاعد الفردية ـ يبلغ أضعاف عدد الحزبيين ، إلاَّ أن الإخوان ومن والاهم ضغطوا بالمليونيات وسواها لتعديل هذه القسمة غير العادلة . وقبل أن نعود معًا إلى باقى هذه المشاهد الجديرة بالبحث والتأمل ، نعيد التذكير بأنه رغم صدور هذا المرسوم بقانون فى ١٩ يوليو ٢٠١١ والنص فيه على نشره كما ورد بمادته الثالثة ، إلاَّ أن نشره

بالجريدة الرسمية تراخى أكثر من شهرين ، فلم ينشر بالجريدة الرسمية إلاَّ فى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ بالعدد (٣٨) ج ، دون تفسير أو إيضاح لأسباب هذا التأخير العجيب فى النشر، ولكننا سوف نفهم الأسباب الخفية حين نراجع ما تلاه من مراسيم قوانين سوف نعود إليها، وحين نتأمل صدور الإعلان الدستورى الثالث السرى أو المكتوم فى ٥/ ٩/ ٢٠١١ متضمنًا ما مر بنا من تعديل المادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ، للتهيئة لما يفرضه الإخوان ، مما يكشف أن أحداثًا كانت تدور وراء الستار لم تكن واضحة لجماهير الناس على منصة العرض المسرحية !!!

* * *

من تراب الطريق (٦٦٥)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(٥)

للأسف الشديد تراجع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام ضغوط الإخوان ، مع أنه سبق أن سايرهم أو جاملهم ثلاث مرات ظاهرة .. الأولى حين ضم إلى لجنة تعديل دستور ١٩٧١ أحد أعضائهم لا علم له ولا خبرة بالقانون الدستورى والسوابق الدستورية ، والثانية حين أسرع بانتخابات مجلسى الشعب والشورى قبل ما يفرضه المنطق من وضع الدستور أولاً لتحكم مبادئه ما سوف يليه فى بناء الدولة الدستورى ، والثالثة حين أخذ فى المرسوم بقانون رقم ١٠٣/ ٢٠١١ الصادر ١٩/ ٧/ ٢٠١١ والمتراخى نشره حتى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ليأتى بعد التعديل السرى للمادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ـ فقد أخذ هذا المرسوم بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المغلقة ، مع النظام الفردى ، وجعل النسبة بين النظامين « مناصفة » ، مع أن المستقلين القاصرة فرصتهم على الحصة الفردية ، أضعاف الحزبيين بمن فيهم الإخوان والسلفيون، والمستفيد من هذه القسمة الضيزى هم الإخوان المتعجلون على انتخابات المجلسين قبل أن يفيق أحد وقبل أن يستعد أحد ، وجاراهم المجلس فى هذا رغم مخالفته للمبادئ الدستورية وأظهرها مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، ورغم أن هذه المخالفة سبق القضاء بعدم دستوريتها ـ وحل مجلس الشعب ـ مرتين حدثتك عنهما ، الأولى بحكم الدستورية العليا

(*) المال فى ١٢ /٢٠١٣/٦

١٦ مايو ١٩٨٧ ، والثانية حكمها ١٩ مايو ١٩٩٠ ، ومضى الإخوان فيما يفرضون رغم تحذيرات فقهاء القانون وتذكيرهم بحكمى الدستورية العليا سالفى البيان ، والغريب أن يرتد الإخوان لمهاجمة المحكمة الدستورية العليا هجومًا ضاريًا على ما كان لا مفر أمامها من الحكم به فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، سيَّما وقد زادت المخالفات الدستورية فى تعديلات قانون الانتخابات البرلمانية على هذه المخالفة ، وأيضًا برغاب وضغوط الإخوان .

لم يكتف الإخوان ـ والسلفيون ـ بهذه المخالفة الدستورية ، فضغطوا بالمليونيات وغيرها طلبًا للمزيد من التميز على بنى جلدتهم ووطنهم ، وللأسف رضخ المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وبرغم ذات المحاذير والتحذيرات التى أسلفناها ، فأصدر المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٢ فى ٢٦/ ٩/ ٢٠١٢ ، ونشر بذات التاريخ بالجريدة الرسمية العدد (٣٨) مكرر ب ٢٦ / ٩/ ٢٠١١ ، وتضمن هذا المرسوم « الراضخ » تعديلاً آخر للمادة الثالثة من القانون ٣٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن مجلس الشعب ، ومثيلاً له بالفقرة الأولى للمادة / ٢ من القانون رقم ١٢/ ١٩٨٠ بشأن مجلس الشورى، زاد الإخلال بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص إخلالاً ممعنًا وضريرًا ، فعدلت المادتان سالفتا الذكر من نسبة القوائم الحزبية المغلقة لترتفع بنسبتها إلى الثلثين ، ومن نسبة المقاعد الفردية لتنخفض بنسبتها إلى الثلث ، فصارت القسمة أكثر من ضيزى ، ممعنة فى ضرب مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص ، وممعنة فى مخالفة المبادئ الدستورية ، وعمياء فى عدم التبصر لما سوف يترتب على ذلك من « بطلان » تشكيل مجلسى الشعب

والشورى لبطلان وعدم دستورية القانون المعدل تعديلاً ضريرًا الذى سوف تجرى عليه انتخاباتهما !!!

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر ، فى بيان أن ما كان يجرى على منصة العرض ، غير ما كان يجرى وراء الكواليس ، حتى رأينا المرسوم بقانون ١٠٣/ ٢٠١١ ـ الصادر ١٩/ ٧/ ٢٠١١ ، يتراخى نشره إلى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ليكون تاليًا للتعديل« السُكِّيتى» للمادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ، والذى أجرى« سُكِّيتى » بالإعلان الدستورى الثالث الذى لم يسمع وقتها به أحد ، والمنشور ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ كما رويت لك !

نقول إنه إذا كان الشىء بالشىء يذكر ، وينبغى لزومًا كشف الستار عما كان يجرى وراء الكواليس خلافًا للظاهر على منصة العرض ، فإن المرسوم رقم ١٢٠/ ٢٠١١ الصادر بتعديل المرسوم ١٠٨/ ٢٠١١ ، قد حمل بدوره « مفارقة » أخرى صارخة ، فالمرسوم الأخير نشر بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠١١ ، أى فى تاريخ سابق لتاريخ نشر المرسوم ١٠٨/ ٢٠١١ الذى يعدله ، والذى نشر فى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ، أى بعد يوم من تاريخ نشر المرسوم ١٢٠/ ٢٠١١ الذى عدله !!!

وحتى تتضح الصورة للقارئ بلا أى لبس :

١. المرسوم بقانون ١٠٨/ ٢٠١١ ـ صدر ١٩/ ٧/ ٢٠١١ ، ولكن تراخى نشره حتى ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ ـ والعلة ، أن يكون تاريخ نشره تاليًا لنشر التعديل السرى الذى أجرى للمادة (٣٨) من إعلان ٣٠ مارس ونشر فى ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ .

٢. وفات هذا العبث العابث ، أنه لم يلتفت إلى التناقض الصارخ الذى كشف عنه تاريخ نشر المرسوم بقانون ١٢٠/ ٢٠١١ ، فقد نشر فى ٢٦/ ٩/ ٢٠١١ أى قبل يوم من تاريخ نشر المرسوم ١٠٨/ ٢٠١١ ـ مع أنه يجرى تعديلات عليه ، مما يستوجب عقلاً ومنطقًا أن يكون لاحقًا له لا سابقًا عليه ، ومع ذلك نرى مناقضة لم يُسمع بها فى البر والبحر .

- تاريخ نشر المرسوم ١٠٨/ ٢٠١١ ـ هو ٢٧/ ٩/ ٢٠١١ .
- تاريخ نشر المرسوم الذى يعدله والرقيم ١٢٠/ ٢٠١١ ـ هو ٢٦/ ٩/ ٢٠١١ .

الطريف أن الإخوان كانوا يملئون الدنيا صياحًا وشكوى من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، والأغرب أنهم مع كونهم القوة الضاغطة الفاعلة لفرض ما أرادوه من تعديلات متتابعة غير دستورية ، أقاموا الدنيا ولم يقعدوها ضد المحكمة الدستورية العليا وقضاتها ، وكأنها أجرمت وخالفت الشرع والدستور والقانون ، حين قضت بحكمها فى ١٤/ ٦/ ٢٠١١ بشأن مجلس الشعب ، والحكم المتزامن معه تاريخًا بشأن القانون « المضروب » القاضى ـ هبلاً واستعباطًا !! ـ بالعزل السياسى !!

ولكن مهلاً ..

فلا تزال هناك جولة أخرى للمزيد من ضرب المبادئ الدستورية ، فرضها الإخوان أيضًا ، على نظام المليونيات ، ورضخ لها المجلس العسكرى فأصدر قبل أن يجف مداد المرسوم بقانون ١٢٠/ ٢٠١١ ـ أصدر مرسومًا آخر بدا وكأنه القشة التى قصمت ظهر البعير .. ويا ويل البعير !!!

من تراب الطريق (٦٦٦) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(٦)

كانت المادة الخامسة المعدلة بالمرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ٢٠١١ ، تتضمن قيدًا يوجبه عدم الإيغال فى ضرب مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص، ويفرضه أن سابقتى حل مجلس الشعب مرتين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٠ ترجع إلى الإخلال بهذين المبدأين على حساب المستقلين لصالح الحزبيين . ومن ثم كانت المادة الخامسة تنص على أنه :

« يشترط فيمن يتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردى ألاّ يكون منتميًا لأى حزب سياسى ، ويشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتمٍ لأى حزْب سياسى ، فإذا فقد هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس » .

ومع أن صياغة هذه المادة المتفطنة المتحسبة ـ بقدر الإمكان ـ مِنْ عيب عدم الدستورية البادى بوضوح فى عدم المساواة فى النسبة بين القوائم الحزبية المغلقة والمقاعد الفردية ، قد راعت « خاطر» الإخوان ، بالنص فى عجزها على أن إسقاط العضوية لمن خالف الشرط لاحقًا بانضوائه أو الكشف عن انضوائه فى حزب ، لا يكون ـ أى إسقاط العضوية البرلمانية ـ إلاّ بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس ، وهو قيد تعجيزى لصالح الإخوان والسلفيين المتوقع لهما أن يحصدا ـ وقد كان ـ أكثر من نصف أعضاء كل من

(*) المال فى ١٣ /٦/ ٢٠١٣

المجلسين ، مما يستحيل معه تحقق أغلبية الثلثين فى أى من المجلسين لمن لا يظل غير منتمٍ لحزب سياسى ، إلاَّ أن الإخوان والسلفيين أبوا إلاّ المزيد من استعراض القوة ، والمزيد من فرض الإرادة ، والمزيد من الضرب الضرير فى المبادئ الدستورية ، فكان الضغط بمليونية من المليونيات إياها التى لم يجزم أحد بأعدادها الحقيقية ، ليعود المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وبعد أسبوعين ليس إلاَّ ، وقبل أن يجف مداد المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر والمنشور فى ٢٦/ ٩/ ٢٠١١ ، فيصدر فى ٨ أكتوبر ٢٠١١، المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ ، والذى نشر فى الجريدة الرسمية (٤٠) تتابع فى ذات اليوم ٨/ ١٠/ ٢٠١١ ، متضمنًا إلغاء « ورقة التوت » أى المادة الخامسة سالفة البيان ، ليكون استعراض القوى على أشده ، ورضوخ المجلس العسكرى على أشده ، وضرب مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص فى أصرخ صورة !!!

كان معنى ذلك أن يركب الإخوان والسلفيون ـ وقد كان للأسف ـ انتخابات مجلسى الشعب والشورى ، وأن يحققا أغلبية مكفولة بهذا التميز وبهذه المحاباة فى مواجهة أحزاب لم تتح لها الفرصة للترميم أو لاستكمال مقومات التأسيس الجديد ، وفى مواجهة المستقلين الذين خسفت بهم الأرض، فلا قوائم حزبية لهم ، ولا حماية للمقاعد الفردية المفترض أن تكون مخصصة لهم مقصورة عليهم ، بينما صار للإخوان والسلفيين ـ ودعك من باقى الأحزاب التى أخذت على غرة وعن جهالة ـ صار لهما فرصتان متميزتان ، الأولى النزول فى القوائم الحزبية المغلقة التى حُبِيَتْ بنسبة « ثلثى» المقاعد ، والثانية الترشح أيضًا على المقاعد الفردية التى لم تعد مقصورة ـ بإلغاء المادة الخامسة ـ على المستقلين مع أنهم يشكلون معظم الشعب

المصرى، وأعدادهم أضعاف أعداد الحزبيين ، وبداهة أكثر من أضعاف الإخوان والسلفيين !!

ولم يتوقف استعراض القوة ورغاب التميز ، مثلما لم يستطع « الرضوخ» التوقف ـ عند سابقتى الحكم بعدم الدستورية وحل مجلس الشعب مرتين سنتى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ ، ولم تحفل هذه وتلك بأن هذا المنحى الضرير سوف يؤدى حتمًا ولزومًا لبطلان مجلسى الشعب والشورى لعدم دستورية تعديلات « التمييز » المخل بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص التى أجريت على قانونيهما !!!

وفى غياب العقل والفطنة ، وغرور التمييز والقوة ، اجتمع المجلسان فى صخب وبهجة .. بعد انتخابات مقطوع سلفًا ببطلانها لعدم الدستورية ، فلما قضت المحكمة الدستورية العليا بذلك المتوقع بل المقطوع الحكم به ، لسبب لا يرجع لها وإنما يرجع لمن فرضوا الخطأ ، قامت الدنيا ولم تقعد على المحكمة الدستورية العليا وقضاتها ، وظلت الحرب الضريرة مشنونة عليها لإعاقتها بل لنسفها على ما سوف ترى . .

ولكن مجلس الشعب ، منذ إنشائه هذا الباطل ـ ومثله الشورى ، طفق مجلس الشعب يبتدع البدع فى سن القوانين غير الدستورية ، وفى ضرب التقاليد البرلمانية ، وفى مخالفة المبادئ الدستورية التى قررت من قرون مبدأ الفصل بين السلطات ، سواء بسواء .. فرأينا تغييرًا فى صيغة أداء القسم يهدد صحة العضوية ذاتها ، ورأينا من يرفع الأذان تحت القبة أثناء انعقاد الجلسة مع أنه بقريب وعلى مسافة أمتار من مسجد يرفع فيه الأذان وتؤدى الصلاة ، ورأينا الخروج السافر على مبدأ الفصل بين السلطات والتربص الأسبوعى

بالسلطة القضائية وبنائبها العام بدعاوى ما أنزل الله بها من سلطان ـ بلغت حد السب والقذف احتماء بالحصانة أو المناعة البرلمانية .

ورأينا خلطًا بين الرقابة البرلمانية وهى حق ، وبين محاولة الحلول محل السلطة التنفيذية فيما سمى إعادة هيكلة وزارة الداخلية ، أو محل السلطة القضائية فيما سمى تطهير القضاء ، ثم رأينا الانحراف بسلطة التشريع ، تمت فصوله فى ابتداع قانون العزل السياسى المفصل خصيصًا لمنع ترشيح عمر سليمان وأحمد شفيق ، بصياغة خائبة امتلأت بثقوب أو شروخ عدم الدستورية من جوانب عدة ، مما ألزم الدستورية العليا القضاء بعدم دستوريته فى ١٤/ ٦/ ٢٠١١ ، ولم تتم فصول باقى محاولات الانحراف بالسلطة التشريعية ، التى تجلت فى رغاب إلغاء مرجعية الأزهر الشريف والعبث بنظام انتخاب شيخه ليكون انتخابه كالمجالس المحلية وعرضة للعطايا والجهول وما خفى كان أعظم .. لتهديد ثم أخونة هذا الموقع الرفيع على قمة المؤسسة الدينية ، وفى محاولة إعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا التى كان معروضًا عليها ملفات عدم دستورية انتخابات الشعب والشورى ، وعدم دستورية قانون العزل السياسى ، ولا بد سوف يُعرض عليها عدم دستورية باقى المحاولات الجارية ضد الأزهر الشريف وإمامه الأكبر .. إلى باقى ما كان جاريًا أو مزمعًا مما كان سيأخذ البناء القانونى والدستورى إلى انهيار تام ، لولا عناية الله بصدور حكمى المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ فى شأن مجلس الشعب والعزل السياسى وليبدأ من بعدهما مشاهد أخرى من البطلانات التى لا نزال نعيشها تباعًا حتى اليوم !!

من تراب الطريق (٦٦٧)

بناء من خزف و أعمدته من طين !! (*)

(٧)

من كان على إلمام بالقانون ، وقرأ سالفًا حكمى المحكمة الدستورية العليا ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، وتابع المراسيم بقانون ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣/ ٢٠١١، وما جرى فيها من مخالفات دستورية ، لأيقن بما سوف يصدر به حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، بشأن مجلس الشعب ـ ومثله بالحتم مجلس الشورى ، وكان ذلك خليقًا بمن فعل عن جهل أو عن غرور أو عن استقواء أو استعلاء ، أو بخليط من هذا كله ـ أن يشعر بالندم على ما ساق الأمور إليه ، وأن يأسف ويتعظ ويعتبر ، وأن يعطى مصر المتجنى عليها حقها الواجب من الاحترام والتقدير والنأى بها عن المغامرات والمكابرات ، ولكنا رأينا بدلاً من الاتعاظ والاعتبار ، المكابرة والعناد ، والإمعان فى المزيد من الأخطاء ، وانفتاح الشهية للمزيد والمزيد من المخالفات القانونية والدستورية ، وأخذ البلاد إلى انهيار دستورى وقانونى ، بلا تبصر أو حساب !

كانت قراءة حكم المحكمة الدستورية الصادر ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، وسابقيه الصادرين سنتى ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ـ كفيلة بالفهم لمن لم يكن يفهم ، وكفيلة بالتقدير والفخر بمحكمتنا الدستورية العليا لا مناصبتها العداء . فلم يناصبها نظام الحكم ـ السارى آنذاك ـ العداء يوم أن أصدرت حكم

(*) المال فى ١٧ /٦/٢٠١٣

١٩٨٧أو يوم أن أصدرت حكم ١٩٩٠ ، ولم يكابر نظام الحكم ـ الساري آنذاك ـ فانحل مجلس الشعب فى المرتين بلا عناد أو مكابرة أو أى محاولة للالتفاف . ومن أحب مصر الوطن الذى نعيش فيه ويعيش فينا ، لارعوى وفاء إلى الحق بعد أن أتاه الفهم إن لم يكن فاهمًا لما ضغط واستقوى وقاد الأمور إليه . بيد أن المشهد أو المشاهد التالية لحكم الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، كانت مهولة ومخيفة ومفزعة ، ودالة على أن مصر غائبة عن القلوب ، وأن الحق منكس الرايات ، وأن الفهم مُفَارَق بالعناد والمكابرة . رأينا أحد كبار رجال القانون الذى شغل موقعًا رفيعًا لسنوات فى محكمتنا العليا ، لا يقر بالحكم ولا بأن مجلس الشعب لم يعد قائمًا ، فيسعى والبعض إلى دخوله بالقوة ، غير مدرك أن دخوله المبنى لا قيمة له ، وأن انعقاده ـ وكل المجلس ـ تحت قبته ـ لا وزن ولا طحن له ، وفى هذا العناد الضرير صمم رئيس المجلس الذى كان ، على أن يحيل الأمر إلى محكمة النقض باعتبارها المختصة بالفصل فى صحة العضوية ، ولم يلتفت ولا كان راغبًا فى الالتفات إلى أن هذا عبث وخلط وتخليط ، فالمسألة ليست صحة عضوية عضو أو أعضاء ، وإنما بطلان تشكيل المجلس برمته، وهيهات فى الصخب المعاند أن ينصت أحد لصوت العقل وحكم القانون وحق مصر . فكان ما توقعه العقلاء الفاهمون ، وجمع رئيس محكمة النقض الهيئة العامة لكافة الدوائر مجتمعة ، وهى تشكل من رؤساء الدوائر المدنية والجنائية بالمحكمة ، للنظر فيما أحاله إليها رئيس مجلس الشعب الذى كان، فقضت قضاءها المتوقع بل المجزوم به لمن يعلم ، بالرفض وبأنه لا اختصاص لها بما أحيل إليها !

وأبى السيد رئيس الجمهورية الذى بوئ المنصب بما أعلن ٢٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، إلاّ أن يشارك فى المشهد المهول الصاخب ، فلم يقبل إلاّ بغضاضة شديدة أن يؤدى اليمين القانونية أمام المحكمة الدستورية العليا ، وبدا وكأنه يخاصمها مع أن سلطات الدول لا تتخاصم ، وبدت مناصبة المحكمة وقضاتها العداء سنة متبعة بين كل الأهل والعشيرة ، مع أنه لا ذنب ولا جريرة للمحكمة وقضاتها ، فقضاؤها هو عين ما يوجبه القانون ، وهو هو عين ما قضت به المحكمة سنتى ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ثم إذ بسيادته يسعى لإيجاد ما لا وجود له ، فالخالق جل شأنه هو وحده الذى يخلق من العدم ، لأن أمره ـ جل جلاله ـ إذا قضى أمرًا أن يقول له « كن فيكون » ، ولكن السيد الرئيس ظن أن بمستطاعه أن يعيد مجلس الشعب إلى الوجود، فأصدر القرار الجمهورى رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ فى ٨ يوليو ٢٠١٢ ، تضمن ديباجة غريبة عجيبة ، لتقرر مادته الأولى فى جرأة غريبة على القانون وعلى المبادئ الدستورية « سحب القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ باعتبار مجلس الشعب منحلاً اعتبارًا من يوم الجمعة ١٥/ ٦/ ٢٠١٢ » ، ولتنص مادته الثانية فى جرأة أغرب على القانون والمبادئ الدستورية « عودة مجلس الشعب المنتخب(؟!!) لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ » .. وللتحلية والتجميل والتزيين والذى منه ، نصت مادته الثالثة على « إجراء انتخابات مبكرة (؟!!!) لمجلس الشعب خلال ستين يومًا من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد (؟!!) (وعلم ذلك وقتها عند الله !) والانتهاء (كمان!!) من قانون مجلس الشعب (؟!!!) » .

ولا ندرى من أشار على السيد الرئيس الذى يتبوأ رئاسة جمهورية مصر العربية ، بهذا القرار الجمهورى المعدوم ، فهو معدوم المرجعية ، ومعدوم السند ، ومعدوم الطحن ، ويشمله البطلان من كل جانب ، ثم هو لم يواجه الواقع وهرب منه إلى حيث لا مهرب ولا مفر ، فالمسألة ليست فى القرار التقريرى غير المنشئ الذى ردد - فقط - ما قضت به المحكمة الدستورية العليا ، وليس يجدى القرار الجمهورى إن نجا من العدم والبطلان - أن يلغى القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ ، فإلغاؤه - إن كان لا طحن له ، وهذا المنطق يضع السيد الرئيس ، ومن أشارواعليه ، مباشرة أمام حكم المحكمة الدستورية العليا الذى قضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ بأن مجلس الشعب غير قائم منذ انتخابه لبطلان وعدم دستورية القانون الذى جرى عليه انتخابه ، فماذا يملك السيد الرئيس حيال حكم الدستورية العليا ، وله حجية لا تمس ، ونشر بالجريدة الرسمية ، وهو حجة على الكافة بمن فيهم السيد الرئيس وكل الأهل والعشيرة .

لقد ذهب القرار المتعجرف إلى حيث ألقت ، ولم يعد مجلس الشعب ، وما له من عودة ، وبقى حكم المحكمة الدستورية العليا . وآه من المحكمة الدستورية وقضاتها ، فلا بد إذن من صب جام الغضب الغضوب عليها ، واتخاذ كل الوسائل والتدابير لنسفها بعد أن فشل مشروع إعادة تشكيلها الذى كان قد أُعد بليل بمجلس الشعب قبل القضاء فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ باعتباره غير موجود !!!

* * *

من تراب الطريق (٦٦٨)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(٨)

ماذا بعد ، وقد أخفق إيجاد غير الموجود ؟!! وذهب القرار الجمهورى رقم ١١ لسنة ٢٠١٢ الصادر ٨/ ٧/ ٢٠١٢ أدراج الرياح !!! وذهبت أدراج الرياح معه مادته الثالثة التى سيقت للتحلية والتجميل والتزيين بما نصت عليه من أن إيجاد غير الموجود سيستمر حتى إجراء انتخابات « مبكرة» ـ لاحظ مبكرة ـ لمجلس الشعب ، ولكن متى ؟!! قال النص التزيينى إن ذلك سوف يكون خلال ستين يومًا (يا للدقة ؟!!) من تاريخ موافقة مجلس الشعب على الدستور الجديد ، مع أن الله وحده هو الذى يعلم وقتذاك متى وكيف سوف يوضع الدستور الجديد ، وكذا بعد الانتهاء ـ أيضًا ـ من قانون مجلس الشعب الذى سوف يوضع ـ وللآن لم يوضع ـ بعد وضع الدستور الجديد الذى كان فى علم الغيب يوم صدر القرار المتعجرف فى ٨ يوليو ٢٠١٢ !!!

وحديث المادة الثالثة التزيينية التى ذهبت أدراج الرياح ، إذ يذكر الدستور الجديد ، فإنه أثار أشجان الجمعية التأسيسية لوضع ذلك الدستور، وعلينا أن نتذكر أنها ليست جمعية تأسيسية واحدة ، وإنما جمعيتان ، الأولى قضى بوقف تنفيذ قرار إنشائها لبطلان تشكيلها ، ولذلك قصة يحسن أن

(*) المال فى ١٨ /٦/٢٠١٣

نبديها قبل أن نعرج على الجمعية التأسيسية الثانية ، مادمنا نتحدث عن البناء الخزفى ذى الأعمدة الطينية .

كان الأعضاء المنتخبون لمجلسى الشعب والشورى ، اللذين تشكلا تشكيلاً باطلاً قضى لاحقًا ببطلانه لعدم دستورية قانون انتخابهما ، كانوا قد اجتمعوا لتفعيل المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو لتتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد فى موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ، وعلى أن يعرض المشروع خلال خمسة عشر يومًا من إعداده على الشعب لاستفتائه فى شأنه .

اجتمع الأعضاء المنتخبون للمجلسين فى ٣/ ٣/ ٢٠١٢ ، حيث أصر الأعضاء الإخوان والسلفيون أن يكونوا ضمن تشكيل الجمعية التأسيسية ، وأن يختص أعضاء المجلسين بحصة « تحكمية » (٥٠٪) من تشكيل الجمعية، وقام الإخوان والسلفيون بانتخاب الخمسين عضوًا ـ منهما طبعًا ـ ليشكلوا ابتداءً نصف الجمعية التأسيسية ، وليشارك هؤلاء وأولاء فى انتخاب الـ ٥٠٪ المتبقية .

يومها قام مواطن موجوع القلب ـ من حقه علينا أن نذكر اسمه ، وهو شحاتة محمد شحاتة ، برفع الدعوى رقم ٢٦٦٥٧ لسنة ٦٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى ـ الدائرة الأولى ، أودع صحيفتها فى ٤/ ٣/ ٢٠١٢ ـ اليوم التالى مباشرة لقرار الإنشاء ، وانضم إليه فى الدعوى عدد من المواطنين وأصحاب الرأى ، طالبًا فى الصحيفة ـ وبصفة مستعجلة ـ وقف تنفيذ القرار السلبى الذى اتخذه مجلس الشعب ومجلس الشورى بالامتناع عن تشكيل الجمعية التأسيسية من « خارج » المجلسين وما ترتب على ذلك من

آثار وأخصها إلزامها باختيار أعضائها من كافة أطياف الشعب وفئاته عداهم ، وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وبجلسة ١٠/ ٤/ ٢٠١٢ ، قضت محكمة القضاء الإدارى ـ الدائرة الأولى ، برئاسة المستشار على فكرى حسن صالح ، وعضوية المستشارين سامى رمضان درويش ، وعبد العزيز السيد على ، ومن الواجب ذكر أسمائهم للتاريخ ـ قضت أولاً ـ برفض الدفع المبدى من رئيسى مجلسى الشعب والشورى ووزير شئونها ـ بعدم اختصاصها وباختصاصها ـ من ثم ـ بنظر الدعوى ، وقضت ثانيًا ـ بقبول الدعوى شكلاً و « يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه » « مع ما يترتب على ذلك من آثار » .

وأوردت المحكمة الجليلة ، فى مدونات حكمها ، أن لكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، وأن المادة (٢١) من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، قد نصت على أنه : « يحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء » ، وأن مفاد ذلك أن الإعلان الدستورى ومن قبله دستور ١٩٧١ كفل بنص صريح حق التقاضى كى لا تكون الحقوق والحريات التى نص عليها ـ «مجردة» من وسيلة لحمايتها ، وهو التزام على الدولة بضمان هذا الحق ، وهو مبدأ دستورى أصيل جاوزه المشرع الدستورى إلى تقرير مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وأنه من المقرر أن « مبدأ الشرعية وسيادة القانون » يوجب خضوع كافة سلطات الدولة للقانون واحترام حدوده فى كافة أعمالها وتصرفاتها ، ولا ينتج هذا المبدأ أثره إلاَّ بقيام « الرقابة

القضائية»، سواء على دستورية القوانين أو على شرعية القرارات ، والإخلال بمبدأ الرقابة القضائية يهدر مبدأ الشرعية ، وأن هذا المبدأ يكفل رد السلطات إلى حدود « المشروعية » إن جاوزتها .

وأضاف الحكم أن القرار المطعون فيه « لا يعد من القرارات البرلمانية » التى تنأى عن الرقابة القضائية ، باعتبار أن العمل التشريعى البرلمانى لا يكون كذلك إلاَّ إذا كان صادرًا من السلطة التشريعية (مجلس الشعب أو مجلس الشورى) بوصفها كذلك وفقًا لاختصاصاتها كما حددها الإعلان الدستورى فى المواد ٣٣، ٥٩، ٣٧ ـ فإن لم يكن القرار محل النزاع صادرًا من أحد المجلسين بصفتهما هذه وفى نطاق اختصاصاتها المحددة فى الدستور ، فإنه « لا يكون له صفة العمل البرلمانى » ، وإنما يعد « من قبيل الأعمال والقرارات الإدارية » التى تخضع لرقابة المشروعية ويختص بنظرها محاكم مجلس الدولة .

كما أن القرار المطعون فيه « لا يعد من أعمال السيادة » فقد صدر باجتماع مشترك للأعضاء المنتخبين (غير المعينين) لأول مجلسى شعب وشورى بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفتهم «هيئة ناخبين» . فتكييف الاجتماع المشترك أنه اجتماع «هيئة ناخبين» لها طبيعة خاصة بتشكيل معين أسند إليها الإعلان الدستورى فى المادة (٦٠) « مهمة محددة بذاتها ومؤقتة » اقتضها ضرورة المرحلة الاستثنائية التى تمر بها البلاد، ومن ثم فإن هذه القرارات ليست لها صفة الأعمال البرلمانية وإنما هى من قبيل القرارات والأعمال الإدارية وتخضع لرقابة القضاء الإدارى ، وأنه يتعين التفرقة بين مهمة انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية ، ومهمة الجمعية فى إعداد

الدستور، فهما مهمتان منفصلتان غير متداخلتين ، وأنه لا ينال من ذلك القول بأن الإعلان الدستورى لم يحظر فى المادة (٦٠) مشاركة أعضاء البرلمان فى الجمعية التأسيسية ، ذلك لأن السلطة التشريعية تمارس اختصاصاتها نيابة عن الشعب المصرى ، والأصل فى الإنابة أنها مستمدة من تقريرها ، وأنه فى حالة عدم وجود سند لهذا العمل أو التصرف للنائب، فإن الأصل هو المنع لا الإجازة ، ومن ثم تكون هيئة الناخبين قد جاوزت اختصاصاتها باختيار أعضاء للجمعية من أعضاء مجلسى الشعب والشورى .

وأضاف الحكم أنه إذ توافر لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ركن الجدية بما هو ظاهر من الأوراق من أنه يرجح « إلغاء القرار » ، وركن الاستعجال لما يترتب على القرار من نتائج يتعذر تداركها ـ فإن الطلب يكون قائمًا على سنده الصحيح .

يوم صدر هذا الحكم تضاربت ردود أفعال الإدارة الحاكمة ، ثم فاءت إلى الحق الذى لم يمكن دحضه ، واجتمعت كل الطوائف على الاتفاق على جمعية تأسيسية ثانية يراعى فيها اشتراك كل الأطياف ، ونتلافى ما كشف عنه قرار مجلسى الشعب والشورى من انتخاب طالب فى السنة الأولى بكلية طب الأسنان ، وترك عمالقة وأساتذة القانون والفقه الدستورى ، ولكن عندما حل موعد التنفيذ ، انفرد الإخوان بصنيع أجروه فى مجلس الشعب ، وتلك قصة أخرى !!!

* * *

من تراب الطريق (٦٦٩)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(٩)

أبى مجلس الشعب ، قبل أن يفارق القبة بحكم الدستورية العليا ، ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، والذى كان متوقعًا بحكم ما شاب المراسيم ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣/ ٢٠١١ من عيوب دستورية ـ أبى إلاّ أن يترك برميلاً من بارود البطلان ، أدت محاولات التعامل معه إلى بطلانات أخرى جروا إليها الرئيس.

يعرف المتابعون أن الإخوان كانوا قد أبدوا حسن النوايا ، وأظهروا خلال الحوار مع الأطياف الوطنية وبعضها فى حضور المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الاستعداد لتشكيل جمعية تأسيسية صحيحة وتعبر عن كافة أطياف المجتمع . إلاّ أنه حين جد الجد ، تخلف الإخوان عن حضور الاجتماعات ، حتى انطبق عليهم المثل العامى : « فص ملح وداب » !! ولكن فص الملح يمم شطر القبة ، حيث عقدوا جلسة لمجلس الشعب قاموا فيها بوضع مشروعٍ كان واجبًا وضعه ـ لضوابط ومقاييس ومعايير انتخاب الجمعية التأسيسية الثانية ، لتفادى ما لحق بالأولى وتحدثت به الركبان ، وبغض النظر وهو لا يغض ـ عن الاستقواء فى وضع المعايير التى وضعت على عجل ، فإنهم فى هذه الهوجة العجولة المتعجلة ، فاتهم أن المشروع لا

(*) المال فى ١٩ /٢٠١٣/٦

يصير قانونًا إلاَّ بالموافقة عليه وإصداره من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ طبقًا للإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، فالإعلان المذكور يتفق مع دستور ١٩٧١ فى أن القوانين لا تصدر إلاَّ من رئيس الجمهورية الذى حل محله ـ مؤقتًا ـ رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لم ينتظر مجلس الشعب الموافقة وإصدار المشروع الذى أرسل ليلاً إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ونهض مجلس الشعب مبكرًا فى صبيحة اليوم التالى ، ليجتمع ومعه مجلس الشورى لانتخاب الجمعية التأسيسية الثانية قبل أن يصدر قانون ضوابط ومعايير تشكيلها . دون أن يبالوا بأن عملهم « فاقد الأساس » ، مطعون عليه بالبطلان ما دام قانون الضوابط والمعايير لم يصدر . ولكن من الذى يُعْنى أو يهتم ببراءة الأعمال والقرارات والقوانين من البطلان ؟! اجتمع المجلسان : الشعب والشورى ، اجتماعًا استقوائيًّا ، ليفرضا على مصر والمصريين جمعية تأسيسية ثانية ، لم يراعوا فيها ترميم ما شاب الجمعية السابقة المحكوم ببطلان تشكيلها من عيوب وبطلان ، فلم يكتفيا بأن ٧٠٪ من أعضائها من الإخوان والسلفيين ، ولا بأن الاختيار كما سلف فى المرة الأولى ـ تجاهل كثيرًا من فقهاء القانون والدستور ، وكثيرًا من القامات المصرية العالية فى كافة التخصصات اللازمة لفلسفة الدساتير ، واختار تلميذًا بكلية الطب بدلا من تلميذ كلية طب الأسنان !!!

لم يكتف المجلسان بذلك كله على ما فيه من كبائر وعناد واستقواء وبطلان ، وإنما اختارا هذه المرة أيضًا ـ أعضاء فى الجمعية من أعضاء مجلسى

الشعب والشورى ، دون مبالاة بحكم محكمة القضاء الإدارى الرقيم ٢٦٦٥٧ لسنة ٦٦ق الصادر بجلسة ١٠/ ٤/ ٢٠١٢ ، ولا بأسباب البطلان التى زرعوها زرعًا ـ وللمرة الثانية ـ فى تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية !!!

وإذ اطمأنوا إلى مضاء هذه « الفعلة » ، لم يبالوا بالاعتذارات الانسحابات التى توالت ممن تم اختيارهم من خارج الإخوان ـ كديكور أو على سبيل التعمية وإظهار حسن النوايا ، مطمئنين إلى أنهم قد اختاروا قائمة احتياطية جلها تقريبًا من الإخوان والسلفيين ـ وليذهب من يعتذر أو ينسحب إلى حيث ألقت ، ففى القائمة الاحتياطية متسع للاستعواض !

وفاتهم ، وهذه آفة العجلة والعناد وعدم الدراسة ، أنه بحل مجلس الشعب ، أو اعتباره بالأحرى غير موجود منذ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، لم يعد « للاستعواض » وسيلة قانونية بذهاب مجلس الشعب المنوط به الاختيار والاستعواض !!!

فما السبيل أمام الاعتذارات والانسحابات والاستقالات التى توالت ، والمادة (٦٠) من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، توجب أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية من مائة عضو لا يقلون ؟! فإذا قلوا أصاب البطلان الذى لا يراءة منه أعمالها وحصادها، والكارثة أنه منوط بها إعداد « دستور » البلاد ؟! ولم يعد من الممكن تضليل الشعب عن هذه البطلانات وقد تفنجلت عيونه بحكم لمحكمة القضاء الإدارى ١٠/ ٤/ ٢٠١٢ ، وصار عالمًا بما يجوز وبما لا يجوز ، وتعددت بالفعل الدعاوى التى رفعت للقضاء الإدارى ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية ، وعملها سوف يكون

باطلاً حتمًا إذا قل تشكيلها ـ وقد قل بالانسحابات والاستقالات والاعتذارات !!! ـ عن مائة عضو ؟!!

توهم بعض الاخوان بداخل الجمعية ، فلم يعد هناك مجلس شعب ، والشورى لاحق به لا محالة ، أن الحل فى الأخذ من القائمة الاحتياطية بترتيب كتابة الأسماء فيها ، رقم واحد ، ثم رقم اثنين ، ثم رقم ثلاثة .. وهلم جرا. وتوهموا ان هذا حل عبقرى للاستعواض يتلافى عدم وجود مجلس الشعب ، ولكن خرج لهم عضو أريب من حزب التجمع ليفجأهم بأن هذا الاختيار العشوائى حسب ترتيب كتابة الأسماء فى القائمة الاحتياطية ، سوف يؤدى إلى اختلال التمثيل النسبى الواجب مراعاته والالتزام به فى تشكيل الجمعية التأسيسية .

فقد يكون المعتذر أو المنسحب أو المستقيل مسيحيًا أو من رجال الكنيسة، ويكون البديل العشوائى حسب ترتيب كتابة الأسماء مسلمًا أو من رجال الأزهر ، إلى غير ذلك من التصنيفات التى تراعى فى التمثيل النسبى ويهدرها الاستعواض العشوائى الضرير حسب ترتيب كتابة الأسماء !!

الطريف أن أحد أعضاء الحرية والعدالة : حزب الإخوان ، رد عليه بأن غير ذلك سوف يؤدى إلى بطلان ، دون أن يتفطن إلى أنه يهرب من بطلان إلى بطلان !!!

وأطرف من ذلك ، وقد تعددت الدعاوى القضائية ، واشرأب البطلان الناجم عن اختيار أعضاء من مجلسى الشعب والشورى خلافًا لحجية حكم محكمة القضاء الإدارى ، أن اقترح الإخوان استقالة أربعة أعضاء بمجلس

الشورى من الجمعية ، وفى مداخلة معى على الهواء فى برنامج ستوديو ٢٧ سألت الأستاذ الزميل المحامى الإخوانى صبحى صالح : ما العلة ؟ فأجاب: « نفى الشبهة » .. فنبهته إلى أنهم بذلك أكدوا الشبهة ولم ينفوها ، وظنوا فى هذه المحاولة الضريرة أنه لا حاجة بهم إلى استقالة أعضاء مجلس الشعب المختارين فى الجمعية ، ما دام لم يعد هناك مجلس شعب ، وفاتهم فى هذه وتلك أن العبرة فى وزن وصحة أو سلامة القرار من عدمه ، هى بيوم أو لحظة صدوره ، وما دام قد صدر من منشئه متضمنًا أعضاء بمجلسى الشعب والشورى فى الجمعية التأسيسية ، فإنه يكون قد صدر باطلاً بطلانًا لا تحسره هذه الاستقالات اللاحقة لصدوره معيبًا !!!

ولأن الدعاوى القضائية أثارت فيما أثارته ، بطلان تشكيل الجمعية التأسيسية قبل أن يصدر قانون ضوابط ومعايير تشكيلها ، فإن المنطق الضرير صور إمكان التحايل على ذلك بفعلة أخرى أصرخ بطلانًا بل وانعدامًا ، غابت فيها الحكمة والعقل والقانون جميعًا !!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٧٠) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٠)

كان من أسباب بطلان الجمعية التأسيسية الثانية التى اتصلت دعاوى بطلانها بمجلس الدولة ، فضلاً عن المحكمة الدستورية العليا ، أن تشكيلها الذى أجراه مجلس الشعب (قبل ذهابه) ومجلس الشورى « فاقد الأساس » حالة كون المجلسين قد اختارا الجمعية التأسيسية « قبل صدور» قانون ضوابط ومعايير تشكيلها ، وصدر حكم الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ولا يزال المشروع الذى تضمن الضوابط والمعايير مشروعًا ، لم ترد عليه موافقة وإصدار المشير رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم مؤقتًا طبقًا لإعلان ٣٠ مارس باختصاص رئيس الجمهورية فى إصدارالقوانين.

و بصدور حكم الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ القاضى باعتبار مجلس الشعب غير قائم ، لم يعد من الممكن إصدار قانون بهذا المشروع ، لحل المجلس وانقضاء سلطته فى التشريع ، أما استثناء حكم الدستورية للقوانين التى صدرت قبل الحل وبقاؤها سارية ما لم يكن قد علق بها عيب يفقدها المشروعية أو الدستورية ـ هذا الاستثناء الذى قرره الحكم قاصر على القوانين التى صدرت بالفعل قبل الحكم ، أما المشروعات التى لم تصدر بها قوانين فلا يشملها الاستثناء ، ولا يمكن بعث الحياة فيها بأى شكل بعد انقضاء سلطة مجلس الشعب التشريعية بصدور الحكم الذى قضى باعتباره غير قائم وباطلاً من تاريخ تشكيله بالقانون المقضى بعدم دستوريته !

(*) المال فى ٢٠ /٢٠١٣/٦

ومع أن هذه الحقيقة القانونية يعرفها أبسط رجال القانون فهمًا ، ومنصوص عليها صراحة فى مدونات حكم الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، وهو هو ما كان قد سبق النص عليه بالحرف فى حكم الدستورية العليا ١٩ مايو ١٩٩٠ ، إلاّ أن أحدًا لم يفصح الرئيس عنه ، أشار عليه بأن يصدر فى ١١ يوليو ٢٠١٢ قانونًا مبنيًّا على هذا المشروع الذى انقضى بحل مجلس الشعب وانقضاء سلطته التشريعية ، وهى مشورة عجيبة جهولة حمقاء ، لأن المشروع قد ذهب أدراج الرياح ، ولا يعطيه الحياة « الاستثناء » الوارد بحكم الدستورية لأنه قاصر على ما صدر فعلاً من قوانين ، ولا يمتد إلى المشاريع .

ورغم هذا طالعتنا الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ (تابع) الصادر فى ١٢ يوليو ٢٠١٢ ، بقانون برقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢ أصدره رئيس الجمهورية ـ باطلاً بلا سند ـ بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع دستور جديد للبلاد .

ومن السطور الثلاثة الأولى تفجرت فضيحة البطلان القانونية ، فيقول القانون الباطل المعدوم :

« باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه : »

ومجلس الشعب الذى يتساند إليه ما أصدره الرئيس فى ١١ يوليو ، منقضٍ وغير قائم وكذلك المشروع الذى كان قد أعده ولم يصدر حتى صدور حكم حله فى ١٤ يونيو ٢٠١٢ ، ولا يرد فى أى عرف أو قانون ، أن يُجْرى رئيس

الجمهورية فى ١١ يوليو إصدارًا لمشروع قانون لمجلس الشعب انقضى مع انقضائه وحله منذ ١٤ يونيو ٢٠١٢ !!!

ولو كلف من أعدّوا للرئيس مسودة هذا القانون ، خواطرهم الشريفة ، بالتمعن فى صياغة المشروع الذى دفعوا به للرئيس لإصداره ، لتبينوا أن مواده تتحدث فيما تسنه عن « أفعال ماضية » ـ انصرمت وانقضت ، ولم يعد مقبولاً فى أى عقل أو منطق أن يُسَنّ قانون يورد معايير وضوابط يوجب التزامها فى انتخاب جمعية انتخبت بالفعل من قبل ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، ومن باب الهزل لا الجد أن يصدر ذلك فى ١١يوليو وينشر فى١٢ يوليو ٢٠١٢ والجمعية التأسيسية منتخبة بالفعل من قبل ذلك بشهر ، وتمارس من زمن أعمالها الباطلة على مرأى ومسمع مصر والمصريين !!!

فالمادة الأولى من القانون الباطل ٧٩/ ٢٠١٢ تقول : « ينتخب الأعضاء غير المعينين فى مجلسى الشعب والشورى جمعية تأسيسية من مائة عضو » لإعداد مشروع دستور للبلاد ، « كما ينتخبون خمسين عضوًا احتياطيًا » .

بينما هذا الانتخاب قد تم فعلاً من شهر قبل إصدار هذا القانون الذى لا معنى له !!!

والمادة الثالثة من القانون الباطل ٧٩ / ٢٠١٢ تنص على أن « يراعى فى تشكيل الجمعية ـ قدر الإمكان ـ تمثيل كافة أطياف المجتمع » . فكيف يُراعى فى يوم الإصدار والنشر (١٢/ ٧) تمثيل أطياف انقضى زمن مراعاة تمثيلهم باختيار أعضاء الجمعية فعلاً ـ وبقوة واقتدار !! ـ من شهر سابق ، وكيف يراعى اليوم ما لم يراع فى الماضى الذى انقضى وفات من شهر قبل إصدار هذه الدعوة الكريمة اللاحقة (؟!!)

وتقول المادة الرابعة للقانون الباطل ٧٩/ ٢٠١٢ « فى حالة تعذر إجراء الانتخاب فى الاجتماع المشترك الأول يدعو رئيس الاجتماع لاجتماع أو أكثر لإتمام عملية الانتخاب » .

و لا يسع القارئ لهذه المادة إلاّ أن يضحك بل يقهقه ملء شدقيه من هذا العبث ، وهو بالفعل عبث ، فلا يوجد فى ١١ ، ١٢ يوليو مجلس شعب ليجتمع أو لا يجتمع مع مجلس الشورى ، والإجراء الذى تتحدث عنه المادة « فات وانقضى والمطلوب خلاص مضى » ، ولم يعد لهذا العبث جدوى إلاّ «حَسَنة» أنه جَسَّد المخالفة الجسيمة التى تمت بإقدام المجلسين على انتخاب الجمعية التأسيسية والقائمة الاحتياطية من شهر مضى بلا أساس ودون صدور قانون ضوابط ومعايير تشكيلها !!!

ولم تعرف مصر فى كل العهود سابقة لهذا العبث الجهول والانحراف الجسيم بالتشريع !!

ولم تكن هذه هى سابقة البطلان الوحيدة لمحاولة إنقاذ الجمعية التأسيسية مما أصاب تشكيلها وأعمالها من بطلان ، فسوف نرى أن البطلان صار قاسمًا مشتركًا فيما يصدر عن « الإدارة » المتحكمة فى مصر ، وأنها صارت تمضى من بطلان إلى بطلان حتى انهارت الدولة القانونية ، وصارت فى خبر كان !!!

* * *

من تراب الطريق !

(٦٧١)

بناء من خزف و أعمدته من طين !! (*)

(١١)

إمعانًا فى هدم كل مقومات الدولة القانونية ، بدأ رئيس الدولة ولايته بشهية مفتوحة لإصدار كم متلاحق من قرارات العفو .. صدرت تباعًا فى يوليو ٢٠١٢ ، وجاء بعض ملاحقها فى أغسطس .. وكان اللافت ، ولا يزال، أن عدد القرارات ، وعدد ونوعية من شملتهم بعفو الرئيس ، لا سابقة له فى مصر سواء فى أيام الخديو والملكية ، أو فى عهد محمد نجيب وعبد الناصر المتزامنين من الشرعية الثورية لثورة يوليو ١٩٥٢ ، أو فى عهد السادات ومبارك الذى استقرت وقويت فيه الشرعية الدستورية !!

واقترن بانفتاح الشهية لقرارات العفو الرئاسية ـ دون بيان السبب ، أو الأسباب ـ اقترن باضطراب واضح ما بين تواريخ الإصدار وتواريخ نشر القرارات .. وهى بدعة رأيناها سلفًا فى المراسيم بقوانين ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣ لسنة ٢٠١١ .. فأول قرارات عفو الرئيس ، أو بداية القصيد ، وهو القرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٢ ، وأول ما اتصل بعلم الناس ونُشرَ فى الصحف والمواقع نحو منتصف يوليو ـ لم ينشر فى الجريدة الرسمية إلاّ فى ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢ ، بعد قرارين جمهوريين آخرين حملا رقمى ٥٧ ، ٥٨ لسنة ٢٠١٢ .

(*) المال فى ٢٤ /٦/ ٢٠١٣

وتضمن هذا القرار الجمهورى ٧٥/ ٢٠١٢ « نخبة » منتقاة تتكون من ٢٧ شخصًا ، تميزوا بانتمائهم للإخوان أو لفصيل الإسلام السياسى ، ويجمع بينهم إدانتهم فى جرائم جنائية خطيرة ، وصدور أحكام فى حقهم بعقوبات غليظة بلغ بعضها « عقوبة الإعدام » .. دون إفصاح عن أسباب أو سند إهدار أحكام قضائية ينظم القانون طرق الطعن عليها ، أو علة مخالفة المبادئ الدستورية والقانونية التى تنظم سلطة العفو بنوعيه على ما سوف يجىء .. أو المبررات السياسية والاجتماعية الداعية لتصدير الفترة الرئاسية الجديدة ، بهذه المعاجلة الصادمة للشعور العام ولأحكام القانون على السواء .

فقد نصت المادة الأولى للقرار الجمهورى ٧٥/ ٢٠١٢ ، المتراخى نشره فى الجريدة الرسمية إلى ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢ بعد القرارين الجمهوريين ٥٧ ، ٥٨/ ٢٠١٢ السابقين عليه .. نصت على العفو عن العقوبة الأصلية لثلاثة محكوم عليهم بعقوبة الإعدام ، بأحكام قضائية لها حجيتها وواجبة الاحترام، وينظم القانون طرق الطعن عليها لمن يريد ، وتدهش دهشة لن تفارقك حين تجد أن أحد الثلاثة المعفو عن العقوبة الأصلية الصادرة بإعدامه ، محكوم عليه فى القضية ٧٤٥ لسنة ١٩٩٣ عن قتل ضابط شرطة حال قيامه بأداء واجبه وعمله ، وآخر محكوم عليه فى القضية ٤١٩ لسنة ١٩٩٤ عن قتل ضابط شرطة، وأيضًا حال قيامه بواجبات وظيفته !!

بينما تضمنت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى ٧٥/ ٢٠١٢ ــ العفو عن العقوبة الأصلية ـ أو ما تبقى منها ـ لثلاثة وعشرين محكومًا عليهم فيما عرف بقضية « تفجيرات الأزهر» سنة ٢٠٠٥ ، وفى قضية قتل اللواء شرطة محمد عبد اللطيف الشيمى مدير أمن أسيوط ، وأيضًا حال اضطلاعه بواجبات

وظيفته الأمنية ، وفى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ جنايات عسكرية عن الشروع فى اغتيال وقتل رئيس الجمهورية آنذاك ، وقد شمل العفو الرئاسى ـ فيمن شملهم ـ الشيخ وجدى غنيم الذى يملأ الدنيا الآن ترويعًا للمصريين وفتاوى بقتل المتظاهرين ، وشمل العفو غيره من الإخوان منهم : يوسف ندا (هارب)، وإبراهيم منير ، وعلى غالب همت ـ سورى (هارب) ، وفتحى أحمد الخولى (هارب) .. وتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم بين المؤبد والسجن لمدد مختلفة !

ونصت المادة الثالثة للقرار الجمهورى ٧٥/ ٢٠١٢ ـ على العفو عن عقوبة « الإعدام » الصادرة ضد شعبان عبد الغنى هريدى ـ المحكوم بها فى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥ بحكم قضائى له حجيته ، نظم القانون طرق الطعن عليه ، والجهة المنوطة بالفصل فيه ـ ونزل القرار الجمهورى بعقوبة الإعدام إلى السجن لمدة خمسة عشر عامًا ، ونزول القرار الرئاسى بالعقوبة ، إقرار صريح بأن « الإدانة » صحيحة وثابتة ، وقائمة على أسبابها فى الواقع والقانون ، أما النزول بالعقوبة واستبدالها ، فهو تدخل فى شئون العدالة وتعقيب ودون بيان الأسباب على أحكام القضاء !

و قد خلا القرار الجمهورى من بيان الاتهامات ، مثلما خلا من بيان الأسانيد والأسباب ، ونشرت بعض الصحف والمواقع أن الاتهامات دارت حول القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، والدخول فى اتفاق جنائى غرضه القتل ، والشروع فى القتل ، والخطف والسرقة بإكراه ، وإتلاف الممتلكات ، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، فضلاً عن اتهام البعض بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون .

ولكن لم يكد نبأ هذا القرار السابق زمنًا ، والمنشور ٢٦/ ٧/ ٢٠١٢ ، يصل إلى أسماع الناس ، حتى فوجئوا بأنه صدر ونشر فى ١٩ يوليو ٢٠١٢ قراران آخران بعفو رئاسى ، هما القراران الجمهوريان ٥٧ ، ٥٨ لسنة ٢٠١٢ .

وكانت المفاجأة اللافتة ، أن القرار الجمهورى ٥٧/ ٢٠١٢ ، صدر بحجم فى نحو كتاب ، وشمل العفو عن عدد هائل بلغ (٥٨٨) شخصًا من المحكوم بإدانتهم ومعاقبتهم فى جرائم جنائية خطيرة !!

فنصت مادته الأولى على العفو عن العقوبة الأصلية ـ أو ما تبقى منها ـ وعن العقوبة التبعية أيضًا ، لعدد من المحكوم عليهم بلغ (٥٢٣) شخصًا ، محكوم عليهم بعقوبات لم يبينها القرار ، مع أن ذلك واجب ومن أسس مراجعة المشروعية .

ونصت المادة الثانية لهذا القرار الجمهورى الرقيم ٥٧/ ٢٠١٢ ، على العفو عن العقوبة الأصلية لعدد من المحكوم عليهم بلغ (٤٩) شخصًا ، محكوم عليهم بعقوبات لم يبينها القرار ، مثلما لم يبين عقوبات من تضمنتهم المادة الأولى ، مع أن البيان صار أوجب « للتفرقة » فى المادتين بين نطاق ومدى العفو ، فالمادة الأولى تمد العفو الرئاسى إلى العقوبات التبعية فضلاً عن العقوبات الأصلية ، بينما اقتصرت المادة الثانية على العفو عن العقوبات الأصلية ـ أو ما تبقى منها ـ دون العقوبات التبعية ، فلم يمتد إليها العفو الرئاسى ، والفرض أن تكون هناك « علة » و« سبب » لهذه التفرقة ، فضلاً عن أن بيان العقوبات ، والأسباب ، من أسس مراجعة المشروعية .

أما المادة الثالثة من القرار الجمهورى ٥٧/ ٢٠١٢ ، فقد مضت على تخفيف العقوبات المحكوم بها على (١٦) شخصًا ، واضطرت المادة ـ مادامت تخفف ـ لبيان العقوبات الأصلية التى قضت بتخفيفها إلى ما خففتها إليه !

على أن الثابت بالكشوف المرفقة بالقرار الجمهورى ٥٧/ ٢٠١٢ البالغ حجم كتاب ، أن الجرائم التى أدين وعوقب عليها هؤلاء الذين شملهم عفو الرئيس بالقرار ، جرائم جنائية بالغة الخطورة ، تضمنت جنايات إحراز وحيازة أسلحة نارية ، وجنايات سرقة ، وجرائم التخريب والإتلاف العمدى للممتلكات ، والقوة والعنف بدون سلاح ، وجرائم حيازة وإحراز أسلحة بيضاء ، مع ملاحظة أن المجموعة الأخيرة التى شملتها المادة الثالثة من القرار الرئاسى ، مدانة بحيازة أسلحة نارية وذخائر بكميات كبيرة تنبئ عن أن الحيازة بقصد الإتجار فى الأسلحة والذخائر ، والتجارة فى السلاح من أخطر وأجسم جرائم الجنايات ، فضلاً عن إدانتهم بجرائم أخرى لم تبينها الكشوف المرفقة بالقرار الذى كان جديدًا فى عدد من شملهم بالعفو وفى نوعية الجرائم الجنائية الخطيرة التى قارفوها ، والعقوبات ـ المجهلة ـ الصادرة بحقهم بأحكام قضائية واجبة الاحترام !!

* * *

من تراب الطريق (٦٧٢)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٢)

فى يوم صدور القرار الجمهورى ٥٧/ ٢٠١٢ فى ١٩/ ٧/ ٢٠١٢ ، صدر القرار الجمهورى ٥٨/ ٢٠١٢ ، وهو وإن كان قرارًا بعفو رئاسى آخر ، إلاَّ أنه استقل بمنحى منفرد .. يبدو فى ظاهره وكأنه مشابه لقرارات العفو التى كانت تصدر قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بالعفو فى المناسبات كالأعياد الدينية أو الوطنية ـ عن ربع أو ثلث مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها .

فظاهر القرار الجمهورى ٥٨/ ٢٠١٢ أنه لم يتضمن أسماء ، وإنما تضمن حالات ، على غرار ما كان يجرى فيما قبل ، وذلك بمناسبتى العيد الستين لثورة يوليو ١٩٥٢ وعيد الفطر المبارك ، إلاَّ أن قرار العفو الرئاسى لم يلتزم بالمعايير المعتادة فى السالف ، وفتح الباب على الواسع بسخاء غير مبرر، فأعفى المحكوم عليهم بعقوبة المؤبد إذا كانوا قد نفذوا (١٥) سنة من مدة العقوبة ، وأعفى من نفذوا نصف المدة ـ وليس ربعها أو ثلثها كما كان يجرى العمل ـ بالنسبة لباقى العقوبات المقيدة للحرية ، وأعفى المحكوم عليهم بعدة عقوبات سالبة للحرية عن جرائم وقعت منهم قبل دخولهم السجن (أى معتادى الإجرام) ـ إذا كانوا قد أمضوا بالسجن نصف مجموع مدد العقوبات المقضى بها عليهم ، ومع هذا الكرم والسخاء فى المدد المعفى عنها خلافًا للعرف الذى كان يجرى ، فإنه يحمد له أنه التزم باستثناء جرائم حددها من سريان العفو عليها ، وليته

(*) المال فى ٢٥ /٦/٢٠١٣

التزم بذلك وإنما أطلق العفو على أخطر الجرائم الجنائية فى القرارين ٥٧ ، ٧٥/ ٢٠١٢ .. وكذا فى القرار ١٢٢/ ٢٠١٢ .

ففى ١٦ أغسطس ٢٠١٢ ، صدر القرار الجمهورى الرابع والرقيم ١٢٢/ ٢٠١٢ ، وتساند فى ديباجته إلى الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ ، وأضاف إلى جواره الإعلان الدستورى الذى أصدره الرئيس لنفسه يحمل تاريخ ١٢ أغسطس ثم تعدل إلى ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، ولهذا الإعلان الباطل المعدوم قصة وظروف سنعود إليها .

أما القرار الجمهورى ١٢٢/ ٢٠١٢ ، فقد نص فى مادته الأولى على العفو عن العقوبة الأصلية ـ أو ما تبقى منها ـ وعن العقوبة التبعية أيضًا (؟!) ، لواحد وأربعين محكومًا عليهم فى جنايات جنائية ـ لا سياسية ـ لم يبينها القرار، صدرت من محاكم مختلفة ما بين السويس والقاهرة والإسماعيلية وأسوان وطنطا وأسيوط . ونص القرار فى مادته الثانية على العفو عن العقوبة الأصلية لأحد عشر محكومًا عليهم فى جنح لم يبينها القرار . ونصت مادته الثالثة على العفو عن العقوبة التبعية (؟!!!) المحكوم بها على المدعو / خيرى عادل خيرى فى القضية ١٢١٤/ ٣٣٤ لسنة ٢٠١١ جنايات ع كلى الإسماعيلية . ونصت مادته الرابعة على تخفيف عقوبة كل منهم إلى سنة حبس، دون أن يبين أصل العقوبة المقضى بها ، ولا نوع الجريمة التى أدين بها!

ومن الواضح أن العفو قد شمل محكومًا عليهم فى جرائم جنائية خطرة ، منها القتل العمد والشروع فيه ، وإحراز وحيازة الأسلحة النارية والذخائر ، وبعضها بقصد الاتجار فيها ، وجرائم السرقة والخطف والتخريب والإتلاف، وكلها من أخطر الجرائم الجنائية !

ودونما إعلان ، لظروف لم تعلن ولم تتصل بالناس ، ربما فى زيارة الرئيس السودانى لمصر ، صدر فى ٣ سبتمبر ٢٠١٢ قراران جمهوريان ، كلاهما بالعفو عن محكوم عليهم سودانيين ، فأعفى القرار الجمهورى رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٢ مائة وعشرين محكومًا عليهم سودانيين ، ولحقه بنفس اليوم القرار الجمهورى ١٥٧/ ٢٠١٢ بالعفو على واحد وعشرين سودانيًا محكومًا عليهم بعقوبات مختلفة عن جرائم مختلفة ، لم تقتصر على ما يمكن أن يدخل فى باب المجاملة السياسية للإخوة السودانيين أو الرئيس السودانى ، مثل من دخلوا مصر من غير المنافذ الشرعية أو من تواجدوا فى مناطق ممنوعة ، وإنما شمل العفو الرئاسى جرائم جنائية كبرى وعقوبات غليظة فى أمور تمس صميم أمن الوطن .. فمن المعفو عنهم من قضى بعقابهم بعقوبات السجن ـ وهى من عقوبات الجنايات ـ عن حيازة وإحراز أسلحة نارية وذخائر ، منها بنادق آلية ألزم المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٢ بالحكم عنها بعقوبة السجن المؤبد ، ولم يجز النزول بالعقوبة عن ذلك لخطورة ما تواجهه البلاد من تعديات جسيمة وانفلاتات أمنية قوضت أمن مصر ، وجرائم استعمال القوة والعنف، والتواجد بمناطق عسكرية محظور التواجد فيها لاعتبارات الأمن القومى والأمن العسكرى ، فضلاً عن حيازة أجهزة اتصال لاسلكى وأجهزة للبحث عن المعادن فى باطن الأرض ، وكلها جرائم تمس عصب الأمن القومى المصرى، وفى مناطق حدودية يجب أن يسود الانضباط دخولها والحركة فيها !

وإذ لم تبد الإدارة الحاكمة ، أو الرئاسة ، ما سبب أو سر هذا السخاء وانفتاح الشهية على الواسع فى قرارات العفو عددًا ونوعًا ، فإن مصر لم تكد تتلقى صدور قرارات العفو الرئاسية الستة سالفة البيان ، حتى عوجلت بالقرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٢ ، قيل إنه بمناسبة ٦ أكتوبر وعيد

الأضحى الذى لم يحل يومها بعد ، وتضمن القرار الرئاسى إعفاءات عن باقى عقوبة « السجن المؤبد » المحكوم بها فى أى من الجرائم الجنائية المبينة بالقائمة المرفقة بالقرار ، وفيها جرائم جنائية بالغة الخطر ، إذا كانت العقوبة المقضى بها هى الوحيدة للمحكوم عليه ، متى نفذ منها عشرين عامًا ، وعلى ألاَّ تقل سنه عن ستين عامًا فى ٦ أكتوبر ٢٠١٢ ، وأن يكون سلوكه أثناء التنفيذ داعيًا إلى الثقة ، وألا يكون فى العفو عنه خطر على الأمن العام .

دعونا من التحفظ على هذا القرار ، فقد يبدو إنسانيًّا ومعقولاً فى إطار الضوابط المنصوص عليها فيه ، إلاَّ أن اللافت أن هذا القرار الجمهورى ما كاد يصدر ، حتى صدر قرار جمهورى بقانون ، بعد أن أعطى الرئيس لنفسه سلطة التشريع بالإعلان الدستورى الباطل المعدوم المعدل تاريخ صدوره من ١٢ إلى ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، وتضمن هذا القرار الجمهورى بقانون ـ العفو الشامل ، عن كافة وجميع أنواع الجرائم ـ عدا القتل العمد ـ التى ارتكبت فيما بين ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، إذا كانت قد ارتكبت لمناصرة الثورة ، وفضلاً عن غياب أى معيار لهذا التعبير الفضفاض ، فإن القرار الجمهورى بقانون قد نص على أن ذلك العفو الشامل يسرى على التحقيقات (؟!!) ، مثلما يسرى على الأحكام ، دون التفات أو تفطن إلى أن التحقيقات المصادر ـ بالعفو !! ـ عليها ، قد تفرز ما يثبت أن الجرائم المرتكبة لم تكن لمناصرة الثورة ، ولكن هكذا شاء الرئيس ، وشاء أيضًا فى هذا القرار بقانون ، إلزام النائب العام والمدعى العام العسكرى ، بالتقدم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر ـ وهذا محال!!! ـ بكشوف المستحقين لهذا العفو الشامل السخى لإطلاق سبيلهم !

من تراب الطريق ! (٦٧٣) بناء من خزف و أعمدته من طين !! (*) (١٣)

وهذا الإطار الواسع جدًّا للعفو الشامل ، بنى على قرار جمهورى بقانون، وهو قانون افتقد الشرعية ، لأن الرئيس الذى أصدره لا يملك سلطة التشريع ، والإعلان المتكأ عليه مهما وصفه صاحبه بأنه دستورى ، فإنه معدوم ، لأن من أصدره لا يملك سلطة إصداره ، ولا سند ولا ملاذ له فى شرعية ثورية ، فقد ولى منصبه بانتخابات أجريت وفق الشرعية العادية ، ومن ثم فإن القرار بقانون العفو الشامل باطل حتى النخاع بكل ما بنى عليه، ومن اللافت المحير هذه المعاجلة إلى إصداره وبلا مبرر ظاهر قبيل تشكيل البرلمان الجديد ، مع أن الرئيس صرح بأنه لن يستخدم إلاّ فى أضيق الحدود ـ سلطة التشريع التى منحها لنفسه بقراره (الباطل المعدوم) بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، وزاد الطين بلة أن هذا الإطار واسع جدًا للعفو ـ يعنى أن يعم العفو ـ مع قيام الشرط ـ كافة الجرائم التى احتوتها المدونة العقابية فيما عدا القتل العمد .. ومن ثم يضم جرائم التخابر مع الدول الأجنبية (م ٧٧ (ب) عقوبات) ، والتخابر والسعى لدى أحد من العاملين لمصلحتها ومعاونتها (م ٧٧ (ج) عقوبات) ، وجرائم إتلاف أو إخفاء أو اختلاس أو تزوير الأوراق والوثائق المتعلقة بأمن الدولة أو أية مصلحة قومية أخرى (م ٧٧/ ٢ (د) عقوبات) ، وجرائم جمع الجند أو القيام بأعمال

(*) المال فى ٢٦ /٦/ ٢٠١٣

عدائية ضد دولة أجنبية ـ كسوريا مثلاً (م ٧٧ (و) عقوبات)، وجرائم طلب وقبول الرشوة من دولة أجنبية (م / ٧٨ عقوبات) ، والجرائم التى تؤدى إلى زعزعة الإخلاص للقوات المصرية المسلحة أو إضعاف روح الشعب أو قوة المقاومة عنده (م ٧٨ (أ) عقوبات) ، وجرائم إتلاف أو تعييب أو تعطيل أسلحة أو سفن أو طائرات أو مهمات أو منشآت أو وسائل مواصلات أو مرافق عامة أو ذخائر أو مؤن أو أدوية أو غير ذلك مما أعد أو يستعمل للدفاع عن البلاد (م ٧٨ (هـ) عقوبات) ، وجرائم تصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من مصر إلى بلدٍ معادٍ (؟!) أو باستيراد شىء من ذلك (م ٧٩ عقوبات) ، وجريمة من يسلم لدولة أجنبية أو لأحد عمالها أو يفشى إليها أو إليه سرًا من أسرار الدفاع عن البلاد (م ٨٠ عقوبات) ، وجريمة كل من أذاع بأية طريقة سرًا من هذه الأسرار أو نظم أو استعمل أية وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو إذاعته (م ٨٠ (أ) عقوبات)، وجريمة الموظف العام أو صاحب الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إذا أفشى سرًا من أسرار الدفاع عن البلاد (م ٨٠ (ب) عقوبات) ، وجريمة من أذاع فى زمن الحرب أخبارًا أو بياناتٍ أو إشاعاتٍ كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة (م ٨٠ (ج) عقوبات) ، وجرائم إذاعة شىء من ذلك فى غير زمن الحرب (م ٨٠ (د) عقوبات) ، ومجموعة الجرائم الضارة بأمن البلاد من جهة الداخل المبينة بفقرات المادة ٨٠ (هـ) عقوبات ، وجريمة من يسلم لدولة أجنبية أو أحد العاملين لمصلحتها أخبارًا أو معلومات أو أشياء أو مكاتبات أو وثائق أو خرائط أو رسومًا أو صورًا أو غير ذلك يكون خاصًا بالمصالح الحكومية والهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام ، إذا كان

قد صدر أمر بحظر نشره أو إذاعته (م٨٠(و) عقوبات) وجرائم الإخلال العمدى بكل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عقد توريد أو أشغال مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين أو تموينهم ، أو الغش فى تنفيذ هذه العقود (م٨١ عقوبات) ، وجريمة إعانة الجانى فى هذه الجرائم أو إخفاء ما استعمل أو كان معدًّا للاستعمال فيها ، أو إتلاف أو اختلاس أو إخفاء ما من شأنه تسهيل كشف الجريمة ومعاقبة مرتكبيها (م ٨٢ عقوبات) ، وجريمة الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم من ٧٧ ـ ٨٠ عقوبات (م ٨٢ (أ) عقوبات) ، وجريمة الاشتراك فى هذا الاتفاق الجنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المشار إليها فى المادة السابقة أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه (م ٨٢(ب) عقوبات)، كما يمتد هذا العفو إلى الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل الواردة بالباب الثانى من الكتاب الأول من قانون العقوبات [المواد ٨٦ ، ٨٦ مكررًا ، ٨٦ مكرر (أ) ، ٨٦ مكرر (ب) ، ٨٦ مكرر (جـ) ، ٨٦ مكرر (د) ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٨ مكررًا ، ٨٨ مكرر (أ) ، ٨٨ مكرر (ب) ، ٨٨ مكرر (جـ) ، ٨٨ مكرر (د) ، ٨٨ مكرر (هـ) من قانون العقوبات] ، ويشمل فيما يشمل من هذا الباب جناية تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان أو مقاومة السلطات العامة بالسلاح أو تولى زعامة مثل هذه العصابات أو الانضمام إليها (م ٨٩ عقوبات) ، ويشمل هذا العفو جرائم التخريب والإتلاف العمدى للأملاك العامة والخاصة وللمرافق العامة والمصالح الحكومية والمؤسسات والجمعيات ذات النفع العام المؤثمة بالمادتين ٨٩ مكررًا ، ٩٠ عقوبات ، وجرائم الاحتلال بالقوة أو محاولة الاحتلال بالقوة للمبانى العامة أو المخصصة للمصالح الحكومية

أو المرافق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام (م٩٠ مكررًا عقوبات) ، وجريمة تولى ـ لغرض إجرامى ـ قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو الأسطول..... إلخ. بغير تكليف من الحكومة وبغير سبب مشروع (م ٩١ عقوبات) ، وجرائم تعطيل أوامر الحكومة أو تعطيل تنفيذها (م ٩٢ عقوبات) ، وجريمة من يتقلد رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو يتولى قيادة فيها بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبى هذه الجنايات (م ٩٣ عقوبات) ، وباقى جرائم أمن الدولة المعاقب عليها بالمواد ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ (أ) ، ٩٨ (أ) مكررا ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ب) مكررا ، ٩٨ (جـ) ، ٩٨ (د) ، ٩٨ (هـ) ، ٩٨ (و) ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات الواردة بالقسم الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .. ويسرى هذا العفو الشامل الذى أحدثك عنه ، على جنايات وجنح هتك العرض وإفساد الأخلاق بالباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وعلى جرائم الضرب المفضى إلى الموت والضرب المفضى إلى عاهة مستديمة ، والحريق العمد ، وهتك العرض وإفساد الأخلاق ، والقبض على الناس وحبسهم بغير حق وسرقة الأطفال وخطف البنات ، والسرقة والاغتصاب والتهديد والابتزاز، والتخريب والتعييب والإتلاف ، وانتهاك حرمة ملك الغير ، والترويع والتخويف والبلطجة ، المؤثمة بمواد أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

فما هو ضابط سريان العفو الشامل على أى جريمة من هذه الجرائم الواسعة بالغة الخطر على أمن البلاد والعباد ؟!

لم يقل القرار (الباطل) بقانون سوى أن تكون هذه الجرائم « لمناصرة الثورة » .

ولا يسعك إلاَّ أن تقف حائرًا مدهوشًا ، عند هذا الضابط الهمايونى الفضفاض ، وكيف يمكن أن تكون هذه الجرائم التى تشمل كل جرائم المدونة العقابية ـ عدا القتل العمد ـ بما فيها التخابر وتجارة السلاح والمفرقعات وسرقة السلاح والذخائر والحرق والنسف والتدمير وإحداث العاهات المستديمة والضرب المفضى إلى الموت والاغتصاب وهتك الأعراض ـ كيف يمكن أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت لمناصرة الثورة . ولم يتفضل القرار (الباطل) بقانون العفو الشامل الذى لا يعرف أحد سر هذه المعاجلة إليه قبل تشكيل البرلمان ـ لم يتفضل ببيان معيار« مناصرة الثورة» حتى نستطيع أن نهتدى إلى ما يدخل وما لا يدخل فى مناصرة الثورة.

التذرع بمناصرة الثورة ، أو التساند إليها ، تذرع بمجهول وتساند إلى مجهول ، لا ضابط له ولا رابط .. فمناصرة الثورة على إطلاقها باب واسع فضفاض وخطير ، يفتح الباب على مصراعيه للمجرمين العتاة ولكل أصحاب المصالح إلى الولوج منه للعفو عن جرائم غاية فى الخطورة بزعم أنها قد ارتكبت لمناصرة الثورة .. فما أسهل الادعاءات والاعتسافات ما دام لا يوجد ضابط حاكم ، وما أسهل أن تُنْسب جرائم فى منتهى البشاعة والجسامة والخطورة إلى مناصرة الثورة .. فرب زاعم يزعم أن ما وقع أحيانًا

من هتك عرض فى ميدان التحرير ، كان لمناصرة الثورة ، وأنه لم يكن عنه غناء لهذه المناصرة .. ورب قائل يقول إن مداهمة أقسام ومراكز الشرطة والاعتداء على العاملين فيها الذى وصل إلى حد الضرب المفضى إلى الموت أو العاهة المستديمة ، كان لمناصرة الثورة ، وأن سرقة السلاح والذخائر من الأقسام ومراكز الشرطة كان لمناصرة وتأمين الثورة ، وأن مداهمة الليمانات والسجون وإطلاق وتهريب المساجين كان لمناصرة الثورة ، وأن مهاجمة مقر وزارة الداخلية لإسقاطها عدة مرات كان لمناصرة الثورة ، وأن محاصرة والشروع فى مهاجمة مقر وزارة الدفاع كان لمناصرة الثورة ، وأن مهاجمة مبنى التليفزيون والإذاعة ، بما صاحبه من قتلى كان لمناصرة الثورة ، وأن التخابر مع دول وجماعات أجنبية كان بغرض مناصرة الثورة ، وأن إشعال الحرائق وحرق وتدمير المجمع العلمى كان لمناصرة الثورة ، وأن جرائم حرق مبنى وملفات الضرائب العقارية كان لمناصرة الثورة ، وأن جرائم السب والقذف والإهانة للمسئولين ولعباد الله ـ كانت لمناصرة الثورة ، وأن ما وقع من جرائم حول ماسبيرو أو الفتنة الطائفية بإمبابة وأطفيح ـ كان لمناصرة الثورة، وأن ترويع الآمنين وجرائم البلطجة التى جرت فى كل مكان إنما كانت لمناصرة الثورة ، وهكذا بلا ضابط يكف المطالبين عن الإمعان فى أطماعهم بلا حدود ، أو يوجه المقررين إلى معيار محدد مضبوط مأمون لتطبيق هذا العفو الشامل الضرير !!!

المناصرة تحتاج إلى تعريف وضابط .

والثورة ذاتها تحتاج إلى تعريف وضابط .

من تراب الطريق (٦٧٤)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٤)

فالثورة قد خالطتها ، بعد أيامها الأولى ـ خالطتها أجندات وأغراض لم تكن من الثورة ، وخالطتها فوضى وبلطجة لم تكن ولا يمكن أن تكون من الثورة ، والقرار (الباطل) بقانون الذى فتح الباب على مصراعيه للعفو الشامل ، جاوز أولاً ما استقر سالفًا فى قصر العفو على الجرائم السياسية ، ويكفيك لتبين هذا الخلط والتخليط أن ترجع إلى المرسوم بقانون ٢٤١/ ١٩٥٢ الصادر فى بدايات ثورة ١٩٥٢ وأحكام محكمة النقض الصادرة فى شأنه وسوف أعود إليها ، وزاد الطين بلّة أن هذا القرار (الباطل) بقانون ـ لم يضع أو يبين معايير وضوابط تعريف وتحديد المناصرة مثلما لم يبين معايير وضوابط تعريف وتحديد الثورة لإخراج أعمال الفوضى والبلطجة والعدوان الصرف ـ التى لا تنتمى ولا يمكن ومن غير المقبول أن تنتمى إليها .

لا يكفى هذا القرار (الباطل) بقانون أن يستثنى جرائم القتل العمد ليغسل يديه من الأرواح التى أزهقت بغير حق ، فالضرب المفضى إلى الموت هو فى نتيجته ـ أيًا كانت القصود ـ قتل للنفس التى حرم الله قتلها إلاّ بالحق ، والضرب المفضى إلى العاهات المستديمة ، قد يكون فى وقع نتيجته على المجنى عليه بحرمانه من عضو قد يكون بالغ الأهمية ـ معادلاً لإزهاق

(*) المال فى ٢٧ /٦/ ٢٠١٣

الروح ويزيد عليه بأن المجنى عليه يحيا ليعانى كل يوم بل كل لحظة وجيعة العضو الهام الذى فقده أو فقد منفعته .

الأدهى أن القرار (الباطل) بقانون العفو الشامل ، ممتد إلى التحقيقات، ومده إلى التحقيقات يعنى المصادرة على المطلوب ، إذ أن وقف التحقيق - بذريعة العفو !!! - يصادر على سبل التعرف عما إذا كانت الجرائم لمناصرة الثورة أم لأهداف وأغراض ومآرب خاصة لا تتعلق بالثورة وإنما تتشح بالثورة بغير حق !!!

وهذه القرارات المتتابعة للعفو بكل أنواعه ، صبت الزيت على النار لتقويض أمن مصر ، الذى يعانى بما فيه الكفاية وزيادة ، ولأهداف ملبوسة، وقد أقضت قرارات العفو المتعاقبة - أقضت بالفعل أمن مصر ، ودفعت مصر والمصريون ثمنها ، وحملت الأنباء المنشورة التى أعقبها - للغرابة - سكوت تام ، ما ينبئ عن أن تحليل الـ DNA لجثامين مرتكبى كارثة قتل جنودنا فى رفح فى رمضان الماضى ، أسفرت عن أن بعضهم - ممن شملتهم قرارات العفو السخية التسعة التى تعاقبت من ١٩ يوليو حتى ٩ أكتوبر ٢٠١٢ ، وآخرها كان قرارًا بقانون بعفو شامل !

على أن تناول انعكاسات هذه القرارات ، وإضرارها بالأمن القومى للوطن ، ليس غايتى هنا ، وإنما استهدف بيان « البطلانات » التى توالت فى كل اتجاه ، حتى قوضت أركان الدولة القانونية فى مصر .

فالنظم القانونية تعرف نوعين من العفو : العفو عن العقوبة ويكون بقرار من رئيس الدولة ، والعفو الشامل ولا يكون إلاّ بقانون صادر عن

السلطة التشريعية ، وهو لا يقف عند العفو عن العقوبة ، وإنما يمتد إلى آثارها ، ويمحو الإدانة ذاتها .

والعفو بنوعيه ، يكون فى الأحوال العادية تداركًا لعدل فات ، أو ظلم وقع ، أو دواع إنسانية أو اجتماعية أو قانونية طرأت . وفحوى ذلك أن فكرة « العدالة » هى الحاضرة الدافعة للعفو عن العقوبة أو العفو الشامل فى الأحوال والظروف العادية .

بيد أن العفو ـ بنوعيه ـ المصاحب أو التالى للثورات ، قد يخرج عن هذا الإطار التقليدى ، لينصف النظام الجديد ـ سياسيًا ـ من آثار النظام السابق. ولذلك كانت نوعية الجرائم التى ينصرف إليها العفو هى فقط الجرائم السياسية ، باعتبارها مدار الخلاف أو الاختلاف بين النظام الجديد الذى امتلك المقادير ، والنظام السابق الذى ولى أو أزيح .

ودون مصادرة على حق الثورة المصرية فى رعاية قيمها وأهدافها والانتصار لها ، فإن الرئيس لم يكن قائد الثورة ولا هو تولى دست الحكم بوصفه قائد ثورة ، وإنما بانتخابات أجريت وفقًا للشرعية الدستورية . ومع ذلك وبغض النظر عنه ، فإن ممارسة العفو بنوعيه ، سواء النابع عن فكرة العدالة وإعادة السواء بعامة ، أم النابع عن مطالب الثورة والنظام الجديد فى شأن جبر ما حدث من مساءلات عن الجرائم السياسية التى كان مرعيًّا فى إثارتها والمساءلة عنها أغراض أو مطالب النظام الذى رحل .

على أن ممارسة هذه السلطة ، وهى بغض النظر عن الالتباسات التى نجمت عن الفوضى ومست القواعد المفترض أن ترعاها المبادئ الدستورية

ويكفلها القانون ـ يجب أن تكون بصيرة بما تفعل ، مميزة بين العفو الذى يرعى عدالة فاتت ، وله ضوابطه لأنه مراجعة قد لا تكون حميدة أو صائبة لأحكام قضائية لها حجيتها واحترامها ، وبين العفو الذى ينصف النظام الجديد من سياسات النظام الآفل ، وهو إنصاف قد لا ينبع عن فكرة العدالة، وإنما حافزه السياسة . ولذلك قصره العارفون على العقوبات أو الأحكام الصادرة فى جرائم سياسية .

إن تقرير العفو بنوعيه ، قديم فى دساتير وقوانين الدولة المصرية التى تتعرض الآن لما يشبه هدمًا كاملاً لبناء وقوام الدولة .. فقد كانت المادة ٦٨ من قانون سنة ١٩٠٤ (للعقوبات) ـ تنص على أن حق العفو هو للخديو يستعمله بعد أخذ رأى ناظر الحقانية وذلك بالنسبة للعفو من العقوبة ، أما بالنسبة للجريمة ـ أو ما صار يوصف لاحقًا بالعفو الشامل ـ فبعد أخذ رأى مجلس النظار .

ونصت المادة ١٥٢ من دستور ١٩٢٣ ، على أن العفو الشامل لا يكون إلاّ بقانون ، أما العفو عن العقوبة أو تخفيفها فكان للملك . ونصت المادة ١٢٧ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، على أن : « لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها ، أما العفو الشامل فلا يكون إلاّ بقانون» . ولم يخرج دستور ١٩٧١ عن هذا النص، فنصت المادة ١٤٩ منه على أن : « لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها ، أما العفو الشامل فلا يكون إلاّ بقانون » ، وعلى ذلك أيضًا نصت الفقرة التاسعة من المادة ٥٦ من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ .

هذا وتكفلت المواد ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ من قانون العقوبات ببيان أحكام كل منهما ، فنصت المادة ٧٤ عقوبات ، ولا تزال كما هى منذ سنة ١٩٣٧ ، وهى تقابل المادة ٦٨ من القانون ٣/ ١٩٠٤ سالف الإشارة ـ نصت على أن: « العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها ، أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا . ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك » .

ونصت المادة ٧٥ ، المستبدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ ، وهو تعديل اقتصر على المسميات الجديدة للعقوبات بعد حذف مسمى « الأشغال الشاقة » ، نصت على أنه : «إذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد . وإذا عفى عن محكوم عليه بالسجن المؤبد أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتمًا تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين . والعفو عن العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون . وهذا كله إذا لم يُنص فى العفو على خلاف ذلك » .

ونصت المادة ٧٦ على أن : « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير فى إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة . ولا يمس حقوق الغير إلاّ إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك » .

من تراب الطريق (٦٧٥)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٥)

فى مقال سابق ضمن سلسلة « توابع الفوضى » ـ أن العفو عن العقوبة له غايات وضوابط يجب الالتزام بها ، فهو باب لا يتسق مع النظام القانونى للدول ، إذ بمقتضاه يخول لشخص مصدر القرار إبطال آثار الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الدولة ، وينطوى على خرق مبدأ الفصل بين السلطات بإخلاله بقوة الحكم وباستقلال القضاء الذى أصدره، ثم هو يمس بالصفة اليقينية للعقوبة ، ويفتح بابًا لعدم الخضوع لها، وقد يكون هذا الخضوع لازمًا وواجبًا .

وسلطة رئيس الدولة فى العفو ، ليست سلطة تحكمية ، وإنما هى تمارس على أساس من ذات الاعتبارات التى يسترشد بها المشرع والقاضى حين يسن أولهما العقوبة ، ويوقعها أو يطبقها الثانى فى إطار ما يحكم القاضى من أدلة الإدانة والبراءة ، ومواءمة وتفريد العقوبة إن حقت الإدانة . وعلى ذلك فإن العفو الرئاسى محكوم بوجوب موافقته لمصلحة المجتمع ، ووجود مصالح حقيقية تبرر هذا العفو ، والذى عنى القانون بوضع ضوابط لممارسته تحديدًا وتقنينًا له .

(*) المال فى ٢ /٢٠١٣/٧

فقد رأينا أن المادتين ٧٤ ، ٧٥ عقوبات ، وضعتا ضوابط ، فنصت أولاهما على أن العفو لا يسرى أصلاً على العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ، ما لم ينص فى أمر العفو على خلاف ذلك ، والمقصد من النص تنبيه صاحب القرار إلى أن العفو هنا مركب مضاعف ، وإلى لزوم أن يكون لمثل هذا العفو المضاعف اعتبارات حاضرة فى ذهن صاحب القرار . ومثل ذلك ، بل أحوط منه ، ما نصت عليه المادة ٧٥ عقوبات ، من أنه عند إبدال العقوبة بأخف منها ، لا يجوز النزول إلاّ درجة واحدة ، من الإعدام إلى السجن المؤبد ، وأنه فى حالة العفو عن السجن المؤبد أو استبداله بعقوبة أخف ـ يتعين وضع المعفو عنه حتمًا ـ وكما قال النص ـ تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات ، كما أكدت فقرتها الأخيرة على أن العفو لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة/٢٥ من قانون العقوبات ، ما لم ينص فى العفو على خلاف ذلك . فهذا بدوره تنبيه إلى ضوابط ، وإلى وجوب أن يستند الخروج عنها إلى اعتبارات يجب أنْ تكون حاضرة فى إصدار العفو على خلافها .

و أنت لست بحاجة لأن أذكر لك أن قرارات العفو المتعاقبة التى عرضتها ، قد خرجت عن ذلك ، ولم تلتزم به ، ونزلت ـ مثلاً ـ بعقوبة الإعدام إلى السجن ١٥ سنة ، وأعفت عن بعض عقوبات الإعدام بلا عقوبة بديلة ، ولم تقرر قط وجوب وضع المعفو عنه تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنوات أو حتى أقل من ذلك .

زد على ذلك أن قرارات العفو خرجت عن قاعدة أن للعفو عن العقوبة طابعًا احتياطيًّا ، بمعنى أنه لا يلتجئ إليه إلاّ إذا صار الحكم بالعقوبة باتًّا ، فما دام الحكم غيابيًا يجوز المعارضة فيه ، أو قابلاً للطعن بالاستئناف أو بالنقض ، فإن العفو عن العقوبة يغدو ماسًا وتعرضًا للسلطة القضائية بغير موجب ولا مبرر ، ما دام فى وسع المحكوم عليه أن يعارض فى الحكم الغيابى ، أو يستأنف الحكم الحضورى ، أو يطعن عليه بطريق النقض .

و فى ذلك تقول محكمة النقض إن محل العفو : « أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية»

كما يتعين أن تكون العقوبة المحكوم بها لم تنقض بعد ، ذلك أنه لا علة للعفو إذا كانت العقوبة قد انقضت ، حالة كون هذا العفو لا يمحو الإدانة كالعفو الشامل الذى لا يكون إلاّ بقانون . هذا بينما شملت قرارات العفو محكومًا عليهم بأحكام غيابية ، وبأحكام قابلة للطعن عليها مما غدا معه العفو مصادرة على السلطة القضائية .

على أن محاذير وأخطار هذه القرارات ، ما حملته بعض الصحف من أن بعض من شملتهم قرارات العفو ، تخصص فى توريد السلاح إلى سيناء، ومنهم من قضى بعقابه بالسجن المؤبد ، وأن شيوخ القبائل السيناوية قد اعترضوا بسبب الإفراج عن (١٦) مهربًا للأسلحة الثقيلة ، ومنهم أربعة من قتلة شهداء رفح ، وأن قرارات العفو صدرت من الرئاسة مباشرة إلى مصلحة السجون مما حال دون اتخاذ الإجراءات الاحتياطية الواجب اتخاذها قبل إخلاء سبيل المعفو عنهم .

ممارسة سلطة العفو ، وهى باب استثنائى ، يجب أن تكون فى إطار فلسفة حاضرة فيما يصدر به من قرارات ، ومما يذكر ، ويبدو أن الحاضر فى الفوضى وتوابعها لم يلتفت إليه ، أن ثورة يوليو ١٩٥٢ تنبهت إلى ذلك وراعته فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ، فقد اتجه بالعفو إلى الجرائم السياسية لا الجنائية ، وعنيت مذكرته الإيضاحية ببيان معنى الجريمة السياسية ، وتناولت ذلك عدة أحكام لمحكمة النقض فى ١٧/ ١١/ ١٩٥٣، وفى ١٦/ ١١/ ١٩٥٣ ، وفى ١/ ٤/ ١٩٥٤ ، و ورد بهذه الأحكام لمحكمتنا العليا : « إن الشارع قد حدد فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية معنى الجريمة السياسية التى قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها بأنها هى التى ارتكبت لسبب أو غرض سياسى وقيدها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية البلاد ، وذلك لعلّة معينة رآها هى إسدال الستار على التطاحن الداخلى وآثاره باعتبار أن الإجرام فى هذا النوع لا يستهدف الجانى فيه إشباع غرض شخصى أو يندفع إليه بباعث من الأنانية» . (حكم نقض ١٧ نوفمبر١٩٥٣) . وتطبيقًا لهذا المعيار ، استبعدت محكمة النقض بهذا الحكم الجريمة المعروضة عليها لأنها ليست من الجرائم السياسية التى يشملها العفو ، وقالت فى ذلك ما نصه : « وإذن فمتى كان الثابت أن الطاعن دين بأنه : أولاً ـ انضم إلى جمعية بمصر ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظًا فى ذلك ، ثانيًا ـ روج بالمملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة

الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظًا فى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم السياسية التى قصد المرسوم سالف الذكر العفو عنها ـ يكون قد طبق القانون تطبيقًا سليمًا » . وفى حكمها الصادر ١٦ نوفمبر ١٩٥٣ ، قضت محكمة النقض باستبعاد طائفة أخرى ـ من دائرة الجرائم السياسية التى يمكن أن ينصرف إليها العفو ، وقالت : « إن الجرائم التى ارتكبت لغرض دينى أو اجتماعى تخرج عن تلك الحدود ، ولا يمكن اعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفها الشارع فى المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ » .

كانت هذه ثورة تعرف ما تريد، وتلتزم بأصول حددتها ، لا خلط فيها ولا تخليط ، وأنت حين تستعرض قرارات العفو سالفة البيان التى طفنا ببعض ما ورد بها ، لا تجد فيها جريمة سياسية واحدة ، وإنما هى جرائم جنائية بالغة الخطر ، وقَضَّت وتقض مضاجع أمن وأمان مصر وحقوق المصريين ، ما بين القتل العمد مع سبق الإصرار والشروع فيه ، والاتجار فى السلاح والذخائر ، وتهريب الأسلحة الثقيلة ، والخطف والسرقة بالإكراه ، وإتلاف الممتلكات ، وحيازة وإحراز الأسلحة النارية والبيضاء ، والعبث بالحدود المصرية والمناطق العسكرية المحظورة ، وبحرمة الأراضى المصرية وثرواتها المعدنية ، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر فضلاً عن إطلاق الحبل على الغارب إلى كافة الجرائم بالمدونة العقابية فى القرار (الباطل) بقانون العفو الشامل ، ومن اللافت الذى لا يفوت ولا ينطلى على غرير ، أنه لابس جانبًا من هذه القرارات عناية باتجاهات حزبية معينة، ولا تصدر عن

قيم وأهداف الثورة التى تتمسح بها ، ثم هى لم تقدم أى منطق أو أسباب يستشف منها أن فكرة « العدالة » كانت حاضرة ومطبقة فى العفو الذى شمل فيمن شمل من ارتكبوا جنايات جنائية فى غاية الخطر!!!

هذه « البطلانات » الضريرة المتعاقبة ، دفعت وتدفع مصر والمصريون ثمنها ، والتأمت ببطلانات أخرى سابقة عليها وتالية لها ، قوضت أركان الدولة القانونية ، وهى مرجع ما نطلق عليه أن البناء البادى لنا الآن هو بناء من خزف وأعمدته من طين !!!

* * *

من تراب الطريق (٦٧٦)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٦)

من الفواجع التى كشف عنها حكم ومذكرة محكمة جنح مستأنف الإسماعيلية ، وصدر بعد كتابة السطور السابقة ، أنه كشف أن الرئيس أصدر قانونًا ـ لا يملك إصداره ـ ليعفو عن نفسه من تهمة الهروب من السجن وما اقترن وارتبط بها من اتهامات كانت قيد التحقيق وإن تعثر أو تمهل أو تراخى .. فقانون العفو الشامل الذى أصدره الرئيس فى ٩ أكتوبر ٢٠١٢ بلا سلطة تشريع ، قد طُوى ضمن الكبائر التى طُوى عليها وأسلفناها ـ طُوى على امتداده إلى الجرائم التى لا تزال قيد التحقيق ، وقد قلنا ولا نزال نقول إن هذه سابقة غير مسبوقة ، لا شبيه ولا مثيل لها ، وكان ظننا قبل ما كشفه حكم ومذكرة جنح مستأنف الإسماعيلية ، أنها سابقة جهولة فقط ، ولكن استبان الآن أنها وإن كانت جهولة ، لأن القانون لا يبيحها ولا يعرف لها علة ، فالعفو يكون عن « عقوبة » محكوم بها لا عن محض اتهام يجرى التحقيق فيه ، فإنها سابقة « خبيثة » ، « لئيمة » ، «مقصودة» ـ فسوف يتماحك الرئيس ومن هربوا معه من سجن وادى النطرون يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ ، بأن قانون العفو الشامل الذى أصدره الرئيس فى ٩ أكتوبر ٢٠١٢ ، قد شملهم بالعفو الشامل ، ولن يجدوا بأسًا ولا حرجًا فى أن يتساندوا إلى أن الجرائم المنسوبة إليهم ارتكبت لمناصرة

(*) المال فى ٣ /٢٠١٣/٧

الثورة ، وأن القبض عليهم واعتقالهم إنما كان لمصادرة الثورة ، وأن المنسوب إليهم من هروب وما اقترن به ، إنما كان لمناصرة الثورة ، وسوف يجد هذا المطلب المتحايل متسعًا فيما تضمنه ذات قانون العفو الشامل من امتداده إلى كافة الجرائم فى المدونة العقابية ـ عدا القتل العمد ـ بما فى ذلك جرائم التخابر بكل أنواعها وبكل قيودها وأوصافها حسبما مر بنا فى استعراض مواد نطاق هذا القانون الذى بدا لنا ضريرًا كفيفًا ، ثم اتضح أنه بصير قاصد مرير .

لقد قلنا قبل أن نكتشف هذا التدبير الخبىء الخبيث اللئيم المقصود ، أن معيار « مناصرة » الثورة ـ معيب هلامى فضفاض غير منضبط ، وكان ظننا حين كتبنا أنه جهالة جهولة حسنة النية ، فاستبان أنه استبصار عالم مقصود ، وإنْ بقيت له الجهالة الجهولة ومخالفة كل المبادئ الدستورية والقانونية ، ومبادئ العدالة والأعراف القانونية . وقلنا قبل أن نكتشف هذا التدبير الخبىء الخبيث اللئيم المقصود ، أن مد العفو الشامل إلى جرائم قيد التحقيق، جهالة جهولة لا يبيحها القانون ولا الدستور ، لأن العفو الشامل وغير الشامل ، لا يرد ولا يجد علته أو سببه إلاَّ بالنسبة لعقوبة محكوم بها قضائيًا لا سبيل لحسرها عن المحكوم عليه إلاَّ بالعفو ، سواء الرئاسى أو الشامل الذى لا يكون إلاَّ بقانون ـ وأنه من ثم لا علة ولا سبب ولا حكمة لمدّ العفو إلى جرائم « لم يحكم » فيها بالإدانة ولا تزال فى مرحلة أو قيد التحقيق ، فضلاً عما فى هذا من « مصادرة » غير جائزة على التحقيق وعلى القضاء ، ومسارعة أو معاجلة لا منطق ولا حجة لها !!

واليوم استبان لنا أنها وإن كانت جهالة جهولة ، إلاَّ أنها مستبصرة خبيثة لأسباب خبيثة هى المصادرة على اتهام قادم ومساءلة قادمة ، ليس فقط عن

هروب من السجن وهو فى حد ذاته جريمة أيًّا كان سبب أو سند السجن ، وإنما هو مقترن بجرائم أخرى فى المدونة العقابية لا يجوز « المصادرة » على تحقيقها وما يستتبعه من مساءلة ومحاكمة يصادر العفو الشامل المتعجل عليهما !!

نعرف من مبادئ وتقاليد القضاء أن القاضى يتنحى ويُرَدّ عن نظر الدعوى إذا لم يتنح إذا كانت له مصلحة فيها ، فماذا عن رئيس الجمهورية فيما يتصل بعفو شامل خرج بقانون إصداره عن الدستور والقانون والأعراف ، وهو وأقرباء إليه من جماعته السياسية لهم مصلحة فى إصداره، وعلى هذا النحو الذى بدا لنا كفيفًا فإذا به بصيرًا قاصدًا مريدًا ؟!!

وما أثر هذا التحايل ، وغياب المصداقية ، على شرعية الحكم وشرعية القانون الفاقد أصلاً للمشروعية بصدوره بلا سلطة لإصداره ؟!!

وهل قدر على مصر والمصريين ، أن تعيش ويعيشون تحت مظلة بناء باطل غارق فى بطلانات بغير حد ، لا بسها تحايل خبىء وغش مقصود ؟!

بدا لى وأنا أتأمل فى الوضع ، أن العنوان الذى اخترته سلفًا لهذه المقالات لا يفى بالمقصود ، فقد كان ظنى حين اخترته أن البطلانات وليدة الجهالة وقلة الدراية والخبرة ، فاستبان لى أن الجهالة مقرونة بمآرب ونوايا مغرقة فى السوء ، أخذت وتأخذ بلادنا إلى « غيابات » مخيفة لا نجاة منها ولا من آثارها إلاَّ بعد سنين ، ومع الجهد الجهيد !!!

إلى أين يا من وليتم البلاد فى ظرف أغبر ؟!!

إلى أين يا مصر و يا مصريـــون ؟!

هل لنا من نجاة من هذا التيه الضال العظيم ؟!!!

من تراب الطريق ! (٦٧٧) بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*) (١٧)

قطع الاستطراد مع قرارات العفو الرئاسية ، وقانون العفو الشامل ـ قطع تتابع السياق الزمنى فيما توالى من بطلانات فى أداء الرئيس وإدارته ، فى هوجة من الفوضى لا يحكمها ضابط ولا رابط !

وسط هذه الغيوم الناجمة عن البطلانات المتلاحقة ، والمحاولات الضريرة الأظهر بطلانًا لرأب الصدع ، أصدر الرئيس فى أغسطس ٢٠١٢ إعلانًا دستوريًّا باطلاً ومعدومًا لأنه لا سلطة له فى إصداره ، ولا عبرة بتسميته له ، فالقاعدة حتى بالنسبة لأحكام القضاء ، أن العبرة فى وصفها هل هى حضورية أم غيابية هى بحقيقة الواقع ، لا بما تسبغه الأحكام على نفسها .. فما أصدره الرئيس ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ ثم تعدل تاريخه فى اليوم التالى إلى ١١ أغسطس ، هو محض قرار جمهورى ، يُقيم كقرار جمهورى ، ولا قيمة ولا معنى لما أُسبغ عليه من أنه إعلان دستورى . فلا مرجعية دستورية أو قانونية لهذا الوصف ، وإنما ريم بالتسمية « المصادرة » على ما عابه من بطلان وانعدام فى شتى نواحيه !

ففى هذا الإعلان الباطل المعدوم ، أعطى الرئيس لنفسه بنفسه ، بلا سند، سلطة التشريع ، ليحل نفسه محل البرلمان ، ويجمع فى سابقة غير

(*) المال فى ٤ /٢٠١٣/٧

مسبوقة ، وباطلة ، بين رئاسة السلطة التنفيذية ، وبين السلطة التشريعية ، فيكون هو الرئيس والبرلمان التشريعى فى ذات الوقت !

وتوسل القرار إلى هذا البطلان المخالف لكل المبادئ الدستورية فى العالم أجمع ، وهو مبدأ الفصل بين السلطات ، وعدم جواز الجمع بينهما ، توسل القرار إلى هذا البطلان الضرير بإلغاء الإعلان الدستورى المكمل ، وتخيل أن هذا يجزئه فى أن يأخذ الرئيس لنفسه كافة السلطات المقررة بالمادة (٥٦) من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ ، الذى أقسم الرئيس فى قسمه يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٢ على احترامه وما لحق به ، والذى ظل ساريًا حتى صدور دستور الإخوان فى ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢ ، وتصدر على مقتضاه كافة القرارات الجمهورية التى تورده فى ديباجاتها كمرجعية وسند لإصدارها .

فالمادة (٢٥) من هذا الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ ، والذى ظل معمولاً به حتى صدور دستور الإخوان فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، تنص على إلزام الرئيس « باحترام الدستور وسيادة القانون على الوجه المبين بذلك الإعلان والقانون » ، واستثنت صراحة من مباشرته لاختصاصاته فور توليه مهام منصبه ـ استثنت ما جاء بالبندين ١ ، ٢ من المادة (٥٦) من ذلك الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١٢ .

ومقتضى ذلك ، أن السلطات الواردة فى المادة (٥٦) التى تساند إليها الإعلان الدستورى الباطل المعدوم الصادر ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، مستبعد منها بصريح اللفظ والعبارة فى المادة (٢٥) ـ سلطة التشريع والموازنة العامة، فكلاهما مستبعد من السلطات التى يباشرها الرئيس إلى أن يتم استكمال

البناء الدستورى للدولة ، ولذلك لجأ الإعلام الباطل إلى استبدال نص المادة (٢٥) من إعلان ٣٠ مارس ، ليتمشى النص المستبدل مع المراد، وفات الإعلان الصادر فى أغسطس ٢٠١٢ ، والموصوف ـ قوة واقتدارًا ـ بأنه إعلان دستورى ، فاته أن مصدره لا يملك سلطة إلغاء أو تعديل الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١، وأن أى تعرض لمواده بالإلغاء أو التعديل يقع باطلاً ومعدومًا ولا أثر له فى الواقع أو القانون !

كان مربط الفرس فيما وصف فى أغسطس ٢٠١٢ بأنه إعلان دستورى ـ أن الرئيس أعطى فيه لنفسه بنفسه سلطة التشريع ، إلى جوار رئاسته للسلطة التنفيذية ـ وأن هذا « الجمع » غير جائز دستوريًا ، ولا فى بلاد تركب الأفيال، وأن ما توسل إليه ذات الإعلان لاقتناص هذه السلطة ، لا يسعفه ، فإعلان ٣٠ مارس الذى تساند إلى مادته (٥٦) ، تستثنى مادته (٢٥) صراحة ونصًا ـ من سلطات الرئيس المرتقب ـ سلطة التشريع والموازنة العامة الواردة تحت رقم ١ ، ٢ بالمادة (٥٦) .

ونظرت مصر فوجدت رئيسًا يجمع بين رئاسة السلطة التنفيذية ، ووظيفة البرلمان التشريعى ، فلماذا هذا العبث الضرير ؟!

وهل هو عبث وضرير ؟

من ناحية كونه عبثًا ، فهو عبث ، لأنه يضرب عرض الحائط بكل المبادئ الدستورية والقانونية !

ومن ناحية كونه ضريرًا ، فهو ضرير ظاهرًا ، لأنه مخالف لكل ما تقدم ، ولكنه مستبصر من ناحية أهدافه ومآربه !

فمن مآربه سبق الإصرار والترتيب لسلسلة من البطلانات سوف نراها، وبلغت ذروتها بإصدار إعلان آخر وصف بدوره بأنه دستورى ، أصدره الرئيس فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، وأوغل فى سلطات لم يسمع بها أحد من قبل، أولها تحصين قراراته والمصادرة على الطعن عليها ، والثانية تحصين مجلس الشورى المُنذر بحله ، والثالثة تحصين الجمعية التأسيسية المعروض أمرها فى عدة دعاوى أمام مجلس الدولة .

نعود إلى الإعلان الموصوف بالعافية بأنه دستورى ، المعدل تاريخ إصداره إلى ١١ أغسطس بدلاً من ١٢ أغسطس ، فنجد أن ديباجته تشير إلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠١١ ، والإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ ، ومن ثم يبنى عليهما .

وأول القصيدة ، إلغاء الإعلان الدستورى التكميلى ، وثانيها النص فى المادة الثانية على استبدال المادة (٢٥) ليتولى الرئيس ـ مصدر القرار ـ فور توليه مهام منصبه – كامل الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة (٥٦) من الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس .

وتحديد « كامل الاختصاصات » لا يرجع فيه إلى المادة (٥٦) فقط ، وإنما يرجع إلى باقى مواد الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، والمادة (٢٥) منه تستبعد صراحة ونصًّا سلطتى التشريع والموازنة العامة من الاختصاصات الواردة بالمادة (٥٦) ، ويقع استبدالها باطلاً عديم الأثر ، وعلى ذلك يكون إعلان أغسطس ٢٠١٢ قد حمل معاول هدمه الذاتية ، وهدم نفسه بنفسه ، فالإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١٢ والمتساند إليه ، يمنع استيلاء الرئيس المرتقب على سلطتى التشريع والموازنة العامة ، ولا يبيح

منحهما له ، ويستثنيهما صراحة ونصًا من الاختصاصات التى أوردتها المادة (٥٦) ، ولم يكن فى وسع الرئيس وهو يصدر فى أغسطس إعلانه هذا الباطل، أن يلغى أو يعدل فى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، وإلا انهدم البناء كله ، ولذلك كان عليه ـ وقد فعل ـ أن يتساند فى ديباجة إعلانه هذا الباطل إلى ذات الإعلان الدستورى ٣٠ مارس .

وما دامت المادة الثانية من ذلك الإعلان الباطل المعدوم ، قد خاب أثرها، ولا سلطة للرئيس فى التشريع ومن ثم فى استبدال المادة (٢٥) من إعلان ٣٠ مارس ، بدا جليًا أن ذات إعلان أغسطس قد فقد سنده ومرجعيته ، فلا الرئيس استمد سلطة التشريع حتى يشرع ، ويستبدل نصًا قانونيًا أو يعطى لنفسه بالمادة الثالثة سلطة تشكيل جمعية تأسيسية ثالثة ، ناهيك عن أن يشرع إعلانًا دستوريًا ، ولا هو قائد ثورة حتى يحتكم إلى الشرعية الثورية ، فقد جاء إلى دست الحكم بانتخابات أجريت وفقًا للمبادئ الدستورية والإجراءات العادية !!

* * *

من تراب الطريق (٦٧٤)

بناء من خزف وأعمدته من طين !! (*)

(١٨)

ليس صحيحًا أن الإعلان الموصوف احتيالاً بأنه دستورى ، الصادر ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ـ ليس صحيحًا أنه من أعمال السيادة حتى يحجب القضاء عن النظر فيه .. فذلك الإعلان صادر بقرار من رئيس الجمهورية ، ووصفه هو قراره هو بأنه إعلان دستورى ، وصف من عندياته ، أسبغه هو على قراره ، ولا يحجب القضاء عن النظر فى مشروعيته كقرار جمهورى، إلاّ أن يثبت أولاً أنه بالفعل إعلان دستورى يدخل من ثم فى أعمال السيادة، وتكييف هذا القرار بأنه محض قرار جمهورى أو أنه ـ كما يزعم مصدره ـ إعلان دستورى ، مسألة « أوليّة » لا تتعرض لأعمال السيادة ، فهى لا تنظر ابتداءً فى « مضمون » القرار أو الإعلان ، وإنما فى « تكييفه » من ناحية « كيفية » و« سلطة » إصداره ، وهل يدخل بمقتضى هذا التكييف فى باب الإعلانات الدستورية حقيقة وقانونًا ، فيعد من ثم من أعمال السيادة ، أم أنه محض قرار جمهورى أسبغ عليه من أصدره صفة وتكييفًا لا يتفقان مع صحيح الواقع والقانون ؟!!!

استقر القضاء ، واستقرت أحكام محكمة النقض ، على أن العبرة فى وصف الأحكام ، وكذلك قرارات النيابة العامة ، هى بحقيقة الواقع ، لا بما تسبغه الأحكام أو القرارات على نفسها من أوصاف ، وإلاّ كان التسليم

(*) المال فى ٨ /٢٠١٣/٧

بذلك مصادرة على المطلوب . فلا يعد الحكم غيابيًّا مثلاً أو حضوريًّا ، إلاّ تبعًا لحقيقة الواقع ، فهو حضورى وإن وصفته المحكمة بأنه غيابى ، طالما ثبت من حقيقة الواقع أنه حضورى ، وكذلك العكس ، وكذلك كل ما يصدر من تكييف للأحكام والقرارات . العبرة فيها بحقيقة الواقع ، لا بشيء سواه !!!

والقرار الصادر ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، صادر من رئيس الجمهورية ، الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ، بصفته رئيس جمهورية أتى إلى المنصب بإجراءات عادية طبقًا للمبادئ الدستورية ، وليس قائد ثورة ، فلم يكن سيادته قائد ثورة ، ولا صدر هذا القرار فى « حالة ثورة » يصح ـ إن صح ـ التشفع بها لاقتناص سلطة إصدار إعلانات دستورية !!!

و مصدر القرار رئيس للسلطة التنفيذية ، وليس السلطة التشريعية ، ولا يجوز تحت أى تعلّة أو ذريعة أن يكون رئيس الجمهورية هو هو السلطة التشريعية للبلاد ، يشرع لها ثم ينقلب إلى الوجه الآخر ليتابع التشريع بصفته الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ، مثلما لا يجوز له تحت أى تعلّة أو ذريعة أن ينسلخ من رئاسته للسلطة التنفيذية ليكون سلطة تشريعية تشرع القوانين التى تحكم السلطة التنفيذية وتحكم على مقتضاها السلطة القضائية.

فرئيس الجمهورية ، كبر أم صغر ، شخص واحد ، ما جعل الله له من قلبين فى جوفه ، ودساتير العالم تتفق على « الفصل » بين سلطات الدول : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فلا تجتمع فى

« معين » واحد ، ثم إن الفصل فى ممارستها ـ مع اختلاف المعين ـ واجب، بحيث لا يجوز أن تتدخل إحداها فى سلطات السلطتين لأخريين.

هذا مبدأ دستورى تقرره كافة دساتير العالم من أيام مونتسكيو ، وعليه بنيت كافة الدساتير المصرية بدءًا من دستور ١٩٢٣ ، ومرورًا بكافة الدساتير حتى دستور ١٩٧١ ، والتزم بذلك الإعلان الدستورى الصادر ٣٠ مارس ٢٠١١ .

و رئيس جمهورية مصر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، كان فقط رئيس الجمهورية ، ولم يكن السلطة التشريعية ، فلا كان سيادته مجلس الشعب المنحل بحكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ، ولا هو سيادته مجلس الشورى الذى جعل يسابق الريح ـ رغم بطلانه ـ لتشريع القوانين قبل أن تحكم الدستورية العليا بحكمها المؤكد صدوره ببطلان تشكيله من منشئه هو الآخر ، والذى قضى فعلاً فى٢ / ٦/ ٢٠١٣ ببطلانه، لعدم دستورية القانون الذى بنى عليه تشكيله هو ومجلس الشعب المقضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ باعتباره غير موجود من بداية تشكيله بعدم دستورية ذلك القانون .

والقرار ذاته الصادر ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، يقول بعد الديباجة والمقدمة ـ «فقد قررنا ما يلى : » ، فما صدر عن رئيس الجمهورية فى ذلك التاريخ «قرار» وليس قانونًا ، ولا اتبع فى إصداره إجراءات تشريع القوانين من السلطة التشريعية ، ثم إصدارها بعد ذلك من رئيس الجمهورية !!!

وما يقال عما أصدره رئيس الجمهورية فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، يقال على ما أصدره فى ١٢ أغسطس ثم قال إن صحته ١١ أغسطس خلافًا لما نشر فى الجريدة الرسمية ١٢ أغسطس ٢٠١٢ .. وقد أسلفنا أنه وقع باطلاً ومعدومًا قيامه باستبدال نص المادة (٢٥) من الإعلان الدستورى الصادر

٣٠ مارس ، والذى ظل يحكم الحياة الدستورية حتى صدور دستور الإخوان فى ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٢ ـ فلا مرجعية ولا سند لإجراء أى تعديل فى أى نص من نصوص ذلك الإعلان الدستورى ، ويكون ما أجراه الرئيس محض اغتصاب مادى ـ لا قانونى ـ لسلطة لا يملكها ، ولا ولاية له بمباشرتها ، ومن ثم خاب أثر ذلك القرار الموصوف احتيالاً بأنه إعلان دستورى ، خاب أثره فى « اقتناص » سلطة تشريعية لرئيس الجمهورية ، وهو المخطط الضرير الذى سعى إليه ما أصدره الرئيس سواء فى ١٢ أو فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ !!!

وعلى ذلك فما أصدره رئيس الجمهورية فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، هو محض قرار جمهورى ، وليس إعلانًا دستوريًا ، يعامل ويقيم كقرار جمهورى، وهذا الحديث ـ كما تلاحظ ـ حديث فى « التكييف » وليس حديثًا « فى المضمون » .. والبت فى « التكييف » مسألة أولية لا توصف بأنها خوض فى أعمال السيادة ، فلا محل لذلك ، إلاّ حالة التطرق إلى « مضمون » عمل فعلى من أعمال السيادة ، ولا يصدق على قرار رئيس الجمهورية أنه عمل من أعمال السيادة ما دام ليس إعلانًا دستوريًا ، فضلاً عمّا اعتوره من اغتصاب سلطة ـ اغتصابًا ماديًا ـ ليست له ، مما غدا ما أصدره عملاً باطلاً لا يمكن البناء أو ترتيب نتائج عليه !!!

فعلام اشتمل هذا العمل الباطل المعدوم ؟!!!

من تراب الطريق (٦٧٩)

عن أى شرعية (*) يتحدث الدكتور محمد مرسى !!!

كان من أعجب وأغرب ما سمعت ، خطاب الدكتور محمد مرسى ، عشية انتهاء المهلة العادلة الحكيمة التى أعطتها القوات المسلحة للارتفاع إلى مستوى المسئولية ، وإجابة طلبات الشعب الذى انتفض ثائرًا على ما حاق به، وطالبًا ـ فى سلميّة لا ينكرها إلاّ أعمى ـ إجراء انتخابات رئاسية عاجلة تتيح للوطن ، فى تعبير مشروع ، أن يعلن عن إرادته فيمن يحكمه لفترة قادمة بعد أن أفرز العام المنصرم ، ومن قبله مائة يوم لمجلس الشعب المحلول ، أداءً أخذ مصر وشعبها إلى هاوية سحيقة بدت بلا قرار !!!

ومن أعجب وأغرب ما سمعته فى هذا الخطاب العجيب الغريب ، الذى طفق يقود مصر إلى حرب أهلية تهون فيها دماء المصريين ، الإخوانى وغير الإخوانى ، فالدم المصرى مصرى ، هو دم الإخوانى وغير الإخوانى، السلفى والعصرى ، المسلم والمسيحى ، اليمينى واليسارى ، الحاكم والمحكوم ، الغنى والفقير ، الموظف وغير الموظف ، العامل والمهنى والفلاح ، الذكر والأنثى ، الشيخ والشاب ، فكل دماء هؤلاء دماء مصرية، يجب الحفاظ عليها وصيانتها ، بينما يزين الخطاب العجيب ، للسامعين من المضللين من فصيله ، أنه ما دام هو يضحى بدمه فى سبيل « الشرعية » التى يتماحك فيها ، فإن على الجميع من الأتباع المؤيدين ، أن يضحوا بدمائهم ،

---

* جريدة التحرير فى ٢٠١٣/٧/٧

وأن يرفعوا راية الجهاد ، ليقاتلوا بنى جلدتهم .. شعب مصر التى ينتمون إليها ، مهما خادعهم المخادعون عن الأممية الإسلامية والخلافة العامة للمسلمين التى تزول أمامها حدود الأوطان !!!

وأعجب وأغرب ما سمعته فى هذا الخطاب العجيب الغريب ، تماحك ملقيه ويعلم الله وحده من كتبوه أو اشتركوا معه فى كتابته ، تماحكه فى « شرعية » جعل يرددها مرارًا ، دون أن يرى أى شرعية ، فى ثورة مصر وانتفاض شعبها فى كل بقاعها .. ويتجاهل فى منطقه هذا العجيب ، أنه لا توجد شرعية أبدية ، ولا مصادرة على حقوق الشعب الأصيل فى أن يسحبها كما أعطاها ، ويتجاهل خطاباته الأولى التى طفق الإعلام يذيعها بنبراته الحماسية وهو يعلن الولاء للشعب وأن السلطة للشعب صاحب السلطة الأساسى والوحيد ، وأنه لا سلطة لأحد سواه . ولكنه لم يتجاهل ذلك أو يتناساه فحسب ، وإنما نسى الاسلام الذى يدعى أنه يتحدث بلسانه .. نسى ما قاله أبو بكر الصديق ، فى أول عهده بالخلافة : « إن أنا أحسنت فأعينونى وإن أنا زغت فقومونى » ، وقوله حين صعد المنبر يوم مبايعته : « لوددت أن هذا الأمر كفانيه غيرى » فلم يتذكر ذلك ولا قول الفاروق عمر بن الخطاب: « أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم»، ولا قوله حين انبرى له واحد من الرعية فقال له : « لو رأينا فيك اعوجاجًا لقومناك بسيوفنا ! » ، فما تردد عمر أن قال : « حمدًا لله ، الذى جعل فى أمة محمد من يقوم عُمَرَ بسيفه ! » ، ولا تذكر قول عمر فى أول عهده بالخلافة وفهمه لها أنها قدرة وصلاحية وأهلية للقيام بأعبائها ، فقال : « أيها الناس ، إنى قد وليت عليكم ولولا رجاء أن أكون خيركم لكم ، وأقواكم للأمة ،

وأشدكم استضلاعًا بما ينوب من مهِمٍّ أموركم ، ما وليت ذلك منكم .. » ، ولا قوله : « لو علمت أن أحدًا أقوى على هـذا الأمـر منـى لكـان أن أقـدم فتضرب عنقى أحبّ إلى من أن أليه ! »

نسى أو تناسى أن الإسلام ليس حلة يرتديها المرء حين يحب ، ويخلعها حين يحب ، وإنما هو التزام وولاء دائم للحق ، لا يحيد ولا يميل !!!

عن أى « شرعية » إذن تحدث الدكتور مرسى فى هذا الخطاب التحريضى على حرب أهلية ؟!!

دعونى أذكره وأذكر نفسى وأذكركم ، فى نقاط موجزة ، كيف كان العـام الذى شغل فيه هذا الموقع الرفيع .. مليئًا بإهدار « الشرعية » ، حتـى لم يكـن يمضى أسبوع دون أن تلاحق مصر والمصريين الإهدارات المتتالية للشرعية ، فى قرارات وسلوكيات وتصرفات شملها البطلان ، وعدم المـشروعية ، مـن كل جانب :

• تـصرف فى اليـوم الأول وكأنـه رئـيس الإخـوان ، يعـبر عـن أهلـه وعشيرته وهم الإخوان ، ويتنـادى رفاقـه والمحبـذون لـه ، بأنـه ينتمـى إلى حزب الأغلبية ، وأن هذا حقه وحق الحزب ، وتجاهل مثلما تجاهلوا ، الفارق بـين « الأغلبيـة » و« الأكثريـة » وأن قـصارى مـا يتـساند إليـه حزبـه ، هو « أكثرية » ـ لا أغلبية ـ فى مجلس الشعب الذى حُل ، وأن هذه «الأكثرية» لا تترجم عن أى موقع مؤسسى فى بناء الدولة وسلطاتها ، يعطيهـا ويعطيـه الحق فى فرض ما يريدون . وكان من ثم ما جرى تحت هذا الشعار المغلوط ، إهدارًا صارخًا لكل مبادئ « الشرعية » !

• إن الانتصار لمجلس الشعب المنحل ، ومحاولة ضرب حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ باعتباره غير قائم ، وفرض المجلس بالقوة ، هو عمل « غير مشروع » توسل وفصيله إليه بأعمال « غير مشروعة » ، أولها المنازعة بلا سند والإصرار على دخول سراى البرلمان بالقوة ، وثانيها التحايل لإرسال الحكم الدستورى لمحكمة النقض بدعوى أن هذا من شئون العضوية ، تجاهلاً للواقع والحكم أنه قضاء ببطلان تشكيل المجلس النيابى برمته لعدم دستورية القانون الذى جرى تشكيله على أساسه، وثالثها قيام الدكتور مرسى استغلالاً غير حميد وغير رشيد وغير مشروع لموقعه ، بإصداره فى ٨ يوليو ٢٠١٢ قرارًا جمهوريًا (١١/ ٢٠١٢) « باطلاً » « غير مشروع » حاول فيه إعادة « إيجاد » مجلس الشعب المحلول ، ناسيًا أو متناسيًا أنه لا يستطيع أن يعيد للحياة مجلسًا انقضى فعلاً بحكم نهائى صادر من المحكمة الدستورية العليا ، وأن الله تعالى وحده هو الذى يملك البعث وإحياء الموتى ، وكان هذا عملاً « غير مشروع » ، لا ينتمى إلى « الشرعية » التى يتماحك بها ـ بلا معنى !!! ـ فى خطابه هذا العجيب !!

• إنه أصدر قرارًا لا يملكه ، بالعزل الأول للنائب العام عبد المجيد محمود ، وتعيينه ـ هكذا !!! ـ سفيرًا لدى الفاتيكان ، وبلا استطلاع موافقة الفاتيكان ، خلافًا لكل المبادئ الدستورية ، وللإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، ولدستور ١٩٧١ من قبله ، التى تقضى بعدم جواز عزله !

• إن اضطراره للتراجع عن هذا القرار الضرير ، الباطل « غير المشروع » ـ كان من باب « المناورة » و« الخداع » ، لا من باب الرجوع إلى الحق ، فظل يضمر سبق الإصرار على عزله ، حتى تقيأ ذلك مع

الإعلان المسبغ عليه أنه دستورى ، الباطل المعدوم ، الذى أصدره ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ .

• إنه أتبع كل هذه الأعمال غير المشروعة ، بإصدار قرار همايونى وُصفَ كذبًا واحتيالاً بأنه إعلان دستورى ، نسب صدوره فى الجريدة الرسمية إلى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ ، ثم تعدل فى اليوم التالى إلى ١١ أغسطس، أعطى فيه لنفسه ، بلا سند ولا مرجعية ، بعمل باطل معدوم «غير مشروع » ـ سلطة التشريع ، بأن يكون هو هو البرلمان الذى يشرع ، إلى جانب كونه رئيس السلطة التنفيذية ، وهو جمع لا يجوز ، فضلاً عن انعدام سلطته فى إصدار إعلانات دستورية ، وكان ذلك عملاً « غير مشروع » ، ضمن سلسلة الأعمال والتصرفات والقرارات« غير المشروعة » التى جعل يقذف بها مصر والمصريين !

• خاصم مع أنه يشغل منصب رئيس الدولة ، سلطة من سلطاتها ، وهى المحكمة الدستورية العليا ، وشن عليها حملة « غير مشروعة » ، كان أولها إباءه حلف اليمين الدستورية أمامها وكأنها « سُبّة » ، ثم حلفه على مضض ، وبقاء التآمر عليها مضمرًا حتى حصارها فى ٢ ديسمبر ٢٠١٢ ومنعها من الحكم بل ومنع قضاتها لأيام من دخول المحكمة ، وهو مقيم فى موقعه لا يتحرك ، ولا يأذن بتحرك لحماية أعلى هيئة قضائية فى البلاد ، إلى أن تمكن بفصيله من ضربها ضربة قاصمة فى دستور الإخوان الصادر ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، دون أن يبالى أو فصيله « بالشرعية » التى يتحدث عنها فى خطابه هذا العجيب !

• مالأ حزبه ، أو أهله وعشيرته ، بإصدار قرار بقانون باطل و« غير مشروع » ، هو القرار الجمهورى بالقانون ٧٩ لسنة ٢٠١٢ الذى أصدره بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٢ ، بشأن معايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية (الثانية) ، راميًا به فى خطوة « غير مشروعة » أن يستبقى ما ليس بباق ، بأن يعطى الروح لجمعية شكلت تشكيلاً باطلاً معروض أمرها على القضاء ، وكان هذا القرار بقانون عملاً غير مشروع ، وقضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ بعدم دستوريته ، فأين هذه « الشرعية » التى يتحدث عنها هذا الخطاب العجيب الغريب ؟!!

• تحت جناحه ، وبسلطانه ، قام مجلس الشورى المُنذَر بحله منذ حكم الدستورية العليا فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ ـ قام بضرب الصحافة المصرية، وتقويض أركانها ودعائمها ، وأخونتها بالأهل والعشيرة ، ووصل الأمر إلى حد شغل منصب رئيس مجلس إدارة لإحدى الدور الصحفية القومية ، بمتهم فى قضية التمويل الأجنبى ، وقضيته متداولة أمام محكمة الجنايات ، ويذهب ليقف بقفص الاتهام فى جلساتها ، دون أن يبالى والمجلس الباطل العامل تحت جناحه ، بشىء من ذلك ، ولا بأن المنصب الرفيع الذى دفع « المتهم » إليه ، كان يشغله عمالقة الصحافة المصرية ، وظل وإدارته ، على تجاهلهم للأمر ، رغم تكرار النصيحة لهم بأن هذا العمل غير رشيد وغير مشروع ، حتى قضت محكمة الجنايات أخيرًا بحبسه سنتين مع النفاذ ، ومع ذلك لا يزال اسمه يدرج على مطبوعات الدار الصحفية القومية ، فأين هى هذه « الشرعية » التى يتحدث عنها ؟!!

• ما كادت حركة ضرب الصحافة المصرية تصدر ، حتى ضاق وفصيله بواحد عينوه فى رئاسة تحرير إحدى الصحف القومية ، فعزله رئيس مجلس الشورى الباطل ، والمقضى أخيرًا ببطلانه بحكم الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ، عن رئاسة التحرير ، ثم لم يحترم ولا احترمت الدولة التى يشغل صاحب الخطاب العجيب رئاستها ـ حكم القضاء ، ولا حكم الإدارية العليا ، ببطلان عزله ، وبإعادته إلى منصبه ، ولا يزال الرجل حتى الآن محجوبًا عن منصبه المقضى بحكم نهائى بعودته إليه ، دون أن يبالى المتحدث عن « الشرعية » ، بأن عودته هى ما تفرضه « الشرعية » ، وأن عدم تنفيذ الحكم النهائى بعودته ، هو صورة صارخة من ضرب « الشرعية » ، و« المشروعية » !!!

• ما لبث صاحب الخطاب العجيب الغريب ، أن أصدر فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، ما أسبغ عليه كذبًا أنه إعلان دستورى ، بينما لا يملك إصدار إعلانات دستورية ، وما أسبغه محض قرار جمهورى لا ينتمى إلى فصيلة الإعلانات الدستورية ، ولكنه أسبغ كذبًا على قراره هذا الباطل « غير المشروع » ، أنه إعلان دستورى ، ليدفع بَه كذبًا إلى دائرة أعمال السيادة تحصينًا له ، بينما ضمَّنه ثلاث كبائر لم نسمع بها من قبل ، أولى هذه الكبائر فحواها : « أنا ربكم الأعلى ! » ، و« قراراتى محصنة لا يجوز الطعن عليها أمام القضاء !! » ، وثانى هذه الكبائر تحصين مجلس الشورى ، وقد قضت الدستورية العليا فى ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ببطلان وعدم دستورية ما بنى عليه تشكيله ، وثالث هذه الكبائر تحصين الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور ، وقد قضت الدستورية العليا بجلسة ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ببطلان وعدم

دستورية القرار بقانون ٧٩ / ٢٠١٢ الذى أصدره فى ٢/ ٧/ ٢٠١٢ لبث الروح فيها واستبقائها لإصدار الدستور الأعوج المروم إصداره !!! ولا ينتمى هذا العبث بالقوانين إلى « الشرعية » و « المشروعية » ، بل هو ضرب من ضروب الاعتداء الفادح الصارخ على « الشرعية » التى يتنادى بها فى هذا الخطاب العجيب الغريب !!!

• مظاهرته وأهله وعشيرته ، لاستمرار الجمعية التأسيسية الثانية فى القيام بعمل باطل لوضع دستور باطل يوضع فيه ما يشاءون ، رغم بطلان تشكيلها الذى ظهر جليًّا وكشفه حكم الدستورية العليا فى ٢/ ٦/ ٢٠١٣ ، ومظاهرته وحزبه وأهله وعشيرته لاستمرار هذه الجمعية التأسيسية رغم الانسحابات والاستقالات التى بلغت ثلث عددهم بينما تلزم المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ بألاَّ تقل عن مائة عضو ، ثم الإقدام على تطعيمها بأربعة عشر عضوًا لا يجوز ضمهم إليها للتعارض بين مناصبهم وبين عمل الجمعية ، منهم وزراء ومحافظون ومساعدون ومستشارون لرئيس الجمهورية ، ثم استدعاء أحد عشر شخصًا من القائمة الاحتياطية بلا سند ـ فى الليلة الأخيرة لاستكمال النصاب لإصدار هذا الدستور الملىء بالتعاريج والبطلانات ، فى ليلة سوداء ، ولم يكن ذلك « مشروعًا » ولا ينتمى إلى « الشرعية » التى يتماحك فيها صاحب هذا الخطاب العجيب الغريب !!!

• إصداره قرارات عفو رئاسية متتالية ، مليئة بالثقوب والمآرب والأغراض ، ختمها بقرار بقانون بعفو شامل ، تساندًا إلى « سلطة التشريع » التى منحها لنفسه فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ ، وهو بدوره ملىء بالثقوب ،

معيب بالبطلان ، ومن كبائره تمديده إلى كافة الجرائم ـ فيما عدا القتل العمد ـ بالمدونة العقابية ، واتساعه إلى جرائم التخابر وأمن الدولة وتجارة السلاح والمخدرات ، والأدهى مده إلى مرحلة التحقيق ، على خلاف كل المبادئ الدستورية ، وسوابق الدولة المصرية ، لينكشف الغطاء ، ويفتضح المستور ، ويستبين أنه يقدم لنفسه وأفراد من عشيرته ، هدية مجانية مستقبلية، إذا رامت السلطات القضائية مساءلة من هربوا من سجن وادى النطرون يوم ٢٩/ ١/ ٢٠١١ ، واقترن هروبهم بجرائم تخابر وأمن دولة!!! فعن أى« شرعية » إذن يتحدث الخطاب المشئوم ، العجيب الغريب؟!!!

• تحت جناحه ، قام حزبه وأهله وعشيرته ، من خلال مجلس الشورى هذا الباطل الذى كشف حكم الدستورية ٢/ ٦/ ٢٠١٣ عن بطلانه وعدم دستورية ما بنى عليه تشكيله . قاموا بالتآمر على السلطة القضائية ، وتقديم مشروعين لضرب السلطة القضائية فى مقتل ، بمعزل عنها ، ودون إشراكها فى أهم أمورها ، لأن الهدف هو ضربها والقضاء على استقلالها ـ لأنها القوة الباقية التى تتصدى للأعمال « غير المشروعة » الجارية على قدم وساق لهدم بناء الدولة المصرية : الدستورى والقانونى ، ومع ذلك لا يستحى الخطاب العجيب الغريب من التحدث عن « الشرعية » وبذل الدم ـ دماء المصريين ـ فى حماية مَن لا شرعية له فى الواقع والحقيقة وأحكام القانون والمبادئ الدستورية !!!

• تحت جناحه ، أصدرت آلياته ، وجمعيته التأسيسية ، وأهله وعشيرته ، دستورًا خلا مشروعه من ٤٨ توقيعًا من أعضاء الجمعية التأسيسية ، ومنسوبًا إلى جمعية غير كاملة العدد وفقًا للمادة (٦٠) من الإعلان

الدستورى ٣٠ مارس ٢٠١١ ، وضمت فى عضويتها أربعة عشر عضوًا ما بين وزير ومحافظ ومساعد ومستشار للرئيس ، لا يجوز ـ للتعارض ـ أن يكونوا فى عضوية جمعية يستلزم عملها المقدس الحياد وخلو الذهن ، ثم ضمّوا فى الليلة الأخيرة المشئومة أحد عشر شخصًا لم يشاركوا البتة فى التحضير والدراسة ، ليكونوا أصواتًا لإقرار الدستور الذى حملت الجلسة الأخيرة للجمعية التأسيسية على شاشات التليفزيون ما فضح كيف تدار الأمور وتُجمع الأصوات لإقراره ـ ولم يكن هذا رشيدًا ولا مشروعًا، وأسفر عن كبائر فى هذا الدستور الذى لا يليق بمصر .. من هذه الكبائر الغش والتدليس ، بالالتفاف الخبيث المدلس على المادة الثانية المتفق على أن تقتصر على « مبادئ الشريعة الإسلامية » ـ بالمادة (٢١٩) التى تعطى تأويلاً عجيبًا لمبادئ الشريعة يمدها إلى الفقه ، ويخرج بها عن معناها . ثم كان من كبائره دَسْترة المخالفات الدستورية ، بتضمين المادة (٢٣١) ذات النظام الانتخابى المقضى من الدستورية العليا ١٤/ ٦/ ٢٠١٣ ، بعدم دستوريته ، ومن قبله ما قضت به أيضا الدستورية العليا فى حكميها: ١٦ / ٥/ ١٩٨٧ ، ١٩/ ٥/ ١٩٩٠ . ثم تضمينه ، فى المادة (٢٣٢) مخالفة دستورية أخرى ، بالعودة إلى تقرير العزل السياسى و« دَسْترة » المخالفة الدستورية خلافا للمبادئ الدستورية وما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى حكمها الثانى بجلسة ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ .. ثم ضرب المحكمة الدستورية العليا ، وإعاقتها بل ونسفها ، بحذف ما كان فى المشروع ، وفى الإعلان الدستورى ٣٠ مارس ، ودستور ١٩٧١ ، من عدم قابلية قضاتها للعزل ، وتضمين الدستور تحديدًا لعدد قضاتها ، وفرض أن يكون حدهم الأقصى أحد عشر قاضيًا ، وتسريح الباقين ، فى سابقة غير مسبوقة فى الدساتير ، فليس من

عملها تحديد عدد القضاة ، والمرام هو نسف المحكمة الدستورية العليا ، وإعاقتها لحين القضاء التام عليها ، فتشكيل هيئة المحكمة مكون من سبعة ، رئيس وستة أعضاء ، فإذا قام أحد الأخصام فى دعوى برد الهيئة ، استحال تدبير هيئة أخرى ـ كما يقضى القانون ـ لنظر طلب الرد والفصل فيه ، فتتوقف المحكمة توقفًا جبريًّا عن نظر الدعوى .. ثم السعى بالمادة (٢٣٦) لتحصين الأعمال الباطلة غير المشروعة التى أصدرها صاحب الخطاب تسانداً لقراريه فى ١١ أغسطس ٢٠١٢ و ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ، اللذين أسْبغ على كل منهما كذبًا واحتيالاً أنه إعلان دستورى ، بينما لا سند ولا مرجعية لمن أصدرهما فى إصدار إعلانات دستورية . والمقصد إسباغ حماية « غير مشروعة » على أعمال وتصرفات وقرارات « غير مشروعة » ، اتخذت اتكاءً على هذين الإعلانين غير الدستوريين فى الحقيقة والواقع . وأخيرًا وليس آخرًا ، الغش والتدليس فى صياغة ما ورد بالدستور بشأن حصة العمال والفلاحين . فأى « شرعية » إذن يتحدث عنها أو يتماحك بها هذا الخطاب المشئوم .. العجيب الغريب؟!!!

• الإصرار الضرير المتعجرف ـ تحت جناحه وآلياته ـ على استمرار عزل النائب العام الشرعى وحجبه عن منصبه ، وفرض البديل ، ورغم حكم محكمة الاستئناف العالى ـ دائرة رجال القضاء ، ببطلان العزل وبطلان تعيين البديل ، والإمعان فى اللجاجة إلى حد رد هيئة المحكمة ، وهم من خيرة قضاة مصر ، والأدهى أن يقدم على طلب الرد ـ النائب العام البديل ، وهو أولاً وأخيرًا قاضٍ من قضاة مصر ، ولم تجر عادة ولا عرف أن يقوم قضاة مصر برد بعضهم البعض عن نظر الدعاوى . ولم يكن ذلك حميدًا ولا

رشيدًا، واستمر إلى أن صدر حكم محكمة النقض ، ففرضت « الشرعية » التى أبت الإدارة الحاكمة ، تحت جناح سلطة صاحب الخطاب ، إلاّ إهدارها وعدم احترامها . فعن أى « شرعية » إذن يتحدث هذا الخطاب العجيب الغريب ؟!!

وأخيرًا وليس آخرًا ، فقد كَلَّت يدى وأنا أكتب هذه السطور فى عجالة، فإن صاحب الخطاب تجاهل فى موقفه هذا الأخير ، نصوص ذات الدستور الذى وضع تحت جناحه ، وفرضه بالأهل والعشيرة ، فالمادة الخامسة من ذلك الدستور الذى أصدره هو فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، تنص بصريح اللفظ والعبارة ، وهو هو ما ردده فى بدايات توليه السلطة ، على أن : « السيادة للشعب يمارسها ويحميها . وينصون الوحدة الوطنية . وهو مصدر السلطات» .

فهل فهم مضمون ومعنى هذا النص قبل إلقاء الخطاب المشئوم ، وهل احترم هو هذا المبدأ الدستورى الذى يوجب عليه أن ينقاد للشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات ـ هل احترم هذه « الشرعية » الواجب احترامها؟! فعن أى « شرعية » إذن كان يتحدث هذا الخطاب المشئوم .. العجيب الغريب ؟!!

* * *

من تراب الطريق !

(٦٧٧) هل مصر شعب من الكافرين ؟!!

بدا لى وأنا أتابع الخطاب الحالى للإخوان ، وشعاراتهم المصدَّرة ، فى الخطب والبيانات والتصريحات واللافتات والملصقات ، أن مصر قد صارت شعبًا من الكافرين ، وأن هذا الكفر البواح هو الداعى لرفع راية « الجهاد » « الإسلامى » فى مصر ، وترتيب خطط الجهاديين لإعلان « إمارة إسلامية » فى سيناء ، وبدا لى من الوجوه المحتقنة والحناجر الصارخة والأسارير المشدودة والعروق النابضة ، أن قائلهم يصدق نفسه فى الحرب السياسية المشنونة لأغراض سياسية ـ أنهم المسلمون ، وأن من عداهم فى بر مصر من الكفار الفاسقين ، وأن المعركة السياسية التى يخوضونها ما هى إلاّ حرب مقدسة يخوضها الإسلام ضد المشركين والكافرين !!

لم أفهم لماذا يتكرر نداء « الله أكبر » فى كل عبارة نطق بها خطيبهم ، فى خطاب سياسى يعرف العالم ويعرف ملقيه أنه سياسى لأغراض السياسة ، بينما نحن جميعًا فى بر مصر نعرف أن الله تعالى أكبر ، وأن ذكر الله أكبر ، ونردد ذلك فى صلواتنا ونسكنا وعبادتنا وأدعيتنا ، وفى ترحالنا وفى حطنا ، ونستهل به أعمالنا ، ونتبرك به فى خطواتنا ، ويستقر معناه راسخًا فى قلوبنا وأفئدتنا وضمائرنا ؟!! ولم أفهم لماذا يستهل خطاب سياسى لأغراض سياسية بأدعية الحجيج ، والضغط والتكرار لعبارات : « نصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده » ؟!! هل صدق الخطيب نفسه أنه مبعوث

الله ، المتحدث باسم الله ، المدافع عن الإسلام ، ضد شعب مارق ضال كافر لا دين له ، يتشكل من « أحزاب » كأحزاب الكفار والمشركين الذين حاصروا المدينة المنورة ، واستهدفوا الرسول ﷺ والمسلمين ، فى غزوة الأحزاب فى السنة الخامسة للهجرة .

هل يمكن لعاقل أن يقصى شعبًا بأكمله ، ويشن عليه حربًا مقدسة يتشح فيها بالإسلام ويرفع راية الجهاد ، ويسوق شعارات الشهادة والاستشهاد ؟! ما موضع الشهادة والاستشهاد فى حرب أهلية ضريرة تثار لأغراض سياسية يتقاتل فيها المصريون ، ويقتل فيها المسلم أخاه المصرى المسلم ، أو المسيحى ، بدعوى أنه يدافع عن الإسلام ويرد عنه الكفرة والمشركين ، ويذود عن حياضه ضد الكفر والمروق عن الدين ؟!!

هل للقاتل حياض غير حياضنا فى أرض الكنانة ، الحياض التى يرفع فيها الأذان ، وتؤدى الصلوات ، وتمتلئ بعشرات الألوف من المساجد .. يؤمها المصلون آناء الليل وأطراف النهار .. يصلون ويؤدون الفرائض والنوافل ، ويتهجدون إلى ربهم ، ويخبتون إليه ، ويسبحون بحمده ، ويرفعون إليه أدعيتهم وابتهالاتهم وضراعاتهم ؟!!

هل للقائل حياض غير حياضنا التى يقوم فيها الأزهر الشريف بشيوخه وعلمائه برفع راية الإسلام وذكر الله وإعلاء دينه من أكثر من ألف عام ؟!! الحياض التى لا يمضى يوم إلاَّ ويستقبل المسلمون فيه ما تبثه الإذاعات المرئية والمسموعة عن الإسلام ، وتقذف فيه المطابع الجديد والقديم من الكتب والمجلات والدوريات الإسلامية .. ويذكر فيها اسم الله ذكرًا كثيرًا ، ويسبحه المسلمون بكرة وأصيلاً ؟!

إن الدين والسياسة ، ضدان لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا لا يتمازجان ، فالدين لله ومن روح الله وإلى الله ، والسياسة من صنع الناس ! الدين مبادئ وقيم ، والسياسة ألاعيب ومناورات ! الدين صدق ووفاء ، والسياسة أكاذيب ومخاتلات !

ولكن القائل ترك الدين ، واستهدف السياسة بوشاح الدين ، والدين مما يفعل براء !! ليس صدفة أن الخطاب قد خلا تمامًا من أى خطاب للعقل، وإنما تركه قاصدًا لأنه لا يستطيع حمل تبعاته ، فهو فكر وحجة وإقناع ، ولا سبيل لديه للإقناع ، لأن حجته معدومة ، والتفكير خطر لا تُحمد عقباه ، سوف يرد على القائل قصده ، ويعرى زيف منطقه والتواء قصده وبهتان هدفه !

ما سمعته كان إساءة للإسلام بدعوى الانتصار له .. فمن الظلم للإسلام إهدار العقل تحت رايته ، فالإسلام دين العقل والتفكير .. التفكير فريضة فيه ، فنوّه القرآن الحكيم بالعقل وبالتعويل عليه فى أمر العقيدة وفى أمر التبعة والتكليف .. وتكررت فيه الإشارة للعقل بكل وظيفة من وظائفه وملكة من ملكاته .. من نحو : « أفلا تعقلون » ، « أفلا تتفكرون » ، « أفلا تبصرون » ، « أفلا يتذكرون» ، « أفلا يتدبرون » ، ولكن الخطاب وقد استهدف الإثارة والتهييج ، وركوب الجموع المضلّلة ، لا يحب للسامعين ، ويأبى عليهم ، أن يعقلوا أو يتفكروا أو يبصروا أو يتذكروا أو يتدبروا ، فلو فعلوا لأدركوا تهافت وبهتان منطقه ، وفهموا حقيقة مأربه ومراده !!

ومن الظلم للإسلام ، أن يُسْتغل وتُستغل قيمه النبيلة ومبادئه النورانية الهادية ، لبث خطاب مغلوط تحت رايته للإهاجة والإثارة على غير صدق أو

حجة أو منطق .. أو أن تكون هدايته سبيلاً للتضليل والتزييف والضحك على العقول !!

لم يذكر ما سمعته وأقرأه وأراه ، لم يذكر شيئًا عن قيم الإسلام فى مساءلة الحاكم وخلعه إذا زاغ وضل وأضل .. لم يذكر وتناسى ما قاله أبو بكر الصديق فى أول عهده بالخلافة : « إن أنا أحسنت فأعينونى وإن أنا زغت فقومونى »، ولم يتذكر وتناسى قوله حين صعد المنبر يوم مبايعته : « لوددت أن هذا الأمر كفانيه غيرى !» ولم يتذكر وتناسى قول الفاروق عمر بن الخطاب : « أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيت فلا طاعة لى عليكم»، ولم يتذكر وتناسى قوله حين انبرى له واحد من الرعية فقال له : « لو رأينا فيك اعوجاجًا لقومناك بسيوفنا !» ، فما تردد الفاروق أن قال : حمدًا لله ، الذى جعل فى أمة محمد من يقوّم عمر بسيفه » ، ولم يتذكر وتناسى كيف ضرب عمر المثال الرائع على أن الولاية لا تطلب لذاتها ، ولا تستقيم بغير الأهلية والصلاحية والقدرة على حمل أعبائها ، فقال للمسلمين : « أيها الناس، إنى قد وليت عليكم ولولا رجاء فى أن أكون خيركم لكم ، وأقواكم للأمة ، وأشدكم استضلاعًا بما ينوب من مُهمِّ أموركم ، ما وليت ذلك منكم» .. حتى إنه قال : « لو علمت أن أحدًا أقوى على هذا الأمر منى لكان أن أقدم فتضرب عنقى أَحَب إلىّ من أن أليه» .

تناسى صاحب الخطبة العصماء التى أذهلتنى ، الأخطاء الهائلة التى تردى فيها الرئيس المعزول حتى فجرت الثورة الشعبية ضده وتناسى أنه كان ضلعًا أساسيًّا فى هذه الأخطاء الفادحة المتراكمة ، فبدلاً من أن يقدم إليه النصيحة الصادقة ، فالدين النصيحة ، ساقه إلى حتفه بما فرضه عليه وألزمه

به من توجيهات صادَرتْ عليه وألغت إرادته وجعلته ظلاً لغيره يصدع لأمره ، فكانت الثورة الشعبية العارمة التى تفجرت ضده وضد من ورائه!!!

تناسى رافع راية « الجهاد» ضد المصريين الكفرة ؟!! ، أنه لا توجد « شرعية » أبدية ، وأن من يملك الاختيار ، يملك سحب الثقة والعزل ، وأن ذات الدستور الذى أصدره على هوى حزبه ــ الرئيس المعزول ، تنص مادته الخامسة على أن : « السيادة للشعب يمارسها ويحميها . ويصون الوحدة الوطنية . وهو مصدر السلطات » .

عفوًا فلم أتطرق إلى المسيحيين ، لا عن نسيان ، وإنما لمقتضيات الرد على هذا الخطاب « الجهادى » بدعوى الإسلام ، ببيان أن « الجهاد الإسلامى » مرفوع رايته ضد المسلمين ، وذلك لا يستقيم ، اللهم إلاّ أن يكون قد اعتبر كافة المصريين ، مسلميهم ومسيحييهم ، كفرة مارقين !!!

وتناسى صاحب الخطاب « الجهادى » أن السيادة للشعب ، وأنه الأصل والأساس ومصدر السلطات ، وهى عبارات ظل الرئيس المعزول يرددها بحماسة منقطعة النظير فى خطبه التى حاجاه الشعب بها فطفق الإعلام يذيعها ليقرع بها الأسماع والأنظار ، ولكن صاحب الخطبة الجهادية العصماء تناسى ذلك كله ، ولم ير الثورة الشعبية التى ملأت ربوع مصر ، ولم ير إلاّ أن يرفع راية الجهاد الإسلامى ، ضد المصريين !!!

* * *

من تراب الطريق !

(٦٨١) الأمانة التى ضُيّعت !! (*)

ولاية الحكم أمانة ، وهى أثقل أنواع الأمانات ، وأول أركان هذه الأمانة، الأهلية والصلاحية والقدرة على حملها ، ومن غير الأمانة أن يتصدى للحكم ، أو يقبل توليه ، من لا أهليّة ولا صلاحيّة ولا قدرة له على توليه .. وتدل دروس التاريخ أن الناس تتفاوت ـ فى التسابق على ولاية الحكم ـ فى مراجعة النفس ومراجعة توافر هذه المكنات فيها قبل أن تجرى وراء إغراء السلطة ، أو قبل أن تقبله إذا جاء إليها يسعى ، وتورى دروس التاريخ أيضًا ، أن معظم الناس يغلبهم الإغراء وحب السلطان على موضوعية التفتيش والمراجعة فى إمكانياتهم الذاتية ، فيحملون ما لا صلاحية ولا قدرة لهم على حمله ، فيأتى الفشل والإخفاق ، وقد يدفع الحاكم ثمنه ، ولكن الشعوب هى التى تتحمل هذه الأوزار فى نهاية الأمر ، وتدفع ثمنها من حاضرها ومستقبلها .

ولست أخفى أنه يستدعى هذه الخواطر ، أو هذا الحديث ، ما حاق بمصر وشعبها مؤخرًا ، من ويلات تولى حكمها ، لعامٍ ذهب بشرّه ، وليس بوسعى أن أقول بخيره وشرّه ، من جاء إلى دست حكمها بمحض صدفة فى لعبة سياسية غلبت فيها مصالح قصيرة لجماعة ، على مقتضيات الصالح

(*) جريدة التحرير فى ٧/٩ ، المال فى ٢٠١٣/٧/١٠

العام ، بل على مصالحها هى ، بل وغلبت ـ وهذه حجة عليها ـ على شعار الإسلام الذى ترفعه وتتشح به وتحاجى الآخرين بانتمائها إليه وسعيها لنقل الشعار إلى حيز التطبيق !

و يبدو للمتأمل أن هذه الصدفة جاءت عوادمها مركبة ، وآثارها عميقة فى تفتيت أركان ولاية الحكم .. مرجع هذا التراكب ، أن الجماعة التى دفعت به إلى الولاية ، تسير على منهج البيعة والقسم ، وسلطتها العليا مركزية ، يدين لها الجميع بالسمع والطاعة ، ومن هؤلاء من دفعت به الجماعة كمرشح احتياطى لها ، ثم دفعت به المقادير ليكون مرشحها فى سباق السعى إلى ولاية أمور مصر .. ومن عوادم ذلك تعميق إحساسه بالدَّيْن الذى بات فى عنقه إزاء من أسبغوا عليه وزجوا به إلى ما صار إليه ، فضلاً عن التزام السمع والطاعة نفاذًا للبيعة والقسم .. ولم يكن كافيًا ، ولا صادقًا، إعلان مرشد الجماعة ـ على الملأ ـ أنه سيحله من « البيعة » فى حالة فوزه برئاسة مصر .

فالذى قامت عليه الأدلة ، أن كل هذه الضغوط : ضغط البيعة والقسم، وضغط شوكة تنظيم الجماعة ، وضغط الإحساس بالجميل ، قد تلاقت وتجمعت لتجعل الرجل « ظلاً » لا يملك حقيقةً « إرادة » التصرف الحر المتحرر ، ولم تفلح كل أوراق التوت ، ولا الذرائع ، فى إخفاء أو ستر هذا الواقع الأليم المر !

وقد كان من الذرائع أنه لا بأس عليه ولا على فصيله ، إذا ما كان فصيله حاضرًا فى المشهد .. وهذه ذريعة باطلة ، يكشف باطلها أولاً أن فصيله لم

يكن صاحب أغلبية - وقصاراها أكثرية فى مجلس الشعب الذى قضى فى ١٤/ ٦/ ٢٠١٢ باعتباره غير موجود من لحظة تشكيله ، ومن ثم لا مرجعية تعطيه مساحة فى أجهزة الدولة وإدارة البلاد ، ويكشف باطل هذه الذريعة ثانيًا أنها تغالط وتتجاهل فارقًا جوهريًّا بين الأحزاب بعامة ، وبين تنظيم جماعة الإخوان ، ثم الظرف أو الصدفة التى دفعت بالرجل إلى دست الحكم .. الأحزاب بعامة تقوم على أبنية تفرز الأقوى والأصلح والأقدر إلى مقدمة الصفوف ومواقع القيادة ، ولا يتبوّأ رئاستها ، ومن ثم مرشحها لرئاسة الدولة ، إلاّ أقوى وأصلح وأقدر كوادرها ، فيكون هو الرجل « القوى » فى حزبه ، المتبوع وليس التابع .. وعلى ذلك تقوم كل الأنظمة الحزبية فى العالم أجمع ، وقد رأينا ذلك مجسدًا بزيادة فى ولاية عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك ، فكانت كلمة كل منهم هى المسموعة التى يتحرك وراءها التابعون أيًّا كانت مسميات الفصيل أو الحزب ، رأينا ذلك فى هيئة التحرير وفى الاتحاد القومى وفى الاتحاد الاشتراكى ، ثم رأيناه فى منبر الوسط وقت المنابر التى فتح بها السادات الطريق إلى عودة الأحزاب، ثم رأيناه فى حزب مصر الذى سرعان ما انفض وتسرب أعضاؤه حين أعلن السادات تشكيل الحزب الوطنى ، فانفض السامر فى حزب مصر ، ووقف أعضاؤه صفوفًا فى طوابير التقدم بالطلبات للانضمام للحزب الوطنى ، وطوال حكم السادات ، ولليوم الأخير فى حكم مبارك ، رأينا أن كلمة الرئيس هى المسموعة والنافذة ، وأن الكل لها يتبع ، وكان أقصى ما يطمع فيه التابعون والمحيطون ، أن نفسح لهم مساحة لإبداء الرأى قبل إصدار

القرار ، وهو قرار لم نر أحدًا من أعضاء تنظيمه ينازع فى سلطة الرئيس « وحده » فى إصداره .

وبداهة نحن لا نمدح ذلك ولا نطريه ، ونعود إلى الأنظمة الحزبية فى العالم الديمقراطى الحر ، فنجد مساحة الرأى واسعة ، ودائرة صنع القرار فى الأحزاب واسعة ، ولكننا لم نرصد حزبًا واحدًا انقلبت فيه الآية ليكون الرئيس فيه تابعًا ، ناهيك عن أن يكون تابعًا يؤمر فيصدع .

لم يكن ونستون تشرشل ولا من جاءوا بعده فى حزب المحافظين البريطانى ، تابعين يؤمرون فيصدعون ، ولا كان كذلك زعماء حزب العمال البريطانى ، ولا كان رؤساء أمريكا من الحزب الجمهورى أو الديمقراطى تابعين يؤمرون فيطيعون ويصدعون ، وعلى مثل ذلك يجرى نظام وواقع الأحزاب فى العالم أجمع ، مثلما جرى فى مصر قبل يوليو ١٩٥٢ .

على أن أمر جماعة الإخوان يختلف ، واختلف أكثر فى واقعة الدفع بمرشح احتياطى لرئاسة مصر شاءت المقادير أن يتبوأ دست الحكم فيها .. فلم ينازع أحد فى قوة كل من الدكتور محمد حبيب والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح فى جماعة الإخوان ، ولكن آليات الجماعة قذفت بهما إلى خارجها ، ثم اتخذت موقفًا مضادًا وبقوة للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح حين أعلن أنه سيرشح لرئاسة مصر قبل أن تعدل الجماعة عن قرارها عدم خوض الانتخابات الرئاسية !

أجل ، كان للمرشد العام للإخوان مكانة قوية فى الجماعة ، بدءًا بالمرحوم حسن البنا ومرورًا بمن جاءوا بعده ، ولكن الأمر هنا يختلف .. فالجماعة لم

ترشح مرشدها العام ليكون رئيسًا لمصر ، ولا أمكنها أن ترشح نائبه الرجل القوى داخل التنظيم لموانع قانونية ـ ولا تأنت فاختارت صاحب « قوة » و« مكانة » بالجماعة ، ولكن دفعت بشخصية لو تمهلت ونظرت وتأملت لأدركت أنه لا أهلية ولا صلاحية ولا قدرة له على حكم مصر ، ويبدو أن الذى أغراها بذلك ثقتها ـ وهذا مربط الفرس ـ بأنه لا بأس بإمكانياته ما دام الحاكم الحقيقى هو مكتب الإرشاد ، بل لعلّه سيكون طيِّعًا أكثر لما تراه وتأمر به الجماعة .. وفاتها أن هذا ليس حسبه أنه قلب للهرم ، وإنما هو يتجاهل « مقوّمات » يجب توافرها للتعبير عن نفسها فى دوائر بعيدة عما يقرره مكتب الإرشاد ، بل فى تنفيذ ذات ما يراه ويقرره ويأمر به .. هذه « المقوّمات » لا غناء عنها حتى فى الرجل « الظل » الذى يُؤْمر فيطيع .. فهو الذى يقابل ويحتك ويتحدث ويخطب ويمثل الدولة فى المؤتمرات والمباحثات والمعاهدات ، ويتعامل مع العالم الخارجى ومع الآليات المحيطة فى دائرة الحكم فى مصر !

كارثة الكوارث ، وفحوى تضييع الأمانة ، والتى أخبر الحديث الشريف أنها لو ضُيِّعت فانتظروا الساعة ، أن « المَخْبر » فيما كان يجرى فى حكم مصر ، غير مرئى وغير منظور ، ولا يمكن التعامل معه ، ففلسفته «الخفاء» والتدبير والتخطيط والعمل من وراء الأستار ، فانقطع الحبل بين « الواقع » الخفى ، والظاهر المعلن ، وفقدت الدولة أهم مقوماتها ، فأول توازنات حمل الأمانة ، أن يخضع حاملها للمسئولية ، وهى مسئولية يبينها الدستور أو المبادئ الدستورية العامة فى حالة غيابه أو تغييبه ، بينما المرشد العام للإخوان « خارج » الدستور وبداهة خارج المبادئ الدستورية العامة ، ولا سبيل من

ثم لمساءلته ، وأخطر ما فى ذلك أن الجميع فى الجماعة يدينون له بالسمع والطاعة وفقًا للبيعة والقسم ، فإذا تغلغلت الجماعة ـ وهذا كان المسعى ! ـ فى السلطة التشريعية والقضائية والوزارات والهيئات، صار رؤساؤها أتباعًا له ، وصار هو الحاكم بأمر الله ، بلا مسئولية ولا مساءلة ولا حساب !!!

لقد كان المشهد الأخير مشهدًا حزينًا رغم « الفرج » الذى أطلت مقدماته بثورة الشعب ، فما جرى وحاق بمصر كان ولا يزال شديد المرارة، عميق الغور ، نحتاج إلى جهد جهيد لترميمه ، فضلاً عن وجوب المصالحة الوطنية الكفيلة بلم الشمل ومتابعة مسيرة مصر صاحبة التاريخ العريض الواجب علينا أن نتقدم إليه !

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٢) ليس من دافع كمن هاجم ! (*)

عدم مواجهة ما تم فجر الثامن من يوليو ٢٠١٣ هروب ، ولا يليق بالإنسان إذا خلصت نواياه وصدق عزمه ، أن يفرّ أو يهرب أمام الملمات .. ولا شك أن نتيجة الاشتباكات فى ذلك الفجر ، ملمة من الملمات ، وجف بها قلب مصر ، وشجى لها كل مصرى ، أيًّا كان من صاحب الحق ، فالدماء التى سالت من هنا وهناك دماء مصرية ، عزيزة على مصر ، وعلى كل مصرى!!

والتزام الحياد واجب ، مهما كانت المشاعر والعواطف والانحيازات ، وطريق الحياد هو التزام الموضوعية ، والموضوعية طريق وهدف وغاية .. هى الأمان للباحث عن الحق وسط الأشواك .. فالميدان الآن ملىء بالأشواك، منها ما هو بفعل طبيعة الظرف ، ومنها المزروع عمدًا لتنبهم الرؤية ، ويتوارى أصحاب الأغراض ، ويتوه حسنو النية ، وسط الغابات والأحراش !!

الموقف المشتبك ، نجم عن عزل الرئيس السابق ، فأغلبية الشعب الهائلة، ترى أن هذا العزل واجب ، وأنه ضرورة لم يكن عنها محيص ، وأن القعود عنها تفريط جسيم فى حق الوطن والشعب ، وأن حماية الجيش

(*) جريدة التحرير فى ١٠/ ٧ ، المال فى ٢٠١٣/٧/١١

للشعب كانت ولا تزال حماية واجبة ، فلا هى تفضّل على مصر ، ولا هى انقلاب على الشرعية أو على حاكم ، وإنما هى لب الشرعية التى أهدرها الرئيس المعزول إهدارًا متتاليًا متتابعًا ، فى واقعات مشهورة لا يستطيع عارف عاقل عادل أن ينكر ما كان فيها من خروج جسيم على الشرعية ، أفقد الرئيس ذاته شرعيته التى كانت يوم الصندوق ، وارتد الأمر إلى الشعب ـ مصدر السلطات وصاحب الحق الأصيل ـ فى أن يقول كلمته ، فحسمها وقالها وطلب فى أغلبية كاسحة لا ينكرها بصير ـ الدعوة لانتخابات رئاسية عاجلة ، لم يحرم الرئيس (المعزول) من المنافسة فيها إذا أراد . ولكنه ركب رأسه وأبى ، وألقى خطابًا صب الزيت على النار ، فانتفض الشعب انتفاضًا لم يكن بوسع القوات المسلحة أن تغضى عنه أو تقعد عن بذل الحماية الواجبة عليها للشعب ولهذه الثورة الشعبية التى ملأت جنبات مصر وربوعها .

وعلى الناحية الأخرى ، رأت جماعة الإخوان ومن تبعها من بعض فصائل الإسلام السياسى ، رأت نقيض ذلك كله ، وتمسكت بشرعية الصندوق ، وبعدم جواز المساس بها أيًا كانت الحجج أو الذرائع ، ونازعت فى « أغلبية » المتنادين بالثورة ، وتمسكت بأن من تجمعوا بعشرات الملايين ، ما هم إلاّ فى عداد الألوف ، خلافًا لما رآه العالم كله وأحصته جهات عالمية متخصصة ومحايدة . ورأت الجماعة أن ما جرى محض انقلاب عسكرى وليس ثورة شعبية حماها الجيش استجابةً لما أراده الشعب ، وصممت على وجوب إعادة الحال إلى ما كان عليه ، ولا مراء أن الرؤية أيًا كانت من حقها، ولا يملك أحد المصادرة عليها ، ولا محاجاتها فى أسانيدها أو فى نيتها ، فالله

تعالى هو الأعلم بالنوايا ، والأسانيد حَمَّالة أوجه، والحوار أو المجادلة مجالهما مفتوح ، يتسابق فيه المتسابقون .

و لكن جماعة الإخوان خرجت عن حدود الرأى والحوار أو المجادلة، إلى « العصيان » ـ ولم أجد للأسف تعبيرًا سواه ـ ورفعت راية « الجهاد » للذود عن الإسلام ، فى صورة تحمل أن الواقفين على الصعيد الآخر ، ودعنا من أنهم الغالبية الغالبة لشعب مصر ، ليسوا بمسلمين ، أو فى أحسن الظروف ـ مارقون خارجون عن الإسلام ، ومن ثم وجب الجهاد المقدس ضدهم ، وأن القتلى فى هذا الجهاد ـ معدودون من الشهداء ، وانتشرت اللافتات التى يحملها بعض الشباب فى تجمعهم بميدان رابعة العدوية : « مشروع شهيد » ! ما أُعلن فى خطبة رآها العالم من أيام ، كان بمثابة « إعلان حرب » على من عدا جماعة الإخوان من بنى مصر ، شملت القوات المسلحة المصرية ، ولم ينج منها شيخ الأزهر الذى اكتفى الخطاب فى الجملة الأولى ـ بأنه ليس شيخ الإسلام ولا يعبر عن الإسلام والمسلمين، وكذلك لا يعبر « البابا » عن الأقباط ، وتوالت الخطابات المثيرة المهيجة ، ومنها ما توعد بأن المدخر الباقى مما سوف يقع فى إطار هذا الجهاد ، لا يدور ولا يمكن أن يدور بخلد أحد ، حتى قال قائلهم ـ وقد سمعته بنفسى ـ إن ما نراه من حرب فى سيناء، سيتوقف فورًا إذا أعيد الرئيس المعزول إلى منصبه!!

ما سبق فَجْر الثامن من يوليو ، وفى الليلة المشئومة التى تلاها ، روعت مصر عبر الشاشات بمشهد إلقاء الصبية ـ بالإسكندرية ـ من شاهق ، ورأت مصر مسيرات إخوانية تترك مكان التظاهر ، لتتجه إلى مكان المظاهرات

السلمية للشعب ، لتبادر بنى مصر ـ إخوتهم فى الوطن ـ بالضرب والجرح الذى وصل إلى حد القتل ، وشهد حى بين السرايات والمنيل وكوبرى الجامعة وبعض أجزاء المحور بالقاهرة ، وسيدى جابر بالإسكندرية ، جانبًا من هذه الحرب الضروس التى شنت تحت راية « الجهاد » !!!

ليس من دَافَعَ ، كمن هاجم !! الدفاع مشروع ، والهجوم عدوان لا مشروعية له ، وَدَفْعُهُ حقٌّ وواجب يحميه الشرع والقانون .

لم يكن التجمع أمام دار وثكنات الحرس الجمهوري رشيدًا ، وينذر بمواجهة خطيرة كان على العقلاء بالجماعة أن يدعو إلى فضه ، فدنيا الله واسعة ، ولا يوجد معنى للتجمع أمام الحرس الجمهورى إلاَّ التهديد والوعيد فى أحسن الفروض والاحتمالات ، وذلك فى حد ذاته لا عقل ولا حكمة فيه . بيد أنه بدلاً من الدعوة إلى العقل والتهدئة وفض هذا الحصار الضرير ، حملت أنباء الحدث المشئوم أن المتجمعين من الجماعة وأشياعها أو المستأجرين لتأييدها ، قد تركوا التجمع والاعتصام إلى شن « هجوم » لاقتحام دار وثكنات ومعسكرات الحرس الجمهورى !!! ومعنى ذلك أن المواجهة لم تكن بين الحرس الجمهورى و« معتصمين » ، وإنما كانت تصدّيًا لمهاجمين ومقتحمين !!!

والسؤال الذى لم يتوقف عنده العقلاء :

ما معنى « الهجوم » على معسكرات القوات المسلحة ؟!!

وما معنى « اقتحام » دار وثكنات الحرس الجمهورى ؟!!

ما معنى هذا وذاك ، حين يقترنان بحمل السلاح واستخدامه ؟!!

معناه بلا فلسفات ، أنه « اعتداء » قد يوصف بأنه « حرب » ، لأنه مشنون على القوات العسكرية للدولة المصرية !!!

هل سأل أحد نفسه : ماذا يُطلب من الجندى وضابط الصف والضابط، حين يرى القذائف النارية والحجرية وزجاجات المولوتوف مصوّبة إليه ، وأن الثكنة التى يحميها بحكم واجبه قد باتت مهددة بالاقتحام والسقوط ، وأن حياته نفسها قد صارت معرضة ، بل ونالت النيران من بعض الضباط والجنود ، فسقط أحد الضباط قتيلاً ، وأصيب جنود ، بعضهم بإصابات بالغة ، بينما أنساق الاقتحام تتوالى ولا تتراجع !!

هل مطلوب من الحراس المعتدى عليهم ، القائمين بحراسة ثكناتهم ، أن يقذفوا المهاجمين المعتدين بالأزهار والورود ؟!!!

فى العالم كله ، هناك مبدأ لا تريم عنه الجيوش والشرطة : من يرفع السلاح فى وجه الجندى يُقتل ! فلا بديل لذلك إلاّ قتل الجندى وانهيار الدولة !!!

وحق ، بل واجب الدفاع الشرعى ، مقرر فى الشرائع السماوية ، وفى كل القوانين الوضعية !!!

ولم يقل قائل أو متقول أن الحرس الجمهورى ترك داره وثكناته وذهب ليعتدى على أحد . وإنما يسلم الجميع بأن المعتدين قد أتوا إليه واقتحموا عليه داره ، وهاجمه المسلحون بالأسلحة النارية والأحجار وزجاجات المولوتوف ، فى أنساق متتابعة ، تستهدف بالهجوم « اقتحام » الدار والثكنات ، فماذا يمكن أن يفعل حراس الدار والثكنات والمعسكرات ؟!!

مقاومة العدوان والهجوم واجب ، تقره الشرائع وتقره القوانين ، ومن يفقد حياته فى الدفاع وصدّ العدوان لا جرم عليه وهو الشهيد ، والمهاجم المعتدى لا يمكن أن يكون شهيدًا ، بل تقيد الدعوى الجنائية ضده عن عدوانه غير المشروع ، ويقرر فقط بانقضائها لوفاة الفاعل !!!

ما كان أحد يحب أن يحدث ما حدث ، أو يقبل أن تراق قطرة دم مصرية، وما كان أحب إلىّ من أن تفيء جماعة الإخوان إلى الجماعة ، وتعمل بالتناغُم والتآلف معها ، دون أن تفقد هويتها ، فالاختلاف فى الرأى وارد ، وهو من سنن الحياة ، وقد قال رب العزة فى كتابه العزيز : «وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ» (سورة هود الآية ١١٨) .

كنت ولا أزال أتمنى أن تفيء الجماعة فى أدائها إلى سجايا الإسلام ، وفى مقدمتها الرفق والألفة والإسماح ، فالمؤمن فى الحديث الشريف : «آلف ومألوف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » ، والرفق مطلوب فى كل باب ، حتى مع الاختلاف ، ففى حديث الرحمة المهداة ـ عليه الصلاة والسلام : « ما دخل الرفق فى شيء إلاّ زانه ، وما خرج من شيء إلاّ شانه»، وكل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، وفى حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل نفس بغير حق»، « لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا فى دم مؤمن لأدخلهم الله فى النار » . والله تبارك وتعالى يدعو إلى السلام ، وفى كتابه الحكيم : « وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ » (سورة يونس الآية ٢٥) . وفى الحديث الشريف : « لا تؤمنوا

حتى تحابوا ، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم».

لم أكتب لأرضي أحدًا ، ولا لأغضب أحدًا ، وإنما لأدعو الجميع ، وجماعة الإخوان قبل الجميع . لأنها محركة الأحداث الآن ، إلى كلمة سواء، لنحفظ مصر والمصريين ، فهي أبقى من كل الأشخاص ومن كل الجماعات والأحزاب !! مصر يا سادة !!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٣)

من همس المناجاة [*] وحديث الخاطر

(١)

• لا يخطئ المتأمل فى المخلوقات التى تملأ الكون من حولنا ، إن الكائن الحىّ كيان لا نظير له فى عالم الماديات .. ينمو من داخله ويتغذى من خارجه . ونموه تغير مستمر دائب .. وفى المقابل يعود هذا النمو فيرجع متقلصًا فى عكس الاتجاه ، بتغيرات مستمرة متنوعة شكلاً وموضوعاً تمضى فى إيقاع سريع أو متباطئ حتى لحظة الختام .. وهى الموت الذى ليس منه بد!

تشهد ذلك فى بذرة النبات ، فمنها تنبت الشجيرة وتنمو إلى أوجها وتمتد فروعها وثمارها أو أزهارها وأوراقها فى كل اتجاه ، تلحقها الشيخوخة فتجف وتضمر وتعود فتدخل فى الذبول والتخشب شيئًا فشيئًا ثم تسرع إلى نهايتها فتموت وتصير خشبة جافة تسقط وتتحلل بفعل الحشرات وعوامل التعرية!

ويستحيل على الشجرة أن ترى نفسها على أى نحو فى البذرة التى نبتت ونمت منها ، ولا فى أى طور من أطوار ذلك النمو .. بالرغم من أنها - أى

(*) المال فى ١٢ /٢٠١٣/١١

الشجرة ـ أنتجت بلايين البذور المشابهة وذرتها حواليها أو أسلمتها للرياح تنثرها إلى مصيرها المجهول ، إذعانًا لمراد تلك القدرة التي أنشأتها.

- قد تختلط رغبات " الأنا " في تحقيق ذاتها ، أو تلتحق ـ صدقًا أو تبريرًا ـ بالغايات العامة ، وقد يكون وراء هذه النزعة ، رغبة غريزية في التصدر والقيادة والأهمية ، مقرونة بقدر كثير أو قليل من الحرص الغريزى على إشباع الرغبة الذاتية فى الوجاهة بأقل ما يمكن من الجهد والمشقة والمخاطر ، وبأكثر ما يمكن ضمانه من الأمن والدعة والعافية !

ومهما يكن من أمر هذه النزعة التى قد يخالطها تضخم الذات ، أن اعتيادها يحيى لدى كثير من الناس إحساسًا كاذبًا بالعلم والخبرة والجدارة والتفوق ! ويخلق لديهم شعورًا طفوليًا صبيانيًا بأن تغيير أوضاع الحياة وتحويلها وتشكيلها سهل ويسير ، وأن كلاً منهم بمقدوره أن يكون «طبيب الملايين » .. الذين يترقبون التشخيص والعلاج والإصلاح على يديه!

- من تمام شكر الله على العافية ، الصبر على البليّة .
- قال أحد الصوفية :

قلة الحرص والطمع ، تورث الصدق والورع ..

وكثرة الحرص والطمع ، تورث كثرة الغم والجزع !

* * *

• المسلم السوى لا يفتنه شيء من زخارف الدنيا ، ولا يعنيه أن يمنحه الناس صيتًا أو مجدًا ، أو حتى أن يعرفوا وجوده ، لأن الناس فانون، والله تعالى وحده حيّ لا يموت .

المسلم السوى يتوحد مع الكل .. يعى أن نفحة الله ـ تعالى ـ فيه هى للكل ومن أجل الكل ، لا تهمّه صدارة ولا قيادة ولا وجاهة ولا أبهة .. يدرك أن الصورة الإسلامية الحقيقية إنما توجد مع وجود المعنى الجامع وهو الله ـ عز وجل ، وبالولاء المطلق لله عز وجل ، وفيه وبه لا تنشد النفس سوى رضائه سبحانه الذى تتضاءل وتتلاشى أمامه مغريات المكانة والتصدر والوجاهة!!

• لم يفطن الآدمى الفرد ـ حتى الآن ـ إلى أن إرادته وحدها وعقله وحده، لا يكفيان لتغيير مصيره أو مصير محيطه .. وأن ذلك يستلزم أن يكون محيطه فى حالة خاصة تجعله مستعدًا لقبول هذا التغيير واعتناقه ـ ولو بعد مقاومة تقصر أو تطول ! وأن هذه الحالة ظرف لا غنى عنه لاجتذاب وتشجيع ذوى النوايا الطيبة الصادقة للانضمام إلى الحماس المستبسل الصادق للخروج من وهدة الحيرة والسلبية التى تراكمت أسبابها بمضى الزمن وتراكمات السنين ، والمساهمة الفاعلة المؤثرة الراشدة فى نهر الحياة .. بدون هذا الاستعداد لدى المحيط ، وتكريسه ورعايته ، لا تنفع سلطة ولا قوة أيًا كانت فى نهضة المجتمعات ، لأن الإعراض الداخلى للمحيط ـ يحول دون وصول التغيير إلى أعماق الناس ، ويجعل جميع المحاولات هشة متساقطة لا تصمد لمقتضيات وأسباب ودوافع وآمال الترقى الذى يرنو إليه العقلاء .

• من أقوال إبراهيم بن أدهم :

ما بالنا نشكو فقرنا إلى مثلنا ، ولا نطلب كشفه من ربنا .. هل يتأتى أن يحب عبدٌ عبدًا لدنياه ، وينسى ما فى خزائن مولاه ؟!

- قال بعض العارفين :

أثقل الأعمال فى الميزان أثقلها على الأبدان .

ومن وَفّى العمل ، وُفِّى الأجر .

ومن لم يعمل رحل من الدنيا إلى الآخرة بلا كثير أو قليل !

- إذا بات الملوك على اختيارهم ، فبت انت على اختيار الله لك ، و ارض به .
- سئل لقمان الحكيم عما بلغ به الحكمة ، قال :

لا أسأل عما قد كفيت ، ولا أتكلف ما لا يعنينى .

* * *

من تراب الطريق (٦٨٤)

من همس المناجاة (*) وحديث الخاطر (٢)

• قد ضاق بفضل النشر والإذاعة والتليفزيون الفضائى والأرضى، وبفضل الصحف والمطبوعات التى ليس لها حصر والتى يتبادلها ويتناقلها العالم أجمع ـ .. ضاق نطاق العالم الحالى فى نظر البشر، ولم يعد يعرف السكون أو السكوت ولا العد أو الحصر، فبات الملايين ومئات الملايين ـ ممن لا يسكت أو يهدأ من القائلين والمرددين والمحتجين والموافقين ـ .. باتوا متأثرين بجهود أجهزة الإعلام التى لا تنقطع ليلاً أو نهارًا بما يثير أو يقلق أو يهيج أو يخيف أو يحزن أو يلهى أو يغرى عامة الناس وخاصتهم .. وقد اعتادوا على ذلك وألفوه لأنهم ألفوا نوعًا من يقظة عجيبة صاخبة مشوشة متدفقة بخليط من الامتداد : أحلامًا وأوهامًا وإثارة وجبنًا وضحكًا وحزنًا وقلقًا وإغراء ولهوًا !!

• من الحكم العطائية : « الوارد يأتى من حضرة قهار، لأجل ذلك ـ لا يصادمه شىء، إلا دمغه (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ) »

• أمام جثمان الإسكندر، وقف حكيم من الزمن الأول يقول :

(*) المال فى ١٣ /١١/٢٠١٣

« كان الملك يعظنا فى حياته ، وهو اليوم أوعظ منه حيًّا » !!

وعن هذا المعنى قال أبو العتاهية :

« وكانت فى حياتك لى عظات

وأنت اليوم أوعظ منك حيًّا »!

• من سنن الله تعالى فى كونه أن جعل الخير فى النهاية ، وجعل الآخرة خيرًا من الأولى ، والنهايات أكمل من البدايات . وهو سبحانه القائل لرسوله المصطفى : « وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأولَى » .

* * *

• عقولنا التى نتيه بها اليوم وكل يوم ، وندعى فى الغالب أننا نعتمد عليها فيما تنتهى إليه ـ ما زالت مجرد خدم مستخدمة لإرضاء عواطفنا وشهواتنا المستبدة المتحكمة فينا .. فى إرادتنا وقراراتنا وتصرفاتنا واختياراتنا وعلاقاتنا الخاصة والعامة . كل آدمى استخدم ويستخدم وسيستخدم عقله وعقل غيره إن احتاج ، ولكن يستحيل أن يخضع ذاته للعقل فى جميع الأحوال دائمًا أو غالبًا .. لأن خضوعه الدائم أو الغالب لعقل غيره ، معناه أنه فقد ذاته ، وخضوعه الدائم أو الغالب لعقل نفسه معناه أنه فقد آدميته بفقد عواطف آدميته فلم يعد بشرًا !

• من الحكم العطائية : « كيف يحتجب الحق بشىء ، والذى يحتجب به، هو فيه ظاهر ، وموجود حاضر !؟ »

• بئس من يذكرك بالسوء فى غيابك ، ويلاقيك بالبشر والثناء !

• لا جدوى من معاتبة المَلول ، فإما تغير ما بينكما ، أو حل التكلف والتصنع محل ما كان يجمعكما من مودة !

• مَنْ لا يقدر على الصفح ، ندر أن يبقى له صديق !

* * *

• العقل من نعم الخالق ـ جل شأنه ـ التي يميز بها البشر على الحيوان والنبات ـ بإمكانية النمو المتواصل فى اليقظة والإدراك والفهم والمعرفة والارتقاء للفرد فى الجماعة وفى تطوير الحياة نحو الإنسانية الكاملة .. وهو كغيره من النعم مؤهل أيضًا لينقلب أداة لانتكاس وانحطاط وسقوط الآدميين المقدر عليهم ذلك ! .. إذ هى نعم يقابلها الآدمى ويدركها ويلمسها فى مراحل رقيه ، مثلما يقابل الآدمى حتمًا الحد الحاد لكل منها فى ظروف وعوامل ودواعى انحداره ..

• من الحكم العطائية : « لا تيأس من قبول عمل ـ لم تجد فيه وجود الحضور ، فربما قبل من العمل ـ ما لم تدرك ثمرته عاجلاً » !

• قال حكيم من الزمن الأول : جالست الناس خمسين سنة ، فما جالست أحدًا إلاّ وهو يحب أن تنقاد الناس لهواه ، وإن الواحد منهم ليخطئ، فلا يرضيه إلاّ أن يخطئ الناس جميعًا !

• لا تأمن لواشٍ نمّام ، فمن نقل إليك نقل عنك . وقديماً قال شاعر حكيم :

من نَمَّ فى الناس لم تُؤْمن عقاربه

على الصديق ، ولم تُؤْمن أفاعيه !

فالويل للعهد منه ، كيف ينقضه

والويل للودّ منه . كيف يفنيه !

• لا تسع لخطب ود من يزهد فيك ، فهذا من عماء البصيرة وقصر الهمة !

* * *

• نحن جميعًا إلى اليوم وإلى مستقبل ـ لم نفطن إلى غرابة أننا نعيش ـ غالبًا ـ فى سلام ، ونموت فى ظل أوهام ألفناها .. هى أوهام السلطة والمقام والمكانة والأصالة والنفوذ والغنى فى ظل أوهام مقابلة ألفناها أيضًا هى مصطلحات العامة والأوساط والعاديين والجمهور وأهل الحرف والعمالة ، وقد يضاف إليها أهل الافتقار والحاجة ! .. ذلك لأننا جميعًا لا نريد حتى الآن وإلى مستقبل ، ولا نقبل برضاء تام وإخلاص كامل ـ أن نسلم بأننا متساوون كأناسى حتمًا وأصلاً وماضيًا ومستقبلاً قبل وبعد أن نفترق هذا الافتراق الخيالى إلى سادة وعبيد أو إلى خاصة وعامة .. فهذه التفرقة جهالة من الجهالات التى كان على النوع البشرى أن يمر بها منذ بدايته إلى أن يبلغ كمال الوعى بإنسانيته فيحرص على حمايته وحفظه بكل ما لديه إن كتب له هذا الكمال إتماماً لتمييزه عن أنواع الحيوان والنبات !!

• من الحكم العطائية : « لا تزكين واردًا لا تعلم ثمرته ، فليس المراد من السحابة ـ الإمطار ، وإنما المراد منها ـ وجود الأثمار » !

- قال أحد الصوفية فى الزمن الأول : ما يقف البشر على بُعد غَوْر قول الله تعالى : « وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي » (سورة طه الآية ٣٩) .. فإن فى هذه الكلمات ما لا يُبْلَغ كنهُه ، ولا يُنال آخرُه . ولو أن أرق الناس لسانًا ، وألطفهم بيانًا ، أراد أن يسبر حقيقة هذا القول ـ لعاد حسيرًا ونكص مبهورًا وبقى عاجزًا .
- أحيانًا ما لا تصيب سهام السم إلاّ راميها !

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٥)

من همس المناجاة [*] وحديث الخاطر (٣)

• بين الجنسية وبين الديانة والملة فوارق ، أوضحها أن الجنسية على الأقل فى العصر الحاضر ، لا تستلزم التبعية لديانة أو ملة معينة كأصل عام، وأنها بصفة عامة تتسع لأصحاب الديانات المعترف بها ولغيرهم من المواطنين ، كما أنها لم تعد تستلزم الانتماء لعنصر معين أو لون معين أو لغة معينة .. لأن معنى الجنسية هو الانتماء لوطن معين لتوفر الولاء له عند جميع المواطنين في السراء والضراء.

• من علامات العقل ، أن العاقل لا يحدث من يخاف تكذيبه ، ولا يسأل من يخاف منعه ، ولا يعد بما لا يقدر على إنجازه ، ولا يرجو من لا يستقيم رجاؤه فيه ، ولا يُقْدم على ما يخاف العجز عنه !

• قال بعض حكماء الزمن الأول :

من لا إخوان له فلا أهل ولا سند له ..

ومن لا أولاد له ، فلا ذكر فى الغالب له ..

ومن لا عقل له ، فلا دنيا له ولا آخرة ..

ومن لا مال له ، فلا شيء له !!

(*) المال فى ١٤ /١١/٢٠١٣

• الحصيف الحازم لا يأمن عدوه :

إن كان بعيدًا ، لم يأمن غارته !!

وإن كان قريبًا ، لم يأمن وثبته !!

وإن كان منكشفًا ، لم يأمن كمينه !!

وإن رآه وحيدًا ، لم يأمن مكره !!

• للقلب أمراض لا تصح للسالك إلى الله طريقه ، إلاَّ إذا نفضها عنه وتخلص منها .. من هذه الأمراض غلبة أحكام الطبع ، والوقوف مع المعتاد ، والانقياد إلى هوى النفس ، والأنس بعالم الحس !

• من زاد فى الخُلق ، زاد فى الصفاء .

* * *

• توافر الولاء شرط تستلزمه الجنسية كما تستلزمه الديانة أو الملة ، لكن الشارع قد يفترضه افتراضًا إذا وجدت شرائط خارجية يراها المشرع كافية لوجوده دون ما حاجة إلى التحقق من توافره فعلاً لدى هذا الفرد أو ذاك .. وقد تتعدد الجنسية فى بعض الأنظمة فينتمى الشخص لأكثر من جنسية فيحمل فى نفس الوقت جنسية أو جنسيات لغير دولته الأم ، على أن الدولة لا تلتزم فى معاملة من ينتمى إلى جنسيتها - إلاّ بإعمال قوانينها هى ، ومثل هذا الوضع قد يكون نادرًا فى الانتماء للديانات والملل ، ويفترض وجود الولاء اللازم للجنسية بمجرد الميلاد لأب يحملها ، وفى بعض الأحيان بمجرد الميلاد من أم تحملها ، كذلك فيمن تتزوج أو يتزوج من زوج أو من زوجة .. فيكتسب الجنسية بالزواج إما فورًا أو بعد انقضاء فترة على قيام

الزوجية يحددها القانون . كما تكتسب جنسية الدولة بالإقامة العادية فيها لمدة محددة بشروط عامة للجميع ، كما قد تمنح الجنسية من الدولة لقاء خدمات استثنائية ، ويفترض الانتساب للديانة أو الملة بميلاد من يولد لأب ينتسب لها أو لأم تنتسب إليها ، كما يفترض ذلك الانتساب للقيط الذى يوجد أو يعثر عليه بين ظهرانى أهل الديانة أو الملة ، وينتقل إلى الديانة أو الملّة ويدخل ضمن أتباعها من يقوم بالإقرار علانية باعتناقها بالصيغة المقررة وبالطقوس المرسومة إن كان لذلك صيغة أو طقوس .

- قال واحد من أئمة الصوفية : « التوكل حال النبى ﷺ ، والكسب سُنّته .. فمن بقى على حاله ، فلا يتركن سنته »
- خمول الذكر خير من سوء السمعة وخدمة الذكرى !
- من يقع فريسة الشيطان ، يرغبه فى الدنيا حتى يظن أنه لا شىء غيرها، حتى إذا تكدر عيشه ، وتنغصت فى الدنيا حياته ، نظر فلم يجد له فى الآخرة نصيبًا !!!
- من أحسن الكلم كلام رسول الله ﷺ :
- « إذا رأيت هوًى مطاعًا ، وشحًّا متبعًا ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذى رأى برأيه ، فعليك بخويصة نفسك » .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٦)

من همس المناجاة (*) وحديث الخاطر (٤)

• الولاء لكل من الوطن والديانة والملّة ، معظمه مبنى على افتراضات وأمور ظاهرية خارجية عامة صرف ، ترى السلطة القائمة على شئون المجتمع ، أن وجودها يكفي لاعتبار الشخص كبيرًا أو صغيرًا صاحب حق فى حيازة الجنسية أو التبعية للديانة أو الملة المعنية المقصودة ، بغير احتياج إلى بحث أبعد من ذلك فى مجال التحقق من وجود وثبوت وقدر الولاء الفعلى لدى كل فرد من أفراد الأمة أو الديانة أو الملة .

هذا الواقع ليس جديدًا ، ويبدو أنه تخطيط سياسى محصن لم يكن منه بد .. تصب بموجبه مجاميع الأفراد فى مواصفات عامة تكون معروفة للحكومة مقدمًا ، ويمكن لأنظمتها وقضاتها وعمالها ضبط تلك المجاميع من جهة سلوكها الذى ترى الحكومة أنه يهمها بنحو أو بآخر ، بغض النظرعن العلاقة الباطنية الفعلية التى تربط الشخص أو لا تربطه كسلوك بالوطن أو الديانة أو الملّة .

• من نزل به الفقر والفاقة ، ولم يستعن بالإيمان والصبر - لا يجد بدًّا من ترك الحياء !

ومن ذهب حياؤه بادت كرامته وذهب سروره ..

(*) المال فى ١٨ /١١/ ٢٠١٣

ومن ذهب سروره جفت ينابيعه وكثر مقته ..

ومن سبقه إلى الناس مقته ، سبق إليه أذاهم !

- قال البسطامى سلطان العارفين :

« حسب المؤمن من عقله أن يعلم أن بالله غنى عن عمله » .

- لا تعنف بمن يسألك الرأى والمشورة ، فالرفق فى تبصيره أحفظ له وأقرب إلى ترشيده .

- فارق كبير بين مودة الأخيار ومودة الأشرار :

مودة الأخيار سريع اتصالها ، بطىء انقطاعها ..

ومودة الأشرار ، سريع انقطاعها ، بطىء اتصالها ..

* * *

- من الطفولة والسذاجة أن نحتقر المعرفة غير المطلقة ، أى غير الصحيحة الصادقة فى كل زمان ومكان ـ كما كان يفعل الأقدمون .. فلا يوجد فى إمكان الآدميين ، مهما دققوا وحققوا ، شىءٌ له هذا الوصف فى عالم البشر ودنياهم ، لأن عالمهم ودنياهم مسايرات لاستعداداتهم طبيعتهم ومحيطهم ، وهما دائمًا التحول والتغير والتطور بلا انقطاع ، ولا يوجد فيهما أى عنصر ثابت ثباتًا أزليًا أبديًا . وبقاء كل ما فيهما ـ هو بقاء نسبى ينتهى بعضه فى لحظة وبعضه فى دهور وأحقاب قد تطول إلى الآلاف والملايين من الأعوام .

- من آداب المناجاة :

إلهى أنا الفقير فى غناى ؛ فكيف لا أكون فقيرًا فى فقرى ؟

إلهى وأنا الجهول فى علمى ؛ فكيف لا أكون جهولاً فى جهلى ؟

إلهى ما ألطفك بى مع عظيم جهلى ، وما أرحمك بى مع قبيح فعلى ؟

إلهى ما أَرْأَفك بى ؛ فما الذى يحجبنى عنك ؟

إلهى هذا ذلّى ظاهر بين يديك ..

وهذا حالى لا يخفى عليك ..

منك يا الله أطلب الوصول إليك ..

وبك أستدل عليك ..

فاهدنى بنورك إليك ..

وأقمنى بصدق العبودية بين يديك .

- طوبى لمن كان همه همًا واحدًا ..

فلم يشغل قلبه بما رأت عيناه . . ولا بما سمعت أذناه.

- قال حكماء الزمن الأول : الأمور مرهونة بأوقاتها ، ولكل مقام مقال .

- نية العارفين واحدة وإن تعددوا .. فقلوبهم جميعًا قد ارتحلت إلى الله تعالى ووجدوا الطريق إليه ، فصارت على قلب واحد ، ونية واحدة .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٧) « وكذلك اليوم تُنسى » (*)

توقفت طويلاً ، وتأملت أطول ، وأنا أعيد تلاوة الآيات ١٢٤ ـ ١٢٦ من سورة طه ، وتمعنت فى قول الحق ـ عز وجل ـ فيها :

« وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى. قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى » (سورة طه الآيات ١٢٤ ـ ١٢٦)

ننسى فى خضم اندفاعاتنا فى رحلة الحياة ، أن ما نلقاه فيها هو فى الأصل لقاء ما أعطيناه ، فيما عدا ما قد تجود به الحظوظ أو المقادير .. ويبدو أن هذه « الجودة » التى تأتينا من وقت لآخر حظًّا أو تقديرًا لا يد لنا فيه ، تغمر عواطفنا وتصرفنا عن التفطن إلى القانون الكونى الأزلى الذى يوازن بين العمل أو العطاء وبين الناتج أو الثمرة .. واستمرار اللا تفطن ينحفر حتى يتحول إلى آفة النسيان التى تنحر بدورها من التبصر فضلا عن التفطن!

ومما جُبل عليه الآدمى ، أن ينسى نعم ربه التى تغمره من ميلاده ولا تزال تغمره حتى وفاته ، لذلك كانت الدعوة إلى « ذكر الله » وكان قوله فى كتابه المجيد « وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ » (سورة العنكبوت الآية ٤٥) .. هو أكبر

(*) المال فى ٢٠١٤/٢/٢٠

لأنه الذى يوقظ الانتباه إلى المثل الأعلى ـ عز وجل ـ والعرفان به ، والتزام طريقه وحبله .. والآيات الثلاث التى توقفت أمامها طويلاً من سورة طه ، قد جمعت من الدلالات والمعانى ما يوقظ الإنسان من سباته ومن نسيانه الغارق فى شرنقة الاعتياد الذى يصرفه عن نِعَم ما يفيض به ربه عليه ، فيعرض عن ذكره ولا يلتفت إلى أن إعراضه تفريط فى حق نفسه فضلاً عن تفريطه غير المغفور فى حق ربه . هذا التفريط يتراكم ويتغلغل فيه حتى يصيبه بعماء قد يغفل عنه ولا يتفطن إليه فيمعن فيما هو فيه من غىٍّ مرده إلى ابتعاده عن ربه .. فكان جزاؤه يوم القيامة من جنس عمله ، فيحشر أعمى ، ولا يدرك لماذا قد حُشر يوم الحشر أعمى مع أنه كان فى الدنيا بصيرًا : مع أنه بصر كالعماء ، محكوم بشرنقة الاعتياد التى يتحول بها الإبصار إلى مجرد رؤية مناظر أو وقائع أو أحداث دون التمعن فيها واستبصارها والتفطن إلى مغزاها ودلالاتها واستخلاص عبرتها .. فَيُقَال له ـ تذكرةً للأحياء فى الدنيا ـ« كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى » (سورة طه الآية ١٢٦)

تذكر آيات الله ، ليس مجرد ترديد باللسان ، ولا قراءة كقراءة الببغاء ، وإنما هى عبادة صامتة متفطنة ، تتأمل فى عرفان فيوض هذه الآيات ، بنعمها وما تدلى به إلينا وإلى غيرنا من معانى التوحيد والعرفان والخشوع والإخبات ، ومن صدوع لخالقها ومبدعها الذى أنعم ـ عز وجل ـ بها علينا

لم أجد عاصمًا من آفة النسيان وحصار شرانق الاعتياد والانصراف عن التفطن إلى معنى الحياة ، من « ذكر الله » .. هذا الذكر استحضار واع لعظمة الله سبحانه ، وإقرار صادع بربوبته ، واستلهام لقدرته ، وانصراف كامل

لطاعته والإخبات له . هذا الاستحضار دائم يغمر القلب والضمير والوجدان ، فى ديمومته لا تقطعه احتياجات ولا شواغل ولا مصالح ولا هموم ولا أغراض .. هذا الذكر الذى حضت عليه الكتب السماوية ـ و خاصة القرآن الحكيم ـ ودعا إليه الأنبياء والرسل ، يأخذ الذاكر إلى ملكوت الله وإلى أنوار ربوبيته وجلاله وعظمته وقدرته وهيمنته ، وإلى وحدانيته ورحمته وعدله وجوده وكرمه .. يتلاقى في هذا الذكر القلب واللسان والضمير والوجدان وشتى الجوارح التى يستغرقها الذكر فتحلق به فى الآفاق العلوية وأنوار الإيمان ولآلئ اليقين .. فيتحقق للذاكر الخشوع القانت لعظمة رب العالمين المتجلية فى كونه هذا العظيم .

الذاكر المدرك أن ذكر الله أكبر ، لا تلهيه تجارة ولا بيع ولا مال ولا جاه ولا نفوذ ـ عن ذكر الله ـ عز وجل .. ولا يصرفه عن ذكر ربه شاغل من شواغل الدنيا ، ولا يلهيه عنه عارض ولا خاطر .

فى القرآن المجيد : « وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ » (سورة الكهف الآية ٢٤).. ذكر الله بتذكره واستحضاره بربوبيته وعظمته وجلاله وجماله وكماله استحضارًا تتضاءل أمامه كل مغريات الدنيا، ويتفتح به للذاكر بديع صنعه سبحانه وأسرار خلقه وعجائب سمواته وأرضينه . به يتصل الذاكر بالكون وبدائعه وأسراره بما فيه من إتقان وإبداع خالقه ، وما يحفل به من نعم سابغة دالة على حكمته البالغة وقدرته النافذة ورعايته ـ جل شأنه ـ لمخلوقاته .

والله ـ تبارك وتعالى ـ يذكر من يذكره ، ويلبى دعاء من يلوذ به ، فيقول فى كتابه المجيد : « فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ » (سورة البقرة الآية ١٥٢) ، وبه أمرنا سبحانه فقال :

« فَاذْكُرُواْ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ » (سورة النساء الآية ١٠٣)، « وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ » (سورة الأعراف الآية ٢٠٥) ، وبه وصف سبحانه المؤمنين من عباده وكيف بذكره تطمئن قلوبهم ، فقال فيهم: « الَّذِينَ آمَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللهَ أَلاَ بِذِكْرِ اللهَ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ» (سورة الرعد الآية ٢٨) .. هم الموعودون فى الآيات الكريمة ووعده حق:« وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا » (سورة الأحزاب الآية ٣٥) .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٨)

من همس المناجاة [*] وحديث الخاطر (٥)

• قديمًا كان يتم تعريف الغير بالميلاد أو الوفاة ، بالإذاعة أو بالقيد فى السجلات . وهذا التنظيم الذى لم تُخِلّ به جماعة متحضرة أو بدائية ـ صاحبه من أقدم الأزمنة عُرفٌ مستحكم لم ينازع فيه أحد ، بل يعامل الآدميون بعضهم بعضًا على أن لكل منهم حياته الباقية ما بقى فى الدنيا منذ مولده إلى موته ، بلا تفريق ولا تحليل ولا التفات فى ذلك إلى التغيرات التى تبدأ وتستمر بلا توقف منذ تحرك الجنين فى الرحم إلى رحيله وهو شيخ فانٍ ، وتظل هذه الوحدة قائمة فى نظر الذات والغير مهما طرأ على الآدمى من تغيير صعودًا وهبوطًا ، شكلاً وموضوعًا . وبعض ذلك راجع إلى دوام إحساس الآدمى بذاته ما عاش واختلافها عن ذوات الآخرين الذين يقابلونه بذلك ، حتى أقرب الأقربين .

• **قال بعض الصوفية :**

« الفناء أن تبدو العظمة والجلال على العبد فتنسيه الدنيا والآخرة والأحوال والدرجات والمقامات . والأذكار تغنيه عن كل شىء وعن عقله وعن نفسه وعن فنائه وعن الفناء ؛ لأنه يغرق فى التعظيم عقله » .

(*) المال ٢٠١٤/٢/٢٧

• قيل فى التقوى إنها درجات .. وأساسها اتقاء الشرك ، ثم اتقاء المعاصى ، ثم اتقاء الغفلان ، ثم اتقاء الخطرات .. والدرجة العليا « أن يسلم لله قلبك » .

• ليس من الفطنة الاستهانة بما قد يكون قليله كثيرًا .. النار ، والمرض، والعدو ، والدَّيْن !

• من أقوال الصوفى أبى طالب المكى : « أضرّ ما ابتُلِىَ به العبد وأدخله وأعجله فى هلاكه ، وأشده لحجبه وإبعاده ـ ضعف يقينه لما وُعِدَ من الغيب . قوة اليقين أصل كل عمل صالح » .

• كان بعضُ العارفين يقول : « طوبى لمن كان قوله ذكرًا ، وصمته فكرًا ، ونظره عبرة . إن أكيس الناس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت » .

* * *

• قيل فى درجات السالكين ؛ وقربهم إلى الله :

أولها إسلام : وهو درجة الانقياد والطاعة والقيام بمراسم الشريعة .

وثانيها الإيمان : وهو مقام معرفة حقيقة الشرع بمعرفة لوازم العبودية.

وثالثها الإحسان : وهو مقام شهود الحق تعالى فى القلب .

• قيل فى أحوال العبد إنها أربع : النعمة ، والبلية ، والطاعة ، والمعصية .

فإن كنت فى « النعمة » فمقتضى الحق منك الشكر .

وإن كنت فى « البلية » فمقتضى الحق منك الصبر .

وإن كنت فى « الطاعة » فمقتضى الحق منك شهود منته تعالى عليك .

وإن كنت فى « المعصية » فمقتضى الحق منك وجوب الاستغفار .

- قال بعض حكماء الزمن الأول :

قارب عدوك بعض المقاربة ، تنل حاجتك .

ولا تقاربه كل المقاربة ، فيجترئ عليك عدوك وتذل نفسك ويرغب عنك ناصرك !

- قيل إن « الفناء » على ثلاثة أوجه :

فناء فى الأفعال : ومنه قول : لا فاعل إلاَّ الله .

فناء فى الصفات : أى لا حى ، ولا عالم ، ولا قادر ، ولا مريد ، ولا سميع ، ولا بصير ، ولا متكلم على الحقيقة إلاَّ الله .

وفناء فى الذات : أى لا موجود على الإطلاق إلاَّ الله تعالى .

- كيف يتصور أن يحجبه شىء ، وهو سبحانه وتعالى الذى أظهر كل شىء ؟!

- كثرة النظر إلى الباطل ، تذهب بمعرفة الحق من القلب !

- من أقوال الصوفى إبراهيم بن أدهم :

رأس العبادة التفكر ، والصمت إلاّ من ذكر الله.

- من أقوال إبراهيم بن أدهم :

اتخذ الله صاحبًا ، وذر الناس جانبًا ، وقل الله ثم ذرهم فى لهوهم يلعبون.

من تراب الطريق ! (٦٨٩) يفرح اليوم من لا يموت !!! (*)

هذا شطر من بيت من قصيدة ، رثى بها نفسه ، من قرابة سبعمائة عام ، الوزير الشاعر الأديب الأندلسى لسان الدين بن الخطيب .. استحضره ما أراه اليوم من فرح الشامتين فى مقتل المصريين بأيدى الإرهابيين الذين عاثوا فى الأرض فسادًا وإهلاكًا ، وأعملوا فى عباد الله قتلاً وذبحًا وسحلاً وحرقًا، لا يبالون بالأرواح التى تزهق بغير حق ، ولا بحرمة الدماء ، ويسبقهم الفرح والشماتة فيمن يقتلون ، وكأنهم يعيشون أبدًا ، ولن يجد الموت سبيلاً إليهم !

نعم . يفرح اليوم من لا يموت !!!

فهل القتلة الشامتون ، لا يموتون ولن يموتوا ؟!!

إلى هذا المعنى أومأ الوزير الشاعر الأديب ابن الخطيب ، بالقصيدة التى رثى بها نفسه فى محبسه ، بعد أن تآمر عليه الأوغاد ، وكادوا له ، واتهموه ظلمًا وجورًا وكذبًا بالكفر والزندقة والخروج على الشريعة .

كان العصر فى منتصف القرن الثامن للهجرة ، المقابل لمنتصف القرن الرابع عشر الميلادى ، يموج فى المغرب والأندلس ، بالقلاقل والفتن ، وبالمؤامرات والانقلابات ، وسالت فى ذلك العصر كثير من الدماء على جدار السلطة .. فقتل الابن أباه ، والأب ابنه ، والأخ أخاه ، والصديق

(*) المال فى ٢٠١٤/٤/١٤

صديقه ، حتى عَزَّ على من مِثْل الوزير الشاعر الأديب ابن الخطيب ، ومن مِثْل العالم المؤرخ الأديب ابن خلدون ، أن يقى نفسه من شرور هذه الفتن رغم ما تبوأه كل منهما من مناصب ، وما له من مكانة يعترف بها العدو والصديق .. وقد قُيِّضَ لابن خلدون أن ينجو غير مرة مما حيك له ، بيد أن لسان الدين بن الخطيب لم تُقَيَّض له النجاة من المؤامرة الأخيرة التى حيكت ودبرت له .

كان الأديب الشاعر لسان الدين بن الخطيب ، أعظم كتاب الأندلس وشعرائها يومئذ ، وخدم سلاطين غرناطة بالأندلس منذ حداثته ، ثم وزيرًا ليوسف أبى الحجاج بن إسماعيل الأحمر ملك غرناطة ، ثم صار وزيرًا ـ بعد قلاقل وتقلبات لا يتسع لها المقام هنا ـ لنجله محمد بن يوسف الذى آل إليه ملك غرناطة ، فلما فقد محمد ابن يوسف عرشه ، شاطره ابن الخطيب محنته ونفيه إلى المغرب لدى السلطان أبى سالم الذى توسط لدى حكومة غرناطة لإجازتهما إلى المغرب ، ولما استعاد محمد بن يوسف عرشه بعد أحداث ، ردَّ ابن الخطيب إلى سابق مراتبه ، ولكن كثرت المؤامرات من حول الوزير حتى ضعف نفوذه ، وأخذ نجمه فى الأفول ، وتغير ابن الأحمر نحوه ، فنزح إلى المغرب الأقصى ، واستظل بلواء سلطانها ، ولكن سرعان ما سعى خصومه للنيل منه بعد أن ساءت العلاقة بين بلاط فاس وبلاط غرناطة ، واتهموه ظلمًا وكذبًا وجورًا بالزندقة والكفر ، وطلب سلطان الأندلس الغنى بالله محمد بن الأحمر ، إلى بلاط فاس بالمغرب ، إبعاد الوزير ابن الخطيب وتشريده ، فأبى بلاط المغرب ، ثم تقلبت الأحوال تبعًا لتغير السياسة ، وذهب الوزير أبو عبد الله بن زمرك من الأندلس إلى فاس ليسعى

فى تنفيذ « عهد شائن » قطعه سلطان المغرب الجديد على نفسه لابن الأحمر ضمن شروط تحالف بينهما ، بأن يجاريه فى العمل على نكبة ابن الخطيب ، وكان بلاط غرناطة قد مَهَّد لهذه النكبة بتدبير اتهام الوزير السابق بالكفر والزندقة والخروج على الشريعة ، وسلوك مذهب الفلاسفة الملحدين فى بعض رسائله .

أصغى سلطان المغرب إلى سعاية ابن زمرك ، وعقد مجلسًا على هواهم من رجال الدولة لمواجهة ابن الخطيب الذى أودع السجن بهذه التهم الباطلة ، وأخصها الزندقة والخروج على شريعة الإسلام . وذهب المفكر الشاعر الأديب والكاتب السياسى العظيم ضحية هذه المساومة الشائنة ، وضحية التعصب والجهل ، وأُدين كذبًا بتهمة الزندقة ، وعذب فى سجنه ، وأفتى بعض الفقهاء السفلة بقتله ، ودس عليه الوزير سليمان بن داود بعض الأوغاد فقتلوه خنقًا فى سجنه ، وأُحرقت جثته تجاه باب المحروق من أبواب فاس التاريخية فى جمادى الأولى أو الأخيرة سنة ٧٧٦ هـ - ١٣٧٤ م ، حيث دفن على مقربة منه !

واليوم صار قبر لسان الدين بن الخطيب مزارًا ، وفى المقابل مات منسيًّا من شمت وفرح يوم الغدر به وقتله ، ظانًّا - فى شماتته - أنه لا يموت !

لقد صحت بذلك نبوءة الوزير الشاعر الأديب فى القصيدة التى رثى بها نفسه فى سجنه ، والتى قال مما قاله فيها :

وكم سيق للقبر فى خرقة : فتًى مُلئت من كساه التخوت

فقل للعِدا ذهب ابن الخطيب وفات ومن ذا الذى لا يفوت

فمن كان يفرح منكـم لـه : فقل يفرح اليوم من لا يموت !

أجل ، يفرح اليوم من لا يموت !!!

فهل الفرحون الشامتون فى قتل المصريين ـ لا يموتون ؟!!

متى يعى الإرهابيون دروس التاريخ ؟!!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٨٤) بين الضآلة والعظمة ! (*)

من المفارقات ، أو من الأمور المحيرة ، أن ينتابك فى ذات اللحظة شعوران متناقضان ، أو معنيان متضادان ، والأغرب أن ينصرفا معًا إليك أو إلى الإنسان !

فى النصف الأول من الستينيات ، ولا أذكر الآن السنة بالضبط وربما سنة ١٩٦٣ ، دُفِعْتُ دفعًا ضمن مجموعة من ضباط القضاء العسكرى بالمنطقة العسكرية المركزية ، لزيارة ضمن زيارات ترتبها القوات المسلحة ، ربما بتوجيه سياسى ، إلى أسوان لمشاهدة السد العالى وقناة التحويل العميقة العملاقة ، قبل أن تغمرها المياه مثلما غمرت معظم النوبة ومعابد أبو سمبل فصارت ذكرى أو شبه ذكرى لا تبدو منها سوى أطلال أو ذكريات !

لحظة أن مشيت سيرًا على الأقدام ، بقاع قناة التحويل ، شعرت فى لحظة واحدة بالضآلة ، وأنا أقف صغيرًا ضئيلاً متطلعًا فى انبهار من موقفى فى القاع ، إلى شموخ ارتفاع جدران أو ضفتى القناة ، ارتفاعًا شاهقًا هكذا مجسّدًا من القاع ، تحفُّهُ أعمال ضخمة لبوابات وتوربينات عملاقة ، كبيرة بدورها خفاقة ، فيها سوف تمر المياه حين يجرى التحويل ، فتدير التوربينات وتولد الكهرباء ، وتغمر أراضى الوادى بالمياه لتوالى بث الحياة على ضفتى النيل الذى قيل إن مصر هبته .

(*) المال فى ٢٠١٤/٤/١٥

شعرت بالضآلة وأنا أنظر لأعلى ، وأتطلع مبهورًا إلى هذا العمل العظيم الذى يجرى بقناة التحويل من حولى واقفًا فى القاع .. أكاد أرى نفسى «نملة» وسط هذه الجبال من العظمة !

النملة التى اجتمع فيها الضدان ، ضآلة الحجم ، وعظمة الإمكانيات، على اسمها سميت السورة السابعة والعشرين من سور القرآن المجيد ، من الصبا وأنا أقرأ متأملاً فى سورة النمل من نبأها ونبأ النبى سليمان الذى أعطاه الله العلم والحكمة ، قوله ـ عز وجل : « وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »(سورة النمل الآيات ١٧ ـ ١٩) ولم تكن النملة هى الوحيدة من مخلوقات الله ضئيلة الحجم عظيمة الشأن ، فقد رأينا للنحل مملكة كمملكة النمل ، وسورة باسمه أيضًا فى القرآن المجيد ، فنقرأ فى سورة النحل قوله تعالت حكمته : « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاء لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » (سورة النحل الآيتان ٦٨، ٦٩)

بيد أن هذه العظمة فى السد العالى ، عظمة إنسانية صنعها الإنسان ، فهى هى مصدر الشعورين المتناقضين ، أين أنت من هذه العظمة المدهشة التى

صاغتها عقول ونفذتها أيادٍ معروقة تقرب إليك حديث « النملة » فى عالمها الساحر الذى يريك ماذا تصنع النملة لتدبر لنفسها عالمًا فسيحا بالقياس إليها ، موازيًا مع اختلاف المقاييس النسبية لما صنعه ويصنعه الإنسان على مدار التاريخ من حضارات قامت وبادت ، وما بادت إلاَّ لتعاود القيام ، وهذه هي النملة ، ما قطعنا صغارًا طريق قافلتها الدؤوبة لاهين لاعبين بها معاكسين لها ، حتى تعاود فى صبر مسيرتها التى قطعناها ، لتواصل حمل المؤونة التى تشحنها بأضعاف أضعاف وزنها إلى المخزن الذى دبرته وهيأته لتضمن لنفسها منه استمرار أسباب الحياة ، تمامًا مثلما فعل يوسف الصديق ليضمن لمصر تواصل أسباب العيش فى السنوات السبع العجاف التى دلت عليها الرؤيا الصادقة !

ذات هذا الشعور المتناقض ، يناوشنى حينما أجول فى بهو بيتى أو مكتبى، بين تلال الكتب والمؤلفات الغزيرة التى ملأت بها رفوف المكتبة هنا وهناك ، ما أجول فيها وأتطلع أو أتصفح أو أستخرج شيئا منها ، إلاَّ ويبهرنى تراث الإنسانية العظيم الذى أراه فى جبال صفحات هذه الكتب والمؤلفات التى أخرجتها وتخرجها قريحة الإنسان الذى ضرب بعمق فى كل باب من أبواب العلم والأدب والمعرفة .. أين ضآلة ما بذلت العمر فى كتابته أو تصنيفه ، وما حجمه وقيمته ، أو فى ضآلته ، أمام هذا الطوفان الذى استمر عمر الإنسانية ، وأنتج هذه الجبال المتراكمة التى تشهد على عظمة عقول عكفت سنوات بعمر التاريخ على إفراز هذا العالم الواسع المدهش فى كل باب من أبواب العلم ، والأدب والشعر، والرواية والقصة، والفكر والفلسفة ، والجغرافيا ، والاقتصاد ، والتاريخ ، وأين هو الوقت والعمر

لقراءة أعمال هؤلاء العلماء ، والفلاسفة ، والمفكرين ، والأدباء ، والقصاص، والشعراء ، والمؤرخين ، والجغرافيين ، والساسة ، والحكام ، الذين ضربوا فى الآفاق ، وألّفوا آلافًا مؤلفة من المصنفات ، لا مطمع لطامع مهما أنفق من عمره فى القراءة والاطلاع ، أن يلم بملايين الملايين مما سطروه من صفحات لا يملك العاقل إلاّ أن يتطامن ويحس بتواضع كل ما عساه أن يكون قد قدمه أمام هذه التراث العظيم !

* * *

من تراب الطريق (٦٩١)

من قبسات (*)
الأستاذ وديع فلسطين

فى متابعتى الشغوفة لكل ما أقع عليه من كتابات الكاتب الأديب المبدع، الأستاذ الأديب الموسوعى وديع فلسطين ، قرأت فى مقال له عن الصحفى الصعيدى قرياقص ميخائيل الذى سافر إلى لندن وعاش فيها ونذر حياته لمصر والدفاع عنها وتبنى قضاياها ، أن الصدف كانت قد قادت لأن يكون هيلاسلاسى من ضيوف بيته على نهر التايمز فى لندن الذى تحول مع الوقت إلى « دوار العمدة » ، ونمت المودة بين الأستاذ قرياقص وهيلاسلاسى الذى لجأ إلى لندن عندما غزت الحكومة الإيطالية الفاشية بلاده .

و يروى الأستاذ الكبير وديع فلسطين ، أن المهندس عثمان محرم باشا وزير الأشغال عرف مما تناقلته الصحف أن حكومة الحبشة - إثيوبيا الآن - تتفاوض على إنشاء سد « تانا » على نهر النيل ، مما قد يحرم مصر من وارد المياه وهى دولة زراعية أساسًا ، وكان عثمان باشا قد التقى فى بيت قرياقص فى لندن بالإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور الحبشة ، وعرف ما بينه وبين الأستاذ قرياقص من صداقة ومودة وثقة . فاستدعى عثمان محرم - قرياقص من لندن ، وطلب إليه أن يسافر إلى أديس أبابا لبحث هذه القضية مع الإمبراطور.

(*) المال فى ٢٠١٤/٤/١٦

وفى عاصمة الحبشة ، رحب الإمبراطور هيلاسلاسى بصديقه المصرى الذى آواه وهو طريد، وأكرم وفادته ، واستمع إلى قلق وشكوى مصر ، فأكد لصديقه أن الحبشة لن تنفذ أى مشروع على النيل إلاَّ بموافقة مصر ، وقال إنه أصدر أوامره إلى جميع المسئولين فى حكومته لمراعاة ذلك، ولم يكتف بهذا ، بل حَمَّلَ قرياقص رسالة شكر موجهة إلى الحكومة المصرية لأنها وقفت إلى جانب الحبشة فى حربها للتحرير مع فاشيى إيطاليا.

هكذا كانت حركة واهتمام المصريين بقضايا مصر ، رغم تواضع الإمكانيات والآليات فى ذلك الزمان ، فأين نحن من هذا حين طفقنا نهمل علاقاتنا الوطيدة مع الحبشة حتى تآكلت ، وحتى نضب المعين فارتد ذلك فى إهمال المصالح والحقوق المصرية بمشروعات إثيوبيا على النيل، وعجز حكوماتنا عن إدارة حوار مثمر مع الصديقة التى كانت ـ يحفظ لمصر حقها فى الحياة التى يمثل النيل عصبها .. وكان المشهد الوحيد الذى تابعناه ، الاجتماع الطريف الذى عقده محمد مرسى لعينات من مثل أيمن نور لمناقشة هذه القضية بالغة الخطر على المصالح والحقوق المصرية، وأذيع على الهواء فى غفلة من المجتمعين الذين تفيأوا كلامًا جديرًا بأن يلقى على قهوة الكتكوت!!!

من صفحات هذا المصرى الصميم التى نقلها الأستاذ الكبير وديع فلسطين ، أنه فى مكافحته فى لندن من أجل مصر ، وتصديه للساسة الإنجليز ، تزعم ـ وهو القبطى ـ حملة الدفاع فى لندن عن الإسلام وعن الأزهر الشريف ضد بعض الإنجليز الذى تطاولوا على الإسلام والأزهر ،

فانبرى لهم الأستاذ قرياقص فى « النشرة المصرية » التى كان يطبعها هناك على نفقته ، وفى الصحف الإنجليزية ، فرد ردودًا مفحمة ، واستطاع بسلوكه النبيل ، فى عاصمة الضباب ، أن يحتل مكانة ممتازة فى المجتمع البريطانى ، وأن يكون خير سفير ـ بلا سفارة ـ لمصر والمصريين فى بلاد الإنجليز !

* * *

من تراب الطريق (٦٩٢)

ماذا يفعل الجندى (*) هل ينتظر حتى يُقْتل ؟!

لم أجد معنى لتنطع المتنطعين المتقعرين من أصحاب الدكاكين الخاصة بحقوق الإنسان ، ومن يلحقون أنفسهم بالنخبة ، من هوجة تحاملهم الغريب على الشرطة والجيش ، وزعم كاذب مفتعل بالعنف المفرط ، سوى أنهم يرون أنه واجب على الجندى والضابط ، أن يستقبل الإرهابيين بالأحضان والقبلات ، وأن يمطرهم بالأزهار والورود ، وأن يمسك عن حماية نفسه حتى تنفجر فيه قنبلة ، أو تصيبه رصاصة غادرة ، أو يتلقى طعنة خنجر أو سيف أو سكين ، أما « السحل » الذى سيتلقاه من الجناة من بعد القتل والذبح ، فلا عليه ، فإن الشاة لا يضرها سلخها بعد ذبحها!!!

ما هذا العبث ؟! لا يمر يوم إلاَّ وتُفْجع مصر بقتلى من الجنود والضباط، وبقتلى من آحاد الناس ، يشبعهم الإرهابيون المتشحون كذبًا بالإسلام ـ يشبعونهم قتلاً وذبحًا وتفجيرًا وحرقًا ، حتى عم البلاء فى كل مكان ، فى الشوارع والطرقات ، وفى دور العلم والمدارس والجامعات ، وفى أقسام ومراكز الشرطة ، وبين المساجد والكنائس ، وعلى الجسور والكبارى ، وفى المتاحف والمجامع العلمية ، وفى القطارات ووسائل النقل العام والخاص ، وليس من أحد يحمى مصر والمصريين سوى هؤلاء الجنود والضباط الذين يُغْتالون تباعًا ، فى خسة وضعة ، وتترمل زوجاتهم ويتيتم أطفالهم وتثكل

---

* جريدة الوطن فى ٥/٥/ ٢٠١٤

أمهاتهم ، ولا يجد هؤلاء وأولاء المفجوعون فيهم غير البكاء والنحيب ، بينما يتباهى الإرهابيون المتشحون بالدين ، وهو منهم براء ، بالقتل والذبح والتحريق والتدمير والإهلاك !

ولا يستحى أصحاب الدكاكين الخاصة الذين يتلقون الأموال من الخارج ، ومن ألحقوا أنفسهم كذبًا بالنخبة ـ لا يستحون من طرح صك اصطنعوه ، اخترعوا به أحبولة « العنف المفرط » لتكون تهمة تامة التجهيز لمهاجمة الجنود والضباط ، بصيغة ملفقة مغلوطة تدارى ما عليه هؤلاء وأولاء من « حَوَل » لا يستحون منه ، ولا يرون بعدسته المقعرة المتكسرة ما يقع على شعب مصر وجند مصر ، ويحسبون أن حقوق الإنسان قاصرة واجبة للقتلة السفاكين ، ولا لزوم ولا حاجة لها للشعب المصرى المجنى عليه !

لا يرى هؤلاء وأولاء حقوقًا للإنسان إلاَّ للقتلة السفاحين ، ولا يرون حقوقًا للبسطاء الذين يُقَتَّلون فى كل يوم ، ولا لحراسهم وحراس مصر من الجنود والضباط الذين تُسفك دماؤهم وهم يقومون بواجبهم المقدس لصد العدوان والإرهاب عن الشعب وعن مصر المبتلاة بهؤلاء الذين خرجوا عن كل شرع ودين ، وعن كل قانون .. ويلوحون ـ هؤلاء المتنطعون ـ يلوحون بلا حياء بأن التصدى للقتل والذبح والإرهاب ، يعتمد على « عنف مفرط»، دون أن يكلف أحد منهم خاطره الشريف ببيان ما هو « العنف المفرط » ، ولا ما هو « غير المفرط » ، ولا ماذا على الجندى والضابط أن يفعله والموت محدق به وبجمهور الناس ؟!!

هل عليه أن ينتظر حتى يُقْتل ؟!!!

دعونا من الحالة النفسية للضباط والجنود الذين يُقتلون يوميًّا بشتى أنواع القتل والذبح والسحل ، وما ينشأ عن ذلك من توترات عصبية لا ينكرها إلا جاحد ، فإن الذى لا خلاف عليه أن شريعة السماء ، والشرائع الوضعية، تتفق جميعها على تقرير حق الدفاع الشرعى ، ويطلق عليه فى الشريعة الإسلامية « دفع الصائل » ـ وتتفق النظريات الفقهية فى الداخل والخارج على اعتبار الدفاع الشرعى « واجبًا » وليس مجرد « حق » ـ تقديرًا لأهمية حماية المعتدى عليه وكفالة الوسائل التى تتيح له الدفاع الجدى عن نفسه وعمن يحميهم من المواطنين والممتلكات العامة والخاصة .

والدفاع الشرعى فى مفهومه العام المتعارف عليه قانونًا وشرعًا ـ هو استعمال القوة اللازمة لصد « خطر » حال غير مشروع يهدد بالإيذاء حقًّا يحميه القانون ، والملاحظ أن الدفاع الشرعى مباح ضد « الخطر » ولا يشترط وقوع الاعتداء فعلاً ، فلا يلزم من يتهدده « الخطر » أن يتحمله ثم يدفعه أو يبلغ به السلطات العامة أو ينتظر حتى يُقْتل لتقتص السلطاتُ لقتله ، وإنما مباح بل واجب على من يتعرض « للخطر » أن يدفعه بكل فعل ضرورى لدفعه ، وملائم لذلك . ودفع « الخطر » يكون « بالحيلولة » بين المعتدى وبين البدء فى عدوانه أو الاستمرار فيه إذا كان قد بدأه فعلاً .

فالهدف من الدفاع الشرعى هو « صد الخطر » واتقاؤه ، ويكفى للدفاع الشرعى أن يكون « الخطر » منتظرًا وفق السير العادى للأمور ، فلا يشترط أن يتحقق بالفعل ، فلا يجب على المدافع أن ينتظر حتى يتحول الخطر إلى إعتداء فعلى ، وإلاَّ أحبطت غاية الدفاع الشرعى وضاع هدفه . ويستوى فى هذا الخطر أن يهدد المدافع نفسه أو يهدد غيره . فى نفسه أو عرضه أو ماله ،

ولا يشترط أن يكون هذا الغير على صلة أو قرابة بالمدافع ، فالدفاع عن الغير ـ أى غير ـ واجب كالدفاع عن النفس . وهذا الدفاع الشرعى جائز سواء كان الخطر جسيمًا أو غير جسيم ، فحماية حق المعتدى عليه أولى بالرعاية من المعتدى الذى يروم العدوان على حقوق أو حيوات الغير .

ونقول للمتحاكمين إلى الشريعة الإسلامية ، إنها كانت أسبق فى تقرير أن الدفاع الشرعى « واجب » على المدافع وليس مجرد حق يستخدمه أو لا يستخدمه ، ويستوى أن يكون هذا الدفاع عن النفس أو عن الغير ، واستدل فقهاء الشرع على « وجوبه » من الحديث النبوى : « من مات دون ماله ـ والنفس أولى ـ فهو شهيد » ، ومقام الشهادة دال على أن المدافعة « واجب » ، ويعرف المتابعون لفقه القانون الوضعى الحديث أن أئمته يعتنقون الآن أن الدفاع الشرعى « واجب » وليس مجرد حق يُمارس أو يُتْرَك ، ومن هؤلاء الفقهاء العالميين : فيدال ، وماجنول ، ودونيديو دى فابر ، وبيير بوزات ، وستيفانى ، وأستاذنا الكبير المرحوم الدكتور محمود نجيب حسنى .

ولأهمية حماية الحق من الاعتداء عليه ، يباح الدفاع الشرعى ولو كان المعتدى غير مسئول جنائيًا لجنون مثلاً أو عته أو إكراه أو غير ذلك ، لأن مرام الدفاع الشرعى حماية الحق من الخطر الذى يتهدده بغض النظر عن حال المعتدى ما دام الخطر غير مشروع .

ولا يُطْلب من المدافع أن يلجأ إلى السلطات لحمايته من الاعتداء ، ولا يُطْلب منه الهروب إن كان يستطيع الهروب ، فالدفاع حق بل واجب ، بينما الهروب مشين ، ومن ثم لا يُجْبَر صاحب الحق على النزول عنه والالتجاء ـ جُبْنًا !! ـ إلى مسلك مشين !

هل وضع أحدٌ من هؤلاء المتنطعين نفسه محل أحدٍ ممن يُغتَالون وتُسْفك دماؤهم يوميًّا ، وفكَّرَ ماذا عساه هو فاعل لو كان محلهم بما يتمنطق به من أقاويل ، والقول على الأدعياء يسير ؟! إن كل الأحكام القضائية ، لمصر والعالم ، قد اتفقت على أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر « اعتبارى » يُنْظر وتُرَاعى فيه الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع ، فلا يجوز أن يكون هذا التقدير إلاَّ اعتباريًّا بالنسبة لشخص المدافع الذى فوجئ بالخطر أو بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة ، ومن ثم فهو وحده ـ دون غيره ـ المحوط بها والمطلوب منه مواجهتها وتبعًا لتقديره الشخصى للاعتبارات التى أحاطت به ، وزادت الأحكام فقالت إنه لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى يستحيل عليه فى حالته التى كان فيها وقت الخطر والاعتداء !

يا سادة ، إن الدفاع الشرعى « واجب » !

و ليس من واجب المدافع أن ينتظر حتى يُقْتل !!!

و القتيل ـ إن فَرَّطَ المدافع فى واجبه ـ لن يكون فقط دمه المهدر ، وإنما سيعم القتل والدمار مصر والمصريين !

فهل هذا ما يريدون ؟!!!

* * *

من تراب الطريق ! (٦٩٣)

يوم الأحزان (*)

لم أكد أتلقى ظهر الاثنين ١٦ يونيو ، خبر مقتل ابن ابن خالى : النقيب الشاب مصطفى محسن محمد نصار ، على يد الإرهاب ، حتى تلقيت فى المساء خبر رحيل صديقى الإذاعى الرائع ، والإنسان الأروع : وجدى الحكيم .

ابن ابن خالى انتزعه الإرهاب من حضن أبيه وأمه وأسرته ، ليرديه قتيلاً - وهو يؤدى واجبه - فى أعز سنوات شبابه ، بأعمال مجنونة يشوه بها الإرهابيون وجه الإسلام باسم الإسلام .. تدنت ممارسات الإرهاب إلى ما لم تتدن إليه ممارسات الوحوش فى الغابات .. الحيوان لا يقتل من فصيلته ، بينما يخوض الإرهابيون ويلغون فى دماء بنى جلدتهم ، يقتلون النفس التى حرم الله قتلها مدعين أنهم يقتلون باسم الإسلام ، ويتنادون وهم يعملون القتل فى الإنسان بعبارة « الله أكبر» ناسبين هذا القتل الغادر الوحشى إلى الإسلام ، فلا يكتفون بقتل المسلمين وغير المسلمين ، وإنما يشوهون الإسلام الذى يتشحون - كذبًا - به ، ويصورونه للدنيا - بهذه الجرائم المنكرة - على أنه دين يلغ فى الدماء ، ويبيح القتل والإهلاك فضلاً عن الحرق والتدمير ، ويحول الأسرة الإنسانية إلى عالم من الوحوش يقتل فيه الإنسان أخاه الإنسان ، ويستبيح دمه ، وباسم الدين الذى مهجته السلام ، واسمه

(*) المال فى ٢٠١٤/٦/١٩

منحوت من لفظ السلام ، وتحيته السلام ، جعله الله تحية وأمانًا للناس ، حتى ليقول الرحمة المهداة ـ عليه الصلاة والسلام : « السلام قبل الكلام » .. « لا تؤمنوا حتى تحابوا .. ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم : أفشوا السلام بينكم » .. المحبة والسلام روح الإسلام وعطره ، والسلام اسم من أسماء الله الحسنى ، وتحية الله للمؤمنين يوم يلقونه هى السلام « تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا » ، ومستقر الصالحين فى الآخرة ، دار أمن وسلام ، فيقول السلام المؤمن المهيمن ـ عز وجل : « وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلاَمِ » .. « لَهُمْ دَارُ السَّلاَمِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » ، وأهل الجنة لا يسمعون لغوًا من القول ، ولا يتحدثون بغير السلام : « لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا إِلا قِيلاً سَلامًا سَلامًا » .

مفارقة عجيبة أن يتنادى القتلة ، وقت القتل وسفك الدماء ، بذكر الله، ويذكرون اسم الجلالة ، وهم يرتكبون أحط الجرائم التى نهى عنها الحكم العدل جل شأنه ، فلا يعرفون ما معنى ما ورد بالقرآن المجيد « وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ » ويدنسون الدين الذى ينسبون أنفسهم إليه ويتشدقون به حين يتصايحون « الله أكبر » ، كأنهم يذكرون اسم الله ـ عز وجل ـ على ذبيحة من بهائم الأنعام !

لا أجد ما أعزى به نفسى ، أو أعزى به أب الشهيد وأمه وأسرته ، إلاّ أنه عند الله ـ تبارك وتعالى ـ شهيد ، حتى ولو كره الكارهون الذين حلا لهم أن يطلقوا لقب « الشهيد » على القتلة والمدمرين والبلطجية والجانحين الذين أعملوا فى أرواح المصريين قتلاً وسفكًا ، وأعملوا فى مرافقها الحرق والسلب والنهب والتدمير . من يُقتل من هؤلاء وهو يقارف هذه الجرائم

النكراء هو عند هؤلاء شهيد ، أما من يُقتل من الجنود والضباط وهو يؤدى واجبه ويذود عن أهله وحياض بلده ومرافقه العامة ، فلا هو بشهيد ، ولا يجوز تنسيبه إلى عالم الشهداء ! هذا مُسَمَّى قاصر فى نظرهم ويجب فى ضلالهم أن يكون مقصورًا على القتلة وسافكى الدماء ، حتى عَزَّ على إحدى المذيعات فى حوار فى ٦ فبراير ٢٠١٢ ، أن تقر بأنه شهيد - من يُقْتَل وهو يدفع عن قسم أو مركز الشرطة هجمات البلطجية والجانحين الراغبين فى حرقه وسرقة السلاح منه !

إلى الأم المكلومة الثكلى ، وإلى الأب المكلوم ، اللذين احترق قلباهما على فلذة كبدهما الذى اختطفه رخ الإرهاب ، أقول لهما لا تقنطا من رحمة الله ، فابنكما وإن رغمت أنوف الإرهابيين وتجار الإعلام، هو عند الله شهيد، فيه وفى أمثاله ممن بذلوا أرواحهم قيامًا بواجبهم فى سبيل الله . يقول - عز وجل - فى قرآنه المجيد : « وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَآ آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » .

* * *

وإذا كان قتل الشهيد مصطفى محسن نصار ، قد استحضر بعضًا من المعانى العامة حول ما بتنا نعانيه فى بلدنا التى كانت على الدوام واحة للأمن والأمان ، فإن رحيل وجدى الحكيم ، قد فجر فيضًا من الذكريات امتدت لأكثر من نصف قرن ، كان فيها وجدى الإذاعى الرائع ، والإنسان الأروع، وشحنة العطاء والوفاء بلا حدود .

كان وجدى الحكيم قصة حياة ، عمادها المثابرة والاجتهاد ، فقد أراد أن يكون ، فكان .. وأعرف كم واجهته من مقاومة ظاهرة ومستترة ، وكيف أنه مضى يشق طريقه رغم كل الصعاب .. والجميل فيه أنه لم يفقد دماثته ، وظل حياته كلها متحليًا بفضيلتىْ النجدة ، والوفاء .

فى « صوت العرب » عرفته فى أول الستينيات ، نجمًا فى مراقبة المنوعات ، محوطًا بمجموعة صاروا من بعد نجومًا بصوت العرب ، وبالإذاعة ، ومنهم من فاته فى حسابات المناصب والدرجات .. ولكنه انفرد بما لم يطاوله فيه أحد .. فقد كان ذا شخصية جاذبة ، وصاحب موهبة فنية وإذاعية متميزة ، فترجم ذلك عن عطاء عريض ونادر فى المصنفات التى هى جوهر العمل والعطاء للإذاعة.. وأتاح له اقترابه من نجوم الفن ، أو اقترابهم منه ، أن يحيط بثروة عريضة عن حيواتهم وتضاعيف ومنحنيات مسار كل منهم ، ومواضع تميزه فى فنه ، فحاز عن جدارة أنه صندوق لأسرار معظم الفنانين الذين عاصرهم وعاصروه ، ولكن هذا الصندوق كان مددًا لعطاء عريض وموصول لشتى مصنفات الأعمال الإذاعية ، البرامجية ، والدرامية .. قدم مسلسلات لحياة كبار النجوم .. لأم كلثوم ، ولعبد الحليم حافظ ، ولغيرهما. وكانت علاقته بالعندليب الأسمر عبد الحليم علاقة عريضة ، أتاحت له كنوزًا عرف كيف يفيد منها الفن الجميل الذى ظل وجدى الحكيم وفيًا له طوال حياته .

لم ينقطع من العمل لحظة من حياته ، فكان فياض الإنتاج فياض العطاء، وكان من جماله أنه لم يعز نفسه ولا حجب خبراته عمن يطلبها من أجيال الإذاعيين ، فكان نهرًا دافقًا لا ينقطع فيضانه ، ولا يتوقف مدده .. جاءنى

من أسابيع ليستشيرنى فى عقد عن إنتاج حياة عبد الحليم حافظ بالصوت والصورة ، فلا تحس وأنت تحاوره إلاّ أنه لا يزال الشاب وجدى الحكيم العاشق حتى النخاع لعمله .

ومع أنه حرم فى عمره الوظيفى من درجات كان من حقه أن يبلغها ، إلاّ أن موهبته وتميزه وخبرته ، فرضوا أنفسهم وهو على المعاش بعد أن خرج من موقعه الوظيفى ، فكان عضوًا دائمًا ومؤثرًا فى لجان الموسيقى والغناء ، وتبوأ عن جدارة واستحقاق رئاسة لجنة التراث باتحاد الإذاعة والتليفزيون .

كان لآخر يوم فى حياته ، يواصل تحضيراته النهائية ببدء تسجيل برنامج جديد بعنوان : « نجوم زمان قالوا لى » .. يتناول فيه حكاوى وتصريحات نجوم زمن الفن الجميل محمد عبد الوهاب ، وأم كلثوم ، وعبد الحليم حافظ، وفريد الأطرش ، وكامل الشناوى ، ونزار قبانى ، وأحمد رامى ، ومرسى جميل عزيز ، ومأمون الشناوى ، وهدى سلطان ، وسعاد حسنى ، وهند رستم وغيرهم ..

وفاء وجدى الحكيم وفاء نادر فى زمن انعدم فيه الوفاء ، تجلى فى وفائه لمن رحلوا عن الدنيا ، ولم يعد يُرجى من ورائهم نفع ولا فائدة .. ظل وفيًّا لذكرى الإذاعى الكبير سعد زغلول نصار ، لا تمر فرصة إلاّ وينوّه على موجات الأثير بما تمتع به من إمكانيات نادرة متميزة فى الصوت وفى شتى صنوف الأعمال الإذاعية ، فضلاً عن الكتابة والتأليف ، حاملاً له أجمل الذكريات .

فى آخر عام ١٩٧٦ ، عندما استقلت من الخدمة بالقضاء العسكرى بالقوات المسلحة ، لأعود إلى المحاماة ، لم يكن معى ما أستطيع به أن أدبر

شراء مكتب لممارسة المحاماة فيه ، وإذ بوجدى الحكيم ولم يكن بينى وبينه أى معاملات مادية ، يتقدم ليقرضنى ـ وبلا إيصال ـ ما استطعت به أن أشترى الشقة التى لاحت لى ، تاركًا لى مواعيد وطريقة السداد .

ظلت الصداقة بينى وبينه ممتدة ، لا تهن آصرتها مهما أعاقت الظروف، ألجأ إليه بالسؤال عما أريد استطلاعه حين أريد ، ويمنحنى ثقته فى كل ما يعرض له من مشكلات ، أو يصادفه من أعمال يحتاج فيها إلى مشورة قانونية وإنسانية .

أتاحت الندوة الشهرية التى أعقدها بمنزلى ، للأدباء والمفكرين والكتاب والإذاعيين ، أن نلتقى معًا وسط صحبة منهم من نجوم الإذاعة ، فهمى عمر ، وأمين بسيونى ، وصلاح عويس ، ومحمد مرعى ، ومحمد الخولى ، وعبد الوهاب قتاية ، وكامل البيطار ، وأمينة صبرى ، ونبيلة مكاوى ، وآخر العنقود عبد الرحمن رشاد رئيس الإذاعة الحالى . كان وجدى الحكيم هو الحاضر وإن غاب أو حالت سفرياته المتعددة للدول العربية دون اللحاق بالندوة . فى الندوة قبل الأخيرة أتحفنا بوجبة فنية دسمة رائعة ، وكنا على موعد بوجبة أخرى طلب منى إخفاءها لتكون مفاجأة للأصدقاء أعضاء الندوة . بيد أن المفاجأة أتتنى بخبر مرضه ، فلما اتصلت به تليفونيًّا ، وجدت البسمة لا تزال فى صوته ، والأمل يحدوه وهو يخبرنى أنه سيسافر إلى لندن لمزيد من الفحص والعلاج .

دهمنى خبر رحيله ، فأحسست أن قطعة منى قد رحلت ، وفارقت الحياة.. فكتبت لفورى أنعى نفسى لنفسى على صفحتى بالفيس بوك .

نعم ، فقدت برحيل وجدى الحكيم عن دنيانا أحد أصدقاء العمر النادرين . فقدت بفقده وفقدت الإذاعة والفن بعامة - نهرًا فياضًا لم ينقطع قط عن العطاء المتميز الوافر .. فقدت بفقده دفء الصداقة الإنسانية ، والدماثة الباسمة ، والمساندة وقت الشدة ، والكفالة بلا منٍّ ، والوفاء المعطاء للأصدقاء والأحباب ، والنكهة الجميلة التى تعطى مذاقًا للحياة .

عزائى ، أنه فراق إلى لقاء فى رحاب الوارث الباقى ، فكل من عليها فان، ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام .

أسأل الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته ، وأن يلهم زوجته وبنيه ، ومحبيه، الصبر والعزاء ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

* * *

من تراب الطريق ! (٦٩٤) نقطة نظام (*)

لست محتارًا كما احتار بعض أبناء بلدى المخلصين ، الذين لا شك عندى فى إخلاصهم وفى وطنيتهم .. لست محتارًا ، ولم تطرق الحيرة بابى لأنى أعرف أن فلسطين ليست « حماس » ، وأن أبناء الشعب الفلسطينى ليسوا « حماس » .. ولذلك فإننى أفصل بين كبائر « حماس » كفصيل سياسى عليه ـ ولا تزال ـ علامات استفهام ، وبين فلسطين وشعب فلسطين .. ولذلك فلست أخفى تعاطفى وولائى الكامل للقضية الفلسطينية كجزء من القضية العربية ومن الأمن القومى المصرى .. وأجد أن رفضى للعدوان الإسرائيلى على غزة ، ليس مجرد رفض « عاطفى » أغسل يدى بعده من أمر فلسطين والفلسطينيين ، وإنما هو رفض مقرون بوجوب الدفاع عن فلسطين وعن الفلسطينيين العزل الذين تحصد إسرائيل أرواحهم فى غزة ، فى بربرية لا تبررها كبائر « حماس » ولا كونها المتسببة ـ وعيًا أو استعباطًا ـ فى المشهد المأساوى الراهن !

علمت مما علمنى القرآن المجيد ، أن المسئولية شخصية ، لا يتحمل أحد بوزر آخر ، فلا تزر وازرة وزر أخرى ، فيقول الحكم العدل جل شأنه: « وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا » (سورة الإسراء الآية ١٣) ، ويقول عز من قائل : « وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ

(*) المال فى ١٤ /٧/ ٢٠١٤

أُخْرَى » (سورة الأنعام الآية ١٦٤ ، سورة فاطر الآية ١٨ ، سورة الإسراء الآية ١٥ ، سورة النجم الآية ٣٨) .. ويقول سبحانه وتعالى ـ أيضا : « فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» (سورة الزلزلة الآيتان ٧ ، ٨) .

ولو كانت الغارات والقنابل والقذائف الإسرائيلية ، تختار مرتكبى الكبائر من الحماسيين الذين أساءوا لمصر ولجيش مصر ، لهان الخطب ، فقد يُقَال من أعمالهم سُلِّط عليهم ، وأن الحُفَر التى حفروها قد وقعوا فيها ، وعليهم أن يشربوا سُمّ الكأس الذى أعدوه .. بيد أن القنابل والقذائف والنيران لا تميز ، وإنما تتجه بحممها إلى جميع الفلسطينيين ، وإلى الأطفال والنساء والشيوخ ، وإلى رجال لا شأن لهم بحماس ، ولا يقرون ما فعلته وتفعله حماس ، وربما لديهم من الاعتراض على حماس ما لدينا من الاعتراض ، ومن الرفض لها ما لدينا من الرفض ، وليس فى يدهم ، ولا فى جعبتهم ، ولا فى مقدورهم أن يوقفوا عبث وألاعيب وكبائر حماس ، ومن الجور أن يتحملوا أوزار حماس ، ومن العماء أيضًا الخلط بين حماس وبين فلسطين .. فلسطين كانت وستبقى ـ دون غض النظر عن كبائر حماس ـ قطعة عربية ، من الأرض العربية ، واقعة تحت نير احتلال إسرائيلى استيطانى غاشم ، ومن الخلط والتخليط أن تضيع أو تغيب هذه الحقيقة ، وأن تنبهم رؤيتها ، لكبائر حماس .. فحماس ليست فلسطين ، ولن تكون ، والخلط بين أصول القضايا القومية وبين كبائر فصيل سياسى ـ خلط غير مغفور ، بل هو «كبيرة» لا تليق بمصر والمصريين .

أحسنت القوات المصرية المسلحة بإرسالها ٥٠٠ طن من المواد الغذائية والمساعدات الطبية لدعم أهالى غزة ، فضربت المثل بأن « الغُصَّة » التى يعانيها أبناؤها من « أفاعيل » و « كبائر » حماس فى حق مصر وجيش مصر - لم تمنع رؤيتها « القومية » للقضية ، ولم تجدها مبررًا لكف يدها عن مساعدة هذا الشعب العربى الأعزل فى محنته دون تحميله بأوزار فصيل هو فى الواقع أحد أسباب المعاناة التى تكأكأت عليه من كل جانب !

ظنى أنه بدلاً من أن نُعنى بالرد على من يدعوننا لتقديم أكثر ، فنقدم بذلك يد العون إلى إسرائيل فى عدوانها الغاشم غير المميز ، أن نقول للداعين ها أنتم ، لم يمنعكم أحد ، فتفضلوا وتقدموا بما شئتم تقديمه من العون ، وقاتلوا إن شئتم ، وحدود إسرائيل ممتدة بطول الأردن وسوريا ولبنان ، والأموال التى تغترف منها قطر لضرب أمان واستقرار ومصالح مصر ، أموال هائلة ، تملأ أدخنة سوء استغلالها ربوع الوطن العربى كله ، وطالت فيما افتضح أخيرًا جيرانها فى دون الخليج ، فلماذا لا تهتم قطر وهى التى أنفقت المليارات لشراء ذمم لإقامة مونديال لا تحتمله أراضيها ، لماذا لا تهتم بدلاً من ذلك ، وبدلاً من المؤامرات التى تحيكها لضرب مصر وبعض العرب - بإنفاق اهتمامها وأموالها الطائلة فى تقديم « المساعدة » الحقيقية للشعب الفلسطينى - لا لحماس - لمقاومة ما يجثم عليه، وفى « صدّ » العدوان الإسرائيلى الذى تدعو غيرها لصدّه ، بينما هى منصرفة وبقناتها الفضائية المريضة للضرب فيه والتهجم المنكر عليه !

سأكون أول المصفقين لقطر لو أقدمت على ما تعاير غيرها بعدم القيام به، وسأكون أول المصفقين « لحماس » « وظهرائها » إذا تصدوا بجدية ، لا بالكلام ، لعدوان إسرائيل التى تنسق قطر وتطبع معها على الواسع من وراء الكواليس وتقدم لها « حماس » ـ عن وعيٍ أو استعباط ـ التعلات والذرائع لتقتيل أبناء وبنات وأطفال ونساء وشيوخ الشعب الفلسطينى !

إن هؤلاء ، وتصرفاتهم الضريرة ، من الكبائر الضارة فى عالمنا العربى المرزوء بهم وبأمثالهم ، بيد أن كبائرهم لا تمنعنى من رفض وشجب عدوان إسرائيل على قطاع غزة ، ولا تبرر حجب « تقديم المستطاع » لمساعدة الشعب الفلسطينى الأعزل فى محنته التى أطبقت عليه من حماس وإسرائيل، ولا تدعونى ممارسات حماس وقطر للخلط بين سوء أفاعيل حماس وظهرائهم ، وبين فلسطين الوطن وفلسطين الشعب العربى .. مصر أكبر بكثير جدًّا من كبائر وأفاعيل هؤلاء الصغار !

* * *

من تراب الطريق ! (٦٩٥) العماء المزدوج !! (*)

يورى الهجوم البشع الضرير ، الذى شنه من يسمون بالتكفيريين . وهم فى الواقع كفرة لا تكفيريين ، واستشهد فيه واحد وثلاثون بين جندى وضابط بواحة الفرافرة ، بأن هؤلاء لم يفقدوا فقط بصرهم ، ولا فقط بصيرتهم ، وإنما أغرقوا فى « عماء » مزدوج لا يعرفون معه لأنفسهم طريقًا ولا غايةً ولا هدفًا ولا سبيلاً !!

من هذا العماء ، أن يصر هؤلاء الكفرة ـ وهم كفرة ، على الاتشاح بالإسلام ، وهذا إصرار كفيف ، فالإسلام لا يبرر لأحد أن يقتل النفس التى حرم الله ، والإسلام يحض على أمان الجوار ، وهو جوار يقوم بحكم الآصرة بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة ، فكل منهم فى « جوار » الآخر ، وأمان جوار المسلم ـ وهم يدعون الاتشاح بالإسلام ! ـ يمتد حتى إلى الكافر الملحد ، فيقول تبارك وتعالى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ » (سورة التوبة الآية ٦) .

ومن هذا العماء ، ضلال البوصلة والهدف والغاية .. فلا بد أن تكون لكل حركة غاية ، وأن تسعى لأهداف ، فبغير الغاية والهدف ، لا تحقق الحركة ـ أى حركة ـ أى « **إنجاز** » أو « **حصاد** » .. ومن الغريب الدال على

(*) المال فى ٢٠١٤/٧/٢١

العماء المزدوج ، أن هؤلاء الكفرة إذ يتشحون ـ كـذبًا ! ـ بالإسـلام ، فـإنهم يعملون التقتيل فى المسلمين ، ويتركون من يُفْترض أنهـم أعـداء المـسلمين ـ وادعين ناعمين آمنين هانئين سالمين !

لا يمكن لصاحب عقل ، أن يترك هؤلاء الكفـرة ـ وبـدعوى الإسـلام ـ الصهيونية وعدوانها الموصول عـلى الأراضى والنفـوس العربيـة ، القـائمين بزراعة احتلال استيطانى دائم لم يعد قاصرًا على فلـسطين المختطفـة ، وإنـما يمتد إلى غيرها ، وهضبة الجولان مثال ، بينما يشن هجماته الغادرة هنا وهناك ليقتـل جنـود مـصر .. الجـيش القـوى الوحيـد البـاقى عـلى تخـوم الكيـان الصهيونى !

ماذا يريد هؤلاء الكفرة ؟!

لو كانوا ذوى بـصر ـ ودعنـا مـن البـصيرة فهـى بعيـدة المنـال ـ لـسألوا أنفسهم هذا السؤال الضرورى اللازم . ماذا يريدون ؟ هل ضرب الإسـلام والمسلمين ، ولكنهم يدعون ويقدمون لأنفسهم بأنهم حمـاة الإسـلام ! هـل تقويض مصر وجيشها ؟ بيد أن هذا هدف بعيد جدًّا لا تحققه ولا يمكـن أن تحققه هذه العشوائيات التى لا حصاد لها فى هزيمة الجيوش وهدم الدول !

إن أبلغ إساءة للإسلام الذى يتشح به كـذبًا هـؤلاء الكفـرة ، إنـما تـأتى منهم.. فلا هذه قـيم الإسـلام ، ولا هـذه تـصرفات مـسلمين ، ولا لـذلك السوء والشر حصاد ، ولا ينال إلاَّ شماتة كل عـدو يـضمر عـداوة للإسـلام والمسلمين ، فيضحك فى كمه ـ أو فى غير كمـه ـ مـن هـذا « العـماء » الـذى يصوب الطاعن طعناته إلى ما يدعى الطاعن ـ الضرير ـ أنه قلبه وجسده !!

من هذا العماء المزدوج ، أن أى حركة يُفْترض أن تسعى لاستمالة القلوب والعقول ، والترويج لنفسها ، وتوسيع رقعتها ، وحشد الأشياع والأتباع والمناصرين .. بيد أن فظائع هؤلاء الكفرة بهذه الهجمات المتفرقة العشوائية الغادرة ، فاقدة البصر والبصيرة ، تنفر وتزرع عناقيد الغضب وتحشد عداوة لا يمكن إزاءها أن يرجو هؤلاء العميان لحركتهم ترويجًا أو انتصارًا !!

لم يحدث فى التاريخ ، أن هُزِم شعب ، أو هُزمت أمة ، بهذه الأفعال الصبيانية ـ وهى صبيانية ـ وإن كانت شنيعة فظيعة دامية .. فحصادها بالنسبة للشعوب والأمم لا شىء ، فلا تنطوى صفحة شعب أو صفحة أمة بمثل هذه الممارسات التى وإن أدمت وأفجعت قلوبًا ، فإنها لا تحقق نصرًا ، ولا تزيل الأمم والشعوب !

لا شك أن ما تواجهه مصر والمصريون الآن ، ابتلاء وامتحان ، ولكن تعرف مصر ويعرف المصريون أن الابتلاء سُنَّة كونية ، ويعرفون من دينهم أن الصبر على البلاء أعظم أنواع الصبر والإيمان ، ولا ينفك المصرى عن التمثل بقول الحق عز وجل : « وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ » (سورة البقرة الآيتان ١٥٥ ـ ٥٧)

إن المؤمنين حقًا ، يعرفون من قول الحق جل شأنه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ * وَلاَ

تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ » (سورة البقرة الآيتان ١٥٣ ، ١٥٤) .

إن الجند الذين قُتلوا غدرًا بواحة الفرافرة بالوادى الجديد ، هم عند الله تعالى شهداء ، موعودون بوعده ـ ووعده حق :

« وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَآ آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » (سورة آل عمران الآيات ١٦٩ ـ ١٧١) .

صدق الله العظيم

* * *

من تراب الطريق (٦٩٦)

أزمة الأشياع ! (*)

لا أحب أن أصادر على معتقد أحد ، مهما ركبه الهوى أو اشتط ، فهو وشأنه ، إلاَّ أن يكون من ركَّاب المنابر الصحفية أو الإعلامية بعامة ، الذين يتقدمون إلى الناس بأفكارهم أو آرائهم أو معتقداتهم أو رؤاهم أو مقترحاتهم .. فالسكوت على هذه الممارسات تفريط فى حق البسطاء أو المشغولين بأعباء الحياة عن دراسة خفايا الأضابير ، وما يضمره حقيقة ـ ويزيف لستره ـ أصحاب الأهواء والمآرب والأغراض .

أزمة هؤلاء الأولى ، وهى قد جرفتهم إلى الابتداع والكذب والمخاتلة والتزييف ، أنهم ينحازون لفصيل ، وأحيانًا لشخص ، لا يمكن أن يكون محط قبول ، ناهيك عن أن يكون محط تقدير وإعجاب !

أعرف نفرًا من الإخوان ، الأوفياء لمعتقدهم ، ولكنهم رغم هذا لا يخفون صدمتهم كإخوان فى الدكتور محمد مرسى ، وفى أدائه وأداء من يوجهونه ـ هذا الأداء الذى يعجز الشيطان نفسه عن تبريره أو تمريره أو الدفاع عنه ، ناهيك عن الإعجاب به .. فتلك مصيبة تردى فيها بعض المتصدين للكلمة من الأشياع ، وأورت بأن النفاق قد بلغ مداه ، وأن المغالطة لا تستحى من شىء ، وأن هذا المرض قد أنشب فى هؤلاء حتى أتى على الأخضر واليابس ، ليس فقط فيما يبدونه من مغالطات ، وإنما فى صفحة

(*) المال فى ٢٠١٤/٧/٣١

وجدان المصاب بهذه المحنة ، حتى لم يعد قادرًا على رؤية معقولة يمكن تمريرها أو تبريرها أو الدفاع عنها .

أزمة المشايعين للمشايعة ، بغض النظر عن الحق والباطل ، والخطأ والصواب ـ هى أولاً أزمة مع النفس ، مقدماتها مع شميلة الصدق ، الصدق مع النفس ، والصدق مع الآخرين .. فالصدق سجية مانحة تتفرع عنها شمائل عديدة ، يحب الأسوياء أن يتحلوا بها ، ومن فاته الصدق ، يحب أن يتظاهر أمام الناس به ، ويتحاشى أن يكتشفوا فيه الكذب أو النفاق أو الرياء ، فإذا كان متوثبًا لأداء دور ، حاملاً مهمة الإقناع ، صارت أزمته مضاعفة ، تتخطى إحساسه الداخلى الذى يداريه ويموه عليه ، إلى «**المصداقية**» التى يتعين أن تكون رصيد الراغب فى التأثير والإقناع .

فمن أين يأتى أمثال هؤلاء « بالمصداقية » إذا كانوا قد فقدوا « الصدق » أصلاً ، هل بالمخاتلة والمداورة والخداع ، ولكن هذه أو تلك عمرها قصير، لأنها تفقد الرصيد بتوالى استعمالها وخضوع ما تبثه مع توالى الوقت ـ للمراجعة والنظر ، فلا تطول لهذه الأساليب فرصة ، وينحسر أثرها الزائف مع الأيام !

إن الجهل مرض شفاؤه العلم ، ولكن هؤلاء ليست آفتهم الجهل ، فقد يتوافر لهم العلم الذى يسخرونه للتخديم على مآربهم !

والغىّ مرض شفاؤه الرشد والهداية ، بيد أن هؤلاء لا يسلمون بأنهم غاوون ، وإنما يسعون لإلصاق الغىّ بغيرهم انتصارًا لما يريدون زرعه ـ كذبًا ـ فى نفوس الناس .

أزمة هؤلاء الأشياع ، هى أنهم يعرفون .. يعرفون أنهم على خطأ ، وأنهم يروجون لباطل ، وأن سبلهم الأكاذيب والمفتريات والمخاتلات .. ويعرفون أيضًا أن عمر الأكاذيب قصير .. وعلى قدر هذه المعارف ، وهذه هى المفارقة، على قدر ما يكون إغراقهم ـ عنادًا ومكابرة ـ فى تغليف وتزيين وتجميل الأكاذيب ، وإمعانهم فى إخفاء الحقيقة ، وستر الزيف ، وكلها خصال وضيعة لا يُرْضى العاديين أن تبدو لصيقة بهم فى عيون الناس ، بيد أنهم بدلاً من مغالبتها والعودة للسواء ، يحرفون البوصلة ويمعنون فى الاغتراف من معين الخدع والمخاتلات والتحايلات ، ليصوروا الباطل حقًّا، ويروجوا لمن له أو لهم يتشيعون !!

تابعت كاتبًا صحفيًّا كان معدودًا من كبار الكتاب ، يتقن على الأقل صياغة الحجة ، وتوظيف المنطق ، بيد أنه وقد صارت الأحلام سرابًا ، فقد الاتزان ، وفقد المنطق ، ولما أعوزته الحجة ، بدا كالبهلوان .. يتعامل مع القراء على منطق النعامة دون أن يدرى أنهم يرون من انحراف أمره وبهتان منطقه ما أراد أن يزيف فيه ويخفيه !

ومرَّ بى منافقون ، يشايعون للمشايعة ، يحبون المكابرة للمكابرة ، وتستهويهم المخالفة ، على منطق « خالف تعرف » ، وأمثال هؤلاء لا خطر كبيرًا منهم ، فأمرهم مكشوف ، ولا حجة ولا تأثير لهم ، وهم فى نظر الناس « إمعات » لا يُحسب لهم حساب !

ربما أهمنى حقيقة طائفة من الناس نسيجهم لا عيب فى جذوره ، بيد أنهم مصابون بأسقام أخذتهم بعيدًا عن الرشد والصواب .. ربما لأزمة نفسية ، أو عاطفية ، أو لمشاكل قابلتهم أو عوارض صادفتهم لم يستطيعوا تجاوزها ، أو

ربما لعتبٍ مكتوم على رجاء ضاع فيمن أملوا فيه أو فيهم ، فوقعوا فى براثن الأفكار الملبوسة .. فالعلل التى تصيب النفس لا حصر لها، والاهتداء إلى أسبابها يحتاج فى معظم أو جل الأحوال إلى تدخل متخصص ، يستكشف الأسباب الكامنة ، ويهتدى إلى عللها ، ويشخصها ويضع علاجها الذى غالبًا ما يحتاج إلى رعاية طويلة متيقظة ، مع الصبر والتفطن .

تتنوع الأزمات، بتنوع الأسقام .. منها ما لا شفاء منه ، للتصميم وسبق الإصرار ، ومنها ما قد يرد عليه شفاء .. بيد أن ما لا يمكن التغاضى عنه ، هو ما يمكن أن يكون لهؤلاء وأولاء من تأثير ضار على البسطاء وأنصاف العارفين ..

إن الجماعات مجاميع تتكون من مشارب وخصائص وعادات وقيم ومعتقدات مشتركة من المعايشة والتقارب والتعاطف والتأثير والتأثر ، وهذا الرذاذ الضار الذى يبثه الأشياع خطر إما على قدرة المجتمعات على الاستمرار ، وإما على وجودها نفسه .. وهذا أمر يصعب فى العقل وعلى العقلاء تركه لمشيئة كل فرد يمارسه كيفما يشاء بمقولة إنه جزء من حريته المكفولة فى كل جماعة متحضرة . من مقومات التحضر أن نعرف جميعًا حق الوطن ، وأن يعرف الفرد حدوده فى هذا الإطار .. فلا يتعداها !

* * *

من تراب الطريق (٦٩٧)

مسئولية التأريخ (*)

يبدو أنه لم يعد معنيًّا بالتأريخ فى مصر ، بعد رحيل الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، سوى الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم ، وبعض الأعمال المتقطعة القليلة ـ لأساتذة التاريخ .

لقد تميزت مصر فى عصورها المختلفة بمؤرخين كبار ، عنوا بتأريخ الحوادث المصرية ، فى دقة وأمانة وحرص ، لا زلنا نعيش على موائدهم ونغترف منها .

كان هؤلاء عقدًا من العلماء الجادين العظام ، من أشهرهم **ابن زولاق** (٩١٩ ـ ٩٩٧ م) ـ وكتب عن قضاء مصر حتى سنة ٢٤٦ هـ ، وكتب ذيلاً لكتاب الكندى عن ولاة وقضاة مصر ، **وابن منظور** (١٢٣٢ ـ ١٣١١ م) المؤرخ الشاعر اللغوى صاحب « لسان العرب » ، وشهاب الدين **النويرى** (١٢٧٨ ـ ١٣٣٣ م) صاحب « نهاية الأرب فى فنون الأدب » ، **والقلقشندى** (١٣٥٥ ـ ١٤١٨ م) صاحب « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ، والمقريزى أبو المؤرخين المصريين (١٣٥٦ ـ ١٤٤١ م) صاحب موسوعة « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، « المواعظ والآثار بذكر الخطط والآثار » المعروف باسم « الخطط المقريزية » ، **وابن تغرى بردى** (١٤١٠ ـ ١٤٧٠ م) ـ صاحب موسوعة « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » ،

(*) المال فى ٢٠١٤/٨/٤

والسخاوى (١٤٢٧ ـ ١٤٩٧ م) صاحب كتاب « التبر المسبوك فى ذيل السلوك » وهو تتمة لكتاب السلوك للمقريزى ، **والسيوطى** (١٤٤٥ ـ ١٥٠٥ م) العالم الشهير متعدد المواهب وصاحب كتاب « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ، **وابن إياس** (١٤٤٨ ـ ١٥٢٣ م) ـ صاحب موسوعة « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، **وعبد الرحمن الجبرتى** (١٧٥٤ ـ ١٨٢٢ م) صاحب موسوعة « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » ، **وعلى مبارك** (١٨٢٣ ـ ١٨٩٣ م) الملقب بـ« أبو التعليم » ، الذى أنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب والوثائق فيما بعد) ـ وصاحب كتاب « الخطط التوفيقية » ـ المكمل لخطط المقريزى ، **وأحمد شفيق باشا** (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠ م) ، صاحب كتاب « حوليات مصر السياسية » و«مذكراتى فى نصف القرن » ، **وعبد الرحمن الرافعى** (١٨٨٩ ـ ١٩٦٦ م) صاحب موسوعة تاريخ مصر فى العهد الحديث . وآخرون لا يتسع لهم المقام ، كانوا جميعًا من العلماء المدققين .

على أننى مصدوم الآن باجتراء غريب ومتعدد على كتابة التاريخ ، اختلط برغاب رفع نسبة توزيع الصحف ، ومن ثم تصدى للكتابة من لا يحسنون كتابة التاريخ ، والأدهى من لا يدركون أهميته على الحاضر والمستقبل .. فقد هالنى فى العديد من الكتابات مغالطات ـ ربما عن جهل أو قلة عناية ـ فى حوادث بلغت المغالطة فى عرضها حد قلب الحقائق ، وتوسد الوقائع المقلوبة فى قراءة الحادثات وإعطاء الكيوف والأوصاف .

تصادف أننى على مدار نصف قرن اشتركت فى قضايا كبرى متماسة مع الشأن العام ومع تاريخ الوطن ، وأعرف وقائعها وأكاد أحفظها عن ظهر قلب ، ولكنى فوجئت ولن أسمى أحدًا ، فلا أقصد التجريح أو الإهانة ، فوجئت بعرض هذه القضايا عرضًا سطحيًّا هشًّا ربما غلبت عليه أغراض، فاستباح التعديل والتبديل ، والتغيير والتوضيب ، فى عرض الوقائع مع ادعاء كاذب بالعلم ببواطن الأمور وبما وراء الكواليس . وهذه طامة كبرى!

عزت بعض الكتابات ، إقالة أو استقالة اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية الأسبق ، إلى رغبة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك التخلص منه للاستياء من تفجير قضية قيادات وزارة الصناعة ، مع أن تفجير هذه القضية كان برغبة وتوجيه النظام بعد أن كان قد ارتبط مع اليابانيين ، فى زيارة لليابان ، بوعدٍ متعجل وإن كان حسن النية ، بترسية عطاء إقامة مصنع الورق فى قوص على اليابانيين .

لم يقدر الوعد المتعجل ، ربما مع السطحية وحسن النوايا ، أن الألمان المنافسين فى العطاء ، فضلاً عن أسبقيتهم وتميزهم فى صناعة الورق ، لهم سابقات أعمال لصناعة الورق فى مصر ، وهى تعطى لعطائهم مزيدًا من أسباب الرجحان ، من خلال خبرة التعامل والصيانة وأدوات وقطع غيار لمصانع قائمة فعلاً فى مصر ، أقامها ويواليها الألمان . كما لم يقدر الوعد المتعجل أن العطاءات تخضع لسلسلة من التقييمات الفنية والمالية تنهض عليها لجان ، وأن مقاطعة أعمال هذه اللجان بقرارات علوية أمر غير حكيم

وغير مقبول ، ومن ثم شجرت الأزمة لدى اتضاح أن عوامل المفاضلة بين العروض تتجه إلى العرض الألمانى .

ويعرف المطلعون على مسار هذه القضية ، أنه كان الأحرى بالنظام خلاصًا من المأزق الناجم عن الوعد المتعجل لليابانيين ، إزاء أرجحية العطاء الألمانى ، أن يقام مصنعان للورق فى قوص ، لا مصنع واحد ، وعلى ضفتى النيل هناك ما يتسع لإقامة المصنعين ، والحاجة تورى بأن مصر أحوج وبشدة ، فى المستقبل ، للمصنعين إزاء ارتفاع نسبة الحاجة للورق ، ومن الأفضل التعجيل بهما قبل ارتفاع الأسعار التى كانت فى صعود واضح بعقد الثمانينيات من القرن الماضى . بيد أن أحدًا لم يتفطن إلى هذا الحل ، وساد منطق قلب المائدة على لجنة البت وهى على وشك إصدار قرارها ، للتخلص من العرض الألمانى .

لست أريد الدخول أكثر فى قانونيات هذه الدعوى ، ولكن حسبها أن كل أعضاء لجنة البت قضى جميعًا ببراءتهم براءة مستحقة ، برغم الجهود الهائلة التى بذلتها الداخلية والحديث فى ذلك يطول ، على أن ما يجب التوقف عنده ، هو أن إحالة وتفجير هذه القضية كان لا يتصادم بل يتفق مع رغبة وإرادة النظام آنذاك ، ومن ثم لم يكن سببًا ولا من أسباب إقالة أو استقالة وزير الداخلية اللواء أحمد رشدى .

كان لهذه الإقالة أو الاستقالة أسباب أخرى عديدة ، تحتاج عند تناولها إلى مساحة وإلى تمهل وإلى إمعان نظر ، وذلك ما لا تتسع له هذه الكلمات ، والتى تتوقف فقط عند الخطأ الهائل فى تصوير أن قيام وزارة الداخلية

بتفجير قضية وزارة الصناعة كان سببًا ـ فلم يكن كذلك ـ لإقالة الوزير أحمد رشدى !

ومن العجب العجاب أن تُربط هذه الإقالة أو الاستقالة ، بالقبض على شقيق الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب .. فهذه قراءة خاطئة تمامًا للأحداث ، فلم يكن رفعت المحجوب يحظى بحماية متفق عليها بين أركان النظام ، بل كان الموقف منه محكومًا بتيارات متعددة ، منها المقبل ومنها المدبر ومنها المعاكس ، ولو قرأ كاتب هذا التأريخ المغلوط أوراق قضية مستشفى قصر العينى الجديد والضجة المفتعلة من حولها واسترسال آليات النظام فى مجاراتها ـ لعرف أن رفعت المحجوب كان هو شخصيًا ـ لا سواه ـ المستهدف فيها ، ولذلك لم يعد للاستمرار فيها محل بعد اغتياله ، فانحسرت عنها الأضواء وتجمدت حتى دخلت فى أضابير النسيان !

أكرر أن مقصدى ليس إبراء ساحة أحد أو إدانته ، ولا بسط هذه القضية أو تلك ، فقد يكون لذلك حديث لو اتسع العمر واتسعت الفرصة ـ وإنما أردت فقط أن أبين مخاطر التأريخ بغير دراية ، ودون أن تكتمل للمتصدى المعلومات ، وهى مخاطر تتزايد وتتفرع حينما تخالط السياسة كتابة «**التاريخ**».. ونحن الآن نعيش فى مرحلة عائمة تتداخل وتتقاطع فيها تيارات عديدة ، وأغراض كثيرة .. وليس هذا أوان ولا هو ظرف كتابة التاريخ .. ليس مقصدى المصادرة على الرأى أو الكتابة ، فذلك مباح ومطلوب ، وإنما إبداء أن « **التأريخ** » مسئولية كبيرة ، يتعين الإلمام بعناصرها وحيازة مكناتها وأدواتها قبل التصدى لها أو الاجتراء عليها !

من تراب الطريق ! (٦٩٨) صداقة السراب (*)

يبدو أنه كان لا بد أن تمضى سنون ، وأن أشيخ ، قبل أن أعرف أن الصداقة أحيانًا كالسراب ، وجودها خيال ، وعمقها ضحل ، والوفاء فيها ـ من البعض ـ محال !

لست أعانق بهذا تشاؤمات التوحيدى فى كتابه عن « **الصداقة والصديق** » ـ ولا وصفه للدنيا بأنها امتلأت بالذئاب ، ولا قوله إن الصداقة ـ للأسف ـ مشوبة من الأزل بالحسد ، مكدرة بالحقد مهددة دائمًا بالخيانة . فليست كل الصداقات ولا الأصدقاء سواء ، حتى توصف بأنها **دائمًا** مهددة بالخيانة .

نعم ، تحدث الخيانات ، ويصاب الإنسان بالإحباط فى بعض الصداقات، ولكن ظنى أن المشكلة ليست فى الصداقة ذاتها ، فهى المحبة والوفاء والصفاء ، وإنما فى العجلة فى اعتبار « **العلاقة** » صداقة ، مع أنها قد تكون وقد لا تكون . فليس كل ما يصادفه المرء ، وتقذف به المصادفات ، من علاقات وصلات ينطوى فى جوهره على « **صداقة** » ، وإنما قد يكون الظن بوجودها هو « **السراب** » .. وهنا قد نقترب من منطق التوحيدى ، ونفهم لماذا تتعدد الخيانات ، ولكن ليس من الأصدقاء ، وإنما من المظنون ـ انخداعًا ـ أنهم أصدقاء !

(*) المال فى ٥ /٨/ ٢٠١٤

دائمًا لكل شيء وجهه الآخر ، فمن فوائد اكتشاف الخيانة التى تمض وتوجع ، أن ترفع من صفحة وجدانك من ظننته صديقًا ، وهو ليس بصديق، وأن تنتبه إلى الواقف جنبك ، فقد تكون عنايته بطعن ظهرك وهو يتظاهر بأنه معك وإلى جوارك ، فمن أبلغ فوائد كشف الخيانة أن كشفها الذى أمضّ وأوجع ، قد أتاح لك أن تنحى من حياتك من توسمت فيه إخلاص الصداقة ومحبة الصديق ، فاستبان أن ما توسمته غير صحيح ، وأن الصدر مطوى على غير ما ظننت ، فلك إذن أن تحمد الله الذى عافاك وأبعد عن طريقك من كنت تظنه صديقًا ، فإذا به مطوى على الكره والمقت والغيرة والحسد والغدر ، يظهر لك غير ما يبطن ، ويصانع ولا يخلص ، ويرائى ولا يصدق ، ويخادع ولا ينصح ، ويتحين الفرص لطعنك فى ظهرك دون أن يهتز له رمش !

نعم ، الصداقة الحقيقية عزيزة ، ونادرة . وهذا ما يمكن الاقتراب فيه من منطق التوحيدى حين قال : « من أطول الناس سفرًا ، من سافر فى طلب الصديق ! » .

وحين نتعمق ، نجد أن التشاؤم جاء من الخلط والتخليط بين الصداقة وما يُظن أنه صداقة ، وهو ليس بصداقة .. لذلك قيل إن معظم الملوك والحكام لا صداقة ولا صديق لهم ، فأمورهم جارية على توابع السلطان من القدرة والغلبة والهوى والمحبب والمبغض والاستحلاء والاستخفاف ، وهذه وتلك أبعد ما تكون عن الصداقة . وهذا هو حال « **البطانات** » ، فهى من الخدم والأولياء ـ مهما علت مناصبهم إلاَّ من ندر .. وهى محكومة

بالطاعة والصدوع والنفاق والرياء والمصانعة ، وهذه خصال لا تنتج صداقة، ولا مجال لها ـ حقيقةً ـ بين الأصدقاء . لذلك لم تصح للملوك والحكام المستبدين أحكام فى الصداقة وآصرتها ومعناها .

أما أصحاب الضياع والإقطاعيات وثروات المليارات فى العصر الحديث، فليس لهم ـ كما صدق التوحيدى ـ عير ولا نفير فى الصداقة ، كذلك غلاة التجار المشغولون بالتربح الذى يسد بينهم وبين المروءة ، ويحجزهم عن المشاعر الإنسانية التى تولد الصداقة وترعاها . وقد تعز الصداقة بل كثيرًا للأسف ما تعز ، بين الكتاب وأهل العلم ، لأن الغيرة والتحاسد والتمارى والخصومات ، تذهب بالصداقات وتستبدلها بالمصانعات !

فهل حقيقة ما يقوله التوحيدى من أنه « **لا صديق ولا من يشبه الصديق** » ؟!

لا أعتقد أن هذا صحيح على إطلاقه !

الصديق موجود ، ولكنه عزيز ونادر !

أما أشباه الأصدقاء فهم كُثْر ، الذين يتشبهون بالأصدقاء ، ولا صداقة لهم !

يقال إن الكريم يخلص الود فى اللقاء وفى الغيبة ، وإن اللئيم يصبر على إخفاء ما بنفسه من مقت وكراهية وحسد وبغضاء !

ظنى أن البوصلة تخطئ حين تظن اللئيم كريمًا ، فتتخذه صديقًا فيطعن فى الظهر ويخون ، ولكن العيب فى عدم التشخيص وانحراف بوصلة التقييم ، وخطأ « التصنيف » ـ لا فى الصداقة .

من لنا بمثل من قال فيه العنابى لأحد أصحابه : « ما أحوجك إلى أخ كريم الأخوّة ، كامل المروءة ، إذا غبت خلفك ، وإذا حضرت أعانك ، وإذا بكرت عرفك ، وإذا جفوت لاطفك ، وإذا سابقت كافأك ، وإذا لقى صديقًا استزاده لك ، وإن لقى عدوك كف عنك شرَّه ، وإذا رأيته ابتهجت، وإذا ناجيته استرحت ؟ » .

قد تخطئ البوصلة أحيانًا ، ويخطئ التصنيف أحيانًا ، ويصيب النفس مرارة الغدر والخيانة فى كثير من الأحيان .. ولكن هذا وذاك لا ينبغى أن يسود صفحة النفس ، ولا أن يفشى التشاؤم .. فلا تزال الدنيا عامرة بأصدقاء خلصاء ، محبتهم صافية ، ووفاؤهم نادر وعزيز ، فيهم الخير والبركة ، والعوض عن الخيانات والخونة ، الذين ذهبوا بغدرهم إلى حيث ألقت !

* * *

من تراب الطريق ! (٦٩٩)

يوم فارق [*] ومأساة متعددة الآثار

(١)

قبعت مذكرات ونستون تشرشل ـ تعريب خيرى حماد ، فى مكتبى قرابة نصف قرن ، لم تمتد إليها يدى إلاّ لتعيدها ، وأخيرًا عَنَّ لى أن أعكف عليها لأرى حياة هذا السياسى الإنجليزى العتيد ، والحياة السياسية فى بلده ، وتضاعيف الحرب العالمية الثانية التى صرح فى مقدمته أن مجلدات مذكراته هى تكملة لقصة الحرب العالمية الأولى التى سطرها فى كتبه : « الأزمة العالمية » و« الجبهة الشرقية » و« الثمار » . مبديًا أنه حاول فى هذه السلسلة الجديدة ، كما حاول فى سابقاتها ، أن يتبع ـ قدر ما يستطيع ـ أسلوب دانيال ديفو فى كتابه « يوميات فارس » بحيث يربط بين تاريخ الأحداث ذات الأهمية العسكرية والسياسية القصوى وبين خيط تجاربه الشخصية التى عبرها كفرد ، ومبديًا أيضًا ـ دون تفاخر ـ أنه لعله الوحيد الذى مر بجائحتى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وهو يتبوأ فى كل منهما منصبًا كبيرًا مسئولاً ، ولكن بينما كان ما يشغله فى الحرب الأولى من مراكز مسئولة، كانت مناصب تابعة ، لا يمتلك فيها القرار الأول ، فإنه صار فى الحرب الثانية ، ولمدة خمس سنوات ، رئيس حكومة بريطانيا التى يطلق عليها دومًا حكومة « صاحبة الجلالة » . ثم يقول إن ما يكتبه لا يزعم أنه تاريخ ، فهذا

(*) المال فى ٦ /٨/٢٠١٤

شأن الأجيال القادمة ، ولكنه يستطيع أن يدعى ـ فى غير تواضع ـ أن ما يكتبه إسهام فى التاريخ ، قد يكون كبير النفع فى المستقبل .

وظنى أن ما كتبه ـ اتفقت أم اختلفت معه ـ كبير النفع فعلاً ، وظنى ـ بصدق ـ أننى استفدت وانتفعت كثيرا من مذكرات هذا السياسى الداهية ، وعرفت لماذا قد تبوأ ما تبوأه ، والملكات العديدة التى تمتع بها ، فضلاً عن الدهاء والصبر والمثابرة ، والموضوعية أيضًا ، والفصل بقدر مستطاعه كإنسان ، بين الموضوعى والشخصى ، وبين العام والخاص ، وعرفت أيضًا كيف تسير الحياة السياسية فى تلك البلاد ، بلا فهلوة ، ولا ادعاء ، ولا تخوين ، ولا إسفاف ، ولماذا ـ من ثم ـ استطاعت رغم محاصرتها بالبحر من جميع النواحى ، أن تصير قوية مسموعة فى أوروبا ، وقوية مسموعة فى العالم قبل أن تسحب الولايات المتحدة البساط منها فى وقت تآكلت فيه تباعًا أجزاء الإمبراطورية التى لم تكن تغرب عنها الشمس !

ليس فى نيتى ، ولا هو متاح ، أن أعرض هذه المذكرات ، فهى بالغة العراضة والدسامة ، ولم أستطع شخصيًا أن أمضى فيها دون أن أرجع من وقت لآخر إلى الموسوعات ، وظنى أن جوجل والإنترنت ساعدانى كثيرًا ، لمعرفة الشخصيات التى ترد أسماؤها والوقائع أو الأماكن التى يشير إليها دون شرح ، لأنها معروفة ـ فى الغالب ـ للقارئ الغربى أو الأوروبى على التخصيص ، فكان استكمال المعلومات لازمًا لأتمتع ـ وقد تمتعت ـ بهذه المذكرات .

وأقتصر فقط - فى هذه السطور القليلة ، على « يوم فارق » وقعت فيه مأساة أسماها ونستون تشرشل « مأساة ميونيخ » ، وهى فى الواقع مأساة متعددة الآثار ، على بريطانيا ، وعلى ألمانيا ، وعلى أوروبا ، وتداعيات هذه الآثار كانت مؤثرة فى اندلاع الحرب العالمية الثانية وما خالطها من مآسٍ كابدها العالم .

لقد تتبع ونستون تشرشل فى المذكرات ، مقدمات الحرب العالمية الثانية، وما قاد إليها بعد الحرب العالمية الأولى ، وتتبع فيما تتبعه صعود نجم « العريف الألمانى » أدولف هتلر ، منذ أصيب فى أكتوبر ١٩١٨ بالعمى المؤقت ، من جراء غاز الخردل ، أثناء هجوم بريطانيا خلال الحرب الأولى التى وضعت أوزارها فى نوفمبر ١٩١٨ ، إلى أن صار العريف - الفوهرر ، الحاكم الأوحد والمستبد الأوحد بألمانيا ، ومخططه المتنامى لتسليح ألمانيا وزيادة قوتها العسكرية رغم المعاهدات والالتزامات والقيود الواردة فيها ، وتردد وتراجع بريطانيا وفرنسا وغيرهما مما أدى إلى قلب الموازين التى ظن الحلفاء أن معاهدات الحرب الأولى كفيلة بحفظها فى الإطار الذى أرادوه للسيطرة على جموح ألمانيا .

تضاعيف هذه وتلك عديدة فى المذكرات ، بيد أن اللقطة التى أردت الوقوف عندها وطرحها هنا ، هى ما أسماه تشرشل « مأساة ميونيخ » التى فيها تمت التضحية بتشيكوسلوفاكيا ، وانطلاق الدكتاتور الألمانى ، مقابل انخذال فرد فى بريطانيا العظمى ، أدى استقلاله بما فعل ، إلى تخاذل عام أصاب بريطانيا وفرنسا والمعسكر الأوروبى الذى تقفان فيه ، وإلى تهيئة

الظروف ، فى هذه اللحظة الفارقة ـ لانطلاق الدكتاتور النازى الذى تسبب فى الحرب العالمية الثانية .

إن اليوم الفارق سبقته أيام ، ولكن تركز المشهد المأساوى فى يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٣٨ .. بدأت المقدمات بغزو واحتلال النمسا ، وإفصاح الفوهرر لقادته العسكريين عن نيته مهاجمة تشيكوسلوفاكيا ، بيد أن القادة نقلوا إليه مخاوفهم من أن الجيش التشيكى من أحدث الجيوش سلاحًا ومعدات ، وأكثرها كفاءة ، وتخوفهم من مثل هذه المجازفات . فى الوقت الذى أسفرت تحركات بنيش الرئيس التشيكى ، عن إفصاح ستالين زعيم روسيا السوفيتية عن وقوفه إلى جانب تشيكوسلوفاكيا ، وتجديد ديلاديه رئيس وزراء فرنسا الجديد ، عهد سلفه ، وإعلانه أن التزامات فرنسا نحو تشيكوسلوفاكيا « مقدسة ولا يمكن تجاهلها أو التنكر لها » .

بيد أنه ، وبرغم أن هتلر كان قد أفصح فى ١٨ يونيو ١٩٣٨ ، عن توجهه النهائى بالهجوم على تشيكوسلوفاكيا مطمئنًا قادته العسكريين بأنه لن يبدأ العمل إلاّ بعد التأكد بصورة جازمة ، فإن اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى بوزارة تشمبرلين (بعد استقالة إيدن من وزارة الخارجية) ، أعلن فى مجلس العموم فى ٢٦/ ٧/ ١٩٣٨ بأنه « لا يعتقد أن المسئولين فى أية حكومة من حكومات أوروبا اليوم يريدون الحرب حقًا ».

وبدا أن رئيس الوزراء البريطانى المتبنى سياسة الملاينة طلبًا للسلام ، لم يقرأ ما يجرى من حوله قراءة جيدة ، فقد أعلن فون ريبنتروب وزير خارجية

ألمانيا ما تلقاه من سفيره فى إيطاليا أن موسولينى يطلب إبلاغه فى الوقت المناسب بالموعد المحتمل للعمل العسكرى ضد تشيكوسلوفاكيا .

وفى ٢ سبتمبر ١٩٣٨ نقل مايسكى السفير السوفيتى فى لندن أن موسكو ردت على استفسار فرنسى « بأن الاتحاد السوفيتى عازم على الوفاء بالتزاماته قبل تشيكوسلوفاكيا ، وأنه لا محل للقلق من موقف بولندا ورومانيا إذا كان لعصبة الأمم موقف واضح ، ولهذا فإن موسكو تنصح بدعوة العصبة للانعقاد بموجب المادة ١١ من الميثاق ، لوجود خطر بنشوب حرب ، ووجوب أن تعقد فورًا اجتماعات بين رؤساء أركان الحرب الروس والفرنسيين والتشيكوسلوفاكيين لدراسة طرق العون ووسائله ، مع إجراء مشاورات تستهدف إصدار بلاغ مشترك من فرنسا وروسيا وبريطانيا العظمى ، وعلى اعتقاد أن الولايات المتحدة ستؤيد معنويًا هذا البيان » .

وفى ١٠ سبتمبر ، أعلن بونيه وزير الخارجية الفرنسية ، أنه قدم إلى السفير البريطانى فى باريس حينئذ السير إيريك فيبس السؤال التالى : « من المتوقع أن يهاجم هتلر تشيكوسلوفاكيا غدًا . وإذا هاجمها فإن فرنسا ستعلن التعبئة العسكرية فورًا » .. فما هو رد بريطانيا العظمى ؟

وفى هذا الرد ، بدأ مسلسل اليوم الفارق الذى اكتملت فيه فصول مأساة ميونيخ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨ !

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠٠)

يوم فارق [*] ومأساة متعددة الآثار (٢)

بيد أن الرد البريطانى جاء مائعًا فى سبتمبر ١٩٣٨ ، يتحدث عن عون محدد ومتواضع يقدم « فى غضون الستة أشهر الأولى للحرب » ـ من ثم بدا فيما يعقب ونستون تشرشل ـ وكأنه يعطى الفرصة ليحقق المسيو بونيه وزير خارجية فرنسا « أمنيته » فى التنصل من تعهداته لتشيكوسلوفاكيا وترك التشيك يواجهون مصيرهم !

و فى المقابل ، ألقى هتلر فى نفس اليوم ١٢ سبتمبر ـ خطابًا فى شبيبة الحزب النازى فى نورمبرج ، هاجم فيه بعنف حكومة تشيكوسلوفاكيا ، الأمر الذى اضطرها لإعلان الأحكام العرفية فى بعض المناطق ، وانقطعت منذ ١٤ سبتمبر محادثاتها مع « هنلاين » زعيم الحزب السوديتى النازى فى تشيكوسلوفاكيا والذى فر فى اليوم التالى إلى ألمانيا ، منحازًا لها فى تربصها وفى مطلبها ضم « منطقة السوديت » إليها ، وهى شريط ضيق فى غرب التشيك على الحدود مع ألمانيا.

وبدأت الفصول الساخنة للمأساة !

بجلسة ٢١ سبتمبر بعصبة الأمم ، ألقى لتفينوف الثورى الروسى المخضرم ، والدبلوماسى السوفيتى ذائع الصيت ، خطاب روسيا السوفيتية،

(*) المال فى ١١ /٨/ ٢٠١٤

وأعلن فيه أن تشيكوسلوفاكيا تعانى من تدخل دولة مجاورة فى شئونها الداخلية ، وتتعرض لتهديد علنى وصريح بالهجوم عليها ، وشعبها من أقدم الشعوب الأوروبية وأكثرها حضارة ، وحصل على استقلاله بعد قرون من العبودية والإذلال ، ولكنه يجبر اليوم على حمل السلاح للدفاع عن استقلاله .

وأضاف مندوب السوفييت فى عصبة الأمم ، أن حكومته ردت من أيام على سؤال للحكومة الفرنسية عن موقف روسيا فى حالة تعرض تشيكوسلوفاكيا للعدوان « بأننا نعتزم الوفاء بالتزاماتنا طبقًا لميثاق العصبة ، ونعتزم أن نقدم لتشيكوسلوفاكيا بالتعاون مع فرنسا كل مساعدة بالسبل المتيسرة لنا ، ووزارة حربيتنا على استعداد للاشتراك فورًا فى مؤتمر يضم ممثلين عن وزارتى الحرب فى فرنسا وتشيكوسلوفاكيا لدراسة الوسائل المناسبة لمواجهة الظروف الراهنة » .

على أن الغريب ، فيما يبدى ونستون تشرشل ، أنه لم يكن لهذا البيان الروسى الرسمى والعلنى والصريح ـ الصادر عن دولة عظمى ، أى تأثير على المستر تشمبرلين رئيس الوزراء البريطانى ولا على موقف الحكومة الفرنسية من الأزمة . فقد تجاهلت الدولتان الأزمة والعرض السوفيتى ، ودون أى حساب لموازنة الأوضاع ضد هتلر !

و إزاء هذا التخاذل البريطانى الفرنسى ، ألقى هتلر مساء ٢٦ سبتمبر خطابًا فى برلين ، أشار فيه إلى إنجلترا وفرنسا بعبارات مهدئة مناسبة ، بينما حمل حملة عنيفة على التشيك ورئيسهم بنيش ، وهدد بصورة جازمة بأنه على تشيكوسلوفاكيا أن تجلو فورًا عن ما أسماه « بلاد السوديت » ، مع أنها

منطقة تشيكية ، مدعيا أنه بهذا « الجلاء » تكون القضية قد سويت ، وأنه لا يوجد له ـ للدكتاتور ـ مطلب إقليمى آخر فى أوروبا !

ومع أن هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني بوزارة تشمبرلين ، قد وقع على بيان بذات اليوم تضمن أنه إذا وقع على الرغم من المحاولات التى يبذلها رئيس الوزارة البريطانية ، هجوم ألمانى على تشيكوسلوفاكيا ، فإن النتيجة الفورية ستكون إسراع فرنسا إلى مساعدتها ، ولا ريب فى أن بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتى سيقفان إلى جانب فرنسا .

ومع أن التشيك عبأوا مليونًا ونصف مليون من الجنود وراء أقوى خط دفاعى فى أوروبا ، تسندهم قوات آلية ، رائعة التنظيم والعتاد !

ومع أن الجيش الفرنسى تمت تعبئته جزئيًا !

ومع أن الأدميرالية البريطانية أعلنت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح ٢٨ سبتمبر ـ أوامرها بتعبئة الأسطول البريطانى !

ومع أنه قد بدأ فى غضون ذلك صراع قوي ومستمر بين الفوهرر ومستشاريه العسكريين الذين أفصحوا عن الخشية من وجود نحو من ثلاثين إلى أربعين فرقة تشيكوسلوفاكية محتشدة على حدود ألمانيا الشرقية ، وبدء قوات الجيش الفرنسى المتفوقة على قواتهم بنسبة ثمانية إلى واحد بتوزيع وحداتها على الجدار الغربى ، بينما فى وسع روسيا المعادية لهم أن تعمل من مطارات تشيكوسلوفاكيا ، كما فى استطاعة الجيوش السوفيتية أن تشق طريقها للأمام عبر بولندا ورومانيا !

ومع أن بعض الجنرالات الألمان قد دبروا ـ فيما عُرف لاحقًا ـ مؤامرة لاعتقال هتلر « وإنقاذ ألمانيا من هذا المجنون » . بينما أعلن آخرون أن

معنويات الشعب الألمانى هابطة ، وغير قادرة على الصمود فى حرب أوروبية ، وأن القوات الألمانية غير مستعدة لخوض المعركة !

ومع أن الأميرال ريدر ، القائد الأعلى للبحرية الألمانية ، وجه نداء عنيفًا إلى الفوهرر ، سرعان ما أكدته أنباء تعبئة الأسطول البريطانى !

ومع أن هتلر إزاء هذا كله قد أخذ يتردد ، وفى الساعة الثانية صباحًا ، أذاعت محطة الإذاعة الألمانية فى ٢٩ سبتمبر بيانًا رسميًّا ينفى عزم ألمانيا إعلان التعبئة العامة !

ومع أن وكالة الأنباء الرسمية الألمانية أذاعت فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح ذات اليوم ٢٩/ ٩ ـ بيانًا مماثلاً ! وسلمته إلى الصحافة البريطانية !

إلاَّ أن تشمبرلين ـ فيما يبدى ونستون تشرشل ـ لم يقرأ كل هذا ، وبدا أنه « **الرجل الوحيد**» الذى يوجه سياسة بريطانيا ويقود شئونها .. وأبرق إلى هتلر ـ **دون** أن يستشير أحدًا ـ يقترح عليه أن يقوم بزيارته! وبالفعل طار رئيس الوزارة البريطانية **ثلاث مرات** إلى ألمانيا ، وقد اقتنع هو ومستشاره اللورد راسيمان ـ بأن « فصل **منطقة السوديت** » عن تشيكوسلوفاكيا هو **السبيل الوحيد** لاقتناع هتلر الذى كان يعانى مما أسلفناه ، بالعدول عن مهاجمة تشيكوسلوفاكيا !!!

وكانت المرة الأخيرة التى طار فيها رئيس الوزراء البريطانى تشمبرلين إلى ميونخ للقاء هتلر ، وانضم إليه فيها ديلاديه رئيس وزراء فرنسا ، وموسولينى . بينما لم توجه دعوة إلى روسيا كما لم يسمح للتشيكيين أنفسهم بحضور الاجتماعات . ولم تبلغ الحكومة التشيكية فى ٢٨/ ٩ وبعبارات

جافة، إلاَّ بأن مؤتمرًا سيعقد فى اليوم التالى ٢٩/ ٩ يضم ممثلى الدول الأوروبية الأربع : بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا !

و فى سرعة هائلة ـ فيما يعرض تشرشل ـ اتفق الكبار الأربعة ووقعوا مذكرة ، بقبول المطالب الألمانية ، بأن يتم الجلاء عن مناطق السوديت فى خمس مراحل تبدأ اليوم الأول من أكتوبر وتنتهى فى العاشر منه ، ووضعت هذه الوثيقة أمام المندوبين التشيك الذين لم يحضروا الاجتماعات ، فأحنوا رؤوسهم خضوعًا وقالوا :« إنهم يريدون أن يسجلوا احتجاجهم أمام العالم على قرار لم يشتركوا فى وضعه ! » .

واستقال الرئيس التشيكى بنيش ، وغادر بلده ليجد الملجأ فى إنجلترا !

وبدأت عجلة تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا !

فلم تكن ألمانيا وحدها المتكالبة على الفريسة !

وبعثت بولندا بإنذار لمدة ٢٤ ساعة ، لتستلم فورًا « منطقة تيشين » الواقعة على الحدود بين البلدين !

وإذ لم يكن هناك سبيل لمقاومة طلب بولندا ، فقد وصل المجريون يحملون ادعاءاتهم لاقتطاع جزء من الفريسة !

على أن ذلك ، لم يكن كل فصول وتوابع المأساة !

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠١)

يوم فارق (*)
ومأساة متعددة الآثار
(٣)

هيئ لرئيس الوزراء البريطانى ، المستر تشمبرلين ، أن يستسلم لفكرة قفزت له ، كسابقتها ، فسارع دون أن يستشير أحدًا ، يسأل الفوهرر الدكتاتور الألمانى عما إذا كان يرغب فى الحديث إليه حديثًا خاصًا . كان من الطبيعى أن يهتبل هتلر هذه الفرصة ، فكان أن اجتمع « الزعيمان » فى شقة هتلر الخاصة بمدينة ميونيخ ، صباح الثلاثين من سبتمبر (١٩٣٨) **ولم يرافق أيًا منهما أحد ، ولم يحضر معهما أحد** إلاَّ مترجم واحد . وفى هذه الاجتماع (الخاص !) أخرج تشمبرلين الذى **انفرد** بقراره وفعله ، قصاصة بها مسودة بيان كان قد أعده ، يعلن أن « موضوع العلاقات الإنجليزية الألمانية هو أهم شىء بالنسبة للبلدين ولأوروبا كلها ، وأن الفريقين يعتبران أن الاتفاق الذى تم توقيعه بالأمس ، والاتفاق البحرى الإنجليزى الألمانى، هما رمز على رغبة شعبيهما (كما يجرى عليه اليوم حكام العالم الثالث) فى أن لا يلجأ قط (على نظام آخر الحروب) إلى محاربة أحدهما الآخر ! » .

ووقع هتلر الوثيقة فور أن قرأها ، دون ضجة ولا مناقشة ولا تردد ! فماذا كان حصاد هذه الوثيقة ؟

(*) المال فى ١٢ /٨/ ٢٠١٤

أدت ، بغض النظر عن قدرة تشمبرلين الذى لا يتهمه تشرشل فى نواياه، على تسويق ما استقل بقراره وفعله ، فإن حصادها المؤكد كان :

- تمزق فى الرأى العام الإنجليزى ، بل وبين أعضاء حزب المحافظين الذى ينتمى إليه تشمبرلين رئيس الوزراء رغم إجادته تبرير ما تبناه ، واستقالة وزير البحرية البريطانى دافيد كوبر ، الذى حافظ على كرامته واتسق مع القرار الذى كان قد أصدره بتعبئة الأسطول البريطانى ، فاستقال فى شجاعة لم تبال بأنه يعارض موقف زعيمه ورئيسه ، وألقى ـ بطلاقة وارتجال ـ خطاب استقالته فى أيام المناقشة الثلاثة التى دارت فى مجلس العموم حول اتفاق ميونيخ !

- بعثرة الموقف الذى كان يمكن أن تتوافق عليه الدول الأوروبية المتحفظة على أطماع ألمانيا النازية الهتلرية ، وضياع وقت بالغ الأهمية كان ينبغى لفرنسا وانجلترا تكريسه للاستعداد لمقاومة وصد وحصار أطماع هتلر التى قادت فى النهاية إلى الحرب العالمية الثانية !

- أحبطت الحكومة والشعب التشيكى ، وحولت تشيكوسلوفاكيا إلى حطام !

على أن أهم هذه الآثار ، فى نظرى وعلى ما أوضح ونستون تشرشل ، أنها مكنت لهتلر تمكينًا تجاوز به كل النذر التى كانت قد بدأت تناقشه فى دولته ، وأعطته شهادة انتصار لمنطقه وصواب تقديره أمام الألمان والقيادة العسكرية الألمانية العليا التى أصيبت بالخزى والخجل ، حين أظهرت الوثيقة أن الفوهرر كان على حق ، وأن عبقريته وإلهامه قد بَزَّا وحدهما ـ تقدير القادة

العسكريين وجميع الظروف العسكرية والسياسية المعاكسة . كان جميع الجنرالات الذين عارضوه من الوطنيين الصادقين ، وكانوا يكرسون أنفسهم وعملهم لقوة وصعود ألمانيا . ولكن ها هم قد أصيبوا بغصة شديدة أحسوا بها فى قرارة قلوبهم ، من أنهم ظهروا بمظهر غير اللائقين بمستوى الأحداث التى قدرها الزعيم الأوحد ـ هتلر ، تقديرًا فاتهم ولم يدركوا مراميه . ثم كانت الطامة الكبرى ، أن تحول اعتراض هؤلاء القادة ، أو معارضتهم ـ إلى نوع من الإعجاب بالمواهب الخارقة والحظ الخرافى للزعيم الأوحد الذى صار أخيرًا الحاكم المطلق والوحيد لألمانيا ، ومن ثم صار الطريق مفتوحًا على مصراعيه للنهاية الدامية التى قاد العالم إليها بإشعاله نيران الحرب العالمية الثانية التى عصفت رحاها بأرواح مئات ملايين البشر ، فضلاً عن الخراب والدمار الذى لم ينج منه حتى المنتصرون !!!

كان لافتًا أن يتصرف رئيس وزراء بريطانى ، بأسلوب منفرد لم تجر عليه العادة فى الديمقراطيات الغربية ، وأدى انفراده بقراره وفعله إلى نتائج وبيلة لم تعان منها دولته فقط ، وإنما عانى منها العالم بأسره بعد إطلاق العنان ـ نعم بغير قصد كما شهد له تشرشل رغم نقده الشديد له ـ للدكتاتور الألمانى ليمارس جنونه المجنون ، ويردى العالم فى هاوية مأساة وبيلة !!!

ثم كان لافتًا ، أنه رغم علو موجة تشمبرلين وكثافة ما استطاع أن يكرسه لتأييد منحاه ، إلاّ أن آليات الديمقراطية ، وفطانة الناس ، انحازت إلى الصواب فى النهاية ، وإن كان الثمن المدفوع لحين الاستفاقة غاليًا جدًّا ، ثم بقى درس آخر ، لا أحب أن أتركه بغير تعليق ، أن ونستون تشرشل ، على

مرارة النقد الذى وجهه إلى رئيس الوزراء البريطانى تشمبرلين ، فإنه لم يتهمه فى مقاصده ، ولم يدمغه كما يفعل السفهاء بالخيانة ، بل أطرى شجاعته فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة وفاته بعد عامين من تداعيات فصول هذه المأساة .

تتكرر المآسى بحكم أشياء كثيرة ، ولكن تبقى القدرة على تجاوزها أو تجاوز آثارها وتوابعها ، إذا انتصرت الفطنة والمصلحة العامة ، واستقامت النوايا والمقاصد ، وصحت العزائم وقادت الأمور فى الاتجاه الصحيح !

* * *

من تراب الطريق (٧٠٢)

مصيبة برامج (*) « التوك شو »

ظنى أن برامج التوك شو ، مع كامل احترامى لحرية الإعلام ، وحرية الرأى والتعبير ، قد باتت مريضة بأمراض سقيمة تضر بالوطن والمواطنين، وتزرع السطحية والعصبية والجهالة والتخلف ، وتأتى هذه الأسقام وغيرها من أهداف هذه البرامج الساعية إلى جلب الإعلانات وما يقتضيه ذلك من إثارة بغض النظر عن القيمة والموضوعية، ويأتيها أيضًا من بعض القائمين على تقديم هذه البرامج من ضحالة ، مثلما تأتيها من استضافات كثيرة منها ما هو دون المستوى ، أو مكبلة بأغراض وتوجهات مشدودة بها وتسعى إليها ، مما ينعكس على جمهور المتلقين المعزولين عن المساهمة المستسلمين للاستقبال الذى يدفع إليهم كثيرًا من الغث وكثيرًا أيضًا من المغالطات المدفوعة بالمآرب والأغراض !

أهرب بنفسى من طغيان هذه البرامج ، ولا أدير المؤشر إليها إلاّ أن يُفرض علىَّ فرضًا من الدائرة التى يتصادف أن أكون بها .. فلا أرى إلاّ إغراقًا فى الضحالة والسطحية ، وقلة علم بأسلوب وموضوع السؤال ، وورطة إزاء سطحية أو تفاهة السؤال يواجهها الضيف إن كان لديه حقيقة ما يُقال ، والضحية فى النهاية هو المتلقى الذى تدفع إليه هذه البرامج بالمزيد

(*) المال فى ١٣ /٢٠١٤/٨

من الشتات الذى تغذيه هذه الأسقام العليلة التى تضرب فى هذه الحوارات من جميع الاتجاهات !

ولكـــن ، ما الحـــــل ؟!

هل هناك حل لا يصطدم أو لا يصادر على حرية الإعلام وحرية الرأى والتعبير ؟! ظنى أن الحل الوحيد الذى يمكن به تلافى هذا الاصطدام والمصادرة ، لن يأتى - إن أتى - إلاّ من ذات قنوات الإعلام .. وربما كانت المهمة أسهل نسبيًا - فى القنوات الرسمية ، بيد أنها تبدو مستحيلة فى القنوات الخاصة .. فهى بيت الداء ، وهى هى المحكومة بأهداف الدعاية وجلب الإعلان ، وهى هى التى تختار العناصر التى تكل إليها تقديم هذه البرامج ، قليل من هذه العناصر القادر النافع ، وكثير منها بلا قدرة ولا نفع ولا كفاءة..

من قديم عرفنا أن تقديم البرامج المسموعة والمرئية ، كان لإذاعيين متخصصين أكفاء قادرين ، لا يصلون إلى هذه النوافذ إلاّ عبر امتحانات جدية وعسيرة تحريرية وشفوية ، وتصفيات دقيقة ، ثم تأهيل مدروس ومتواصل من خلال أجيال الأساتذة السابقين . ولكن ضاع كل ذلك ، ورأينا ولا نزال نرى من لا علاقة لهم بالإعلام يتصدرون - وبغير علم بل بجهل - نوافذ الإعلام ، ويركبون على رقاب الناس ، ويقذفون إلى مخاليق الله بسيل من الإثارات والتفاهات والسطحية والمغالطات !

فماذا بعد ، وقد بدا جليًّا أن أرباب هذه القنوات الخاصة غير قادرين وغير راغبين فى الإصلاح ، وأنه يحكمهم ويحكم العاملين لديهم المثل السائر: « إذا كان رب البيت بالدفّ ضَاربًا ، فشيمة أهل البيت الرقص !».

هل صار حتمًا علينا أن نستسلم للدفوف والرقّاصين ؟!

إن الاستسلام دمار للحاضر ومصادرة على المستقبل ، والقبول بذلك كارثة !

ظنى أنه لم يعد من أمل ، إلاّ أن يشتد عود « نقابة الإعلاميين » الوليدة، وأن تتكاتف مع نقابة الصحفيين ، فى صياغة ميثاق مكين ، تلتزم به كل قنوات الإعلام ، ويتعرض الخروج عليه إلى جزاءات حازمة صارمة تفرضها الجماعة الإعلامية ذاتها من خلال نقابتيها ، وهما لن تستطيعا القيام بهذا الدور الوطنى اللازم الواجب ، إلاّ إذا تجاوزتا فواتير الانتخابات وتخلصتا من ضواغط الخواطر والمحبات والرجوات ، وتعارفتا مع الإعلاميين على أن ضوابط الميثاق المكين ، هى حماية للإعلام ذاته مع حماية الوطن فى وقت يتعرض فيه الوطن لكثير من المؤامرات والأعاصير !

ظنى أن هذه القضية بالغة الخطورة والأهمية ، وأنها لا تحتمل القعود أو الانسلاخ أو الإبطاء .

إن واجب نقابة الإعلاميين ونقابة الصحفيين ـ إزاء هذه القضية ـ واجب وطنى يتصل بمصير الوطن ، فى حاضره ومستقبله ، وأن التوانى عن القيام به سوف يقذف إلى الحاضر بمزيد المزيد من السلبيات التى يعانى منها الوطن ، وسوف يقذف إلى المستقبل بأجيالٍ رضعت الخطأ والجهالة من خلال برامج « **التوك شو** » التى ضلّت وأضلّت ، ولا تزال للآن تقذف بكل غث إلى المتلقين ، فى مصر ، وإلى العالم الذى يسىء بما تقدمه ـ الظن بمصر والمصريين !!

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠٣) ومن الظن ما قتل ! (*)

قرأت من يومين بإحدى الصحف الخاصة ، لأحد الأساتذة الصحفيين، اتهامًا عريضًا للحملة التى اندلعت أخيرًا على ما يجرى من انتهاكات للأيتام الصغار ، بيد المشرف على الدار ، بأنها حملة مغرضة فى توقيتها ، وفى مساحتها والإلحاح بها ، وبأن المقصود منها صرف الأنظار عن مذبحة أطفال غزة ، وأنه يرى هذه الحملة ـ على حد تعبيره ـ « هجايص وقت الجد».. ويرى أن العقل الجمعى صار شخشيخة يتسلى بها أصحاب الأمر ، عندما يريدون إلهاء الناس عن واقعهم المرير أو عن مذبحة الأطفال فى غزة ، ويسوق دليلاً أن الفيديو الذى ظهر بجرائم مشرف الدار ، فيديو قديم ، وأنه لا يقتنع بأن السلطة قد تحولت فجأة إلى «الأم تريزا » .

ولست أريد نفى اتباع أسلوب « الإلهاء » من وقت لآخر ، فهذه عادة قديمة وصلت بالناس إلى حد أن أغنيات أم كلثوم ومباريات كرة القدم ، كانتا من هذه الأساليب التى يُلجأ إليها لصرف الأنظار . ولكن ظنى أن سحب ذلك على موضوع أيتام « دار مكة » ـ وهذا للأسف هو مسماها ، قد لا يتفق مع ظنون الأستاذ الصحفى ، لعدة أسباب لا تستند إلى افتراض براءة النوايا ، وإنما تستقرئ الواقع .. والواقع يقول إن مأساة اليتامى بدار الأيتام لم تأخذ من اهتمام العقل الجمعى بمذبحة أطفال غزة ، والصحافة التى ينتمى إليها سيادته ويكتب فيها ـ شاهد على هذا الاهتمام بغزة

(*) المال فى ١٤ /٨/ ٢٠١٢

وأطفالها، والذى لم يفارق صفحاتها وتعقيبها وتعليقاتها ، ويلتقى معها الإعلام المرئى والإعلام المسموع .

إلى ذلك فإن قدم الفيديو ليس دليلاً بذاته على سوء الظن ، ما لم يثبت أنه قدم من زوجة الجانى فى تاريخ سابق قديم ، ولم يقدم منها مؤخرًا كما تقول التغطيات التى قرأناها ، ومنها أن الزوجة كانت مترددة فيما تواجه بها تجاوزات أو جرائم زوجها ، وأنها لجأت للمختصين طالبة إفتاءها فيما تفعل والجانى هو زوجها ، فقيل لها إنه لا محل لمقارنة هذا الاعتبار بالعذاب يوم القيامة إذا ما سكتت على هذه الجرائم النكراء .

على أنه حتى إن ثبت ـ وهو ما لم يثبته الكاتب ـ أن الفيديو قدم للسلطات من قديم ، فإن الذى لا شك فيه أن إثارة هذه القضية لم يؤثر ـ كما يظن ـ على العقل الجمعى المصرى ، ولم يأخذه لا من مذبحة أطفال غزة، ولا من الواقع المرير الذى يراه !

و الذى لا شك فيه أيضًا أن هذه القضية ـ بغض النظر عن ظنون الأستاذ الصحفى أو عن سوء نوايا من قدموها ـ قضية بالغة الأهمية ، واجبة الطرح أمس ، وأول أمس ، وغدًا وفى كل وقت . وليس يجوز المصادرة على طرحها ـ مهما كانت نوايا الطارحين ـ أو المصادرة عن وجوب التصدى لها ، أيًّا كان التأخير ـ للعمد أو للإهمال ـ فى إثارتها !

من ١٨ يناير ٢٠٠٧ ، كتبت للأهرام عدة مقالات عن رعاية الطفولة والانتماء الوطنى ، توالى نشرها أسبوعيًّا ، وأعيد نشرها فى كتاب « الهجرة إلى الوطن » ـ كتاب الهلال ـ عدد نوفمبر ٢٠٠٧ ـ فجرت فيها قضية الطفولة التى ليس بوسع أحد أن يشيح أو يعرض عن الكوارث المميتة لقطاع كبير

من أطفالنا الضائعين فى الشوارع والحوارى ، والأزقة والمواخير ومقالب الزبالة ، والتى طالتهم أيضًا فى الملاجئ ودور الأيتام وما تنشئه الجمعيات ، وأثرت فيها أثرته فى المقالات (ص ١٩٠ وما بعدها من كتاب الهجرة إلى الوطن) ما نشرته الأهرام بعددها ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ ـ عن المخازى والجرائم التى انكشف أنها ترتكب فيها يسمى آنذاك « **قرية الأطفال** » ـ من انتهاكات جسيمة حولت هؤلاء الأطفال من ودائع بقصد التربية والتهذيب والتأديب والتأهيل ، إلى « **بلطجية** » من أثر ما تراكم عليهم من انتهاكات .. وكان من المؤسف الذى أثرناه وقرعنا من أجله الأجراس ، أن تتحول إلى النقيض قرية للأطفال المفترض أن تكفل رعاية نزلائها ، رعاية شاملة متكاملة ، وأن تنشئهم تنشئة صالحة ، وتهذبهم وتراعى تأديبهم وصقلهم وتأهيلهم بما يستطيعون به مواجهة الحياة لدى السن التى يغادرون فيها القرية وينخرطون فى نهر الحياة . لذلك كان الجنوح الذى تذرعت به إدارة القرية صك إدانة لها ـ قبل أن يدين من جنحوا ، فالجنوح دليل دامغ على أن سياسة إدارة القرية ومسلكها ـ ابتعدا ابتعادًا موغلاً عن أسس وأصول الرعاية والتربية الصحيحة ، فجنحت الإدارة بمن استقبلتهم أطفالاً ـ ليتطبعوا بسلوكيات منحرفة طالت الشذوذ الذى لم ينج منه أفراد من المشرفين بالإدارة ، حتى وصلت الأمور إلى حدٍّ من التردى لم يجد أمامه وزير التضامن الاجتماعى ـ آنذاك ـ إلاّ أن يلجأ إلى النائب العام لوقف التجاوزات وأعمال البلطجة التى كانت إدارة القرية هى التى ـ بسوء إدارتها ـ قد أسلمت الأطفال إليها !

وعلى نقيض ظنون الأستاذ الصحفى ، فإن ولاة الأمور ضاقوا بهذه المقالات التى فجرت المشكلة ، وناقشت الأسباب والجذور ، واقترحت

الحلول ـ فسعوا إلى إيقاف هذه السلسلة بعد المقال الخامس عشر .. فلم يعد فى وسع النظام كشف الغطاء عما يجرى للأطفال ، فى الوقت الذى صدروا فيه وأقاموا المجلس القومى للطفولة ، والمجلس القومى لحقوق الإنسان ، فضلاً عن المجلس القومى للمرأة ، فاستبان أن هذه المجالس التى تصرف عليها أموال باهظة ، فى وادٍ بعيد ، بينما أطفال مصر وما يحيق بهم فى وادٍ آخر!

إن ما يجرى للأطفال والأيتام ، قضية بالغة الأهمية والخطورة ، يجب التصدى لها فى كل وقت ، ولو نوقشت وجرى التصدى لها ـ لا المصادرة عليها ـ لكفانا هذا كثيرًا من الأوزار التى صدَّرت لمصر ما نعانيه الآن من جنوح وبلطجة . إن السكوت على هذا الواقع الأليم هو الذى يضر بالعقل الجمعى ، والمسارعة إلى الظن ـ حتى وإن قامت أسباب له ـ لا ينبغى أن تصادر على مواجهة هذا الواقع المرير !

من سوء الظن ما قتـــل !

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠٤) وداع إلى لقاء ! (*)

أمضيت ليلة ١٥/ ١٦ أغسطس ، فى سهادٍ لم أقاومه ، بل استسلمت له راغبًا فيه ، فقد ألمّ بى هاتف الموت ، يلح بأنه يقترب من شقيقتى سلوى التى ترافقنا فى درب الحياة معًا بفارق فى السن لا يزيد على العام إلاّ قليلاً .. تركتها بنهاية يوم الجمعة ١٥ أغسطس وهى على إيمانها البطولى بأن تترك حياتها للخالق البارئ لتكن مشيئته ، وأن تفارق بلا مقاومة ، حتى أنها أخفت عن الجميع النبأ الذى دهمها من عام بأن المرض اللعين قد أنشب أظافره فيها ، ولم تسرب خبره للطبيب السبت الماضى إلاّ بعد أن استحلفته أن يكتمه ولا يخبر به أحدًا ، مؤكدة عليه أن يحجبه بالذات عنى إشفاقًا علىّ ممّا ترى أننى مثقل به من مسئوليات وشواغل وهموم ، بيد أنه لم يستطع أن يسايرها فأسرّ إلىّ بالنبأ الأليم ، وحرصت على ألاّ تحس بأننى علمت بخبره؛ بينما مضت هى تستقبل زحف الموت القادم فى شجاعة وصبر وإيمان .

فى سهادى ، دارت بى الخواطر ، فجعلت أسترجع كلمات الخيام التى أعاد أحمد رامى نظمها نظمًا جديدًا حين ترجمها إلى العربية ، ويستوقفنى قوله:

لبست ثوب العيش لم أُستشر
وحرت فيه بين شتى الفكر

(*) المال فى ٢٠١٤/٨/١٧

وسوف أنضو الثوب عنى

ولم أدرك لماذا جئت أين المفر !

بدت لى الأبيات تترجم من حال كل حىّ يعرف أنه لا بد أن يفارق ، وأنه سوف يتساوى فى الثرى راحلٌ غدًا وماضٍ من ألوف السنين ، وبدا لى وقد غمرتنى ذكريات الآلام التى تلاحقت على مدار العام برحيل عدد كبير من الأحباب ، أن من يسبق منا إلى دار البقاء ، أوفر حظًّا ممن يمتد به حبل الحياة فينفطر قلبه على رحيل الأحباب ، حبيب إثر حبيب .. وهو رحيل يتلاحق لرفاق الدرب فى رحلتنا العمرية .. فهاتف الموت يحوم ويقترب ليأخذنا واحدًا تلو الآخر . لست أخاف الموت خوفى من فراق الأحباب الذين طفقوا يغادرون الحياة الدنيا تباعًا ، فانفطر قلبى ولم أستطع له دواء مع تلاحق الفراق ، ووجدتنى فى سهادى وقد غمرنى شعور قوى بأن شقيقتى تفارق ، وبأن ألم الفراق وأنين الأحزان يحومان من حولى ، ولم أستطع كتمان أنينى إلاّ باللياذ إلى رحاب الوارث الباقى قيوم السموات والأرض ، فوجدتنى أكتب على الفيس بوك عند منتصف الليل ..

لا حول ولا قوة إلاّ بالله

ونعم بالله ..

فأمطرنا يا إلهى برحماتك وألطافك ومننك .. يا رب .

حين دق رنين المحمول فى السادسة صباح السبت ١٦/ ٨ وعلى شاشته اسم ابنتى الصغرى منّ ، أيقنت أنها تحمل إلىّ النبأ الذى غمرنى فى سهادى طول الليل ، وللأسف كان !

أعلم أن الموت نهاية كل حىّ ، ولكن ألم الفراق موجع ، تستحضره الذكريات التى ولّت ومعها صورة وحديث ودفء محبة وعطر مودة من رحل ومعه كل هذا المخزون الذى حَلَت به وتجملت الحياة وتعطرت الأيام، فإذا بها وقد أجدبت وجفّت الينابيع وأسدل الستار على حياة حافلة !

نعم ، كانت حياتها ـ رحمها الله ـ حافلة بالمثالية وعشق الحق والصواب، والاحتمال فى كرامة وعزّة ، والعطاء لمن حولها دون أن تشكو من أحدٍ انصرافًا أو فتورًا أو توانيًا ، وتقول لمن يغضب لشىء من ذلك من فلذات كبده : « لا تشكو ولدك ولا زرعك » .. قيض لها أن تعيش اثنين وعشرين عامًا بعد رحيل زوجها الإذاعى الفنان الأديب المبدع سعد زغلول نصار ، فصبرت واحتملت فى جلدٍ وعزّة ، وبقيت شامخة عزيزة معطاءة كعهدها ، تغمر الجميع بأدبها الجم وأسلوبها الرفيع .

لقد استودعتها فى رحاب العزيز الباقى ، يملؤنى يقين بأنه سبحانه وتعالى سيُكرِم مثواها ، ويُنزِلها منازل الأخيار المحببين إليه من عباده .. أسأله ـ جلّ وعلا ـ أن يُسكِنها فسيح جناته ، وأن يهبنا الصبر والسلوى حتى نلقاها .

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠٥) الإفساد فى الأرض ! (*)

قرأت بإحدى الصحف المصرية ، تحقيقًا موثقًا بالأرقام ، عما دمّره الإرهابيون المتشحون بالإسلام ، فى أبراج الكهرباء للشبكة القومية للكهرباء .. وهو تدمير لم يقتصر على الأضرار التى تخطت خسائرها ٢ مليار دولار ، أى ما يعادل نحو عشرين مليار جنيه مصرى .. وإنما نشرت الظلام فى ربوع مصر ، وأحدثت خسائر عديدة غير محصورة لم يتضمنها التحقيق الصحفى ، مابين المصانع والورديات التى توقفت ، والإنتاج الذى أصيب ، ومن تعرضوا للموت أو شفير الموت أو الاختناق ، أثناء العمليات الجراحية الدقيقة التى توقفت لانقطاع التيار الكهربائى ، أو حضّانات الأطفال المبتسرين الذين أصيبوا من الاختناق بإصابات بالغة بالمخ والأعصاب أو طالهم الموت ، ومن توقفت أعمالهم التى يعكفون عليها ليلاً فى بيوتهم أو ورشهم أو مراسمهم أو مكاتبهم أو صومعاتهم .. أو من حال انقطاع الكهرباء بينهم وبين استدعاء الإسعاف لنجدة مريض ، أو حال بينهم وبين اللحاق بمطار أو بمحطة سفر لعمل أو لعلاج . انقطاع الكهرباء ، وشيوع الظلام ، له آثار بالغة فى ميادين كثيرة لا يمكن أن يحصيها حصر ، ولذلك فإن تدمير أبراج الكهرباء يندرج فى جرائم « **الإفساد فى الأرض** » !

(*) المال فى ١٩ /٨/ ٢٠١٤

عبر عمر طويل فى رحاب القضاء ، تابعنا جرائم قطع كابلات للكهرباء أو الاتصالات ، وهى جرائم على شرها الشديد ، لا تبلغ حد تدمير أبراج الكهرباء ، فقاطعو الكابلات يستهدفون عائدًا ـ حرامًا ـ من سرقتها وبيعها، بيد أن مدمرى أبراج الكهرباء لا يبحثون عن عائد ، ولا يريدون أو يرجون عائدًا ، وإنما هو تدمير للتدمير ، غايته الوحيدة الإفساد فى الأرض ، والإساءة المتعمدة ـ بلا علّة ـ للوطن والمواطنين ، اللهم إلاّ إشاعة الظلام والخراب والدمار وضرب حيوات وأعمال عباد الله !

جرت أحكام المحاكم ، وسأعود لبيان نصوص القانون ، على الحكم بعقوبة المؤبد على جريمة قطع أو سرقة كابلات الكهرباء والاتصالات ، ما لم تكن مقترنة بظرف مشدد فترتفع العقوبة إلى الإعدام .. ومن الغريب اللافت التناقض الضرير الذى يقع فيه الإرهابيون الذين يلتحفون بالإسلام ويدمرون أبراج الكهرباء ، وبين عقوبة هذه الجرائم فى شريعة الإسلام التى يبدو أنهم لم يتوقفوا ليمعنوا فيها النظر والتأمل ، ويعرفوا معناها ومغزاها ، وأن الحد المقرر عن هذه الجرائم هو حد الحرابة المنصوص عليه بالآية ٣٣ من سورة المائدة ـ يقول الحق تبارك وتعالى فى قرآنه المجيد : « إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (سورة المائدة الآية ٣٣) .

ولم يتخلف القانون الوضعى عن العقاب عن هذه الجرائم بما تستحقه، فعاقبت المادة ٨٩ مكررًا عقوبات بالسجن المؤبد أو المشدد عن تخريب

وسائل الإنتاج أو الممتلكات والأموال العامة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى ، وتصل عقوبة المادة ٩٠ عقوبات للإعدام إذا نجم عن التخريب موت شخص كان موجودًا بتلك الأماكن . وعاقبت المادة ٩٠ مكررًا عقوبات ـ بالسجن المؤبد أو المشدد عن أى « **محاولة** » بالقوة لاحتلال شىء من المبانى العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام ، وتغلظ العقوبة إلى الإعدام إذا كان من وقعت منهم الجريمة يؤلفون عصابة ، وكذلك كل من تولى زعامتها أو قيادة فيها . وتعاقب المادة ٩٥ عقوبات بالسجن المشدد أو السجن كل من حرض على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم إذا لم يترتب عليه أثر ، أما إذا ترتب عليه أثر فيعاقب بذات العقوبة المقررة للفاعل الأصلى أو الفاعلين الأصليين وفقًا للمادة ٤١ عقوبات ، والمادتين ٣٩، ٤٠ عقوبات ، بل عاقبت المادة ٤٣ عقوبات بعقوبة الجريمة كل من اشترك فيها حتى ولو كانت غير التى تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التى حصلت .

وهؤلاء الإرهابيون لو عادوا للإسلام الذى يتشحون ـ كذبًا ـ به ، لوجدوا فى نص الآية ٣٣ من سورة المائدة ، أنها لم تكتف بعقوبات القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدى والأرجل من خلاف أو النفى من الأرض ، فوصفت ما يتردون فيه بأنه خزى لهم فى الدنيا ، ثم أضافت أن لهم فى الآخرة عذابًا عظيمًا .

مقارفو هذه الجرائم خرجوا عن الوطن والمجتمع المصرى ، ومفاد الآية ٣٣ من سورة المائدة أنهم خرجوا ـ فضلا عن ذلك ـ من الدين والملة، ولذلك حق على من يفلت منهم من العقوبات المقررة بالنص القرآنى ، أن ينفى من الأرض !

ضبط ومعاقبة هؤلاء واجب ، لا يعترضه الآن إلاَّ الفوضى التى عمت، وتوابع هذه الفوضى التى سادت ، ومن المهم أن تسارع الدولة بالتعافى مما أصابها ، وأن تسترد هيبتها ، وأن تباشر آلياتها وسلطتها القضائية، مهامها فى تعقب مرتكبى هذه الجرائم ، وإنزال حكم القانون ليعيش الناس فى أمن وسلام ، ويحيا الوطن !

* * *

من تراب الطريق ! (٧٠٦)

مصطفى حسين

رُبَّ أخٍ لك لم تلده أمك ! (*)

تلقيت الخبر الحزين الثانى ، برحيل الصديق الحبيب مصطفى حسين ، بعد أقل من ساعة من تلقى نبأ رحيل أختى رفيقة عمرى ودرب حياتى ، ومع أن معزّة الأخت ووقع وفاتها ، لا يمكن أن يزاحمه خبر أو وفاة أخرى، وقد يصدق عليها ما قاله أحمد شوقى أمير الشعراء يوم وفاة المنفلوطى وقد انشغلت مصر بنبأ إطلاق النار على زعيم الأمة سعد زغلول ، فقال فى مطلع قصيدة نعيه للمنفلوطى :

اخترت يوم الهول يوم وداع

ونعاك فى عصف الرياح الناعى

من مات فى فزع القيامة لم يجد

قدمًا تشيع أو حفاوة ساعى

نعم كان يوم ١٦ أغسطس ٢٠١٤ ، وسيظل « يوم هول » .. اليوم الذى تلقيت فى مطلعه النبأ الحزين برحيل أختى ، وهو « هول » قد يصدق عليه ألاَّ يزاحمه شىء، إلاَّ أن نبأ رحيل مصطفى حسين قد زاحم بجدارة فى صفحة وجدانى ، ووجدتنى أسترجع شريط ذكريات امتدت بيننا فى صفاء ومحبة ومودة قرابة نصف قرن ، منذ كنا نلتئم مع الصديق المشترك الدكتور

(*) المال فى ٢٠١٤/٨/٢٠

فخرى شوشة ، لنمضى اليوم بأكمله فى منزل أصهار فخرى بقرية باسوس ، أو فى ولائم الشواء التى كان يقيمها لنا مصطفى حسين ونتولى الشواء بأنفسنا بشرفة شقته المطلة فى الساحل على نيل القاهرة ، أو فيما كان يقيمه مصطفى من سهرات باهرة من وقت لآخر بداره على حافة شاطئ المتوسط بالقرب من « أبو تلات » بالساحل الشمالى ، أو فيما كنا نجتمع فيه وسط باقة من الأصدقاء بفندق الماريوت على نيل القاهرة ، أو فى الليالى الممتدة التى يشاركنا فيها مصطفى فى ندوة الاثنين الأول من كل شهر التى نعقدها بمنزلى ولم ينقطع عنها إلاّ بداعى المرض اللعين الذى صبر على احتماله فى السنوات الأخيرة ، أو فى صوته الدافئ الممتن الذى يستقبل به مكالماتى التليفونية المتتالية أثناء وجوده بالولايات المتحدة للعلاج .

يوم عرف أننى بسبيل إخراج كتابى « شجون وطنية » عام ٢٠٠٦ ، بادر الصديق الحبيب بالتفضل رغم مشاغله برسم بورتريه الغلاف ، تحمل ملامحى فيه آثار « الشجون » المستمدة من موضوع الكتاب - يومها أدركت لماذا طلب أن يطلع على مسودة الكتاب ليعيش معانيه فيعبر عنها رسمه لملامح البورتريه . وتذكرت كيف لفت مصطفى الأنظار منذ بداياته إلى أنه صاحب مدرسة أضافت إلى فن الكاريكاتير « **تعبير ملامح الوجه** » الذى كان صاحب فتح وموهبة فيه تجاوزت التعبير الجارى بالشكل العام أو بالحركة أو الأوضاع ، إلى الملامح الناطقة لوجوه شخصيات الكاريكاتير التى تكاد تنطق وحدها بكل الجائشات التى يعبر « الرسم » عنها !

هكذا كان مصطفى حسين ، متميزًا فى كل شىء ، غامر الأدب والدماثة، ترى الحزن ناطقًا بكل ملامحه حين تعكرت الصداقة بينه وبين حبيبنا المشترك الأستاذ أحمد رجب ، وكيف كان فرحًا بكل خلجة من خلجاته يوم عادت الحياة بينهما إلى مجاريها .

صحوت صباح ٢٢ يونيو ٢٠١٢ ، على مهاتفة صديق يزف إلىّ أن أطلع على كاريكاتير مصطفى حسين فى مكانه المعتاد بالصفحة الأخيرة بجريدة الأخبار .. لأفاجأ بكاريكاتير صورنى فيه أرتدى ثوب المحاماة مزينًا بألوان علم مصر على شكل كمثرى تحيط بعنقى وصدرى ، ويدى اليسرى مرفوعة إلى أعلى بإشارة موجهة من أصابعى ، ومن تحتها « حقيبة» مكتوب عليها « رجائى عطية » .. ولأجد ذراعى اليمنى تحمل كشافًا مبهر الإضاءة ساطع الإنارة ، ومن المعصم تتدلى لافتة مكتوب عليها « حقائق » .. وبأعلى هذا الكاريكاتير المتفضل الرائع مكتوب « مفكر ينير الطريق » . فقال مصطفى حسين فى ومضة واحدة ما يحتاج من غيره إلى صفحات للتعبير عن المعنى الذى سطع به .. ولم يكتف يومها بما حملته صحيفة الأخبار وطار إلى قرائها فى كل الدنيا ، فأعد نسخة مكبرة أتانى بها لتزين أحد جدران الصالة التى نعقد فيها ندواتنا الشهرية .

و إن أنسى فلن أنسى يوم أطل بقامته الفارهة من باب دارى وهو يحمل بنفسه لوحة كبيرة ببروازها ، ليرفع عنها الغلاف فإذا ببورتريه تفضل الصديق الحبيب برسمه ، واختار مكانًا ليضعه أمامه ليخرج عبوة رشاشة

طفق يرش بها اللوحة ، فلما لمح الاستيضاح المتسائل على قسماتى ، أوضح لى أنها مادة لتثبيت الصورة والألوان حتى لا يتعرض الرسم لعوامل التعرية !

ماذا أقول وقد أعطانى مصطفى حسين ضمن شواغله العديدة جدًّا هذا الاهتمام المتزايد ، وهذا الرضاء الداخلى الذى بثه فى أعماقى بأن هذه العبقرية المتفردة تعطينى من صدق مودتها ومحبتها كل هذا العطاء .

نعم ، كان مصطفى حسين أخًا لى لم تلده أمى ، منحنى أخوة نادرة تحتاج إلى كتاب كامل أعبر فيه عن قسماتها ، وعن قسمات هذا العبقرى الإنسان جم التواضع ، دمث الخلق ، رقيق البسمة التى تولدت عنها العبقرية التى بثت الضحكة والسعادة مع الغذاء الفكرى الرفيع إلى الملايين.. اختطفه الموت ونحن ومصر فى أمس الحاجة لاستمرار عطائه الدافق العزيز .

رحم الله مصطفى حسين بقدر ما أعطى ، وبقدر نقاء سريرته وفيض مودته وإخلاصه وإنسانيته ، وأسكنه فسيح جناته ، وألهمنا وألهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والعزاء .

* * *

من تراب الطريق (٧٠٧) منطق الدبة ! (*)

من المؤكد أن الرئيس لم يقصد التهديد فى دعابته باحتفالية بدء مشروع القناة بالإسماعيلية حين قال : « هايدفعوا هايدفعوا » .. بيد أن بعض الحراحير ، آثروا أن يتناولوا الموضوع بمنطق الدبة الذى ضُرب به المثل على « الدبة » التى قتلت صاحبها حين أرادت أن تربت عليه أو تهش عنه..

زينت إحدى الصحف الأسبوعية الخاصة ، صفحتها الأولى بعددها الأسبوع الماضى ، بمانشيت سماوى مزّين ببعض صور رجال الأعمال ، تحت عنوان « هاتدفعوا هاتدفعوا » ـ وعلى يمين أعلى العنوان خاتم دائرى بداخله « افرم يا سيسى » .. وأباحت الجريدة الأسبوعية الخاصة لنفسها ، أن تختار صورًا لبعض رجال الأعمال إلى جوار هذا المانشيت المخيف ، والتهديد « الأخوف » بدعوة الرئيس إلى « الفرم » !!

أعلم علم اليقين أن أحد هؤلاء الذين هددتهم الصحيفة هذا التهديد المخيف الضرير ، لا شىء لديه يتبرع به ، فعن مديونية تم سداد أصلها كاملاً، وفرض البنك عليه فوائد مركبة فلكية هى فى الأصل لا يرد عليها استيلاء لأنها حقوق متوالدة لم يحصل عليها انتزاع خلسة أو حيلة أو عنوة .. اضطر الرجل شراءً لنفسه ـ لرهن كل أصول الشركات وأصوله الشخصية إلى البنك الدائن الماضى فى استئداء فوائد فلكية مركبة ، وأبرم توكيلات

(*) المال فى ٢١ /٢٠١٤/٨

للبنك بالبيع للغير ولنفسه ، وهى بحكم القانون غير قابلة للإلغاء ، وليس لديه ولا هو فى مستطاعه أن يتبرع بقرشٍ واحد ، إن كان قد بقى لديه شىء ، لأن السداد للبنك أوجب وألزم ، وإلاَّ أضاف الرجل لنفسه تهمة أنه يهدر أموال البنك بالتبرع بما يتوجب عليه سداده للبنك !

بيد أن ناحت أو ناحتى هذا المانشيت الضرير ، لا يعنيه أو يعنيهم شىء من ذلك ، وإنما المهم تصدير هذا الإرهاب بمنطق الدببة ، وهو تصدير يسىء إلى الرئيس ويسىء إلى مصر ويعطى انطباعًا سيئًا للعالم بأن مصر الدولة « **تجبر** » مواطنيها على التبرع ، وتهددهم بالمفرمة وبالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يتبرعوا ، وهذا قضاء على مناخ الاستثمار الذى تسعى الدولة الآن إلى إعادة الروح إليه !

ولم تمض ثلاثة أيام على هذا التصرف الكفيف ، إلاَّ طالعت فى إحدى الصحف اليومية الخاصة ، وبالبنط العريض ، عن تدشين حملة لبعض نشطاء هذا الزمان ـ اتخذت لنفسها شعار « **القائمة السوداء** » .. تطالب رجال الأعمال والمقتدرين بالمساهمة فى « **تحيا مصر** » .. وفى التضاعيف أن السادة « النشطاء » دشّنوا الحملة رسميًّا ، ويوجهون خطابات لأصحاب المصانع والأطباء والإعلاميين والمهندسين وغيرهم من المقتدرين ، لحملهم على هذا التبرع « **الإجبارى التهديدى** » ، وإلاّ تعرض المتخلف لوضعه فى « **القائمة السوداء** » ، التى صرح عضو المكتب السياسى لتكتل القوى الثورية بأسبابهم ـ الرشيدة طبعًا ـ لتدشين هذه الحملة ، مشيرًا إلى أن « **القائمة السوداء** » فى انتظار من يصر على دخولها بالتمنع ـ على حد تعبيره ـ والتهرب من أداء ما عليه من حقوق لبلاده ، وأضاف السيد الناشط عضو

المكتب السياسى لحملة « **تكتل القوى الثورية** » بأن الحملة تتضمن تأسيس « **مرصد** » يدعو جميع المصالح إلى تعليق قائمة « **بيضاء** » بأسماء المتبرعين فيها للصندوق ، وأن هذا « **المرصد** » سوف يرصد من يتخلف عن التبرع ممن يحكم التكتل الوصى على مصر ـ أنه قادر على التبرع ولم يتبرع !!!

ما هذا اللغو ، وما هذا العبث ؟!!!

الذى لا يلتفت إليه هؤلاء اللاغون العابثون ، أنه فضلاً عما فى شيوع هذا اللغو من نسف لأى فرص للاستثمار فى مصر ، فإن صنيعهم يشكل جرائم يعاقب عليها القانون ، ما بين جريمة البلطجة والتهديد والترويع والتخويف المؤثمة بالمادة ٣٧٥ مكررًا عقوبات ، التى تصل عقوبتها إلى الحبس من سنتين إلى خمس سنوات ، وتضاعف المادة ٣٧٥ مكررًا (١) عقوبات ـ تضاعف كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة تقع بناء على ما جرمته المادة ٣٧٥ مكررًا عقوبات ، ورفع الحد الأقصى لعقوبتى السجن والسجن المشدد إلى عشرين سنة لأية جناية تقع بناء عليها .. فضلاً عن عقوبات مغلظة أخرى تضمنها النص . كما يشكل هذا التهديد جريمة « **الابتزاز** » التى تعاقب عليها المادة ٣٢٦ عقوبات بالحبس لثلاث سنوات إذا تمت ، وبالحبس لسنتين عن الشروع فيها . كما قد تندرج أيضًا فى الجريمة المغلظة بالمادة ٣٢٧ عقوبات .

إن مصر قد خرجت بالكاد من الفوضى وتوابعها ، ولا زالت تناضل لإرساء النظام والأمان ، وهذه الممارسات هى عين الفوضى ، والتعدى على محارم الناس ، وعلى محارم القانون ، فضلاً عن كونها تسىء إلى الرئيس .. وإلى مصر التى تتطلع لبناء جدار الثقة لجذب الاستثمارات إلى مصر !

من تراب الطريق ! (٧٠٨)

ليبيا ، والخطر القادم إلينا (*) من هناك !

لا يمارى أحد ، ولا يمكن أن يمارى ، فى أن ما يجرى فى ليبيا يحمل أخطارًا لمصر سوف تكتوى بنارها أكثر من النار التى أشعلها فى ربوعنا . السلاح المهرب من ليبيا عبر الحدود وامتداد الصحراء ـ إلى مصر .

حين ينفرط عقد الدولة الليبية ، وقد بدأ سلسلة الانفراط ، ستنهار كافة أركان النظام بالمعنى العام ، وتصير ليبيا مرتعًا لداعش والقاعدة وشتى جماعات الإرهابيين التى أشاعت الفوضى والفساد فى ربوع البلاد ، وقادتها إلى حرب أهلية لا يرجى من بعدها خير ، لا لليبيا ولا لجاراتها ، مصر وتونس والجزائر !

وأنت لا بد تدرك قيمة ليبيا لمصر ، حين ترى أنها البوابة الغربية لغزو مصر والتى دل التاريخ على أنها منفذ المساس بأرض الكنانة ، غزوًا أو تأثيرًا .. وأدعو من يتشكك فى هذا الواقع أن يعيد قراءة عمليات القتال الهائلة ، والكر والفر ، التى جرت على ربوع مصر وليبيا ، بين جيوش الحلفاء وتتصدرها بريطانيا ، وبين جيوش المحور التى ضمت ألمانيا إلى جوار الجيش الإيطالى الذى بدأ محاولاته ـ من ليبيا ـ لغزو مصر ، نحو منتصف عام ١٩٤٠ . وكان الهدف فى كل العمليات هو مصر ، بين سعى الألمان والطليان لغزوها والاستيلاء على خيراتها للإمداد وخلافه ، وعلى قناة السويس

(*) المال فى ٢٥ /٨/ ٢٠١٤

للسيطرة على حركة التجارة والأساطيل ، وبين سعى الإنجليز للدفاع ، لذات الأسباب لما تمثله مصر من أهمية بالغة للامبراطورية البريطانية التى لم تكن تغرب عنها الشمس .

سوف ترى هذه المعارك حاضرة باهتمام فى خضم مذكرات ونستون تشرشل الداهية البريطانى الأريب عن الحرب العالمية الثانية ، فيكتب فى المجلد الأول عن «انتصار الصحراء» فى الحرب التى بدأت رحاها مع الطليان فى الشمال الأفريقى فى يونيو ١٩٤٠ ، وهدف الطرفين منها هو مصر، ثم فى فصل « جناح الصحراء : روميل . طبرق » وكيف تصاعدت المواجهات بالشمال الأفريقى بين بريطانيا وحلفائها ، وبين المحور الذى قذف فيه الألمان بقوات كبيرة تحت قيادة روميل ثعلب الصحراء ، وكيف كان قدوم هذه القوات بهذه القيادة ، نقلة فى العمليات ، طفق السياسى البريطانى العجوز فى استعراضها وبيان زواياها وخططها وتكتيكاتها ومراحلها ، ما بين الحدود المصرية وحتى طبرق بداخل الحدود الليبية ، ثم يعود تشرشل للكتابة حول أهمية هذا الصراع فى عدة فصول حتى عرض « لآخر مجهود الجنرال ويفل » الذى تلاه الجنرال أوكنيلك فى قيادة القوات البريطانية فى الشمال الأفريقى ، وكيف كان جل اهتمام رئيس الوزراء البريطانى وسط خضم الحرب العالمية ـ موجهًا إلى العمليات القادمة من الأرض الليبية التى تستهدف مصر ، وكيف كانت الاتصالات لا تنقطع بين لندن والقادة والسفارة بالقاهرة لإدارة هذا القتال ، والذى استوجب فيما بعد تعيين الجنرال أوكنيلك للقيادة ، ثم يكتب تشرشل كيف اقتضت الأمور مجيئه بنفسه إلى القاهرة بعد اندحار الجيش الثامن البريطانى، وتدمير معظمه

على يد الألمان ، ومن القاهرة حيث تدارس الموقف على الطبيعة فيها ، اتخذ تشرشل عدة قرارات كان من أهمها تعيين المارشال مونتجمرى لقيادة الجيش الإنجليزى ، وما صاحب وتلا ذلك من مراحل وقرارات تعبر عما أولته بريطانيا من اهتمام بهذا الغزو القادم إلى مصر من ليبيا ، حتى كانت معركة العلمين التى عقد لها ونستون تشرشل فصلاً مستقلاً من مذكراته الضخمة عن الحرب العالمية الثانية .

لم أشأ هنا أن أعرض لما كتبه باستفاضة واستراتيجية واسعة ـ مستشار الأمن القومى صاحب المقام الرفيع حافظ إسماعيل ـ مع زميلين له ـ عن هذه الحرب بكتابه الضافى عن الحرب العالمية الثانية فى البحر الأبيض المتوسط ، لأنى أردت أن أستشهد برؤية أجنبية عنا .. قدرت ما لليبيا من أهمية باعتبارها البوابة الغربية لمصر ، وتقديرها ما يمكن أن يأتيها منها من مخاطر فهمها وأنزلها قدرها أجانب لا يرتبطون بمصر ارتباط المصريين بوطنهم ومصيرهم .

لا مراء إذن فى أن ما يجرى فى ليبيا ، يؤثر على مصر ، وأن مصر سوف تكتوى بنيران صراعات ليبيا إذا ما انهارت أركان الدولة التى بدأت فعلاً فى الانهيار هناك !

لذلك فإن الانصراف والإشاحة عن ذلك عماء ، والإخلاد إلى أنه لا يخصنا قصور لا ينبع من رؤية واقعية صحيحة ، وحاصل ذلك أن التدخل واجب ، ولكن كيف ؟ هذا هو السؤال !

ظنى أن القتال المباشر فى ليبيا عليه محاذير ، ومرفوض ، لأنه يجر مصر وجيشها إلى معركة لها عواقبها وآثارها غير الممكن تلافيها ، وقد كانت لنا تجربة غير حميدة حين انتقلت قواتنا إلى اليمن وانغمست فى القتال الدائر فيها، ولذلك فليس من الفطنة انتقال قواتنا للقتال فى ليبيا ، بيد أن هناك ما يتعين أداؤه دون الانغماس فى القتال هناك ، وذلك يقتضى خطة شاملة يجمعها ويربط بينها أن يكون لها تأثير فاعل بأسلوب غير مباشر ، سواء من خلال الاتصالات المؤثرة بالقوى الفاعلة المتصارعة فى ليبيا ، أو بالتصدى الحازم لمحاولات التسلل إلى مصر وتسريب الأسلحة إليها ، وبما هو أكثر حزمًا إذا ما تجاوزت نوايا وأفعال المتربصين بمصر إلى محاولة تهديد حدودها ونظامها.. حماية حدود مصر مسألة حياة لا غناء عنها ، وقد أتاحت الأسلحة الحديثة، وآلياتها ، وأساليب استخدامها ، ما يمكّن مصر من قمع أى تحرك معادٍ يأتى من هذا الاتجاه وتدمير وكشف عناصره وتشكيلاته وأفراده ، وتجفيف ينابيعه ، بضربات استباقية (على الحدود) يبيحها القانون الدولى ، وتستوجبها الحقوق والمصالح المصرية ، والأمن القومى .

لا نحبذ إرسال قوات مصرية للقتال فى ليبيا ، ولكن التصدى لهذا الخطر القادم إلينا من هناك واجب وضرورى ولازم ، ولن تعجز القيادة المصرية عن اتخاذ الأساليب والوسائل التى ألمحت إلى بعضها ، وهى بالقطع أكثر علمًا بها ، وأدرى بأساليب أخرى غيرها .

مصر فوق الجميع .

من تراب الطريق ! (٧٠٩)

بناء من خزف(*) وأعمدته من طين!

من لطف المقادير بحياتنا الدستورية التى كانت مهددة بالبناء الخزفى الذى تناولته فى ثمانية عشر مقالاً ـ من لطف المقادير ، أن انتفضت ثورة ٣٠ يونيو ، وأسلمت مشاهدها إلى تشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور للبلاد يعرض لإقراره ـ بعد إنجازه ـ فى استفتاء شعبى ، وهذا الاستفتاء هو « قبلة الحياة » التى أعطيت لإنقاذ البلاد من تداعيات الأخطاء المتراكبة التى توالت تباعًا منذ ١١ فبراير ٢٠١١ .

كان فى نيتى حين بدأت هذه السلسلة تحت عنوان « بناء من خزف وأعمدته من طين » ، أن أسترسل ، ولكن قطع هذا الاسترسال مستجدان، **المستجد الأول** الكبائر التى ارتكبها الدكتور محمد مرسى والتى فرضت نفسها فرضًا وقطعت السياق . **والمستجد الثانى** ثورة ٣٠ يونيو التى قطعت بدورها ـ ولكن بشكل آخر ـ سياق التداعيات الجارى منذ ١١ فبراير ٢٠١١ ، وفرضت دستورية ثورية أخذت هذه المرة طريقًا رشيدًا مختلفًا ، بدأ بخارطة طريق ، تلاها التزام بتنفيذ خطواتها ، وكانت **أولاها** الدستور الجديد الذى تم الاستفتاء عليه فى ١٥ يناير ٢٠١٤ ونال إجماعًا غير مسبوق،

(*) المال فى ٢٠١٤/٩/١٨

وثانيها انتخابات رئيس الجمهورية التى حققت إجماعًا شعبيًّا لا تزوير فيه كما كان فى السابق .

المستجد الأول الذى قطع السياق ، كانت كبائر محمد مرسى ، يومها قطعت سلسلة بناء من خزف وأعمدته من طين التى نشر آخر مقالاتها ٨/ ٧/ ٢٠١٣ ، لأعطف على الكبائر التى لاحَقَنَا بها مرسى ، فانتقلت إلى جريدة التحرير ، ونشرت بها فى ٧/ ٧/ ٢٠١٣ مقالاً بعنوان : « **عن أى شرعية يتحدث الدكتور محمد مرسى ؟!** » .. كان ذلك تعقيبًا ضروريًا على استفزازاته التى تضمنها خطابه الأسود ليلة آخر يونيو ٢٠١٣ ، الذى جعل يتمسح فيه كذبًا بشرعية لم يحترمها قط ، فقد كان أداؤه كله خروجًا على الشرعية ، فأحصيت عليه فى هذا المقال ـ إبان حكمه ـ عشرين مخالفة جسيمة للمبادئ الدستورية وللشرعية !

ومع تصاعد جنوح الخطاب والفعل الإخوانى ، والذى بدا لى من متابعته أن شعاراتهم المصدرة فى الخطب والبيانات والتصريحات واللافتات والملصقات ، أن مصر قد صارت فى عيونهم شعبًا من الكافرين ـ كتبت للتحرير والمال ٨، ٩/ ٧/ ٢٠١٣ مقالاً تحت عنوان « **هل مصر شعب من الكافرين ؟!** » .. وقادتنى التداعيات الجارية لكتابة مقال ثالث عن « **الأمانة التى ضُيِّعت !** » ـ نشر بالمال ١٠/ ٧/ ٢٠١٣ ، ثم قادت مغالطات الإخوان بشأن الهجوم المسلح الذى شنوه فجر الثامن من يوليو على معسكرات الحرس الجمهورى فى سابقة غير مسبوقة ، فكتبت مقالاً نشر بالتحرير والمال ١٠ ، ١١/ ٧/ ٢٠١٣ ، تحت عنوان « **ليس من دافَع كمن هاجَم** » .

و تتابعت الحوادث التى اقتضت معالجتها قطع السياق ، حتى طرأ **المستجد الثانى بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣** ، وهى ثورة فرضت نفسها فرضًا على البناء الدستورى ، لأنها أخذت مصر فى ثورة شهدها العالم إلى **الشرعية الثورية** ، بيد أن مصر شاءت أن تواجهها **بشرعية دستورية** ، فكانت خارطة الطريق التى توافقت عليها القوى الوطنية ، والتى بدأ تنفيذها بالتزام واضح بتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور ، والتى وضعت مشروعًا فاز فى استفتاء ١٥ يناير بشبه إجماع مصرى ، فأنهى هذا تداعيات البناء الخزفى ، وبدأ بنا على طريق متواصل فى الالتزام بشرعية دستورية وقانونية ، كانت خطوتها الثانية انتخابات رئيس الجمهورية التى حظيت بدورها بشبه إجماع شعبى غير مسبوق ، حقيقى وغير مزيف ، فتأكد أن مصر تمضى قدمًا لتجاوز البناء الخزفى المتهافت وإقامة بناء دستورى حقيقى، آمل أن يكتمل بسلام بانتخابات مجلس النواب لينهض بالسلطة التشريعية للبلاد .

هذا بيان واجب أختم به المقالات الثمانية عشر السابقة عن « بناء من خزف وأعمدته من طين » . لنتطلع معًا إلى بناء حقيقى صلد أعمدته خرسانية قائمة على المبادئ الدستورية والشرعية القانونية سواء بسواء .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٠)

نوروضياء [*] في صفحات الماضى (١)

وجدتنى هذه الأيام من يونيو ٢٠١٤ ، وأنا أسترجع ما مَرَّ بنا ، أمس وقبل الأمس ، وما نرنو إليه خلاصًا مما صرنا عليه ، وأملاً فى مستقبل يعيد سفينة الوطن إلى مسارٍ صحيح ، وجدتنى أعيد قراءة نهضة مصر الحديثة التى نهض عليها ـ من قرنين ـ حاكم من أصل غير مصرى ، هو الألبانى التركى محمد على باعث مصر الحديثة ، وشيخ معمم هو رفاعة الطهطاوى ، أعطى من جلاء البصيرة ومن الهمة المحمودة ، ما استوعب به ما أتيح له الإطلال عليه فى باريس ، وطفق به وبغيره مما حباه الله به ، يقود تيارًا تنويريًّا إصلاحيًّا يضع به مصر فى قلب العصر الذى تخلفت طويلاً عنه !

من حق الدكتور محمد كامل ضاهر ، الكاتب والمفكر والسفير اللبنانى السابق ، وصاحب العطاء العريض ، أن أسجل ابتداءً أن كتابه عن صراع التيارات فى الفكر العربى الحديث والمعاصر ، كان المحرك الذى شدنى وأمدنى بمعين كدنا ننساه عن هذا الإنجاز الفذ الذى حققه محمد على ما بين سنة ١٨٠٥ وسنة ١٨٤٩ ، ولباه فيه ، وساعد عليه ، عن إيمان وإخلاص ، وجدارة واستحقاق ، رفاعة الطهطاوى ، الشيخ المعمم الذى لم ينسلخ من دينه ، ولكنه فهم روحه ، وأطل على الحضارة القائمة فى العالم من حوله ،

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٦

فسخر حياته لشد مصر والمصريين إليها ، ومنها إلى العالم العربى الذى كانت مصر على الدوام فى القلب منه ، وصاحبة التأثير العريض فيه .

إصلاح القطاع الزراعى

كان طموح محمد على تنفيذ مشروع سياسى ضخم ، مركزه مصر ، فى إطار أقطار عربية لها خصائصها اللغوية والتاريخية والثقافية ، وذات الشخصية المتميزة عن العثمانيين رغم وحدة الديانة ، ووجد محمد على حافزه ورؤاه ، فيما ألفى عليه تنظيم جيش نابليون والبعثة العلمية التى رافقته فى حملته على مصر ، فبدأ هذا الحاكم - غير المصرى الأصل - بإصلاح القطاع الزراعى ، فألغى نظام الالتزام صاحب السمعة السيئة ، والآثار الأسوأ ، والإقطاع المملوكى بعد أن خلص مصر من وطأة المماليك، ووزع الأرض على الفلاحين ، وعين مفتشين لحثهم على زراعتها وعدم إهمالها ، مبديًا أننا ندين برفاهيتنا للفلاح .

وجه محمد على عناية خاصة بمحاصيل معينة ، كالقطن والأرز والنيلة وبعض المحاصيل الأخرى ، ملتفتًا إلى صلاحية بعضها للتصدير ، وأدخل نوعًا جديدًا من القطن استنبته الخبير الفرنسى « جوميل « Jumel »، والذى نال شهرة واسعة فى أسواق القطن العالمية ، كما نفذ بمساعدة أتباع « سان سيمون » الفرنسيين ، برامج واسعة لأعمال الرى الدائم ، كان أهمها بناء « القناطر الخيرية » على فرعى دمياط ورشيد بنهر النيل ، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضى المزروعة من مليونى فدان سنة ١٨٢١ ، إلى ٣.١ مليون فدان عام ١٨٣٣ ، وخلال الأعوام من ١٨٠٩ حتى ١٨١٥ ، ملّك الدولة

أراضى الأوقاف (الرزق) ، وتكفلت الدولة بصيانة المساجد ومرتبات رجال الدين . كما اعتنى هذا الحاكم الرشيد ، بوضع الإنتاج الزراعى تحت إشراف الدولة كغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى ، فكانت الحكومة تشترى ثم تبيع المحاصيل ، وللتنسيق وضمان عدم إرهاق الأراضى بالمزروعات التى ترهقها ، ولتنظيم توفير المياه للمحاصيل ـ كالأرز ـ التى تحتاج إلى رى وفير ، عنيت الحكومة بأن تحدد للفلاحين ـ كل عام ـ مساحة ونوعية ما سوف يزرعونه من الأراضى ، وما سوف يبيعونه منها للحكومة .

إنشاء جيش وطنى حديث

لا شك أن التحولات الزراعية العميقة ، كان لها مردود اقتصادى وفير، على الفلاح ، وعلى الدولة ، ومهد ذلك الطريق لإنشاء جيش وطنى حديث ، بدأ محمد على نواته الأولى بعسكريين من الألبان والأتراك والجراكسة والمماليك ، ثم شرع فى تجنيد الفلاحين المصريين بعد الانتهاء ـ سنة ١٨١٨ ـ من الحملة ضد الوهابيين ، وبفضل هؤلاء الفلاحين ، حقق محمد على ونجله إبراهيم باشا ، انتصارات باهرة فى سوريا .

بدأ تدريب هذا الجيش الوطنى ، بضباط فرنسيين وإيطاليين بروسيين وإسبان ، ولعب الضابط الفرنسى جوزيف سيف ، الذى تسمى بعد إسلامه بلقب « سليمان باشا الفرنساوى » ، وكان تمثاله يحتل ـ عرفانًا بفضله ـ ميدان طلعت حرب الحالى ، فقد أدى هذا الرجل الذى أسلم دورًا بارزًا فى إنشاء جيش مصر الوطنى . وأنشأ محمد على المدارس الحربية المتخصصة لإعداد وتخريج الكوادر اللازمة لأسلحة الجيش المختلفة ، كمدرسة المشاة ،

ومدرسة الخيالة (المدرعات فيما بعد) ، ومدرسة المدفعية، والمدرسة العسكرية العليا والتى كانت برامجها مطابقة لبرامج مدرسة « سان سير » الفرنسية الشهيرة ، وفى عام ١٨٢٥ أنشئت أكاديمية الأركان العامة ، ثم مدرسة الموسيقى العسكرية فى العام التالى ، ثم مدرسة الهندسة عام ١٨٣٤ .

وكان قد اتسع الجيش الوطنى فى عهد محمد على ، اتساعًا كبيرًا بلغ تعداده فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ١٨٠ ألف جندى نظامى ، فضلاً عن وحدات غير نظامية بلغ تعدادها نحو ٤٠ ألف شخص . واستكمالاً لهذه الطموحات لجيش مصر الوطنى ، قرر محمد على إنشاء أسطول بحرى جديد بعد تحطم الأسطول القديم فى معركة « نافارين » البحرية ، التى دارت سنة ١٨٢٧ بين الأسطولين المصرى والتركى من ناحية ، وأساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية أخرى ، ودارت المعركة أمام ساحل نافارين .

اقتضى إنشاء الأسطول البحرى المصرى ، تشييد ترسانة الإسكندرية لبناء السفن ، وهيأ محمد على لها الكوادر الوطنية من العمال المهرة لتحل محل العمال الأجانب الذين عملوا فيها فى بادئ الأمر ، وبلغ عدد العمال المصريين حوالى ثمانية آلاف عامل بهروا العالم بأعمالهم فى بناء السفن ، فى الوقت الذى استحدث فيه محمد على المدرسة البحرية العسكرية لإعداد كوادر القيادات الوطنية للأسطول البحرى .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٠)

نوروضياء (*) فى صفحات الماضى (٢)

على الصعيد الاقتصادى

وعلى الصعيد الاقتصادى ، حاول محمد على القيام بثورة صناعية إلى جانب الجيش الوطنى ، فشيد العديد من المصانع والمعامل لسد حاجة الجيش من العتاد والمؤن ، كمصنع صب الحديد والمعادن ، والمعامل الثلاثة لصناعة الأسلحة على طراز المصانع الفرنسية ، ومصنعًا للبارود ، هذا إلى مصانع الأقمشة وفتل الحبال ، ومصانع النسيج والطرابيش والزجاج والدباغة والورق والمواد الكيمائية ، والسكر ومنتجات الألبان .

استوعبت هذه المصانع عمالة بلغت نحو ٥٠ ألف عامل ، ومع أن العمل استلزم الإعلان فى مالطة فى أبريل ١٨١٤ عن طلب عمالة أجنبية من كافة التخصصات للعمل فى مصر ، إلاَّ أنه كان فى مخطط محمد على الاستغناء عن الصناعات الأجنبية ، ثم منافستها والحلول محلها فى أسواق الشرق الأدنى ، وقد كان هذا النشاط العريض ، مصدرًا لموقف عدائى أقدمت عليه القوى الاستعمارية تحسبًا لمخاطر الصناعة المصرية مستقبلاً على التجارة الأوروبية .

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٧

ومع أن محمد على ، هذا الحاكم غير المصرى الأصل ، كان أميًّا تمامًا ، فإن اللافت أنه فى مشروعه الإصلاحى لمصر ، جعل أكبر اهتماماته نشر التعليم الحديث ، خصوصًا الحرفى والمهنى ، فأرسل عشرات الطلاب فى بعثات دراسية إلى فرنسا ، وإلى إنجلترا والنمسا وإيطاليا ، شملت تخصصات القانون والسياسة والطب والزراعة والكيمياء والهندسة المعمارية والطباعة والخط ، والهندسة العسكرية والمدفعية ، والميكانيكا ، وبناء السفن، وصناعة النسيج ، وغيرها . وبلغ مجموع هذه البعثات بين عامى ١٨١٣ و ١٨٤٧ ، ٣١٩ طالبًا ، عادوا تباعًا مؤهلين بزادٍ لعبوا بمقتضاه دورًا بارزًا فى تطور الحياة العلمية والثقافية فى مصر ، بما فى ذلك التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية المجانية .

وفى عام ١٨٢٢ ، افتتح محمد على « مطبعة بولاق » ، وهى أول دار للطباعة فى مصر ، وأعدت لتطبع باللغات العربية والفارسية والتركية ، وبفضلها أتيحت للمصريين نصوص مهمة من تراث الآداب والعلوم العربية ، وترجمات لأفضل الكتب الفرنسية والإنجليزية . كما أصدرت الحكومة فيما بعد جريدة « الوقائع المصرية » لنشر المراسيم والقرارات الحكومية ، وكذا الأخبار الداخلية والدولية ، فكانت هذه الجريدة التى عمل فيها فيما بعد الإمام محمد عبده والزعيم سعد زغلول ، أول تجربة صحفية مصرية . وكان من المشروعات التعليمية الثقافية اللافتة والمؤثرة ، مدرسة الألسن الشهيرة ، التى استعانت وقت إنشاء محمد على لها بمدرسين إيطاليين ، وكانت اللغة الإيطالية أول لغة أجنبية تدرس فى مصر، ثم استعيض عنها بالفرنسية ، والتى حملت معها أفكار فولتير وروسو

ومونتسكيو وغيرهم من مفكرى عصر التنوير والثورة الفرنسية ، فى الوقت الذى أتيح فيه لطلاب البعثات قراءة أمهات الكتب الفرنسية ومشاهدة تطور الحياة واصطراع الأفكار القديمة والحديثة فى أوروبا . وكان بين أمهات كتب الفكر التى تُرجمت إلى العربية « روح القوانين » لمونتسكيو ، وكتابه « تأملات فى أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم » ، والعقد الاجتماعى لجان جاك روسو ، فضلاً عن الدستور الفرنسى الذى كان معمولاً به فى ذلك الوقت .

وكان محمد على ، أول حاكم على مصر يفصل بين علوم الدين ومركزها الأزهر الشريف ، وبين العلوم الطبيعية والعقلية ونهضت عليها المؤسسات التعليمية التى أنشأها وقد تبلور هذا الاتجاه بعد محمد على ، فأنشئت دار العلوم سنة ١٨٧٢ ، ومدرسة القضاء الشرعى سنة ١٩٠٧ ، ثم الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ ، التى بدأت أولى بشائرها فى عهد محمد على كالمهندسخانة والمدرسة الطبية سنة ١٨٢٧ ، قبل أن تغلقا فى عهد الخديو محمد سعيد ، ثم بدأ يتوالى إنشاء كليات الجامعة المصرية ، وبدئ بالهندسة ، ثم بالحقوق التى كان اسمها فى البداية مدرسة الحقوق السلطانية ، ثم مدرسة الحقوق الملكية ، قبل أن تحمل مسمى كلية الحقوق وأخذت الجامعة فى البداية اسم « الجامعة المصرية » ، حيث اجتمعت جمعيتها العمومية الأولى فى ٣١ يناير ١٩٠٨ ، وتقرر فيها قبول الأمير ـ آنذاك ـ أحمد فؤاد لرياسة الجامعة ، ثم أعيد تسميتها لاحقًا ـ باسم جامعة فؤاد ، ثم باسم « جامعة القاهرة » بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ووعى محمد على ، ضرورة تكوين جهاز إدارى متطور للدولة ، يتماشى مع مشروع الإصلاح التحديثى الضخم ، وإذ كان هناك نقص ـ آنذاك ـ فى الخبرات الوطنية ، فقد استعان محمد على بخبراء أجانب ، وأنشأ جهازًا مركزيًّا للدولة ، واستحدث عددًا من الوزارات تحت اسم « نظارات » ـ على الطراز الأوروبى ، مع تحديد وظائف كل منها تحديدًا دقيقًا ، فصارت وزارة أو نظارة الحربية مسئولة عن شئون الجيش والأسطول ، ووزارة أو نظارة المالية مسئولة عن جباية الضرائب وما يتعلق بها ، ووزارة أو نظارة التجارة مسئولة عن شئون الاحتكارات والتجارة الخارجية ، ووزارة أو نظارة التعليم العام مسئولة عن فتح وتشغيل وإرسال الطلاب فى البعثات التعليمية للخارج ، كما أنشئت نظارة للخارجية وأخرى للداخلية ، وقسمت مصر إلى مناطق إدارية جديدة ، وتركت تجربة محمد على بصمات عميقة فى تطور المجتمع العربى الذى كان ولا يزال يتأثر بمصر .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٣)

نوروضياء (*)

فى صفحات الماضى

(٣)

من يراقب ويتأمل مشروع محمد على التحديثى ، يرى بوضوح أن « تنوير الأذهان » كان من أساسيات بناء مصر الحديثة ، ذلك أنه تنبه إلى أن تطوير بنية المجتمع لا يتأتى دون إيجاد قاعدة فكرية متنورة ، تساهم فى هذا التطور وتدفعه وتخصبه . وقد نقل الدكتور محمد كامل ضاهر ، فى كتابه الضافى عن كتاب ز.ل. ليفين « الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث » ، نقل رسالة كان إبراهيم باشا قد بعث بها عام ١٨٣٣ (فى ولاية والده) إلى السلطان محمود الثانى ، قال فيها : « إن محاولة النهضة لا تبدأ بتزويد الشعب بالكتينات أو البنطلونات الضيقة ، وبدلاً من البدء بالملابس ـ كان الأولى بالباب العالى أن يهتم **بتنوير الأذهان أولاً** » .

ولا شك أن البعثات التى أرسلها محمد على للخارج ، كانت مهتمة إلى جوار التعليم ، بتنوير الأذهان ، وكان الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى نموذجًا لهذا التنوير ، ومن المفارقات أنه لم يكن طالبًا فى البعثة ، وإنما كان واعظًا لها ، مهمته وعظ وإرشاد الطلبة إلى أحكام وتعاليم دينهم ، بيد أن روح الشيخ المتوثبة ، دفعته للإطلال والتأمل فى جوهر ـ لا قشور ـ الحضارة الغربية ، ودفعته لاستيعاب الفكر التنويرى الذى كان يسود أوروبا فى ذلك

(*) المال من ٢٠١٤/٨/٢٨

الأوان ، وكانت رحلة الشيخ إلى باريس ، نقطة تحول فى اتساع أفقه وأفكاره، والالتفات إلى عالم جديد صاغته الأفكار والإنجازات العلمية الحديثة ، وهو عالم تتوالد فيها مجددًا أفكار تتطور باستمرار بحثًا عن رفاهية الإنسان وسعادته .

لقد وقف الشيخ رفاعة الطهطاوى منبهرًا أمام المظاهر الحضارية التى شاهدها فى باريس والتى وصفها بأنها « المدينة البهية العامرة بسائر العلوم الحكيمة والفنون ، والعدل العجيب والإنصاف الغريب » .. كان رد فعل هذا الشيخ المعمم ، هو التركيز على ضرورة نقل العلوم التى بلغت فيها البلاد الإفرنجية أقصى مراتب البراعة إلى مصر ، وهى العلوم الرياضية والطبيعية ، وما وراء الطبيعة ، أصولها وفروعها ، ومعرفة العوامل التى قادت الأوروبيين إلى التفوق ، لأن مصر بأمسّ الحاجة إلى كسب ومعرفة هذه العلوم فى معركتها ضد الجهول والتخلف وتطلعها لبناء قوتها الذاتية .

وقد عكف الشيخ الطهطاوى منذ وصوله لباريس١٨٢٦ ، لا على مباهج ومسرات المدينة التى لا تنام ، وإنما على دراسة اللغة الفرنسية ليستطيع الإلمام بهذا الزاد الهائل الذى رآه مفتوحًا أمامه من العلوم والأفكار . ونجدته جديته فى دراسة اللغة الفرنسية ، فأتقنها وطالع بها تاريخ الشعوب والأمم القديمة ، والفلسفة اليونانية ، والجغرافيا ، والرياضيات ، والهندسة ، والآداب ، والمنطق ، والميثولوجيا ، وتعرف لأول مرة فى حياته ، على مؤلفات معظم مفكرى عصر التنوير ، أمثال : فولتير ، وجان جاك روسو ، وكوندياك ، ومونتسكيو وغيرهم ، فاستفاد كثيرًا بآرائهم ، وترجم بعضها إلى العربية ، ودرس مع طلاب البعثة ـ وإلى جانب مهمته الوعظية ـ

علوم الحرب والهندسة والمعادن والقانون ، وتكونت لديه ثقافة موسوعية كانت زادًا لمؤلفاته وترجماته المتنوعة ، ولعطائه الخصب للحياة فى مصر .

اشتهر الطهطاوى بين عامة المثقفين ، بكتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، وتحدث عنه كثيرون ربما دون أن يقرأوه ، اكتفاءً بما قرأوه عنه . وربما وجد المنصرفون عن قراءته عذرهم فى أن كثيرًا من مفرداته مكتوب بلغة ولهجة زمانه .. وواقع الأمر أن هذا الكتاب يشكل أول نافذة أطل منها العقل العربى على الحضارة الغربية الحديثة ، وهو أول كتاب عربى يعرف بالفكر الليبرالى من زاويتيه النظرية والتطبيقية ، إلى جانب عرضه لنظم الحكم الدستورية فى أوروبا ، وكيفية تشكيل وتغيير بناء الحكم وسلطة الحاكم ، بدستور يحدد مركز الحاكم ودوره فى السلطة ، وما له وما للمواطنين وعليه وعليهم من حقوق وواجبات . وقد جاءت ترجمة الدستور الفرنسى السائد آنذاك فى إطار هذا السياق الذى عنى بإطلال مصر والمصريين على الفكر الغربى الحديث .

وقيل إن الطهطاوى بدأ كتابه تخليص الإبريز أثناء وجوده فى باريس ، واستكمله بعد عودته إلى مصر ، ونشره فيها عام ١٨٣٤ بتشجيع من محمد على ، وتضمنت فصول الكتاب مشاهدات الشيخ وانطباعاته أثناء مرافقته البعثة ومتابعته نشاطاتها منذ أبحرت من الإسكندرية عام ١٨٢٦ إلى مرسيليا فباريس ، وحتى عودتها إلى مصر عام ١٨٣١ . وفى هذه الفترة عايش الطهطاوى أحداثًا سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة ، ذكر بعضها ـ مثل ثورة ١٨٣٠ ـ وعلق عليها ، ومثل استيلاء فرنسا على الجزائر ، ونهضة البورجوازيات الأوروبية ، وبدايات الثورة الصناعية ، والحركات القومية

فى أوروبا وما صاحبها من التطور الرأسمالى ومظاهره الاستعمارية . ويبدو من الكتاب أن الطهطاوى استوعب هذا كله ، مثلما استوعب أفكارًا وجانبًا من مؤلفات كبار المفكرين ، وما كانت تموج به مؤسسات باريس وجمعياتها العلمية والثقافية ، فوضع ما استوعبه من مظاهر الحضارة والتقدم والعمران، فى كتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، على أن هذا الكتاب ليس كل ما وضعه استفادةً من تجربته ، وإن كان أشهر كتبه ، فقد وضع أيضًا « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » وهو من أوائل الكتب العربية فى القومية الاجتماعية والتثقيف السياسى الذى اعتبره الطهطاوى ضرورة كالتثقيف القرآنى ، ووضع أيضًا « المرشد الأمين فى تربية البنات والبنين » ، وهو أول كتاب جاد فى تطوير المجتمع وحفظ ورعاية فضائله .

ويخطئ من يظن أن الطهطاوى انسلخ من الوفاء بواجبه الدينى ، فقد ظل وفيًّا لهذا المجال ، معطاءً فيه ، وقد أفدت شخصيًّا من كتابه عن الرسول ﷺ فى تصنيفى المجلدات الستة لمطول « السيرة النبوية فى رحاب التنزيل » ، وإنما ضرب الشيخ المثل العملى على أنه لا تعارض بين الدين والعلم ، بل إن الإسلام يحض على تحصيل العلم وإعمال الفكر ، وهو ما حدا بالعقاد لأن يؤلف كتابًا ضافيًا موضوعه « التفكير فريضة إسلامية » . ثم لم يكتف هذا الشيخ الرائد بما كتبه وصنفه ، بل أعطى عناية جمة ، بنفسه ومن خلال من شجعهم وهيأ لهم الظروف ، على ترجمة الأعمال الفكرية الكبرى إلى العربية .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٣)

نوروضياء (*)
فى صفحات الماضى
(٤)

لم يكتف الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى بالتأليف ، فحرص على الترجمة ما استطاع .. تناولت ترجماته تاريخ قدماء المصريين ، والقانون المدنى الفرنسى والقانون التجارى الفرنسى ، ووثيقة حقوق الإنسان ، وكتابًا عن قدماء الفلاسفة الإغريق ، وكتاب « روح القوانين » لمونتسكيو ، وكذا كتابه « تأملات فى أسباب عظمة الرومان و انحطاطهم » ، وهو كتاب يعرض لأسباب أفول نجم الرومان مثلما يعرض لأسباب بزوغ نجمهم ، والعقد الاجتماعى للفيلسوف الكاتب الفرنسى جان جاك روسو ، والدستور الفرنسى السارى وقتئذ ، ونبذ عن كل من بطرس الأكبر ، والإسكندر المقدونى ، وشارل الثانى عشر ، والإمبراطور شارل الخامس.. إلى غير ذلك من الترجمات التى نهض بها بنفسه ، أو أشرف عليها فى مدرسة الألسن التى أنشأها محمد على ، واستهدفت ـ ولا تزال ـ إعداد مترجمين ضليعين فى اللغة العربية وفى اللغات الأجنبية ، فلا غناء للمترجم عن الإلمام المتمكن باللغة التى يترجم منها وباللغة التى يترجم إليها .

فى سنة ١٨٤١ ، ألحق بمدرسة الألسن قلمًا للترجمة نهض على الترجمة العلمية المتخصصة ، وَعَبَّر اهتمام الطهطاوى بالترجمة ، عن رؤية متفطنة

(*) المال من ٢٠١٤/٩/١

لأهمية الإلمام بأفكار وثقافات وحضارات الإنسانية ، وبأهمية ذلك للتنوير ولدفع حركة الفكر والثقافة فى مصر .. وقد صار تاريخ مدرسة الألسن ، وما أنجزه الطهطاوى فيها ، من أعظم منجزات هذه الحقبة ، وأوفرها سهمًا فى التأثير على الحياة المعرفية فى مصر .. واستمر الطهطاوى قائمًا على هذه المهمة المتفطنة البصيرة ، حينما أصبح مشرفًا على « الوقائع المصرية » فى ثوبها الجديد ، فصارت أصولها باللغة العربية بدلاً من التركية ، وضمنها لأول مرة مقالات صحفية سياسية ، وأخبار الأحداث المحلية والدولية ، الأمر الذى أسهم فى خلق الوعى السياسى لدى المصريين .

وينقل الدكتور محمد كامل ضاهر ، فى كتابه القيم ، الكلمات التى ودع بها « جومار » E.F. Jomard طلاب البعثة المصرية ومعهم الطهطاوى فى الحفل الذى أقيم للناجحين فى ٤ يوليو ١٨٢٨ ، فقال لهم :

« إنكم منتدبون **لتجديد** وطنكم الذى سيكون **سببًا فى تمدين الشرق** بأسره .. أمامكم مناهل المعرفة ، فاغترفوا منها بكلتا يديكم ، وهنا قبسه المضىء بأنواره أمام أعينكم ، فاقتبسوا من فرنسا **نور العقل** الذى دفع أوروبا، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التى ازدان بها عدة قرون فى الأزمان الماضية . فمصر التى تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية ، وفرنسا بتعليمكم تفى بما عليها من الدين الذى للشرق على الغرب كله » .

وأنت تستطيع حين تراجع هذه الكلمات التى أورد الأمير عمر طوسون نصها الكامل فى كتابه « البعثات العلمية فى عهدى عباس الأول وسعيد » المطبوع بالإسكندرية سنة ١٩٣٤ ، وحين تتأمل فى حياة وإنجازات رفاعة الطهطاوى ، أن ترى كيف جمع هذا الشيخ بين الأصالة والمعاصرة ، فلم

ينسلخ من دينه ، وظل على اعتناقه له والوفاء بحقه وكافة التزاماته ، وفهم منه أن العلم أساسه والتفكير قوامه ، فانفتح بلا عُقَد ، على مناهل النور والضياء ، واغترف منها ما رأى أن وطنه فى حاجة إليه للتقدم إلى حضارة العصر ونظمه الثقافية والسياسية والاقتصادية ، دون ما مركبات نقص ، طالما يملك الإنسان عقله ويلتزم إخلاصه لوطنه وشعبه .

ولقد كان لعطاء الطهطاوى ، الفضل فى نشأة جيل من المثقفين فى مصر كتب عنه الصديق بهاء طاهر كتابًا بعنوان « أبناء رفاعة ـ الثقافة والحرية » ، وهو جيل امتلك فيضًا من الأفكار والاتجاهات الإصلاحية ، ممزوجة بحب الوطن والتغنى بأمجاد ماضيه الذى كان ، والتطلع إلى حاضر يعيد الالتحام به .

عاش الطهطاوى بعد محمد على الذى توفى ١٨٤٩ ، وكابد النكسة التى صنعها حفيده عباس باشا ، وشُرِّد فيها الطهطاوى ضمن من شُرِّدوا من دعاة التحديث ، ففصل عن دوره التنويرى فى مدرسة الألسن وقلم الترجمة وعن « الوقائع المصرية » ، وعُيِّن سنة ١٨٥٠ ناظرًا لمدرسة ابتدائية بالسودان ، ولم يُرَدّ إليه الاعتبار ، ولم تستأنف الحياة الثقافية نشاطها ، إلاَّ بعد تولى سعيد باشا فى يوليو ١٨٥٤ .

على أن الطهطاوى شفَّ عن معدنه فى سنوات التغريب ، فترجم خلالها كتاب « مواقع الأفلاك فى وقائع تلماك » الذى كان قد وضعه « فنلون » المطران الفرنسى لتثقيف تلميذه ـ على سنن ذلك العصر ـ الدوق « دو بورجون » ، وضمنه كثيرًا من أفكاره السياسية التى تنتقد سلطات الملوك الاستبدادية ، وأساليب الحكم التى تطغى على الشعوب . وقد وجدها الطهطاوى فرصة للإسقاط والنقد المغلف لحكم عباس باشا واستبداده

وجهله ، ففى إحدى صفحات الكتاب ـ فيما نقله الدكتور ضاهر ، يقول : « سعيد هو الشعب الذى يقوده ملك حكيم .. أحبوا شعوبكم كأولادكم . إن الملوك الذين لا يهمهم سوى أن يرهبهم الناس ، فيستعبدون رعاياهم بجعلهم أكثر خضوعًا ، إنما هم وباء الجنس البشرى!»

تجلى حماس الطهطاوى فى قصائد نظمها فصارت أناشيد عسكرية تمدح مصر وجنودها وجيشها ، وسلاح مصانعها .. وحفلت كتاباته النثرية بحب الوطن والإعجاب بماضيه والأمل بمستقبله . وامتدت أنشطته إلى الفكر السياسى ـ الذى تأثر بمبادئ الثورة الفرنسية التى غيرت وجه العالم، فنبه فى إطار قضية السلطات فى الدولة الحديثة ، إلى أن الأمة فيها هى مصدر السلطات ، وأن السلطة محكومة بمبدأ الخضوع للقوانين ، فيما ارتآه الطهطاوى موازيًا لمبدأ أساسى فى الإسلام هو خضوع الحاكم للأحكام الشرعية ، على خلاف الرأى القائل بأن الإسلام لا تقييد فيه لسلطة الحاكم ، ومؤكدًا أن الدساتير الحديثة التى تقيد سلطة الحكم والحاكم والحكومة ، لا تتعارض مع روح الإسلام .

أما حقوق الإنسان ، فقد استكمل عموميّاتها المطروحة فى « تخليص الإبريز » ، وركز عليها فى كتابيه « مناهج الألباب » و« المرشد الأمين » مطلقًا عليها تعبير « الحقوق المدنية » ، يتصدرها حق المساواة أمام القانون ، وبغير تمييز للمكانة الاجتماعية أو الطبقية أو الانتماء الدينى والحق فى الحرية، التى لا يجوز للسلطة الحاكمة الانتقاص منها إلاَّ ما أجازه القانون لحماية النظام العام .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٤)

نوروضياء (*)
فى صفحات الماضى
(٥)

اعتنق رفاعة الطهطاوى ، من قرابة قرنين ، أن الحرية التامة فيما أسماه « الجمعية التأسيسية » أى المجتمع الإنسانى ، هى أعظم الحقوق الواجب كفالتها للمواطنين ، وأن الحرية الشخصية التى أطلق عليها بتعبيرات زمانه « رخصة العمل المباح من دون مانع ولا معارض ولا محظور » ــ هى حق طبيعى لكل مواطن ، فكل مواطن فى « المملكة » مرخص له أن يتمتع بجميع « مباحات المملكة » ، والتضييق عليه فيما يجوز له ـ بدون حق ـ هو حرمان له من حقه ، واعتراضه « سلب » لحق تمتعه فى المباح ، ويشكل تعديًا مخالفًا لأحكام وطنه .

وعدَّد الطهطاوى أنواع الحريات ، وتحدث عن كل منها .. حرية المعتقد الدينى ، وحرية الرأى ، والحرية السياسية ، وحرية التملك ، وحرية التجارة.. وأورد حديثه عنها فى مجال ترجمته للدستور الفرنسى ، جاعلاً ترجمته فرصة للتعليق عليه والتأثر بمبادئه .

فالحرية الدينية تعنى حرية العقيدة والرأى والمذهب لا شرط عليه إلاَّ عدم الخروج عن أصل الدين ، وحرية الرأى طريق للتفاعل الفكرى والتقدم العمرانى ، لأنها « تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر

(*) المال من ٢٠١٤/٩/٢

ما يخطر بباله مما لا يضر غيره .. » ، وعدم الإضرار بالغير فى ممارسة الحقوق، هو ما نعرفه اليوم بالتقابل بين الحقوق والواجبات ، وبأن ممارسة الحق ليست تكئة ولا ذريعة للتعدى على الحقوق الدستورية للآخرين . وتلمح فى ترجمته وتعقيبه على المادتين التاسعة والعاشرة للدستور الفرنسى ، تبنيه لحرمة الملكية الخاصة بتعبير عصرنا ، وحمايتها من المصادرة التعسفية ، التى اصطلحنا الآن ـ ضمانًا لها ـ ألاّ تكون إلاّ بحكم قضائى . وقد تبنى الطهطاوى هذا الحق فيما كتبه فى مؤلفاته ، وأطلق عليه « الحرية السياسية » وشرحها بأنها « تأمين الدولة لكل أحد من أهاليها فى أملاكه الشرعية المرعية وإجراء حريته الطبيعية بدون أن تتعدى عليه فى شىء منها ، فبهذا يباح لكل فرد أن يتصرف فيما يملكه جميع التصرفات الشرعية ـ أى المشروعة ـ فكأن الحكومة بهذا قد ضمنت للإنسان أن يسعد فيها ما دام متجنبًا الإضرار بإخوانه » .

و مع تفطنه للحدود التى تتوازن وتتقابل بها الحريات للجميع ، بحيث لا تكون ذريعة للتغول أو التعدى على حقوق الآخرين ، فإنه قد مد شجرة حقوق الإنسان المدنية ، فى كتابه « مناهج الألباب » إلى حريات أخرى ، كحرية التنقل ، وحرية العمل أو النشاط الاقتصادى التى أولاها عناية خاصة . فالعمل عنده هو العنصر الأساسى فى الإنتاج ، الذى يخصب الأرض ، ويستغل قوى الطبيعة الموجودة فى الكون ويحولها إلى قيمة اقتصادية وصناعية وبالتالى إلى ثروة وقوة . لافتًا إلى أن كل ما أحرزه الإنسان من تقدم راجع إلى « جودة الصناعة وتقدم المهارة والبراعة ، ومعرفة الانتفاع بتلك القوى الطبيعية التى بثتها فى الكون الحكمة الإلهية».

وفى تيقظ مبكر لمخاطر التواكل والفهم الخاطئ لمعنى الزهد والقناعة، ذم الطهطاوى وانتقد الأقاصيص التى تمدح القناعة ، وتوصى بالزهد ، كما رفض فى الوقت نفسه جمع الثروة لمجرد الجمع دون استغلالها فى الدورة الاقتصادية للمجتمع . واستخدم أحيانًا مصطلح « المنافع العمومية » للتعبير عن الإنتاج الصناعى الذى يعنى التقدم فى البراعة والمهارة .

وفى كتابه « مناهج الألباب » فيما لفت إليه الدكتور ضاهر ومحمود فهمى حجازى بكتابه « أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى » ، عرض الطهطاوى لنظرية الدولة الحديثة بعد أن تتبع ظهورها فى التاريخ الاقتصادى لأوروبا أثناء فترة التحول إلى العصر الحديث ، وركز على أهم واجبات الدولة فى المجال الاقتصادى ، مثل إتاحة الحرية الاقتصادية ، وتوجيه الإنفاق إلى المشروعات العامة ، وتنظيم التعامل الاقتصادى بقوانين حديثة ، وتشجيع التجارة الخارجية .

أطلق الطهطاوى على الحرية الاقتصادية مصطلح « حرية الفلاحة والتجارة والصناعة » ، واعتبر هذه الحرية أعظم الحريات فى المملكة المتمدنة، أى فى الدولة الحديثة وفق تعبير عصرنا ، ولفت إلى أن هذه الحرية من أعظم « المنافع العمومية » ، وعندما تعرض للمشروعات ذات النفع العام ، دعا الدولة إلى تخصيص بعض الأوقاف لتنفيذ المشروعات الاجتماعية كمستشفيات الفقراء ، ودور العجزة ، ورعاية اللقطاء من الأطفال ، ودور للعميان والمرضى العقليين وذوى العاهات ـ كما دعا إلى تكوين الجمعيات الخيرية ذات النفع العام لتأمين نفقات هذه المشروعات ، ووجه إلى أن من واجب الدولة أن تضع تشريعات حديثة للتعامل التجارى،

لافتًا إلى أن ذلك يعد امتدادًا لما قام به فقهاء المسلمين فى هذا المجال ، وأن على الدولة أيضًا أن تشجع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى ، لما تسهم به فى ازدهار الاقتصاد الوطنى ونموّه .

وتفطن الطهطاوى إلى أهمية الاعتبارات الاجتماعية ، وضرورة التغير الاجتماعى فى مصر والبلاد الإسلامية ، ليتماشى مع التطور الحضارى الحديث . وقد فهم التقدم بمعناه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، لافتًا إلى أن التطور الحضارى يكون على وجهين : تقدم مادى ، وآخر فكرى ومعنوى ، وهما فى نظره متكاملان . قصد بالتقدم أو « التمدن المادى » التقدم فى المنافع العمومية كالزراعة والصناعة والتجارة ، أما التمدن أو التقدم المعنوى » فهو « التمدن فى الأخلاق ، والعوائد (العادات) ، والآداب » .

و ميز الطهطاوى بين السطحية والجوهر فى معنى التقدم ، فالتمدن ليس فى زينة الملابس والمظاهر ، وإنما بالجوهر الذى عبر عنه « بالمنفعة الحقيقية » وبأنه المعنى المقصود بالتطور الحضارى .

و حمل الطهطاوى ـ كما ألمحنا ـ على من يرون الزهد فى الانعزال وعدم مخالطة الناس ، أو ملازمة المغارات فى الجبال ، أو سياحة « الدروشة » فى البلاد . فمثل هذا السلوك لا يقيم حضارة ، بل يهدر الطاقات الإنسانية الكامنة فى الفرد ، والله تعالى لا يحب الرجل البطال .

* * *

من تراب الطريق ! (٧١٥)

نوروضياء [*] في صفحات الماضى (٦)

واقع الحال أن الإطلال على عالم رفاعة الطهطاوى ، معين لا ينضب . الفرد عنده ليس الرجل دون المرأة ، فقد استرعى انتباهه فى باريس ، الدور الكائن للمرأة فى المجتمع ، والفروق الضخمة بين مكانها ودورها هناك ، وبين وضعها فى الشرق . فسجل فى « تخليص الإبريز » مجموعة من الحقائق والملاحظات حول المرأة الفرنسية ، بينما تناول فى «المرشد الأمين » دور المرأة بصفة عامة ، ثم واجبات المرأة الشرقية لتكون عضوًا عاملاً فى المجتمع إلى جانب الرجل ، فلم يحصرها فى الزوجة والأم وربة المنزل ، بل ارتأى أنه يمكنها ـ عند اقتضاء الحال ـ أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال . وحين ننظر لما كان سائدًا فى زمن الطهطاوى ، لا نأخذ عليه عبارة « عند اقتضاء الحال » فقد كان يوقظ عقولاً طال سباتها ، ويواجه عادات متجذرة مستحكمة ، بل نعتبر دعوته لدور المرأة ، دعوة جريئة بمقياس زمانها ، لم يعرفها المجتمع العربى أو الإسلامى من قبل ، إذ كانت المرأة ، وبرغم إنصاف القرآن والإسلام لها ، حبيسة لمفاهيم متحجرة لا تنتمى حقيقة للدين ، وإنما إلى سطوة الذكورة ، وإلى

(*) المال من ٢٠١٤/٩/٣

تيبس التقاليد ، حتى اعتبر بقاء المرأة فى الدار صونًا لعفتها وحفظًا لأخلاقها، بقالة إن خروجها للحياة يعرضها للمخاطر والمضايقات .

كان من جرأة الطهطاوى ، وشجاعته فى التنوير ، أن اعتبر « بطالة » المرأة « مذمة عظيمة » . فالعمل يصونها ولا يعرضها ، ويقربها من الفضيلة ولا يبعدها عنها ، ويمكنها من أداء واجبها فى بناء المجتمع ، بعد تزويدها الواجب بالتربية والتعليم . فهذا التعليم يحقق التجانس فى الزواج ، وحسن تربية الأولاد ، والإسهام فى العمل أسوة بالرجال ، أما المرأة الجاهلة ، والعاطلة ، فتعيش عيشة الخمول « أسيرة مستعبدة استعبادًا معنويًا » !

ومن قبل صياغة مبدأ المواطنة بقرابة قرنين من الزمان ، تفطن إليه رفاعة الطهطاوى ، ودعا إليه بمصطلحات عصره ، فتبنى أن وضع أهل الذمة يقوم على مبدأين أساسيين : **الأول** : حرية العقيدة ، **والثانى** : ضرورة التعامل بين كل أبناء الوطن فى إطار المساواة وسيادة القانون . وأن كل نقض لأى من هذين المبدأين الأساسيين يشكل نقضًا لمسئولية الدولة الإسلامية والعهود التى عليها فى حماية أهل الذمة . وقد حاول الطهطاوى، وهو يحادث عصره وما ران عليه فى مصر ، أن يجمع فى تناوله لهذه القضية بين الناحية الإسلامية رائيًا أنها تعززه من الناحية الشرعية ، وبين الناحية الوطنية ـ فنقل عن فقهاء المسلمين قولهم إن « أهل الذمة فى المعاملات كالمسلمين » ، وأن ظلم الذمى محرم كظلم المسلم ، هذا إلى أن اعتبارات الأخوة الوطنية تفرض ذلك ، لأن أخوة الوطن لها حقوق . ثم تصدى لمفاهيم مغلوطة لدى البعض فى زمانه ، فأجاز المخالطة وطيب العشرة بين المسلمين وأهل

الكتاب، منبهًا إلى أن المحظور هو فقط الموالاة فى الدين ، لافتًا إلى حل الزواج من الكتابية ، وولاية العقد له من وليها ، مما اعتبره الطهطاوى أصلاً من أصول التربية السليمة التى تهيئ العقول لأفكار هى من صميم الإسلام وليست خروجًا عنه ، ومن ثم دارت بحوث الطهطاوى حول أربعة موضوعات ، تجسد عقلانيته ، ومفاهيمه التقدمية ، حتى فى المجال الدينى ، وهى : ضرورة التربية ، التعليم العام للبنين والبنات ، أهمية التربية الدينية ، أهمية التربية السياسية .

و التربية كانت عند الطهطاوى ، ضرورة عامة للبشر، فقد وهبهم الله العقل للتعليم ، ولاكتساب المهارات والخبرات ، والتقلب على صعوبات الحياة ، واستثمار الطبيعة ، والاستفادة من الكائنات الأخرى لخدمتهم .

وتلعب اللغة دورًا مهمًا فى جانب العقل فى تكوين المجتمعات الحضارة، فهذه الحضارة هى حصاد التعامل بين الأفراد على نحو يؤدى إلى تطوير الأفكار وتناقلها ، واكتساب الخبرات ، وثراء المعارف . ومن ثم امتد حديث الطهطاوى من التربية إلى التعليم الذى اعتبره جزءًا من التربية، امتد للذكور وللإناث على حد سواء ، وعلى ثلاث مراحل ، الأولى أو الابتدائى ، ثم الثانوى التجهيزى ، ثم التعليم الكامل الانتهائى .

فَصَّلَ الطهطاوى هذه المراحل الثلاث التى تشرف الدولة عليها ، ومواد الدراسة فى كل منها ، وشرط أن تعم المرحلة الأولى جميع أفراد الشعب فقيرهم وغنيهم ، وتراعى الدولة فى المرحلة الثانوية التجهيزية

تقسيم الطلاب إلى مجموعتين وفقًا لاستعداداتهم ، إحداهما للتعليم الثانوى، والأخرى للتدريب المهنى ، والمواد الواجب تدريسها فى كل منهما .

ونحن حين نطل على هذا المعين ، نجد أنه منبع مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية الذى تبناه أولاد وأحفاد الطهطاوى ، والدعوة إلى تحرير المرأة التى نهض لها قاسم أمين (١٨٦٣ ـ ١٩٠٨م) فى كتابيه تحرير المرأة ، والمرأة الجديدة ، والدكتور طه حسين (١٨٨٩ ـ ١٩٧٣م) فى دعوته لمجانية التعليم، والأساس الذى استمد منه رجال التعليم أسس وبرامج التعليم ، وترى كيف سبق هذا الشيخ المعمم عصره ، ونهض برسالة تنويرية تنوعت معطياتها ، فى شتى المجالات ، والتى امتدت إلى ضرورة إصلاح الأزهر ، والذى كان قبل عصور الانحطاط معقلاً علميًّا من معاقل الحضارة الإسلامية ، وكانت تدرس فيه علوم الطبيعة والطب والرياضة والهندسة والفلك ، ومساحة الأشكال ، وعلم المواليد والمعادن ، ونبغ فيه مشايخ مشهود لهم كالشيخ أحمد الدمنهورى (١٦٨٩ ـ ١٧٦٧ م) الذى تولى مشيخة الأزهر وعرف بثقافته الواسعة ، والشيخ عثمان الوردانى الفلكى (١٧٦٨م) صاحب السلك القويم فى معرفة التقويم ، والشيخ حسن العطار (١٧٦٦ـ١٨٥٢م) الذى تولى مشيخة الأزهر وكان صاحب فكر تنويرى لا زال معدودًا حتى اليوم ، إذ لم يكتف هؤلاء بعلوم اللغة والفقه ، وتلخيص المتون أو شرحها ، بل تجاوزوها إلى دراسة العلوم الرياضية والطبيعية كما كانت معروفة فى أيامهم ، وهى موضوعات برع فيها العرب، وقدموا دراسات قيمة فى فروعها ، الأمر الذى يجب ـ فيما رأى الطهطاوى ـ أن يمتد إليه إصلاح وتطوير الأزهر .

إن الحديث عن رفاعة الطهطاوى حديث عن دنيا بأسرها رعاها هذا الشيخ الذى سبق عصره ، والحديث عنه لا ينفد معينه ، وإنما أردت بهذه السطور أن أستدعى الحاضر ، حاضر الحكم ، وحاضر المتشحين بالإسلام، للإطلال على ما قدمه حاكم لمصر من قرنين من الزمان مع أنه لم يكن من أصل مصرى ، وما اضطلع به شيخ معمم من شيوخ الإسلام ، أتيح له أن يطلع على حضارة متقدمة فى عصره ، فاغترف منها بفهم ووعى، وفتح نوافذ الحرية لمصر والمصريين ، وقاد حركة تنويرية لا تزال موجاتها تترى ، فتحت الآفاق ، وكانت ولا تزال الحماية الحقيقية لمصر من الخفافيش وطيور الظلام .

* * *

إصدارات المؤلف

(١) **أوراق** ـ المركـز المصرى للأبحاث والإعـلام ـ ط ١٩٩٧ .

(٢) **من هدى النبوة وفى مدرسة الرسول** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ١٩٩٧ .

(٣) **من هدى القرآن وذلك الكتاب لا ريب فيه** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ١٩٩٨.

(٤) **بشاير** ـ المركـز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠

(٥) **باسمك اللهم** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠

(٦) **بسم الله** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٠

(٧) **نواب القروض** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١

(٨) **يارب** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١.

(٩) **قضية النقابيين** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠١

(١٠) **أبو ذر الغفارى** ـ روز اليوسف ، هيئة الكتاب ـ ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٥

(١١) **قضية الجمارك الكبرى** ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ ط ٢٠٠٢

(١٢) **مواقف ومشاهد إسلامية** ـ دار الهلال ـ ط ٢٠٠٢

(١٣) **ماذا أقول لكم** ـ دار الشروق ـ ط أولى ٢٠٠٣

(١٤) **عالمية الإسلام** ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ ط ١ ، ط ٢ ـ ٢٠٠٣

(١٥) **إبحار فى هموم الوطن والحياة** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٤

(١٦) **الإنسان العاقل وزاده الخيال** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٤

(١٧) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الأول ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٣

(١٨) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الثانى ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٣

(١٩) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الثالث ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٤

(٢٠) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الرابع ـ روز اليوسف ـ ط ٢٠٠٥

(٢١) **السيرة النبوية فى رحاب التنزيل** ـ المجلد الخامس ـ المكتب المصرى الحديث ـ ط ٢٠٠٦

(٢٢) **الإنسان والكون والحياة** ـ كتاب الهلال ـ أكتوبر ٢٠٠٥

(٢٣) **تأملات غائرة** ـ دار الشروق ـ ط ٢٠٠٦

(٢٤) **الأديان والزمن والناس** ـ كتاب الهلال ـ سبتمبر ٢٠٠٦

(٢٥) **شجون وطنية** ـ المكتب المصرى الحديث ـ ٢٠٠٦

(٢٦) **الهجرة إلى الوطن** ـ كتاب الهلال ـ نوفمبر ٢٠٠٧

(٢٧) **رسالة المحاماة** ـ دار الشروق ـ سبتمبر ٢٠٠٨

(٢٨) **فى الوحدة والجماعة الوطنية** ـ المكتب المصرى الحديث ـ سبتمبر ٢٠٠٨ .

(٢٩) **فى رياض الفكر** ـ كتاب الهلال ٢٠٠٨

(٣٠) **بين شجون الوطن وعطر الأحباب** ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨

(٣١) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الأول ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٢) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثانى ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٣) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثالث ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٤) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الرابع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٥) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الخامس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٦) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السادس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٧) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السابع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٨) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثامن ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٣٩) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد التاسع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٤٠) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد العاشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩

(٤١) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الحادى عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٤٢) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثانى عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٤٣) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثالث عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٤٤) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الرابع عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠

(٤٥) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الخامس عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٢

(٤٦) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السادس عشر ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٣
(٤٧) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد السابع عشر ـ المكتب المصرى الحديث .
(٤٨) **من حصاد المحاماة** ـ المجلد الثامن عشر ـ المكتب المصرى الحديث . تحت الطبع
(٤٩) **دولة الأيام !** ـ كتاب الهلال أول يونيو ٢٠٠٩
(٥٠) **قد تكون الديانة تجسيدا للعقل** . ترجمة وعرض عن كتاب حياة العقل للفيلسوف جورج سانتايانا ـ كتاب الهلال ـ نوفمبر ٢٠٠٩
(٥١) **الأمن والأمان : قراءة فى الأمن المجتمعى فى الإسلام** ـ المكتب المصرى الحديث ـ ٢٠٠٩
(٥٢) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الأول ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٨
(٥٣) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الثانى ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠٠٩
(٥٤) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الثالث ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠
(٥٥) **من تراب الطريق** ـ الكتاب الرابع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٠
(٥٦) من تراب الطريق ـ الكتاب الخامس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٢
(٥٧) من تراب الطريق ـ الكتاب السادس ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٣
(٥٨) من تراب الطريق ـ الكتاب السابع ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٤
(٥٩) **فى دروب الفكر والحياة** . مطبوعات الهلال ـ نوفمبر ٢٠١٠
(٦٠) **من همس المناجاة وحديث الخاطر (١)** . المكتب المصرى الحديث ـ ٢٠١٠
(٦١) **من همس المناجاة وحديث الخاطر (٢)** المكتب المصرى الحديث ٢٠١٢
(٦٢) **من همس المناجاة وحديث الخاطر (٣)** المكتب المصرى الحديث ٢٠١٤
(٦٣) **الواقع أو الحقيقة** ـ ترجمة عن كتاب طبيعة العالم المادى ـ للسير آرثر إدينجتون ومقالات أخرى للمترجم ـ كتاب الهلال ـ ديسمبر ٢٠١٠
(٦٤) **من وحى الحج** ـ سلسلة دراسات اسلامية ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ يناير ٢٠١١
(٦٥) **فى صحبة محمد عبد الله محمد** .المكتب المصرى الحديث ٢٠١١
(٦٦) **كتابات غربية** . كتاب الهلال ـ أغسطس ٢٠١١
(٦٧) من فيوض الإسلام ـ دار المعارف ـ ٢٠١٢

(٦٨) **الإسلام يا ناس ! ـ المكتب المصرى الحديث ٢٠١٣**

(٦٩) **عبقرية إنكار الذات** ـ أبو عبيدة بن الجراح ـ دار المعارف ٢٠١٣

(٧٠) السيرة النبوية فى رحاب التزيل ـ المجلد الأول ـ ط٢ منقحة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧١) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل ـ المجلد الثانى ـ ط٢ منقحة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧٢) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل ـ المجلد الثالث ـ ط٢ منقحة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧٣) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل ـ المجلد الرابع ـ ط٢ منقحة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧٤) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل ـ المجلد الخامس ـ ط٢ منقحة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧٥) السيرة النبوية فى رحاب التنزيل ـ المجلد السادس ـ طبعة جديدة ـ دار المعارف ٢٠١٤ .

(٧٦) فى رحاب النبوة ـ الأنصار : العطاء والإيثار – نهضة مصر ٢٠١٤ .

(٧٧) اصطباحة الأحباب : دعاء ومناجاة ـ تحت الطبع .

(٧٨) أمسيـــة الأحباب: دعاء ومناجاة ـ تحت الطبع .

(٧٩) مستشار الأمن القومى حافظ إسماعيل ـ فخر العسكرية والدبلوماسية المصرية ـ تحت الطبع .

الرقم	العنـــوان	الصفحة
٦٣٩	الدين والتدين والموافقات بين الجماعات (١)	٥
٦٤٠	الدين والتدين والموافقات بين الجماعات (٢)	٨
٦٤١	الدين والتدين والموافقات بين الجماعات (٣)	١٢
٦٤٢	تأنيس الوعـــــى (١)	١٦
٦٤٣	تأنيس الوعـــــى (٢)	١٩
٦٤٤	تأنيس الوعـــــى (٣)	٢٣
٦٤٥	عواطف الإنـــاث (١)	٢٧
٦٤٦	عواطف الإنـــاث (٢)	٣٠
٦٤٧	عواطف الإنـــاث (٣)	٣٣
٦٤٨	صناعة التعصب (١)	٣٦
٦٤٩	صناعة التعصب (٢)	٣٩
٦٥٠	نحن والعالم الآخر (١)	٤٣
٦٥١	نحن والعالم الآخر (٢)	٤٦
٦٥٢	نحن والعالم الآخر (٣)	٥٠
٦٥٣	نحن والعالم الآخر (٤)	٥٤
٦٥٤	المعايرة الضريرة	٥٨

الرقم	العنـــوان	الصفحة
٦٥٥	الرحمة من أصول العدل فى الإسلام	٦١
٦٥٦	القضاء المصرى فى مرمى المآرب والأغراض المريضة (١)	٦٦
٦٥٧	القضاء المصرى فى مرمى المآرب والأغراض المريضة (٢)	٧٠
٦٥٨	القضاء المصرى فى مرمى المآرب والأغراض المريضة (٣)	٧٤
٦٥٩	القضاء المصرى فى مرمى المآرب والأغراض المريضة (٤)	٧٩
٦٦٠	القضاء المصرى فى مرمى المآرب والأغراض المريضة (٥)	٨٣
٦٦١	بناء من خزف وأعمدته من طين (١)	٨٨
٦٦٢	بناء من خزف وأعمدته من طين (٢)	٩٣
٦٦٣	بناء من خزف وأعمدته من طين (٣)	٩٨
٦٦٤	بناء من خزف وأعمدته من طين (٤)	١٠٣
٦٦٥	بناء من خزف وأعمدته من طين (٥)	١٠٩
٦٦٦	بناء من خزف وأعمدته من طين (٦)	١١٣
٦٦٧	بناء من خزف وأعمدته من طين (٧)	١١٧
٦٦٨	بناء من خزف وأعمدته من طين (٨)	١٢١
٦٦٩	بناء من خزف وأعمدته من طين (٩)	١٢٦
٦٧٠	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٠)	١٣١
٦٧١	بناء من خزف وأعمدته من طين (١١)	١٣٥

الرقم	العنـــوان	الصفحة
٦٧٢	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٢)	١٤٠
٦٧٣	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٣)	١٤٤
٦٧٤	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٤)	١٥٠
٦٧٥	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٥)	١٥٥
٦٧٦	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٦)	١٦١
٦٧٧	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٧)	١٦٤
٦٧٨	بناء من خزف وأعمدته من طين (١٨)	١٦٩
٦٧٩	عن أى شرعية يتحدث الدكتور محمد مرسى	١٧٣
٦٨٠	هل مصر شعب من الكافرين	١٨٥
٦٨١	الأمانة التى ضُيّعت	١٩٠
٦٨٢	ليس من دافع كمن هاجم	١٩٦
٦٨٣	من همس المناجاة وحديث الخاطر (١)	٢٠٣
٦٨٤	من همس المناجاة وحديث الخاطر (٢)	٢٠٧
٦٨٥	من همس المناجاة وحديث الخاطر (٣)	٢١٢
٦٨٦	من همس المناجاة وحديث الخاطر (٤)	٢١٥
٦٨٧	وكذلك اليوم تُنْسى	٢١٨
٦٨٨	من همس المناجاة وحديث الخاطر (٥)	٢٢٢

الرقم	العنـــوان	الصفحة
٦٨٩	يفرح اليوم من لا يموت !!	٢٢٥
٦٩٠	بين الضآلة والعظمة !	٢٢٩
٦٩١	من قبسات الأستاذ وديع فلسطين	٢٣٣
٦٩٢	ماذا يفعل الجندى ، هل ينتظر حتى يُقتل ؟ !!	٢٣٦
٦٩٣	يـــوم الأحـــزان	٢٤١
٦٩٤	نقطـــة نظـــام	٢٤٨
٦٩٥	العمـــاء المـــزدوج !!	٢٥٢
٦٩٦	أزمة الأشيـــاع !	٢٥٦
٦٩٧	مسئولية التأريخ	٢٦٠
٦٩٨	صداقة السراب	٢٦٥
٦٩٩	يوم فارق ومأساة متعددة الآثار (١)	٢٦٩
٧٠٠	يوم فارق ومأساة متعددة الآثار (٢)	٢٧٤
٧٠١	يوم فارق ومأساة متعددة الآثار (٣)	٢٧٩
٧٠٢	مصيبة برامج « التوك شو »	٢٨٣
٧٠٣	ومن الظن ما قتل	٢٨٦
٧٠٤	وداع إلى لقاء	٢٩٠
٧٠٥	الإفساد فى الأرض	٢٩٣

الرقم	العنـــوان	الصفحة
٧٠٦	مصطفى حسين ـ ربّ أخ لك لم تلده أمك	٢٩٧
٧٠٧	منطـــق الدببـــة	٣٠١
٧٠٨	ليبيا ـ والخطر القادم إلينا من هناك	٣٠٤
٧٠٩	بناء من خزف وأعمدته من طين	٣٠٨
٧١٠	نور وضياء فى صفحات الماضى (١)	٣١١
٧١١	نور وضياء فى صفحات الماضى (٢)	٣١٥
٧١٢	نور وضياء فى صفحات الماضى (٣)	٣١٩
٧١٣	نور وضياء فى صفحات الماضى (٤)	٣٢٣
٧١٤	نور وضياء فى صفحات الماضى (٥)	٣٢٧
٧١٥	نور وضياء فى صفحات الماضى (٦)	٣٣١
	إصدارات المؤلف	٣٣٦
	الفهـــرس	٣٤٠

رقـــم الايـــداع

٢٣٤١٥ / ٢٠١٤

الترقيم الدولي ٨ - ٢٦٢ – ٢٠٩ – ٩٧٧ – ٩٧٨ I.S.B.N